الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي

والاجتماعات ذات الصلة

جنيف، سويسرا

23 – 27 آذار/مارس 2024

نتائج المداولات

الاتحاد البرلماني الدولي- 2024

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

جدول المحتويات

	صفحة(ة/ ات)
الاجتماعات والأنشطة الأخرى	
الجمعية العامة الـ148	
1. افتتاح الجمعية العامة	06
2. المشاركة	08
3. اختيار البند الطارئ.....	10
4. مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة	12
5. الجزء الخاص بالمساءلة	17
6. الجلسة الختامية للجمعية العامة.....	19
الدورة الـ213 للمجلس الحاكم	
1. تقرير رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي.....	22
2. تقرير الأمين العام	22
3. النتائج المالية للعام 2023.....	22
4. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي	23
5. المسائل المتعلقة بعضوية الاتحاد البرلماني الدولي ومركز المراقب.....	24
6. الموضوع ذو الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024.....	29
7. المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي	29
8. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة.....	30
9. المؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات.....	30
10. تقارير اللجان والهيئات الأخرى.....	30
11. انتخاب نواب رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي.....	31
12. جائزة كريمر-باسي 2024.....	31
الدورة الـ292 للجنة التنفيذية	
1. تقرير رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي.....	32
2. تقرير الأمين العام.....	32
3. اللجنة الفرعية للتمويل.....	32
4. المسائل المتعلقة بالعضوية ومركز المراقب.....	33
5. مجموعة العمل المعنية بالتعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده.....	34
6. استراتيجية الاتصالات للاتحاد البرلماني الدولي.....	35

7. المسائل المتعلقة بالأمانة العامة	36
8. انتخاب نواب رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي	36
الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم	
1. منتدى النساء البرلمانيات ومكتبه	37
2. منتدى البرلمانيين الشباب ومجلس إدارته.....	37
3. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.....	38
4. لجنة شؤون الشرق الأوسط	39
5. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني	40
6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص.....	41
7. فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الحل السلمي للحرب في أوكرانيا.....	41
8. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.....	42
9. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا	43
10. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)	43
11. الفريق الاستشاري المعني بالصحة	45
الأنشطة والفعاليات الأخرى	
1. المحادثات بين رؤساء أرمينيا وأذربيجان في مقر الاتحاد البرلماني الدولي.....	46
2. اجتماع مشترك بين رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة	46
3. الاجتماع الرفيع المستوى بشأن أزمة تعددية الأطراف: الأسباب الجذرية والحلول الممكنة.....	48
4. حلقة نقاش بشأن *التصدي للتهديدات الاستراتيجية والوجودية من خلال الأمن المشترك وسيادة القانون*.....	51
5. ورشة عمل بشأن *تعزيز تشريعات المناخ: أدوات عملية للبرلمانيين*.....	52
6. حلقة نقاش بشأن الحوار بين الأديان: *بناء الجسور من خلال الحوار بين الأديان من أجل مجتمعات أكثر سلمية وشمولية*	54
7. ورشة عمل بشأن *الأمن البشري: تجهيز البرلمانيين من أجل بناء السلام ومنع نشوب النزاعات*.....	55
8. ورشة عمل بشأن الذكاء الاصطناعي.....	55
9. مناقشة متكافئة الفرص بشأن *القضاء على التمييز، وتحويل الخسائر الاقتصادية إلى مكاسب*.....	56
10. حلقة نقاش بشأن *حماية حقوق الأقليات: نحو تشريع شامل لمكافحة التمييز*.....	57
11. ورشة عمل بشأن تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.....	58
12. حلقة نقاش بشأن *تغير المناخ والنزاعات: كيف يمكن للبرلمانات ضمان الصحة في أوقات الأزمات؟*.....	59
الانتخابات والتعيينات وعضوية الاتحاد البرلماني الدولي	
الانتخابات والتعيينات	
1. اللجنة التنفيذية.....	60
2. نواب رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي.....	60
3. مكتب النساء البرلمانيات.....	61

4. لجنة شؤون الشرق الأوسط.....	61
5. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.....	61
6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص.....	62
7. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.....	62
8. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا.....	62
9. مكاتب اللجان الدائمة.....	63
10. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية).....	63
11. المقررون.....	63
وسائل الإعلام والاتصالات	64
عضوية الاتحاد البرلماني الدولي	66
جدول أعمال الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي وقراراتها ونصوصها الأخرى	
جدول الأعمال	68
إعلان جنيف: *الدبلوماسية البرلمانية: بناء الجسور من أجل السلام والتفاهم*	69
بيان لقيادة الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الوضع في غزة	73
القرارات المعتمدة من قبل الجمعية العامة • *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*..... • *الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار والمسؤولية والإنصاف*.....	74 82
بند طارئ نتائج التصويت بنداء الأسماء بشأن الطلبات لإدراج بند طارئ على جدول أعمال الجمعية العامة.....	93
تقارير اللجان الدائمة ووثائقها الأخرى • تقرير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان..... • تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة..... • اقتراح معتمد من قبل اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي: *إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة*.....	102 106 111
تقارير وقرارات ونصوص أخرى للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي	
التقارير والقرارات والنصوص الأخرى	
• تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات.....	113
• تقرير بشأن عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا.....	115
• تقرير منتدى النساء البرلمانيات	116
• تقرير منتدى البرلمانيين الشباب.....	119

• تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط	121
• تقرير لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني.....	124
• تقرير الفريق الاستشاري المعني بالصحة.....	127
• تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.....	129
• تقرير مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا.....	130
• إحصاءات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية).....	133
وثائق أخرى متوفرة على الإنترنت	
• قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (مرفق رقم 1)	
الاجتماعات المقبلة	
الجدول الزمني للاجتماعات المقبلة والأنشطة الأخرى.....	137
جدول أعمال الجمعية العامة الـ149.....	143

1. افتتاح الجمعية العامة

تم عزف نشيد الاتحاد البرلماني الدولي في بداية الجمعية العامة.

افتتحت معالي الدكتورة توليا أكسون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، الجمعية العامة في 24 آذار/مارس 2024 ودعت المندوبين إلى الوقوف دقيقة صمت لتكريم الزملاء الذين توفوا منذ الجمعية العامة الأخيرة، ولا سيما السيد هـ.ج جينجوب، رئيس جمهورية ناميبيا، وآلاف الأشخاص في جميع أنحاء العالم الذين لقوا حتفهم نتيجة الحرب والكوارث الإنسانية والهجمات الإرهابية والعنف والمرض. وأشارت إلى أن الجمعية العامة الـ148، وهي الأولى لها كرئيسة للاتحاد البرلماني الدولي، كانت المرة الأولى التي تُعقد فيها الجمعية العامة في جنيف منذ حوالى ست سنوات وشكرت البرلمانات الأعضاء التي استضافت جمعيات عامة ناجحة للغاية خلال الفترة الانتقالية.

وإن اختيار الدبلوماسية البرلمانية كموضوع للجمعية العامة واختيار السلم والأمن باعتباره محور سياسة الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024 جاء في الوقت المناسب نظراً لتفاقم النزاعات في جميع أنحاء العالم، وأعاد ذلك الاتحاد البرلماني الدولي إلى مبادئه التأسيسية كنقطة محورية للحوار البرلماني العالمي. واستشهدت معاليها بالعديد من حالات النزاع التي كان الاتحاد البرلماني الدولي يعمل فيها باستمرار على جمع البرلمانيين – الشرق الأوسط وأوكرانيا وروسيا الاتحادية ومنطقة الساحل، على سبيل المثال لا الحصر – وأعربت عن أملها في أن يوسع الاتحاد خلال ولايتها تعزيز الحوار البرلماني ليشمل العديد من الحالات الأخرى التي كانت في أمس الحاجة إليه.

وهنأ ***سعادة السيد مارتن تشونغونغ***، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، الرئيسة على انعقاد جمعيتها العامة الأولى ورحب بالمندوبين العائدين إلى جنيف بعد غياب دام ست سنوات تقريباً. إن عقد الجمعية العامة في مدينة التعددية والسلام سيبعث برسالة قوية إلى العالم بشأن التزام الاتحاد البرلماني الدولي الراسخ بالسلم والأمن. وفي مداولاتهم، كان على يقين من أن المندوبين سوف يرغبون في الارتقاء إلى مستوى شعار الاتحاد البرلماني الدولي ـ "من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع" – وتوقعات زملائهم البالغ عددهم 46000 حول العالم والأشخاص الذين يخدمونهم. ويتمتع البرلمانيون بإمكانات كبيرة ليكونوا المعنيين الرئيسيين في عمليات السلام ولإيصال أصوات الناس إلى طاولة المفاوضات.

وأعرب عن أمله في أن ينتهز البرلمانيون الفرصة من خلال الأنشطة العديدة المقررة في الجمعية العامة الحالية للتأكيد على أهمية المصالحة، والحوار عبر الانقسامات السياسية والدينية والأيديولوجية، والتعايش السلمي. ومنذ أكثر من 135 عاماً، أدرك مؤسسا الاتحاد البرلماني الدولي، كريمر وباسي، أهمية الحوار كوسيلة لحل النزاعات وسوء الفهم،

وينبغي للبرلمانيين في جميع أنحاء العالم أن يستمروا في الاعتراف بهذه القيم التأسيسية وتحقيقها باعتبارها جدول أعمالهم المشترك.

وقال السيد د. كاردن (المملكة المتحدة)، رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب، إنه ولد في العام 1986، وهو الوقت الذي كان يخشى فيه العالم من عواقب هجوم نووي كارثي، ولكن وفي السنوات التالية، حصل توافقاً عالمياً حول نموذج ديمقراطي ليبرالي أدى إلى تحسين احتمالات السلام بشكل كبير. ولكن في الأعوام الأخيرة بدا وكأن العالم قد عاد إلى مستويات من عدم الاستقرار لم نشهدها منذ نهاية الحرب الباردة. ويتحمل الشباب العبء الأكبر للحرب، حيث سقط الآلاف من الضحايا في كل نزاع من النزاعات الكبرى الدائرة حالياً في جميع أنحاء العالم.

وكما هو محدد في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 (2015)، كان من الضروري أن يشارك الشباب في صنع القرار، ولكن بشكل خاص في عمليات السلام، كقنوات لأصوات الشباب. ولا ينبغي اعتبار الحرب سمة لا مفر منها من سمات الحالة الإنسانية، ولا ينبغي اعتبار السلام بعيد المنال، بل المعركة الوحيدة التي تستحق خوضها.

وفي رسالة رئيسية عبر الفيديو، أعربت ***السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات،*** عن قناعتها بأن البرلمانيين يؤمنون بإمكانيات الدبلوماسية البرلمانية وشجعتهم على توسيع هذا الاعتقاد ليشمل الإمكانات الهائلة للنساء في المساهمة في العمليات التي تؤدي إلى السلم والأمن وقيادتها. وسيصادف العام المقبل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، لكن العديد من البلدان ما زالت تفشل في وضع النساء في قلب منع النزاعات وحلها.

وإن جدول أعمال المرأة والسلم والأمن هو الأداة التي يحتاجها العالم لبناء الجسور المؤدية إلى السلام المستدام، والتقدم من الاستبعاد إلى صنع القرار الديمقراطي ومن عدم المساواة بين الرجال والنساء(الجندرية)، إلى العدالة بين الرجال والنساء (الجندرية). وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على البرلمانيين أن يعملوا على تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في صنع القرار، ومشاركة المرأة وقيادتها في عمليات السلام، والقضاء على العنف ضد المرأة. وشجعت البرلمانيين على التعهد بدعمهم وتخصيص الموازنات المناسبة للمنظمات النسائية، ولا سيما تلك التي تساعد الناجيات من العنف الجنسي في النزاعات.

وفي رسالة عبر الفيديو، ***قالت السيدة م. روبنسون، رئيسة منظمة الحكماء والرئيسة الأيرلندية السابقة والمفوضة السامية السابقة للأمم المتحدة لحقوق الإنسان،*** إن البرلمانات أدت دوراً جوهرياً في بناء جسور السلام والتفاهم،

وفي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وكيفية التعامل مع التحديات المشتركة؛ وهو دور كان له قيمة خاصة في العصر الحالي الذي يتسم بتزايد الاستقطاب الاجتماعي والتوترات الجيوسياسية. وباعتبارها برلمانية سابقة ومشاركة في فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي، فقد سعدت عندما سمعت أنه، بالإضافة إلى الدبلوماسية البرلمانية، ستركز الجمعية العامة أيضاً على تنشيط تعددية الأطراف، في عام يهدف فيه مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل إلى: رسم طريق جديد للمضي قدماً في التعاون الدولي.

وكان العالم يواجه عدة تهديدات وجودية ـ حالة الطوارئ المناخية والطبيعة، والجوائح، والأسلحة النووية، وخطر الذكاء الاصطناعي غير المنظم ـ ولكن الكثير من عملية صنع القرار كانت محكومة بحسابات قصيرة الأجل ومصالح ذاتية. وفي مواجهة الانتشار العالمي للنزاعات، بدا هيكل السلم والأمن الدوليين المتعدد الأطراف غير مجهز على الإطلاق لمواجهة هذه التحديات. ولهذا السبب، كانت منظمة الحكماء، وهي المنظمة التي أسسها الراحل نيلسون مانديلا والتي ترأسها حالياً، تدعو إلى قيادة بعيدة النظر لمعالجة هذه التهديدات وبناء مجتمع أكثر مرونة ومساواة. ويعتمد مثل هذا النهج على الإصرار على حل المشاكل التي تبدو مستعصية، والحكمة اللازمة لاتخاذ القرارات استناداً إلى الأدلة العلمية والعقل، والتواضع في الاستماع إلى كل المتضررين. وفي غضون عام، سيحظى 40% من سكان العالم بفرصة التصويت في الانتخابات المصيرية، أعربت عن أملها في أن يستجيب البرلمانيون لدعوتها لاعتماد وجهة نظر أطول أمداً.

2. المشاركة

شاركت وفود من 144 برلماناً عضواً في أعمال الجمعية العامة*:

أفغانستان**، ألبانيا، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، مملكة البحرين، بنغلاديش، بلجيكا، بنين، دولة بوليفيا متعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشاد، شيلي، الصين، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، التشيك، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، جمهورية مصر العربية، غينيا الاستوائية، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غينيا–بيساو، غويانا، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجمهورية اللبنانية، ليسوتو، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، مالاوي،

* للاطلاع على القائمة الكاملة لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، راجع الصفحة 66.

ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطا، المكسيك، موناكو، منغوليا، مونتنيغرو، المملكة المغربية، موزمبيق، ميانمار**، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلاندا، نيجيريا، النرويج، سلطنة عمان، باكستان، دولة فلسطين، الباراغوي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سان مورينو، ساو تومي وبرينسيب، المملكة العربية السعودية، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفينيا، جمهورية الصومال الفيدرالية، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلاند، تيمور الشرقية، تونغا، تركيا، ترنيداد وتوباغو، الجمهورية التونسية، تركيا، تركمنستان، أوغندا، أوكرانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الأوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فيتنام، الجمهورية اليمنية، زامبيا، وزمبابوي.

وشارك برلمان جامايكا أيضاً في الجمعية العامة الـ148 بصفته مراقباً، بهدف الانتماء في المستقبل.

وشارك في الجمعية العامة أيضاً الأعضاء المنتسبون السبعة التالية أسماؤهم: البرلمان العربي، والجمعية التشريعية لشرق إفريقيا، والجمعية البرلمانية الدولية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة للكومنولث، واللجنة البرلمانية الدولية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية.

وكان من بين المراقبين ممثلون عن:

(i) الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة: الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛

(ii) الجمعيات والاتحادات البرلمانية: الاتحاد البرلماني الإفريقي، والاتحاد البرلماني العربي، والجمعية البرلمانية لرابطة دول جنوب شرق آسيا، والجمعية البرلمانية الآسيوية، وجمعية البلطيق، والجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والجمعية البرلمانية للكومنولث، ومنتدى برلمانات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، والشبكة البرلمانية الدولية للتعليم، والجمعية البرلمانية للأرثوذكسية، والمجلس الاستشاري المغاربي، ومنظمة برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، والجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالبرتغالية، وبرلمان البحر

** وفقاً لقرار مجلس الحاكم في مدريد في تشرين الثاني /نوفمبر 2021، يواصل الاتحاد البرلماني الدولي التعامل مع البرلمانيين السابقين المنتخبين ديمقراطياً من أفغانستان ومع لجنة تمثيل هيئة بييداونغسو هلوتاو (CRPH) لميانمار. وتحضر الوفود المناظرة الجمعيات العامة بصفة مراقب لا يحق لها التصويت.

الأبيض المتوسط، والجمعية البرلمانية للبلدان الناطقة بالتركية، والاتحاد البرلماني للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، وشبكة البرلمانيين للصحة العالمية UNITE؛

(iii) الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة؛

(iv) لجنة الصليب الأحمر الدولية، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، والمعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة فرسان مالطة المستقلة.

وحضر الجمعية العامة أيضاً عدة ضيوف خاصين وألقوا كلمات في أجزاء رفيعة المستوى.

ومن بين 1479 مندوباً حضروا الجمعية العامة، كان 716 عضواً في البرلمان (703 من البرلمانات الأعضاء و13 من الوفود الأعضاء المنتسبة). وكان من بين هؤلاء البرلمانيين 51 رئيساً و48 نائباً للرئيس. وتضمنت وفود البرلمانات الأعضاء 252 امرأة برلمانية (35.85%) و194 برلمانياً شاباً (27.60%).

واستمراراً للممارسات التي اتبعت في الجمعيات الأخيرة، كانت الجمعية العامة الـ148 فعالية شخصية مع تعديلات للمشاركة الهجينة. وكانت جميع قاعات الجلسات مجهزة للمشاركة الخارجية والترجمة الفورية عن بعد، واستخدمت هذه القدرات التقنية استخداماً جيداً في جميع أنحاء الجمعية العامة. سُمحت المشاركة عن بُعد في جميع الفعاليات الجانبية الرسمية، وكذلك، في جلسات اللجنة التنفيذية، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، بمشاركة 84 مستخدماً شاركوا بفعالية عبر الإنترنت في هذه الجلسات.

وتم بث وقائع منتدى النساء البرلمانيات والمناقشة العامة للجمعية العامة وجميع جلسات المجلس الحاكم على الهواء مباشرة باللغة الإنجليزية واللغة الأصلية، بإجمالي 14805 مشاهدة. راجع قسم الإعلام والاتصالات لمزيد من التفاصيل.

3. اختيار البند الطارئ

في 24 آذار/مارس 2024، أبلغ الرئيس الجمعية أنه قد تم اقتراح الطلبات الستة التالية لإدراج بند طارئ:

- *تعزيز الدراية بالتدابير المؤقتة ضد إسرائيل الصادرة عن محكمة العدل الدولية، في ما يتعلق بالفلسطينيين في غزة، والحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن الأزمة الإنسانية في غزة* (جنوب إفريقيا بدعم من المجموعة الإفريقية والمجموعة العربية)
- *الإفراج الفوري عن الرهائن في غزة* (إسرائيل)
- *الدبلوماسية البرلمانية من أجل إحلال السلام في دولة فلسطين* (إندونيسيا وماليزيا)

- *الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء العدوان والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية* (الدنمارك وفرنسا والمجر وأيرلندا والبرتغال والسويد والمملكة المتحدة[1])
- *انتخابات حرة ونزيهة وشفافة من دون حظر: نحو مرحلة انتقالية ديمقراطية سلمية منظمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية* (الأرجنتين، نيابة عن وفود الأرجنتين وأوروغواي وبيرو وغويانا)
- *الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإنهاء العدوان والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية* (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

وأعلنت الرئيسة أيضاً أن المفاوضات جارية بشأن اقتراح مشترك من جانب جنوب إفريقيا (بدعم من المجموعة الإفريقية والمجموعة العربية)، والدنمارك (وستة بلدان أخرى في مجموعة 12+). وفي النهاية، لم يتحقق هذا الاقتراح المشترك.

وأيدت المملكة الأردنية الهاشمية اقتراح جنوب إفريقيا وعارضته كندا.

وعارضت أيرلندا الاقتراح الإسرائيلي. وفي النهاية سحبت إسرائيل اقتراحها.

وسحبت إندونيسيا وماليزيا اقتراحهما دعماً لاقتراح جنوب إفريقيا.

وأيدت كندا اقتراح الدنمارك وعارضته المملكة الأردنية الهاشمية.

وتم تقديم اقتراح الأرجنتين بشكل مشترك من قبل الأرجنتين وغويانا. وعارضت كوبا هذا الاقتراح.

وسحبت جمهورية الكونغو الديمقراطية اقتراحها دعماً لاقتراح جنوب إفريقيا.

ثم شرعت الجمعية العامة في إجراء تصويت بنداء الأسماء على الاقتراحات الثلاثة المتبقية (راجع الصفحات 93-101).

وأعلنت الرئيسة أن أياً من الاقتراحات الثلاثة التي لا تزال مطروحة لم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة. وأبلغت الرئيسة الجمعية العامة أن مثل هذه النتيجة تعني أنه لا يمكن إدراج أي منها في جدول أعمال الجمعية العامة الـ148 وفقاً لقواعد الجمعية العامة (القاعدة 11.2 (أ)).

[1] وأبلغت أيسلندا الاتحاد البرلماني الدولي باعتزامها دعم اقتراح الدنمارك بعد أن تم بالفعل توزيع قائمة المقترحات (A/148/2-Inf.1-rev.5) في القاعة.

4. مناقشات وقرارات الجمعية العامة ولجانها الدائمة

(أ) المناقشة العامة: *الدبلوماسية البرلمانية: بناء الجسور من أجل السلام والتفاهم* (البند 3)

خلال الأيام الثلاثة من المداولات، ساهم في المناقشة العامة حوالى 184 مشرعاً من 129 برلماناً عضواً، بما في ذلك 48 رئيساً و19 برلمانياً شاباً، بالإضافة إلى ممثلين عن 5 أعضاء منتسبين و14 مراقباً دائماً. وتم بث وقائع المناقشة عبر الإنترنت، وانعكست العديد من الممارسات الجيدة والتوصيات التي ظهرت في الوثيقة الختامية.

الجزء الرفيع المستوى – *التخفيف من الآثار الإنسانية للحرب: دور البرلمانات*

تضمنت المناقشة العامة جزءاً رفيع المستوى في 25 آذار/مارس 2024 حول موضوع *التخفيف من الآثار الإنسانية للحرب: دور البرلمانات*. وتم تنظيم المناقشة في إطار الذكرى الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف للعام 1949. ضم هذا الجزء ممثلين رفيعي المستوى من الوكالات الرائدة العاملة في القضايا الإنسانية: السيدة م. سبولجاريك إيجر، رئيسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والسيدة ب. باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والسيدة إ. تان، مديرة قسم الحماية الدولية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وركزت المناقشة على الآثار الإنسانية للحرب، ولا سيما في ما يتعلق بالسكان النازحين والعنف الجنسي في النزاعات. وبينما تناولت السيدة تان قضية النزوح، وخاصة اللاجئين، نتيجة للنزاعات المسلحة، سلطت السيدة باتن الضوء على الأثر الناجم عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والحاجة إلى تعزيز آليات المساءلة لمحاكمة هذه الجريمة ومعالجة أسبابها الجذرية. وشددت السيدة سبولياريك إيجر على أهمية التمسك بقواعد القانون الدولي الإنساني للتخفيف من الآثار الإنسانية للحرب، وكيف يظل هذا الإطار القانوني ملائماً وضرورياً في مواجهة التحديات التي تفرضها النزاعات المسلحة اليوم. وأشارت أيضاً إلى أهمية ضمان تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني على المستوى المحلي والدور الحاسم الذي تؤديه البرلمانات في تحقيق هذا الهدف.

وناقش مندوبو البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي حاجة المجتمع الدولي إلى تجنب المعايير المزدوجة عندما يتعلق الأمر بضمان احترام التزامات القانون الدولي الإنساني وكيف يمكن أن تكون معالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات هذه القواعد وسيلة للمساهمة في منع نشوب النزاعات. وناقش المندوبون أيضاً النقص الحالي في الدعم المقدم لجهود المساعدة الإنسانية في حالات الأزمات وأهمية زيادة التمويل للمنظمات الإنسانية العاملة في هذه السياقات. واعترف المندوبون بأن القانون الدولي الإنساني لا يزال يؤدي دوراً رئيسياً في معالجة الآثار الإنسانية للحرب، لكنهم سلطوا الضوء أيضاً على الحاجة إلى تطوير القانون لمعالجة واقع النزاعات المسلحة اليوم، كما هو

الحال في مجالات التكنولوجيات الجديدة وحماية البيئة. وأكدت السيدة سبولجاريك إيجر في ملاحظاتها الأخيرة أن عدم احترام القانون الدولي الإنساني لا يشكل تحدياً لشرعيته.

وأكدت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام التزام المنظمة بمواصلة حشد البرلمانات لضمان احترام القانون الدولي الإنساني والأطر القانونية الأخرى ذات الصلة بالنزاعات وآثارها. كما أكدا من جديد التزام الاتحاد البرلماني الدولي بشراكاته القائمة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وهيئات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في هذا المجال.

جزء خاص يضم المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

ألقى الدكتور ت.أ. غيبريسوس، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، كلمة أمام الجمعية العامة في جزء خاص في 25 آذار/مارس 2024. وشدد على أهمية التوقيع على اتفاق عالمي لمكافحة الجائحة ودعا البرلمانيين إلى مواجهة المعلومات الخاطئة والمضللة التي أحاطت بالمفاوضات الحالية. خلال جلسة أسئلة وأجوبة لاحقة، أعرب البرلمانيون عن اهتمامهم الخاص باتفاق بشأن الجائحة، وكذلك بصحة المرأة، والممارسات الضارة، والروابط بين الصحة وتغير المناخ. وتم التوقيع بهذه المناسبة على مذكرة تفاهم جديدة بين الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية، تحدد مسار تعاونهما على مدى السنوات الخمس المقبلة.

كلمة الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لشؤون الشباب

في 26 آذار/مارس 2024، ألقى الدكتور ف. بولييه، أول أمين عام مساعد للأمم المتحدة لشؤون الشباب، كلمة أمام الجمعية العامة حول موضوع المناقشة العامة. وأكد على دور الشباب كمنارة أمل للسلام ووصف قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 بأنه إنجاز رائد في الاعتراف بالدور الإيجابي الذي يؤديه الشباب في تعزيز السلام ومنع العنف. ومع ذلك، ترد حاجة إلى المزيد من العمل لضمان تنفيذ جدول الأعمال الذي حدده القرار. وظل الشباب، وخاصة الشابات، يواجهون عقبات كبيرة تحول دون مشاركتهم في الحياة السياسية، وكان تمثيلهم ناقصاً. ودعا البرلمانيين إلى: دعم خطة الشباب والسلم والأمن من خلال مساءلة الحكومات عن تنفيذها، بما في ذلك من خلال اللجان البرلمانية؛ وإنشاء هيئات شبابية في البرلمان لتوصيل أصوات الشباب بشكل أفضل؛ والدعوة إلى الخطط الوطنية وخرائط الطريق للسلام؛ ودعم حملة الاتحاد البرلماني الدولي "*أنا أقول نعم للشباب في البرلمان*"!.

كلمة رئيس هيئة العاملين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا)

في 26 آذار/مارس 2024، رحبت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام بالسيد ب. ماجيكودونمي، رئيس هيئة العاملين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا) في الجلسة العامة.

وأشار السيد ماجيكودونمي إلى أنه لسنوات عديدة، كان للاتحاد البرلماني الدولي شراكة قوية مع الأونروا، وبالنظر إلى الوضع الحالي في الشرق الأوسط، فمن المهم للبرلمانيين أن يستمعوا مباشرة إلى الحقائق على أرض الواقع. ووصف بوضوح الكارثة الإنسانية التي تتكشف في غزة، والتي اتسمت بالموت والدمار على نطاق واسع، والمجاعة الوشيكة والانهيار الوشيك لخدمات الرعاية الصحية. فالنساء والأطفال يموتون من الجوع والمرض، وترد حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة سواء أمن حيث وقف إطلاق النار أو اتخاذ خطوات لضمان وصول المساعدات الإنسانية. كما أصدر نداءً قوياً للبرلمانات لضمان التمويل الكافي والمستمر للأونروا. وأعربت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي عن دعم المنظمة القوي لمهمة الأونروا المتمثلة في تقديم الإغاثة والخدمات الأساسية – بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية والمساعدة الطارئة – لملايين المدنيين الفلسطينيين. وتمت دعوة جميع البرلمانات إلى دعم هذه الجهود، التي ذهبت إلى ما هو أبعد من السياسة وينبغي أن تكون متجذرة في الإيمان المشترك بحقوق الإنسان المتأصلة لكل فرد وكرامته وقيمته.

(ب) اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

عقدت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين ثلاث جلسات في الفترة من 24 إلى 26 آذار/مارس 2024، برئاسة رئيستها السيدة أ. كوسبان (كازاخستان). وأوكلت للجنة مهمة مناقشة مشروع القرار المتعلق *بمواجهة الأثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*. وقد قام بإعداد مشروع القرار والمذكرة التوضيحية المصاحبة له المقرران المشاركان، السيدة م. ستلبيزر (الأرجنتين) والسيد ك. لاكروا (بلجيكا).

وبعد عرض مشروع القرار من قبل أحد المقررين المشاركين، تحدث 34 متحدثاً للتعبير عن أفكارهم بشأن هذه المسألة. وأثناء عملية الصياغة، نظرت اللجنة في 200 تعديل قدمها 22 برلمانياً ومنتدى النساء البرلمانيات. تمت الموافقة على حوالى ثلث التعديلات والتعديلات الفرعية المقترحة.

واجتمع مكتب اللجنة صباح يوم 26 آذار/مارس 2024. وكان قراره الرئيسي هو طرح بند موضوعي ناشئ عن النقاشات التي جرت خلال الاجتماع. كما وافق المكتب على مواصلة المشاورات لوضع برنامج عمل كامل للجمعية العامة الـ149.

وفي الجلسة الأخيرة للجنة بعد ظهر يوم 26 آذار/مارس 2024، تم اعتماد مشروع القرار الموحد بالتصويت وتم قبول البند الموضوع الذي اقترحه المكتب.

وفي 27 آذار/مارس 2024، عرض رئيس اللجنة مشروع القرار في الجلسة العامة للجمعية العامة، وتم اعتماده بالإجماع. وأعربت وفود الهند والجمهورية الإسلامية الإيرانية وروسيا الاتحادية عن معارضتها لنص القرار برمته.

وأعرب وفدا الصين وليتوانيا عن تحفظهما على نص القرار بأكمله. وأعربت وفود أستراليا وكندا وكوبا وفرنسا ونيوزيلندا وجمهورية كوريا وتركيا والمملكة المتحدة عن تحفظاتها على عدة فقرات، وفي بعض الحالات، على استخدام مصطلح "منظومات الأسلحة المستقلة" من دون الإشارة إلى سمة الفتك.

ووافقت الجمعية العامة على البند الموضوع الذي قدمه المكتب بعنوان *دور البرلمانات في المضي قدماً بحل الدولتين في دولة فلسطين* ووافقت على ترشيح معالي السيد محمد أنور بوشويط (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) والسيد ج. بوتيمر (أيرلندا) مقررين مشاركين للقرار القادم. عند طرح هذا البند، أشار المكتب إلى أنه لأسباب تتعلق بالشمولية بسبب حساسية الموضوع، ينبغي أن تتاح له إمكانية إنشاء فريق يضم مقرراً مشاركاً من كل مجموعة جيوسياسية. ولذلك سيتم تكليف رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي بمتابعة المشاورات بهدف تعيين هؤلاء المقررين في أقرب فرصة ممكنة عملاً بالقاعدة 13.4 من قواعد اللجان الدائمة.

(ج) اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

عقدت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة جلساتها في 24 و25 و26 آذار/مارس 2024 برئاسة رئيسها السيد و. ويليام (سيشيل). وتم تكليف اللجنة بمهمة صياغة القرار بشأن *الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار والمسؤولية والإنصاف*. وقد أعد مشروع القرار والمذكرة التوضيحية المصاحبة له المقررون المشاركون التالية أسماؤهم: سعادة السيد محمد سيف السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والسيد س. باترا (الهند)، والسيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا).

وتمت صياغة القرار في الجلسة العامة. وكانت اللجنة قد تلقت 293 تعديلاً مقدماً من 27 برلماناً عضواً. لقد اعتُمد مشروع القرار الموحد بالإجماع. وأعربت الهند والجمهورية الإسلامية الإيرانية عن معارضتهما للنص بأكمله. وأعربت الصين عن تحفظاتها على الفقرتين 7 و8 من الديباجة، والفقرات 7 و8 و25 من المنطوق. وأعربت تركيا عن تحفظاتها على الفقرات 24 و25 و26 من المنطوق.

وفي جلستها الأخيرة وبناءً على اقتراح مكتبها، اعتمدت اللجنة البند الموضوع التالي بعنوان *الاستراتيجيات البرلمانية للتخفيف من الأثر الطويل الأمد للنزاعات، بما في ذلك النزاعات المسلحة، على التنمية المستدامة*. وافقت اللجنة على ترشيح معالي السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)، والسيدة إ.ت. موتيكا (ناميبيا) والسيد ر. فوجيل (بولندا) كمقررين مشاركين.

كما وافقت اللجنة على خطة عمل للجمعية العامة المقبلة. ويتضمن مناقشة حول موضوع القرار القادم، وحلقة نقاش بعنوان *دور البرلمانات في منع التهرب الضريبي على الشركات وتحقيق التنمية المستدامة*، بالإضافة إلى جزء للتحضير للاجتماع البرلماني في الدورة الـ29 لمؤتمر الأطراف (COP29).

ولم يتم تلقي أي ترشيح لشغل منصب المكتب الشاغر.

(د) اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

عقدت اللجنة جلستين.

ففي جلستها الأولى، التي عقدت في 25 آذار/مارس 2024 برئاسة نائب الرئيس السيد أ. توروسيان (أرمينيا)، أجرت اللجنة مناقشة حول قرارها التالي، *أثر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون*. واستكشفت المناقشة الفوائد المحتملة للذكاء الاصطناعي مع لفت الانتباه أيضاً إلى المخاطر المتعددة المرتبطة بهذه التكنولوجيا الناشئة، بمساهمات من الخبراء والمقررين (السيدة م. ريمبل غارنر (كندا) والسيدة ن. لوغانجيرا (جمهورية تنزانيا المتحدة) وأكثر من 30 مندوباً.

وفي جلستها الثانية، التي عقدت في 26 آذار/مارس 2024 برئاسة السيد توروسيان مرة أخرى، عقدت اللجنة مناقشة حول *الإجراءات المستدامة لتحسين الظروف المعيشية للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك فرصهم في التعليم وفرص العمل*. وسلطت المناقشة الضوء على الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه البرلمانات لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال ضمان أن القوانين والسياسات والموازنات تعزز الإدماج الكامل للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وإزالة جميع أشكال التمييز والوصمة القائمة على الإعاقة.

وتطبيقاً للقاعدة 10.2 من قواعد اللجان الدائمة، أعلنت اللجنة أن المنصب الذي يشغله السيد إ. أويزيييمانا (رواندا) في المكتب أصبح شاغراً. وستجرى انتخابات لملء هذا المنصب الشاغر في الجمعية العامة المقبلة.

وللمزيد من المعلومات حول المناقشتين، راجع الصفحة 102.

(هـ) اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

عقدت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة جلستين. ضمت الجلسة الأولى الأمين العام المساعد الجديد للأمم المتحدة لشؤون الشباب، الدكتور ف. بولييه، الذي قدم مكتب الشباب الجديد وتفويضه لتسهيل وصول الشباب إلى المناقشات والعمليات عبر منظومة الأمم المتحدة. وحضر المناقشة النشطة حوالى 48 وفداً وتم تقديم أكثر من 18 مداخلة.

وركزت الجلسة الثانية على استدامة العمل الإنساني للأمم المتحدة. وقد استمعت اللجنة إلى إحاطة من مسؤولين رفيعي المستوى من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتبادل هؤلاء المسؤولون معلومات مهمة بشأن الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وحضر المؤتمر أكثر من 34 وفداً وقدم 16 منهم مداخلات.

واعتمدت اللجنة اقتراحاً لتشجيع البرلمانيين على المشاركة محلياً في إصلاح مجلس الأمن، وتعزيز المناقشة في برلماناتهم، ومناقشة هذه القضية مع ممثلهم الدائم لدى الأمم المتحدة، والاستعداد للتصديق على أي تغييرات متفق عليها في مجلس الأمن.

وفي 25 آذار/مارس 2024، عقدت اللجنة اجتماعاً خاصاً رفيع المستوى لرؤساء البرلمانات ونوابهم بشأن أزمة التعددية. وشارك في النقاش السيدة ت. فالوفايا، المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف، والسيدة ر. جرينسبان، الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

5. الجزء الخاص بالمساءلة

للجمعية العامة الخامسة على التوالي، تضمنت المناقشة العامة جزءاً خاصاً بالمساءلة. خلال هذا الجزء، تمت دعوة الوفود للمساهمة بمداخلات حول أعمالهم لتعزيز التضامن البرلماني للدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين، والمشاركة البرلمانية من أجل تعزيز المجتمعات الشاملة والعمل البرلماني لمعالجة تغير المناخ.

وفي هذا السياق، أكدت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي على طبيعة الاتحاد البرلماني الدولي باعتباره منظمة يقودها الأعضاء، حيث يجب ترجمة القرارات والنتائج إلى حقائق وطنية من أجل رفاهية الشعوب. وفقاً للنظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، يتعين على البرلمانات الأعضاء مشاركة التفاصيل مع المنظمة حول النتائج التي تم تحقيقها في متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي.

ولتسهيل هذه العملية، يتم كل عام تعيين عدد من البرلمانات من كل مجموعة جيوسياسية لتقديم تقرير والإجابة على استبيان أعدته الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وصل معدل المشاركين إلى مستوى مرتفع بلغ 71% في العام 2023. وفي العام 2024، من المقرر أن تقوم 38 دولة من جميع المجموعات الجيوسياسية الست بتقديم تقاريرها.

وتحدث ما مجموعه 18 وفداً، بما في ذلك الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل والجمعية البرلمانية المشتركة حول الأرثوذكسية، وكلاهما مراقبان في الاتحاد البرلماني الدولي، لتبادل ممارساتهم الجيدة في متابعة الإعلانات ذات

الصلة التي اعتمدها الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الأخيرة. وتبادلت أربعة وفود محتوى الوسائط المتعددة الذي تم عرضه خلال هذا الجزء.

ومن الأمثلة الملموسة على العمل البرلماني ما يلي:

• أستراليا: تعاونت أستراليا مع جيرانها من جزر المحيط الهادئ لتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ. وفي العام الماضي، وقعت أستراليا وتوفالو أول اتفاقية ثنائية على الإطلاق بشأن التنقل المناخي. وقد تم تنفيذ ترتيبات خاصة للحصول على تأشيرة لمواطني توفالو المهددين بتغير المناخ حتى يتمكنوا من العيش والعمل والدراسة في أستراليا. وخصصت أستراليا أيضاً أموالاً لمشروع التكيف الساحلي في توفالو لتعزيز مقاومة الجزر للمناخ.

• أذربيجان: ستستضيف أذربيجان الدورة الـ29 لمؤتمر الأطراف (COP29) في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وكانت تمر بمرحلة انتقالية مسؤولة من الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة النظيفة البديلة. وشاركت الدولة في مشاريع مختلفة تهدف إلى تعزيز الطاقة المتجددة، مثل الانضمام إلى مبادرة التعهد العالمي لغاز الميثان والمشاركة في مشروع الممر الأخضر التابع للاتحاد الأوروبي.

• الصين: كانت الصين الرائدة عالمياً في مجال الاستثمار في الطاقة المتجددة لمدة سبع سنوات متتالية، وهيمنت على إنتاج ومبيعات مركبات الطاقة الجديدة، حيث تعمل نصف مركبات الطاقة الجديدة في العالم على الطرق الصينية. ولمتابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والاتفاقات الدولية الأخرى، أصدر مجلس الشعب الوطني ونفذ عدة قوانين لدعم الطاقة المتجددة والنقل النظيف، والتي شملت قانون الحفاظ على الطاقة، وقانون تعزيز الطاقة النظيفة، وقانون تعزيز الاقتصاد الدائري.

• كابو فيردي: أعطى البرلمان الأولوية للانتقال إلى صفر انبعاثات كربونية وركز على الاقتصادات الخضراء والدائرية من خلال جهود الرقمنة. وقد أنشأت كابو فيردي ملاذات آمنة للحفاظ على التنوع البيولوجي البحري وكانت رائدة في مبادرات الحد من النفايات البلاستيكية.

• شيلي: كان البرلمان مثالاً للشمولية من خلال توظيف الأفراد المصابين بمتلازمة داون في مجلس النواب. ويشجع الوفد الشيلي الاتحاد البرلماني الدولي على تناول موضوع الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل أكبر في اجتماعاته.

• الدانمرك: قرر البرلمان المتابعة الفعالة لقضايا انتهاك حقوق الإنسان للبرلمانيين التي نظرت فيها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي في أوروبا. وشمل ذلك إرسال وفود إلى جلسات المحكمة، وإرسال رسائل إلى الأعضاء البرلمانيين المحتجزين، ومناقشة القضايا مع ممثلي الدول المعنية.

• إندونيسيا: كان مجلس النواب الإندونيسي يعمل بنشاط على تعزيز التحول إلى الاقتصاد الأخضر، مع إعطاء الأولوية لوضع الصيغة النهائية لمشروع قانون جديد للطاقة المتجددة. وتلتزم إندونيسيا أيضاً بتعزيز مجتمع شامل وسلمي من خلال ضمان الاحترام المتساوي لجميع الأديان، بما في ذلك إقرار مشروع قانون يضمن المساواة في المعاملة لجميع الأديان في البلاد.

لاتفيا: يعمل البرلمان حالياً على تعزيز الاستجابات لخطاب الكراهية من خلال التعاون الوثيق مع العديد من المعنيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية وهيئات إنفاذ القانون. وبينما يتم تجريم خطاب الكراهية في لاتفيا، فإن البرلمان يستكشف أيضاً تدابير أكثر دقة لتعزيز المجتمعات الشاملة وتسهيل التماسك المجتمعي من خلال الحوار.

• تايلاند: كان البرلمان يعمل على تعزيز الشمولية في المجتمع التايلاندي من خلال التركيز على المساواة في الزواج، وحقوق السكان الأصليين، وحماية العمال. وكان مجلس النواب على وشك إقرار تشريع بشأن المساواة في الزواج، وأصبحت أول دولة في رابطة دول جنوب شرق آسيا تقوم بذلك.

وإن الوفود الأخرى التي أخذت الكلمة خلال هذا الجزء كانت كندا، ألمانيا، الهند، مالاوي، المكسيك، والجمهورية التونسية.

6. الجلسة الختامية للجمعية العامة

في الجلسة الختامية المنعقدة في 27 آذار/مارس 2024، قدمت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي إعلان جنيف بشأن *الدبلوماسية البرلمانية: بناء الجسور من أجل السلام والتفاهم* (راجع الصفحة 69) ودعت رجلاً وامرأة من أصغر أعضاء البرلمان الحاضرين إلى الجمعية العامة، السيد أ. تونججيسود (تايلاند) والسيدة إ.ت. موتيكا (ناميبيا) لتقديم الإعلان. وصادقت الجمعية العامة بالإجماع على إعلان جنيف.

وتذكيراً بأنه لم يكن من الممكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن اختيار بند طارئ في وقت سابق من الأسبوع، أشارت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي أنها والأمين العام سيصدران قريباً بياناً قيادياً نيابة عن المجتمع البرلماني العالمي، بشأن اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الوضع في غزة. (راجع الصفحة 73).

وقدمت السيدة أ. كوسبان (كازاخستان)، رئيسة اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، القرار الذي يتناول *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي* (راجع الصفحة 74). واتخذت الجمعية العامة القرار بتوافق الآراء، مع الاعتراض على القرار الذي أعربت عنه الهند، والجمهورية الإسلامية الإيرانية،

وروسيا الاتحادية، والتحفظات التي أعربت عنها أستراليا، وكندا، والصين، وكوبا، وفرنسا، وليتوانيا، ونيوزيلندا، وجمهورية كوريا وتركيا والمملكة المتحدة.

وقدم السيد و. ويليام (سيشيل)، رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، القرار حول *الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار والمسؤولية والإنصاف* (راجع الصفحة 82). واعتمدت الجمعية العامة القرار بالإجماع، مع معارضة القرار الذي أعربت عنه الهند والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتحفظات التي أعربت عنها الصين وتركيا.

وأحاطت الجمعية العامة علماً بتقريري اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، اللذين قدمهما نائب رئيسها، السيد أ. توروسيان (أرمينيا)، واللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، الذي قدمه رئيسها، السيد أ. د. ماكجينتي (كندا) (راجع الصفحة 102).

ووافقت الجمعية العامة على البنود الموضوعة للقرارات التي ستصوغها اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة لاعتمادها في الجمعية العامة الـ150 للاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب المقررين الذين سيعملون على صياغة مشاريع القرارات (راجع الصفحة 63).

وفي ختام الجمعية العامة، أخذ الكلمة ممثلو المجموعات الجيوسياسية: السيدة س.س. شودري (بنغلاديش) نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ومعالي السيد ابراهيم بوغالي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) نيابة عن المجموعة العربية، ومعالي السيد منذر بودين (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) نيابة عن المجموعة الإفريقية، والسيدة س. كارفاخال إيسونزا (المكسيك) نيابة عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيدة في.ريوتون (فرنسا) نيابة عن مجموعة 12+، والسيد ت. فاردانيان (أرمينيا) نيابة عن مجموعة أوراسيا. وأعربوا عن شكرهم للرئيس والأمين العام وموظفي الأمانة العامة والمضيفين السويسريين على عملهم الدؤوب لضمان نجاح جمعية عامة أخرى بشكل كبير، وكرروا امتنان الأمين العام وتهنئته، التي أعرب عنها في المجلس الحاكم في وقت سابق من اليوم، للسيدة سالي آن صادر، مسؤولة دائرة المؤتمرات، التي ستتقاعد في الأشهر المقبلة. وأعربوا عن أسفهم لفشل الأعضاء في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بند طارئ للجمعية العامة الثانية على التوالي، لكنهم شكروا الرئيسة والأمين العام على مبادرتهما بإصدار بيان قيادي بشأن الوضع في غزة. وحتى من دون إدراج بند طارئ حول هذا الموضوع، فقد برزت الحالة في غزة إلى الواجهة في العديد من النقاشات خلال الجمعية العامة، وأعربوا عن أملهم في أن تؤدي مراجعة النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده الجارية حالياً إلى تحسين العمليات من أجل السماح لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بالتعبير عن موقفهم بشأن مثل هذه القضايا الهامة.

وفي كلمته الختامية، هنأ سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، الرئيسة على كفاءتها في رئاسة جمعيتها العامة الأولى. وأشار إلى أن العام 2024 سيصادف الذكرى السنوية الـ135 للاتحاد البرلماني الدولي، وقال إن الآباء المؤسسين للمنظمة، كريمر وباسي، كانا سيكونان في غاية السرور لرؤية أكثر من 700 عضو برلماني يشاركون في الجمعية العامة الحالية والجودة العالية للمناقشات والنتائج. وأعرب عن أمله في أن تنتهز البرلمانات الأعضاء فرصة الذكرى السنوية الـ135 لتكريس جهودها من أجل التوصل إلى السلام في جميع أنحاء العالم. وسلط الضوء كذلك على التحول الرقمي المستمر للاتحاد البرلماني الدولي، والذي تجلى في الجمعية العامة من خلال القبول المتزايد للنهج اللاورقي، حيث يراجع العديد من المندوبين الآن وثائق الجمعية العامة باستخدام أجهزتهم الرقمية الخاصة. وأعرب عن تطلعه إلى الترحيب بعودة المندوبين إلى جنيف لحضور الجمعية العامة الـ149 في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

وفي كلمتها الختامية، أعربت معالي الدكتورة توليا أكسون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي ورئيسة الجمعية العامة الـ148، عن امتنانها لجميع الذين أدوا دوراً محورياً في تنظيم الجمعية العامة، وخاصة السلطات السويسرية على ترحيبها الحار في جنيف. إن المستوى القوي للمشاركة في الجمعية العامة وتركيزها القوي على الدبلوماسية البرلمانية من شأنهما أن يبعثا برسالة إلى المجتمع الدولي مفادها أن البرلمانيين سيدعمون ويساهمون في الجهود الرامية إلى إعادة تنشيط تعددية الأطراف ذات البعد البرلماني القوي والتركيز على الحوار الشامل باعتباره السبيل الوحيد لتحقيق سلام طويل الأمد. وشكرت المندوبين على مشاركتهم النشطة ومساهماتهم الثاقبة والتزامهم الثابت تجاه الاتحاد البرلماني الدولي، الأمر الذي وفر أساساً قوياً للنتائج الناجحة العديدة التي حققتها الجمعية العامة. ودعت الحاضرين إلى إعادة إعلان جنيف إلى برلماناتهم والنظر في تنظيم فعالية خاصة حول الدبلوماسية البرلمانية للاحتفال بالذكرى السنوية الـ135 للاتحاد البرلماني الدولي في 30 حزيران/يونيو 2024، وهو اليوم الدولي للعمل البرلماني.

وأعلنت معالي الدكتورة توليا أكسون اختتام الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي وتم عزف نشيد الاتحاد البرلماني الدولي.

الدورة الـ213 للمجلس الحاكم

1. تقرير رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

أحاط المجلس الحاكم علماً بتقرير رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي عن الأشهر الخمسة الأولى لها في منصبها وأعرب عن تقديره لإنجازاتها في هذه الفترة القصيرة. كما اتفق مع اللجنة التنفيذية على أن المسؤولية الجماعية تقع على عاتق المجتمع البرلماني العالمي لإنشاء منصة للحوار بين برلماني إسرائيل ودولة فلسطين بهدف التوصل إلى حلول للأزمة المستمرة.

2. تقرير الأمين العام

قدم الأمين العام تقرير الوقع والأثر للعام 2023 الذي يغطي أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في السنة الثانية من تنفيذ استراتيجيته للفترة 2022-2026. وسلط الضوء على العديد من مجالات التأثير عبر الأهداف الاستراتيجية الخمسة للمنظمة وموضوع تغير المناخ ذي الأولوية للعام 2023.

3. النتائج المالية للعام 2023

تم تقديم التقرير المالي والبيانات المالية المدققة للعام 2023 من قبل معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، رئيس اللجنة الفرعية للتمويل. وذكر أن حسابات العام 2023 أظهرت وضعاً مالياً صحياً مع فائض تشغيل قدره 157000 فرنك سويسري في نهاية العام. وتمت إضافة الفائض إلى صندوق رأس المال العامل للاتحاد البرلماني الدولي، والذي بلغ الآن 91% من مستواه المستهدف. وكانت النفقات ضمن الموازنة لكل هدف من الأهداف الاستراتيجية وتحسنت الإيرادات من استثمارات الاتحاد البرلماني الدولي بفضل ظروف السوق المواتية في العام 2023.

ورحب معالي الدكتور علي راشد النعيمي بالنتائج القوية التي حققتها جهود الأمين العام لحشد الأموال الطوعية. وهذا يدل على أن الاتحاد البرلماني الدولي معترف به من قبل الجهات المانحة كشريك يمكن الاعتماد عليه. وأشار أيضاً إلى أن حجم المتأخرات في اشتراكات برلمانات الأعضاء قد تزايد بشكل مطرد في السنوات الأخيرة. وكان أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو وضع برلمان جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي كانت متأخراته ترتفع كل عام وتبلغ الآن 662,000 فرنك سويسري. وشجع الهيئات الرئاسية على اتخاذ قرار بشأن كيفية معالجة هذا الوضع الاستثنائي. كما شجع جميع البرلمانات الأعضاء على العمل مع مجموعاتهم الجيوسياسية لمحاولة تقليص قائمة البرلمانات الأعضاء الأخرى التي عليها متأخرات.

وقدم المدقق الداخلي، السيد هـ. كارنيرو (البرتغال)، تقريره. وأعرب عن رأيه بأن البيانات المالية التي قدمها الاتحاد البرلماني الدولي تعكس بدقة وضعه المالي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023 وأدائه المالي طوال العام 2023، وتتوافق بشكل كامل مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أعرب المدقق الخارجي الجديد، من مجلس مراجعة الحسابات في جمهورية إندونيسيا، عن رأي إيجابي بشأن البيانات المالية من دون أي تحفظات، مؤكداً أن جميع توصيات المراجعة السابقة قد تم تنفيذها الآن. وقد تم تقديم ثلاث توصيات جديدة تتعلق بأصول صندوق المعاشات التقاعدية للاتحاد البرلماني الدولي، وتصنيف بعض تكاليف السفر، وتحصيل المتأخرات من اشتراكات البرلمانات الأعضاء، وقد قبلتها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي جميعاً وهي في طور تنفيذها. وشدد السيد كارنيرو على أنه ينبغي للمجلس الحاكم أن ينظر في تطبيق جميع الآليات المتاحة له لمعالجة تراكم المتأخرات، بما في ذلك تعليق حقوق البرلمانات الأعضاء التي فشلت في الوفاء بالتزاماتها، وتقديم تفاصيل عن أسباب القرارات التي اتخذها المجلس بشأن كل عضو برلماني في المتأخرات. كما نصح الاتحاد البرلماني الدولي بوضع مخصصات على مدى السنوات المقبلة للتعويض عن انخفاض أصول صندوق المعاشات التقاعدية، باستخدام الاحتياطيات المتراكمة للاتحاد البرلماني الدولي.

وخلص السيد كارنيرو إلى أن الإدارة المالية للاتحاد البرلماني الدولي تتمتع بأساس قوي يعتمد على الضوابط الداخلية وأن وضعه المالي سليم. وأوصى بأن يوافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية للعام 2023.

ووردت مداخلات من الحضور هنأت فيها اللجنة الفرعية للتمويل وفريق الأمانة العامة على عملهم، ويطلب معلومات عن التوظيف ويشكر مجلس مراجعة الحسابات في إندونيسيا على تقرير التدقيق الممتاز الذي تم إعداده بموجب ولايته الجديدة.

ووافق المجلس الحاكم على الإدارة المالية للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي والنتائج المالية للعام 2023.

4. الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي

تلقى المجلس الحاكم تقريراً عن الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي حتى 31 كانون الثاني/يناير 2024 وقائمة محدثة بالاشتراكات المقررة غير المدفوعة. وأشار معالي الدكتور علي راشد النعيمي، في تقريره نيابة عن اللجنة التنفيذية، إلى أن الوضع لا يزال مماثلاً لنهاية العام 2023، بما أننا لا نزال في بداية العام. وكان أداء موازنة المنظمة يسير على المسار الصحيح لهذا العام حتى الآن. وواصلت أسواق الاستثمار أداءها الجيد في بداية العام وظلت الأوضاع المالية للاتحاد البرلماني الدولي سليمة ومستقرة. وقد انخفضت قائمة الأعضاء الذين عليهم متأخرات بشكل طفيف ولكنها لا تزال بحاجة إلى اهتمام وثيق في العام 2024.

وأطلع الأمين العام المجلس الحاكم على عملية حشد التمويل الطوعي. واستمر دعم عمل الاتحاد البرلماني الدولي من خلال المنح المقدمة من مجموعة من البرلمانات والحكومات والوكالات والمؤسسات في جميع أنحاء بنغلاديش، وبنين، وكندا، والصين، وأيرلندا، ولايات مايكرونزيا المتحدة، ودولة قطر، والسويد، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وأسرة الأمم المتحدة.

5. المسائل المتعلقة بالعضوية ومركز المراقب

أحاط المجلس الحاكم علماً بالجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة العامة والبرلمانات الأعضاء الحالية للوصول إلى العضوية العالمية.

وأحاط المجلس الحاكم علماً بمشاركة وفد رفيع المستوى من جامايكا في الجمعية العامة وأعرب عن أمله في أن يصبح هذا البرلمان مرة أخرى عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل القريب.

كما أحاط المجلس الحاكم علماً بالنقاشات الجارية بشأن احتمال انضمام بليز إلى الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل غير البعيد، وتمنى للمشاركين كل النجاح في زيادة توسيع عضوية الاتحاد البرلماني الدولي.

ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بقبول المؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمنظمة الدولية لقانون التنمية بصفة مراقبين دائمين لدى الاتحاد البرلماني الدولي، وتمنى لهاتين المنظمتين كل النجاح في تعاونهما مع الاتحاد البرلماني الدولي.

وتم إطلاع المجلس الحاكم على وضع بعض البرلمانات، التي تم تنظيمها في أربع فئات، واعتمد سلسلة من التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية.

أ) البرلمانات التي لا تعمل

تم حل برلمان **أفغانستان** من قبل حركة طالبان، مما أدى إلى وجود معظم البرلمانيين السابقين في المنفى في كندا وتركيا ودول أوروبية مختلفة. وقد اتخذت الهيئات الإدارية للاتحاد البرلماني الدولي قراراً سياسياً بعدم الاعتراف بنظام طالبان. وبدلاً من ذلك، قررت السماح للبرلمان المنحل بمواصلة المشاركة في عمل الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب ليس له حق التصويت. ومنذ ذلك الحين، أصبح البرلمان ممثلاً بانتظام في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. وتتابع عدة هيئات تابعة للاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني واللجنة التنفيذية، عن كثب الحالة الإنسانية في أفغانستان. وقرر المجلس الحاكم الإبقاء على قراره بالسماح لأفغانستان بالمشاركة في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي بصفة غير مصوتة وغير انتخابية.

وقد قام الرئيس بحل برلمان **غينيا–بيساو** في انتهاك للأحكام الدستورية التي تحظر حل البرلمان في غضون 12 شهراً من الانتخابات. وقد مُنع البرلمانيون من الوصول إلى الممتلكات أو الموارد البرلمانية، وكتب رئيس البرلمان إلى رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي لطلب المساعدة. وكبادرة تضامن، دعا الأمين العام رئيس البرلمان المنحل إلى جنيف لاستكشاف كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يقدم دعمه. وقرر المجلس الحاكم مواصلة إبداء التضامن مع برلمان غينيا–بيساو، وأوصى بمواصلة العمل مع رئيسه، وطلب إبقاءه على علم بنتائج تلك النقاشات.

وفي **هايتي**، لم يرد برلمان يعمل، وكانت البلاد فعلياً في أيدي العصابات، مع عدم وجود احتمالات لتنظيم انتخابات في المستقبل القريب. وكان رئيس الوزراء قد غادر البلاد ولم تكن لديه خطط للعودة بسبب التهديدات التي تعرض لها من أمراء الحرب والعصابات المسيطرة. وأوصى المجلس الحاكم الاتحاد البرلماني الدولي بمواصلة مراقبة الوضع ودعم كل الجهود الرامية إلى العودة إلى النظام الدستوري.

وكان الوضع في **ميانمار** مماثلاً لأفغانستان. وكان الجيش قد استولى على السلطة ولم يعترف بنتائج الانتخابات الديمقراطية التي أجريت في العام 2020. وكان المجلس الحاكم قد اتخذ سابقاً قراراً بشأن هذه القضية الاعتراف باللجنة التي تمثل بييداونجسو هلوتاو، وهي هيئة تشريعية مؤلفة من برلمانيين، ويعيش العديد منهم الآن في الخارج، ويدعوها لحضور اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي لتمثيل ميانمار بصفة مراقب لا يحق له التصويت. وقرر المجلس الحاكم الإبقاء على هذا القرار.

وفي **النيجر**، لم يرد برلمان فعالاً منذ قيام الجيش بحل المجلس التشريعي المنتخب ديمقراطياً. وخلال الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا، أبلغ رئيس وزراء النيجر الأمين العام أن السلطات الانتقالية تعمل على إنشاء مجلس استشاري للمرحلة الانتقالية، الذي سيكون بمثابة السلطة التشريعية خلال الفترة الانتقالية. وكان رئيس الوزراء قد قال إنه سيطلع الأمين العام في أقرب وقت ممكن على الترتيبات المتعلقة بهذه الهيئة المزمع إنشاؤها. وبناء على توصية اللجنة التنفيذية، قرر المجلس الحاكم دعوة الاتحاد البرلماني الدولي لمواصلة مراقبة الوضع في النيجر وتقديم المساعدة بهدف العودة إلى النظام الدستوري.

وفي **جمهورية السودان**، لم يرد برلمان فعالاً منذ الانقلاب العسكري في العام 2019. وقد تم وضع العديد من الخطط لتنظيم الانتخابات، ولكن لم تتم متابعة أي منها. وفي العام 2021، قرر الاتحاد البرلماني الدولي تعليق انتماء جمهورية السودان. اندلعت حرب أهلية في البلاد في العام 2023 وما زالت مشتعلة. وفي ضوء ذلك، لا ترد أفق لإجراء انتخابات في المستقبل القريب، ولذلك قرر المجلس الحاكم الإبقاء على القرار الذي اتخذه في العام 2021.

(ب) البرلمانات الانتقالية

تضم هذه الفئة **بوركينا فاسو وتشاد والجابون وغينيا ودولة ليبيا ومالي وجنوب السودان.**

لقد ظل الاتحاد البرلماني الدولي يتعامل مع الجمعية التشريعية الانتقالية في **بوركينا فاسو**. وكان الأمين العام قد زار بوركينا فاسو في أيار/مايو 2023 لجمع معلومات مباشرة والتشاور مع السلطات حول كيفية دعم الاتحاد البرلماني الدولي للعودة السريعة إلى الحياة الطبيعية. تم تعليق تنظيم الانتخابات لإنهاء الفترة الانتقالية حيث كان الإرهابيون يحتلون حالياً أكثر من 40% من أراضي البلاد.

وكانت **مالي** تعاني من مشاكل أمنية مماثلة واستولى الجيش على السلطة بهدف معالجة الوضع. وكانت العملية الانتقالية الوطنية جارية وتم إنشاء برلمان انتقالي. وفي ضوء ذلك، قررت الهيئات الإدارية للاتحاد البرلماني الدولي الاحتفاظ بعضوية مالي وأوصت بأن يدعم الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي الجهود الرامية إلى العودة إلى النظام الدستوري. وعملاً بهذه الولاية، قام الأمين العام بزيارة البلاد في أيار/مايو 2023، والتقى بمختلف المعنيين المشاركين في العملية الانتقالية. وأكدت السلطات أن الانتخابات ستجرى في العام 2024.

ومثل بوركينا فاسو ومالي، حصلت فترة انتقالية جارية في **غينيا**، مع إنشاء مجلس وطني انتقالي. وقد قررت هيئات إدارة الاتحاد البرلماني الدولي الاحتفاظ بعضوية غينيا، وكلفت الأمين العام بالمشاركة والتشاور مع السلطات الانتقالية بشأن الكيفية التي يمكن بها للاتحاد البرلماني الدولي أن يدعم بنجاح العملية الجارية من أجل العودة السريعة للنظام الدستوري. وكان الأمين العام قد زار غينيا خلال جولته في غرب إفريقيا في أيار/مايو 2023، عندما حضر إطلاق مناقشة السياسة الدستورية التي تهدف إلى جمع آراء السكان حول مشروع الدستور. وكان من المقرر إجراء استفتاء على هذه المسودة في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر 2024.

وفي **تشاد**، تم إنشاء مجلس وطني انتقالي في أعقاب التغيير غير الديمقراطي لرئيس الدولة، وهو الآن نجل الرئيس الراحل إدريس ديبي. ويقدم الاتحاد البرلماني الدولي المساعدة إلى الهيئة الانتقالية عملاً بقرار الهيئات الإدارية بالاحتفاظ بعضوية تشاد. ومن المقرر إجراء انتخابات رئاسية في أيار/مايو 2024، تليها الانتخابات التشريعية.

وفي **الغابون**، في آب/أغسطس 2023، أطاح الجيش بالفائز المفترض في الانتخابات الرئاسية، السيد علي بونغو. وبدأت السلطات العسكرية عملية انتقالية، حيث نفذت الآليات ذات الصلة بما في ذلك البرلمان الانتقالي. وفي ضوء ذلك، قررت الهيئات الإدارية للاتحاد البرلماني الدولي الاحتفاظ بعضوية الغابون وأوصت بالتواصل مع البرلمان الانتقالي لتقديم الدعم. وكان الأمين العام قد زار الغابون في أوائل العام 2024 حيث التقى بجميع السلطات الانتقالية، بما في ذلك رئيس الدولة السيد أوليغي نغويما. وفي نهج شامل، قام أيضاً بزيارة الرئيس السابق علي بونغو.

وتسير العملية الانتقالية بشكل جيد وتم إجراء حوار وطني حول الخطوات المقبلة في الفترة من 2 إلى 30 نيسان/أبريل 2024.

وفي حالة **دولة ليبيا**، اعترف الاتحاد البرلماني الدولي بالبرلمان المنتخب في العام 2014، والذي كان مقره في ذلك الوقت في طبرق ومقره الآن في بنغازي. وكانت إحدى المهام الأساسية لهذا البرلمان هي تمهيد الطريق لإجراء الانتخابات، التي لم تجر بعد بسبب الخلافات بين مختلف الجهات الفاعلة المعنية. ومع ذلك، ووفقاً لآخر تحديث، فقد تم التوصل إلى اتفاق بين ذلك البرلمان والسلطة التنفيذية التي يوجد مقرها في طرابلس لتنظيم الانتخابات في المستقبل القريب عندما يتم استيفاء شروط معينة.

وانخرط **جنوب السودان** أيضاً في عملية انتقالية مع برلمان انتقالي أدى اليمين في العام 2021. ومع ذلك، تم تمديد العملية حتى شباط/فبراير 2025، مما أثر على تنظيم الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2024.

وبالنسبة للبرلمانات الانتقالية السبعة المذكورة أعلاه، أوصى المجلس الحاكم بأن يواصل الاتحاد البرلماني الدولي مراقبة الوضع، وتقديم المساعدة عند الاقتضاء في صياغة دساتير وأطر تشريعية جديدة في تلك البلدان، وإبقاء الهيئات الرئاسية على علم بالتقدم المحرز.

ومتابعة لهذه التوصية، عقد الأمين العام خلال الجمعية العامة اجتماعاً مع رؤساء وفود بوركينا فاسو وتشاد والغابون وغينيا ومالي، فضلاً عن غينيا بيساو، لمناقشة سبل المضي قدماً في ما يتعلق بدعم الاتحاد البرلماني الدولي للعمليات الانتقالية الخاصة بكل منهما. وأكد رؤساء الوفود مجدداً امتنانهم للاتحاد البرلماني الدولي، الذي كان من بين المنظمات النادرة التي لم تتفهم وضعهم فحسب، بل اقترحت أيضاً دعماً مصمماً بشكل جيد لعودتهم إلى الحياة الطبيعية. وكمتابعة لهذا الاجتماع، سيتم تنظيم ورشة عمل إقليمية في جنيف لتنسيق دعم الاتحاد البرلماني الدولي لتلك البلدان وتجميع الخبرات وتبادلها. وستلي ورشة عمل جنيف أنشطة متابعة وطنية ستتم خلالها معالجة قضايا محددة.

(ج) البلدان التي يؤثر فيها الوضع السياسي على عمل البرلمان

تلقى المجلس الحاكم تحديثاً بشأن حالة جمهورية فنزويلا البوليفارية. وفي حين أن الاتحاد البرلماني الدولي لم يعترف بالبرلمان المنتخب في العام 2015 أو البرلمان المنتخب في العام 2020، فقد وافقت الهيئات الرئاسية على الترحيب بوفد من فنزويلا إلى الجمعيات التشريعية للاتحاد البرلماني الدولي بشرط أن يتكون من ممثلين عن هذين البرلمانين.

وفقاً للتفويض الممنوح له من قبل الهيئات الإدارية للمساعدة في تطبيع الوضع في فنزويلا، دعا الأمين العام ممثلي برلمان العام 2020 إلى جنيف للتشاور في كانون الثاني/يناير 2024، حيث لم يعد برلمان العام 2015 موجوداً فعلياً. وشارك الممثلون أيضاً في جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين بشأن قضية البرلمانيين الفنزويليين المعروضة على تلك اللجنة. وعلى الرغم من وجود دلائل على تطبيع العلاقات بين نظام الرئيس مادورو والمعارضة – في ضوء الاتفاق الذي تم التوصل إليه في بربادوس – إلا أن التطورات الأخيرة تشير إلى أنه لا يزال يرد عدد من التحديات التي يتعين معالجتها مثل الطلب الذي تقدم به النظام لإغلاق المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وفي كاراكاس، منع أحد كبار زعماء المعارضة السياسية من الترشح للانتخابات الرئاسية في تموز/يوليو 2024. وبالإشارة إلى أن الوضع في فنزويلا لا يزال يمثل تحدياً، أيد المجلس الحاكم توصية اللجنة التنفيذية بتأجيل أي قرار بشأن فنزويلا إلى دورتها المقبلة، حيث ستتلقى تحديثاً لنتائج الانتخابات الرئاسية في تموز/يوليو 2024.

وفي دولة فلسطين، لم تُعقد بعد الانتخابات المتوقعة منذ العام 2010، ولا يوفر الوضع الحالي في المنطقة آفاقاً أفضل. ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بالإحاطة علماً بعدم إحراز تقدم والإعراب عن الأمل في إجراء الانتخابات التي طال انتظارها في المستقبل القريب جداً.

وظلت **الجمهورية اليمنية** برلماناً يتمتع بكامل العضوية يشارك بانتظام في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي. وورد اتفاق لدعم الأمانة العامة لمجلس النواب، لكنه لم ينفذ بعد بسبب الحرب المستمرة في البلاد. ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بالإحاطة علماً بهذا الوضع.

(د) البلدان التي يشكل فيها الوضع السياسي تهديداً محتملاً لقدرة البرلمان على أداء وظيفته

تضم هذه الفئة **البوسنة والهرسك وإسواتيني وبيرو والجمهورية العربية السورية**. ووافق المجلس الحاكم على توصية اللجنة التنفيذية بدعوة الأمانة العامة إلى مواصلة رصد تلك الأوضاع وتقديم تحديثات منتظمة.

وأحاط المجلس الحاكم علماً باقتراح اللجنة التنفيذية بإزالة **إسواتيني وبيرو** من القائمة إذا استمرت التطورات الأخيرة في البلدين على مسار إيجابي.

6. الموضوع ذو الأولوية للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2024

عرض الأمين العام الموضوع ذو الأولوية للعام 2024، وهو السلم والأمن، والمبادرات والأنشطة العديدة الجارية والمخطط لها حول هذا الموضوع على مدار العام.

وقال الأمين العام إن جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة في نيويورك في شباط/فبراير 2024 ركزت على دور البرلمانات في إنهاء النزاعات وتعزيز نهجاً أكثر تركيزاً على الإنسان في بناء السلام. كما ارتبط موضوع الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي ارتباطاً مباشراً بالموضوع ذي الأولوية، حيث احتلت الدبلوماسية البرلمانية مركز الصدارة، بالإضافة إلى التفاوض على القرار بشأن *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*. وعلى مستوى أكثر براجمية، يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على تكثيف جهوده لدعم البرلمانات الانتقالية في البلدان الخارجة من عدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن المبادرات الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي من خلال الحوار بين الأديان والعمل البرلماني لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف.

وفي 30 حزيران/يونيو 2024 – الذكرى السنوية الـ135 للاتحاد البرلماني الدولي واليوم الدولي للعمل البرلماني – سيشجع الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات الأعضاء على الاحتفال بهذه الفعالية المهمة مع التركيز بشكل خاص على السلم والأمن.

وأخيراً، سيتم منح جائزة كريمر–باسي للعام 2024 لبرلماني أو مجموعة من البرلمانيين يتمتعون بسجل استثنائي في مجال السلم والأمن، وذلك تماشياً مع الموضوع الشامل لهذا العام.

7. المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي

تم إطلاع المجلس الحاكم على التقدم المحرز في إنشاء المكاتب الإقليمية للاتحاد البرلماني الدولي في الأوروغواي وجمهورية مصر العربية.

وفي الأوروغواي، تم التصديق رسمياً على اتفاقية الاستضافة بين الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي ووزارة الخارجية بموجب قانون في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وكانت الجهود التعاونية بين الأمانة العامة وبرلمان الأوروغواي مستمرة لإبرام اتفاق تشغيلي، من شأنه أن يحدد الخطوط العريضة للعمليات التشغيلية والجوانب المتعلقة بموازنة المكتب الإقليمي.

وفي ما يتعلق بإنشاء المكتب الإقليمي في جمهورية مصر العربية، جرت النقاشات حول اتفاقية الاستضافة والترتيبات المالية. وقد تلقت الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي تعديلات وتعليقات على النموذج المقترح، مما يشير إلى التقدم المحرز في المفاوضات.

8. الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة

وافق المجلس الحاكم على قائمة الاجتماعات البرلمانية الدولية المقبلة حسبما أوصت به اللجنة التنفيذية.

وبالإضافة إلى ذلك، وافق المجلس الحاكم على توصيتين للجنة التنفيذية حول هذا الموضوع:

- عقد اجتماع عالمي للنساء البرلمانيات على أساس سنوي، على أن يعقد أول اجتماع من نوعه في المكسيك في شباط/فبراير 2025، رهناً بتحديد التمويل؛
- الاستمرار في عقد اجتماع للجنة التنفيذية بين الجمعيتين العامتين كل عام يستضيفه برلمان أحد أعضاء اللجنة التنفيذية بناءً على دعوته.

9. المؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات

صادق المجلس الحاكم على تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات (راجع الصفحة 113)، التي تضم 16 رئيس برلمان من المجموعات الجيوسياسية الست؛ وعضوين من اللجنة التنفيذية؛ ورئيس مكتب النساء البرلمانيات، ورئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب، ورئيس اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، وجميعهم يعملون بحكم مناصبهم؛ ورئيس المجلس الوطني لسويسرا، باعتباره البرلمان المضيف؛ ورئيس ديوان الأمين العام للأمم المتحدة، الذي يعمل كممثل للأمين العام للأمم المتحدة. وعقدت اللجنة التحضيرية اجتماعها الأول يومي 16 و17 أيار/مايو 2024 في جنيف. ومن المقرر مبدئياً عقد المؤتمر نفسه في أواخر تموز/يوليو أو أوائل آب/أغسطس 2025.

10. تقارير اللجان والهيئات الأخرى

وافق المجلس الحاكم على التوصيات الواردة في التقارير المتعلقة بأنشطة منتدى النساء البرلمانيات، ومنتدى البرلمانيين الشباب، ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، ولجنة شؤون الشرق الأوسط، ولجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني، ومجموعة مسهلي الحوار حول قبرص، وفريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا، والفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ومجموعة العمل حول العلم

والتكنولوجيا، ومجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والفريق الاستشاري المعني بالصحة. وصادق المجلس على التعيينات الجديدة في تلك الهيئات (راجع الصفحة 60).

واعتمد المجلس الحاكم قرارات تتعلق بـ 268 برلمانياً في 14 دولة قدمتها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين.

11. انتخاب نواب رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

صادق المجلس الحاكم على انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية التالية أسماؤهم:

نواب رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي: سعادة السيد أحمد خرشي عن المجموعة الإفريقية، ومعالي الدكتور علي راشد النعيمي عن المجموعة العربية، والسيدة أ. سارانجي عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، والسيدة س. ميكايلوفا عن مجموعة أوراسيا، والسيدة ب. أرجيمون عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيدة د. أفجيرينوبولو عن مجموعة 12+.

12. جائزة كريمر–باسي 2024

من المقرر أن تُمنح جائزة كريمر–باسي، التي تحمل اسم مؤسسَي الاتحاد البرلماني الدولي، ويليام راندال كريمر وفريديريك باسي، للمرة الثالثة في العام 2024.

وإن الجائزة مفتوحة للبرلمانيين الحاليين الذين يقدمون مساهمة بارزة في الدفاع عن أهداف الاتحاد البرلماني الدولي وتعزيزها، وكذلك "الذين يساهمون في عالم أكثر اتحاداً وسلاماً واستدامة وإنصافاً".

وينبغي تقديم الترشيحات لنسخة العام 2024 من خلال المجموعات الجيوسياسية الست التابعة للاتحاد البرلماني الدولي، والتي ستختار كل منها مرشحاً واحداً من منطقتها مع ترشيح ثانٍ كبديل.

وفي العام 2024، وتماشياً مع الموضوع العام لهذا العام، يجب أن يتمتع البرلماني الفائز أو مجموعة البرلمانيين الفائزين بسجل استثنائي عندما يتعلق الأمر بالسلم والأمن.

وسيتم منح الجائزة، بناءً على قرار مجلس اختيار الجائزة، في الجمعية العامة الثانية للاتحاد البرلماني الدولي لهذا العام في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

الدورة الـ292 للجنة التنفيذية

1. تقرير رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

استمعت اللجنة التنفيذية إلى تقرير رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي عن أنشطتها منذ انتخابها في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا. وتمحورت جميع هذه الأنشطة حول الأهداف الرئيسية الثلاثة التالية: تعزيز السلم والأمن، وتعزيز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي، ودعم تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي ما يتعلق بالسلم والأمن، مستلهمة مهمتها في الشرق الأوسط في بداية ولايتها، سلطت الضوء على الحاجة إلى بذل جهود أكبر لإعادة السلام إلى المنطقة. وفي حين أثنت اللجنة التنفيذية على لجنة شؤون الشرق الأوسط لجهودها الشاملة، فقد شجعتها على مواصلة عملها بشأن هذه القضية واتخاذ إجراءات ملموسة، بما في ذلك القيام بزيارة ميدانية من شأنها أن تسمح بجمع معلومات مباشرة.

وقد انتهزت الرئيسة فرصة مشاركتها في مختلف الاجتماعات لتعزيز رؤية الاتحاد البرلماني الدولي. وفي ما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، شددت الرئيسة على ضرورة مضاعفة الجهود لصالح زيادة إشراك المرأة في عملية صنع القرار حيث كان التقدم المحرز على هذه الجبهة بطيئاً.

2. تقرير الأمين العام

قدم الأمين العام تقرير الوقع والأثر للعام 2023 الذي يغطي أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي في السنة الثانية من تنفيذ استراتيجيته للفترة 2022-2026. وسلط الضوء على العديد من مجالات التأثير عبر الأهداف الاستراتيجية الخمسة للمنظمة وموضوع تغير المناخ ذي الأولوية للعام 2023.

3. اللجنة الفرعية للتمويل

أبلغ رئيس اللجنة الفرعية للتمويل معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة) اللجنة التنفيذية بعمل اللجنة الفرعية للتمويل، التي اجتمعت لمناقشة المسائل المالية قبل هذه الدورة للجنة التنفيذية.

وقد قامت اللجنة الفرعية بدراسة البيانات المالية للعام 2023 وتقرير مدقق الحسابات الخارجي. وقد أصدر مدقق الحسابات الخارجي رأياً إيجابياً بشأن تدقيق الحسابات وأكد دقة البيانات المالية. وعقد المدقق الداخلي للاتحاد البرلماني الدولي للعام 2023 (السيد كارنيرو، البرتغال) اجتماعاً مع المدقق الخارجي الجديد، من مجلس تدقيق الحسابات في جمهورية إندونيسيا، لمناقشة التقرير رسمياً. وقد صدرت ثلاث توصيات جديدة للتدقيق وتم تنفيذ جميع التوصيات السابقة بالكامل.

وقد أحاطت اللجنة الفرعية علماً بجوانب معينة من حسابات العام 2023 والتي تم تسليط الضوء عليها أيضاً أمام اللجنة التنفيذية. وقد انتعش الأداء الاستثماري خلال العام 2023 وحقق عائداً إيجابياً. ومع ذلك، فإن حالة المتأخرات في اشتراكات البرلمانات الأعضاء ظلت تتزايد بشكل مطرد خلال السنوات الأخيرة على الرغم من جهود المتابعة المنتظمة التي تبذلها الأمانة العامة. وشجعت اللجنة الفرعية للتمويل الهيئات الرئاسية على اتخاذ قرار بشأن كيفية معالجة هذا الوضع الاستثنائي. كما أحاط رئيس اللجنة الفرعية علماً بوضع صندوق المعاشات التقاعدية المغلق للاتحاد البرلماني الدولي الذي تتضاءل أصوله وسيحتاج إلى تجديده بحلول العام 2026، إذا لم تنخفض التزامات المعاشات التقاعدية بمعدل مماثل. وفي هذه الحالة، احتفظ الاتحاد البرلماني الدولي باحتياطيات كافية لتغطية التزامات المعاشات التقاعدية.

واستعرضت اللجنة الفرعية أيضاً الوضع المالي للاتحاد البرلماني الدولي في 31 كانون الثاني/يناير 2024. وكان أداء موازنة المنظمة يسير على المسار الصحيح لهذا العام حتى الآن وكانت الموارد المالية للاتحاد البرلماني الدولي سليمة ومستقرة.

وتلقت اللجنة التنفيذية واستعرضت التحديث المعتاد للأمين العام بشأن حشد التمويل الطوعي. وكان المجلس الوطني الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة آخر من أعلن عن التبرع بمبلغ مليون دولار أمريكي للاتحاد البرلماني الدولي. وكان وضع التمويل الطوعي واعداً بفضل جهود جمع التبرعات الناجحة التي بذلها الأمين العام وفريقه.

وشكر رئيس اللجنة الفرعية للتمويل فريق الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على عمله الممتاز.

4. المسائل المتعلقة بالعضوية ومركز المراقب

تم إبلاغ اللجنة التنفيذية بعدم تلقي أي طلبات رسمية للانتساب أو إعادة الانتساب. كما تلقت معلومات محدثة عن الجهود الجارية لتحقيق العضوية العالمية، والتي قدم لها رئيس مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ورئيس الجمعية الوطنية لغويانا دعماً قوياً بشكل خاص لتشجيع الدول الكاريبية غير الأعضاء على الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وفي هذا الصدد، ونتيجة لهذا الدعم، أُبلغت اللجنة التنفيذية بمشاركة وفد رفيع المستوى من جامايكا في الجمعية العامة، والذي كان يستكشف إمكانية الانضمام مجدداً إلى الاتحاد البرلماني الدولي. أخذت اللجنة التنفيذية علماً بهذه الأخبار المشجعة وأعربت عن دعمها للأمين العام للمناقشات التي سيجريها مع الوفد الجامايكي.

وبالمثل، أحاطت اللجنة التنفيذية علماً بتحديث النقاشات مع برلمان بليز حول إمكانية الانضمام كعضو في الاتحاد البرلماني الدولي. وبالاتفاق مع الأمين العام، أعربت اللجنة التنفيذية عن أملها في أن تنضم بليز إلى الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل القريب.

ومتمسكةً بروح الشمولية، قررت اللجنة التنفيذية مواصلة المناقشة في وقت لاحق لمسألة كيفية التعامل مع البرلمانات الأعضاء من البلدان النامية الصغيرة التي تواجه صعوبات مالية قد لا تكون في وضع يسمح لها بدفع مساهماتها في الاتحاد البرلماني الدولي، وبالتالي من المحتمل أن تتم معاقبتهم لعدم الدفع.

وتلقت اللجنة التنفيذية تحديثاً عن النقاشات الجارية مع مؤتمر البرلمانيين الدولي حول إنشاء مذكرة تفاهم مع الاتحاد البرلماني الدولي لبدء العمل في مجالات الاهتمام المشتركة وفقاً للتوصية المقدمة خلال الدورة الـ291 للجنة. وسيجتمع الأمينان العامان للاتحاد البرلماني الدولي ومؤتمر البرلمانيين الدولي لمناقشة هذه المسألة خلال الجمعية العامة.

ومتابعةً للطلب الذي تم تقديمه لأول مرة في جلسة اللجنة في لواندا في تشرين الأول/أكتوبر 2023، للحصول على صفة مراقب من قبل المؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والذي قدم الآن معلومات إضافية عن النطاق العالمي لأنشطته، أوصت اللجنة التنفيذية بأن يوافق المجلس الحاكم على قبول المؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كمراقب.

وفي السياق نفسه، وافقت اللجنة التنفيذية على توصية للمجلس الحاكم بأن يتم قبول المنظمة الدولية لقانون التنمية كمراقب أيضاً.

5. مجموعة العمل المعنية بالتعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده

عقدت مجموعة العمل المعنية بالتعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده اجتماعها الأول في 26 آذار/مارس 2024، بحضور ستة من الأعضاء الثمانية. انتخب الأعضاء السيدة ن.ب.ك. موتي (زامبيا) رئيسة. وبعد الكلمة التمهيدية التي أدلت بها رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، شرعت مجموعة العمل تنظر في التعديلات المقترحة المقدمة من المجموعات الجيوسياسية والبرلمانات الأعضاء الفردية قبل الموعد النهائي في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وستواصل مجموعة العمل الاجتماع بانتظام عبر الإنترنت في الأسابيع التالية للجمعية العامة لتحديد حزمة التعديلات المتفق عليها لتقديمها إلى اللجنة التنفيذية في دورتها في حزيران/يونيو 2024. وفي حالة الموافقة عليها، سيتم تقديم هذه الحزمة إلى العضوية الكاملة بحلول الموعد النهائي القانوني المحدد بثلاثة أشهر قبل الجمعية العامة لاعتمادها المحتمل في الجمعية العامة الـ149 في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

6. استراتيجية الاتصالات للاتحاد البرلماني الدولي

مع وصول استراتيجية الاتصالات للفترة 2022-2026 إلى منتصف الطريق، قدم مدير الاتصالات تحديثاً موجزاً عن التقدم المحرز إلى اللجنة التنفيذية بشأن ما كان يعمل بشكل جيد وما يحتاج إلى مزيد من النقاش.

وتم اعتماد استراتيجية الاتصالات في العام 2022 لدفع ودعم استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الشاملة على مدى فترة خمس سنوات، واستهدفت في المقام الأول 46000 برلماني في العالم.

وظل الهدف الرئيسي للاستراتيجية هو وضع الاتحاد البرلماني الدولي كمورد عالمي للبرلمانات وحولها وفي ما بينها. وقد تم تصميم الاستراتيجية لتكون إطاراً شاملاً يتمتع بمرونة داخلية تسمح بتصحيح المسار والاستجابات السريعة للفرص الجديدة.

وبشكل عام، كانت معظم المؤشرات تسير على الطريق الصحيح، مما يدل على زيادة الرؤية والمشاركة مع أعضاء البرلمان والنمو في معظم قنوات الاتحاد البرلماني الدولي.

وكان هذا صحيحاً بشكل خاص في ما يتعلق بمحتوى الفيديو – على سبيل المثال، وصلت شهادات الفيديو لحملة المناخ التي أطلقها الاتحاد البرلماني الدولي "*برلمانات من أجل الكوكب*" إلى أكثر من 150 ألف مشاهدة. وارتفعت الاشتراكات في النشرة الإخبارية للاتحاد البرلماني الدولي بنسبة 51%، ووصلت قاعدة بيانات البرلمان إلى 25 ألف اسم، وارتفعت التغطية الإعلامية بنسبة 10% مقارنة بالعام الماضي، وشهدت قنوات التواصل الاجتماعي نمواً كبيراً في المتابعين والمشاركة.

وشملت المجالات التي تحتاج إلى مناقشة الاتصالات المؤسسية.

وعلى خلفية التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، ومع دخول الحرب الأوكرانية عامها الثالث والوضع الإنساني الكارثي الذي يتكشف في غزة، كانت الاتصالات المؤسسية للاتحاد البرلماني الدولي بحاجة إلى الإبحار في عالم متزايد الاستقطاب مع العديد من الاختلافات في الرأي.

ولكي تكون المؤسسة ذات مصداقية وتمثل أعضائها البالغ عددهم 180 برلماناً، فإنها تحتاج إلى التحدث بصوت موحد، وخاصة في ما يتعلق بالبيانات الرسمية.

وأوضح المدير أيضاً مرونة الاستراتيجية من حيث المحتوى. في العام 2022، ورد القليل من الحديث عن الذكاء الاصطناعي، في حين أنه أصبح الآن موضوع الساعة. وعلى هذا النحو، أجرى فريق الاتصالات التابع للاتحاد البرلماني الدولي مؤخراً مقابلات ومقالات حول تأثير الذكاء الاصطناعي على البرلمانات والبرلمانيين، بالإضافة إلى

تقديم الدعم للندوات عبر الإنترنت حول هذا الموضوع، بهدف الانضمام إلى المحادثة العالمية والبقاء على صلة بالموضوع.

وفي الختام، كانت استراتيجية اتصالات الاتحاد البرلماني الدولي ناجحة بشكل عام ولكنها استمرت في الاعتماد على دعم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لتضخيم وضمان سماع صوت الاتحاد البرلماني الدولي بشكل أكثر وضوحاً، سواء أعلى المستوى الوطني أو العالمي.

7. المسائل المتعلقة بالأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي

تم إطلاع اللجنة التنفيذية على تحركات الموظفين في الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

8. انتخاب نواب رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

انتخبت اللجنة التنفيذية من بين أعضائها نواباً لرئيسة الاتحاد البرلماني الدولي: معالي الدكتور علي راشد النعيمي عن المجموعة العربية، وسعادة السيد أحمد خرشي عن المجموعة الإفريقية، والسيدة أ. سارانجي عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، والسيدة س. ميكايلوفا عن مجموعة أوراسيا، والسيدة ب. أرجيمون عن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيدة د. أفجيرينوبولو عن مجموعة 12+. وأوصت برفع هذه الانتخابات إلى المجلس الحاكم للموافقة عليها.

الهيئات الفرعية للمجلس الحاكم

1. منتدى النساء البرلمانيات ومكتبه

عقدت الدورة الـ37 لمنتدى النساء البرلمانيات في 23 آذار/مارس 2024. وضمت 262 مشاركاً، من بينهم 141 برلمانياً (129 امرأة و12 رجلاً) من 91 بلداً.

وترأست الدورة النائب الأولى لرئيسة مكتب النساء البرلمانيات، سعادة السيدة فريدة إليمي حدوش (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، وذلك، في غياب رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك).

وبغية المساهمة في أعمال الجمعية العامة، نظر المشاركون، من منظور جندري، مشروع قرار اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين بشأن *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*. ثم اقترح المنتدى على اللجنة الدائمة تعديلين على مشروع القرار أُدرجا في القرار.

ونظم المنتدى أيضاً حلقة نقاش بشأن *النساء بانيات السلام ينهضن بالسلام المستدام*، أبرزت خلالها المشاركات أنه من أجل تحقيق السلام المستدام، يجب أن تشارك المرأة على قدم المساواة في عمليات السلام وحفظه وبناءه وجهود الأمن. فمن دون إشراك المرأة في عمليات إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، لن تسود أيضاً عدالة أو تعويضات كاملة. ودعا المشاركون النساء من بناة السلام إلى حضور المفاوضات والمشاركة في عمليات صنع القرار بشأن السلام والأمن. فمن خلال العمل مع البرلمانيين، يمكن للنساء العاملات في مجال بناء السلام أيضاً أن يعملن بفعالية أكبر على إعلام وتأثير سياسات أفضل لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

وعقد مكتب النساء البرلمانيات اجتماعات يومي 23 و27 آذار/مارس 2024. وخصص اجتماع 23 آذار/مارس للتحضير للدورة الـ37 للمنتدى، وقام اجتماع 27 آذار/مارس بتقييم النتائج المتوقعة للجمعية العامة الـ148 من منظور جندري، وخطط لأعمال المنتدى في المستقبل. راجع التقرير الكامل في الصفحة 116.

2. منتدى البرلمانيين الشباب ومجلس إدارته

عقد منتدى البرلمانيين الشباب في 24 آذار/مارس 2024 وضم 70 برلمانياً شاباً، 41% منهم من النساء. ترأس الاجتماع السيد د. كاردين (المملكة المتحدة)، رئيس مجلس المنتدى.

وأكدت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي وأمينه العام من جديد في ملاحظاتهما الافتتاحية التزام الاتحاد البرلماني الدولي بإيصال أصوات الشباب ومواصلة السعي إلى زيادة مشاركة البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي. كما حظي مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشباب، الدكتور ف. بولييه، بترحيب حار وشارك طوال الاجتماع.

وقدم البرلمانيين الشباب للمنتدى تحديثات حول التطورات الأخيرة في بلدانهم. كما ساهموا بمنظورات الشباب في المواضيع المعروضة على الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي الحالية وعقدوا جلسة أسئلة وأجوبة حول التعهد رقم 2 من حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!* بشأن مواءمة سن الأهلية للمناصب مع سن التصويت.

وعيّن المنتدى عضواً في مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب، السيد ف. فاكافانوا، رئيس برلمان تونغا، لإعداد تقرير استعراضي للشباب عن القرار المقترح *أثر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون*، الذي ستنظر فيه الجمعية العامة الـ149 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

وفي اجتماعه في وقت سابق من ذلك اليوم، أجرى مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب تقييماً لإنجازاتهم في السنة الأولى من ولايتهم. وبالنظر إلى عامهم الثاني، اتفقوا على مضاعفة الجهود من أجل ضم برلمانيين أصغر سناً في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك من خلال تعديل مقترح لقواعد الاتحاد البرلماني الدولي ونظامه الأساسي لخفض السن التي يصنف البرلمانيون دونها على أنهم "شباب" من 45 إلى 40 عاماً. راجع التقرير الكامل في الصفحة 119.

3. لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

عقدت اللجنة دورتها الـ174 في الفترة من 22 إلى 26 آذار/مارس 2024. شارك في الدورة السيدة م. غ. أوديامبو (كينيا)، الرئيسة، والسيدة ل. كوارتابيل (إيطاليا)، والسيدة أ. رينوسو (المكسيك)، والسيدة ل. فيلمان رييل (سويسرا)، والسيدة س. أسيان بيريرا (الأوروغواي)، والسيد هـ. كامبوني (زامبيا). كما شارك عن بُعد السيد ب. مبوكو لاكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية). ولم يتمكن السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)، والسيد إ. بلان (فرنسا) من المشاركة في الدورة.

وخلال الدورة، نظرت اللجنة في حالة 350 برلمانياً (34% منهم من النساء) في 19 بلداً. وأُعلن قبول قضايا جديدة تتعلق بـ 26 برلمانياً في غينيا-بيساو (4 برلمانيين)، والهند (برلماني واحد)، ومدغشقر (برلماني واحد)، وجمهورية الصومال الفيدرالية (برلماني واحد)، وتركيا (برلماني واحد)، وزمبابوي (18 برلمانياً). وأُعلن عدم قبولية قضية تتعلق ببرلماني من إسرائيل وأغلقت قضية تتعلق ببرلماني من جمهورية فنزويلا البوليفارية. وعقدت اللجنة أيضاً ثماني جلسات استماع (عقدت إحداها عبر الإنترنت) مع الوفود الوطنية وأصحاب الشكاوى.

وقدمت اللجنة قرارات إلى المجلس الحاكم لاعتمادها بشأن حالة 268 برلمانياً في البلدان التالية: بنغلاديش، وجمهورية مصر العربية، وإسواتيني، وغينيا–بيساو، وإسرائيل، وقيرغيزستان، ومدغشقر، وباكستان، ودولة فلسطين، والفلبين، وتركيا، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وتركيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وزيمبابوي. راجع الوثيقة التي توضح بالتفصيل القرارات المعتمدة.

4. لجنة شؤون الشرق الأوسط

منذ انعقاد الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا في تشرين الأول/أكتوبر 2023، اجتمعت لجنة شؤون الشرق الأوسط ثلاث مرات، في 5 شباط/فبراير و24 آذار/مارس و26 آذار/مارس 2024، بحضور ثابت. وتؤدي اللجنة، بوصفها منبراً عالمياً فريداً يضم ممثلين عن إسرائيل ودولة فلسطين، دوراً بارزاً في تشجيع الحوار، مع التأكيد على أهميته في الأزمة الراهنة والسعي إلى السلام.

وخلال اجتماع 5 شباط/فبراير 2024، أثنت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي على الأعضاء لاهتمامهم بقضايا الشرق الأوسط، مشددة على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء داخل اللجنة والاتحاد البرلماني الدولي بشأن الهدف المشترك المتمثل في السلام في الشرق الأوسط. وسلطت النقاشات الضوء على الحالة الإنسانية المتردية في غزة، بما في ذلك الدمار الواسع النطاق والمجاعة الوشيكة ومحدودية خدمات الرعاية الصحية. وشدد أعضاء اللجنة على الضرورة الملحة لإجراء مفاوضات شاملة لمواجهة هذه التحديات.

وأعرب أعضاء اللجنة عن رغبتهم القوية في زيارة المنطقة لتقييم الحالة مباشرة، والتواصل مع الجهات المعنية ذات الصلة، والمساهمة في الجهود الملموسة لبناء السلام. ورحب كل من الممثلين الإسرائيليين والفلسطينيين باحتمال القيام بهذه المهمة.

وخلال دورتيها المعقودتين في 5 شباط/فبراير و26 آذار/مارس 2024، استمعت اللجنة إلى ممثل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بشأن التطورات الأخيرة في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك الادعاءات الموجهة ضد موظفي الأونروا. وأكدت الأونروا تعاونها الكامل مع التحقيقات لكنها أعربت عن قلقها إزاء حالات تعليق التمويل التي تعرض للخطر إيصال المعونة إلى الملايين في غزة والمناطق المجاورة. وحثّ أعضاء اللجنة البلدان على إعادة النظر في قرارات التمويل، مؤكدين على الدور الحاسم للأونروا في توفير الاستقرار والمساعدة الإنسانية.

وناقشت اللجنة عجز البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي عن اتخاذ قرار طارئ بشأن غزة للمرة الثانية. وجرى التأكيد على أن القرار الذي اقترحته الدانمرك والقرار الذي اقترحته جنوب إفريقيا يشاركان المبادئ الرئيسية

المتمثلة في الوقف الفوري لإطلاق النار، والإفراج عن الرهائن، ووصول المساعدات الإنسانية، والالتزام بالقانون الدولي. واستمرت الخلافات بشأن معاملة المحتجزين الفلسطينيين، مما يعكس تحديات أوسع نطاقاً في تحقيق توافق في الآراء داخل المجتمع البرلماني العالمي. راجع التقرير الكامل في الصفحة 121.

5. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في 26 آذار/مارس 2024.

واستمعت اللجنة إلى معلومات مستكملة عن التطورات الأخيرة في ما يتعلق بمجالات محددة مثيرة للقلق الإنساني. وأولت اهتماماً خاصاً لثلاث حالات هي: أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية السودان.

ودعت اللجنة أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى تعزيز الجهود الرامية إلى إعادة توطين البرلمانيين الأفغان والموظفين البرلمانيين المعرضين للخطر حالياً – وهو مثال على التضامن البرلماني في العمل. كما وافقت على مواصلة إلقاء الضوء على حالة اللاجئين والمشردين داخلياً، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعت جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى توجيه الانتباه إلى هذه الحالات في برلماناتهم والنظر في تقديم الدعم للمنظمات الإنسانية العاملة في حالات الأزمات، مثل جمهورية السودان. كما قررت إدراج حالة مخيم الهول للاجئين في الجمهورية العربية السورية على جدول أعمال الدورة المقبلة للجنة في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

ووجهت اللجنة انتباهها أيضاً إلى العديد من الأطر القانونية الدولية الرئيسية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وغيرها من الأطر القانونية الدولية التي ينبغي إضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها على نحو أقوى. وهذه الاتفاقيات هي اتفاقيات جنيف للعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، واتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، واتفاقية العام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية. ودعت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى النظر في حالة تصديق بلدانها على هذه الصكوك، وإجراء نقاشات مفتوحة في برلماناتها، واستكشاف لماذا لم تنضم إليها بعد، والنظر في الانضمام إليها. كما دعت أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى استعراض أطرها القانونية الوطنية القائمة وتقييم ما إذا كانت هذه الأطر بحاجة إلى تنقيح أو تعزيز من أجل تعزيز التنفيذ. ودعت اللجنة جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي إلى التحدث علناً ضد الألغام المضادة للأفراد وانعدام الجنسية وعدم احترام القانون الدولي الإنساني.

ووافقت اللجنة أيضاً على عقد جلستها المفتوحة في الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2024 بشأن موضوع الإعاقة والنزاع المسلح، بمناسبة الذكرى السنوية الـ25 لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. راجع التقرير الكامل في الصفحة 124.

6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

اجتمعت مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص في 23 آذار/مارس 2024. وحضر الاجتماع ميّسر واحد هو السيد ل. فرلي (سويسرا)، وثلاثة أعضاء من مجلس النواب في جمهورية قبرص، وثلاثة ممثلين للأحزاب السياسية القبرصية-التركية.

وأكد الطرفان من جديد التزامهما بالتوصل إلى حل لمشكلة قبرص، على أساس اتحاد بين منطقتين وطائفتين، وفقاً لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة وقيم الاتحاد الأوروبي ومبادئه.

وأعرب الطرفان عن أملهما في أن يساهم المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة المعني بقبرص الذي تم تعيينه مؤخراً في كسر الجمود الحالي واستئناف المفاوضات بهدف التوصل إلى حل مستدام في أقرب وقت ممكن، لصالح الأجيال الحالية والمقبلة. وشددا على ضرورة اتخاذ تدابير لبناء الثقة، فضلاً عن أهمية إشراك المرأة في محادثات بناء السلام.

كما تبادل الطرفان الآراء بشأن سبل تحسين تعزيز المساعي المشتركة في معالجة القضايا المتصلة بالمناخ وفي إدارة حالات الطوارئ. وكرر الاتحاد البرلماني الدولي بدوره استعداده لتقديم مزيد من المساعدة في ما يتعلق بتدابير بناء الثقة التي تمس الحاجة إليها.

7. فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا

في 25 آذار/مارس 2024، اجتمع فريق العمل للمرة الثانية عشرة. وكرر التزامه بمواصلة الدبلوماسية البرلمانية والتركيز على الخطوات الصغيرة التي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى الحوار وتحسين التفاهم بين الأطراف، فضلاً عن النتائج الإنسانية المحتملة التي تعود بالفائدة على سكانها المدنيين.

واختيرت خمسة مواضيع للمناقشة في اجتماعات سابقة: السلامة النووية، والأمن الغذائي، والوصول إلى أسرى الحرب وتبادلهم، وحماية المواقع الضعيفة بيئياً، وحالة الأطفال المتأثرين بالنزاع. واقترح فريق العمل التركيز على التعامل مع الوفدين الأوكراني والروسي بشأن آخر هذه المسائل. وبشكل أكثر تحديداً، سعى فريق العمل إلى استكشاف سبل تعزيز لم شمل الأسر للأطفال المشردين الذين وجدوا أنفسهم عالقين عبر الحدود الروسية-الأوكرانية أو على طول خط السيطرة العسكرية في منطقة النزاع من دون آبائهم أو أولياء أمورهم القانونيين.

وحضر وفدا كل من أوكرانيا وروسيا الاتحادية الاجتماع في جلسات استماع منفصلة، ورحبا بعمل فريق العمل واتفقا على تعميق التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مسألة الأطفال المشردين بسبب النزاع، وتبادل المزيد من

المعلومات حسب الطلب، والعمل على وضع إجراءات أكثر تحديداً وتنظيماً لدعم لم شمل الأسر. وبعد عامين من زيارتها الميدانية الأولى لأوكرانيا وروسيا الاتحادية، ناقش فريق العمل أيضاً إمكانية القيام ببعثة ثانية إلى كييف وموسكو، وهو اقتراح رحب به الطرفان. راجع التقرير الكامل في الصفحة 115.

8. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

في 23 آذار/مارس 2024، عقد الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف اجتماعه السادس عشر. وشدد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي على الدور الحاسم الذي يضطلع به الفريق في التصدي للإرهاب، ولا سيما في منطقة الساحل. انتخب الفريق السيد م. كارلسون من السويد رئيساً، والسيدة م. غيرا كاستيو من المكسيك نائب الرئيس. وركزت النقاشات أساساً على تنفيذ نتائج القمة البرلمانية العالمية الثانية المعنية بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ولا سيما إنشاء آلية مخصصة في إطار الفريق. وسيتألف هذا الفريق المخصص من خمسة أعضاء من الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف بوصفهم ميّسرين، وسيكون مسؤولاً عن العمل في المجالات الخمسة ذات الأولوية وهي المجتمعات المحلية، والأمن، والبيئة، والتنمية، والتعليم، فضلاً عن الإشراف على المبادرات في المنطقة.

وأبرز الفريق أيضاً النتائج الأخرى للقمة، بما في ذلك الحاجة إلى التركيز على تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي لاستحداث فرص عمل للشباب في منطقة الساحل. كما لاحظ وفرة الموارد الطبيعية في هذه البلدان، فاتفق على تشجيع الاستثمار لدعم الجهود الإنمائية في منطقة الساحل. وزُوِّد الفريق بمعلومات مستكملة من عدة بلدان بشأن تمويل برنامج الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف؛ وستقوم بعض البلدان بتجديد اتفاقات التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي، وستكون بلدان أخرى من الممولين الجدد للبرنامج. وحث الأعضاء أيضاً على التعاون مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لالتماس أموال لبرنامج المؤتمر.

وأثار الأعضاء اعتراضات على اقتراح قدمته الشعبة البرلمانية القطرية – مكتب برنامج المشاركة البرلمانية في منع الإرهاب ومكافحته، لاستضافة مؤتمر في مكسيكو سيتي مع منتدى النساء البرلمانيات بشأن دور المرأة في مكافحة الإرهاب. واستندت الاعتراضات إلى عدم التشاور مع الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وتدخل الشعبة البرلمانية القطرية – مكتب برنامج المشاركة البرلمانية في منع الإرهاب ومكافحته في العمل الذي يضطلع به الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، التي ترتبط بها المنظمات البرلمانية الإقليمية أيضاً ارتباطاً وثيقاً. راجع التقرير الكامل في الصفحة 129.

9. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

عُقدت جلستان لمجموعة العمل، عبر الإنترنت في 22 كانون الثاني/يناير 2024، وفي جنيف في 25 آذار/مارس 2024. حضر ما لا يقل عن عشرة أعضاء كل من هذه الاجتماعات شخصياً أو افتراضياً.

وناقش أعضاء مجموعة العمل التقدم المحرز في مبادرتهم الرامية إلى وضع ميثاق للاتحاد البرلماني الدولي بشأن أخلاقيات العلم والتكنولوجيا. وجرى تعميم المشروع الأول للميثاق على أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أثناء انعقاد الجمعية العامة بهدف جمع الآراء والمدخلات.

وناقشت مجموعة العمل مشاريعها الجارية، بما في ذلك مدارس العلم من أجل السلام، ومجموعة الأدوات البرلمانية المتعلقة بإشراك الأوساط العلمية مع البرلمانات، والدراسة الاستقصائية المتعلقة بفهم استخدام البرلمانيين للبحث العلمي، التي بدأت خلال الجمعية العامة.

وأكدت مجموعة العمل دورها كمصدر للخبرات للاتحاد البرلماني الدولي من أجل إطلاع مختلف هيئاته وعملياته على تعزيز اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، وأعربت عن أملها في زيادة العمل مع هيئات الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى.

وكان من المقرر أن يقوم أعضاء مجموعة العمل بزيارة ميدانية إلى المنظمة الأوروبية للبحوث النووية في 26 آذار/مارس 2024. ومع ذلك، ونظراً للقرار الذي اتخذه مجلس المنظمة الأوروبية للبحوث النووية بتعليق اتفاق التعاون مع روسيا الاتحادية، لم يتمكن فريق المنظمة الأوروبية للبحوث النووية من الترحيب بالعضو الروسي في مجموعة العمل. ولذلك وافق أعضاء مجموعة العمل بصورة جماعية على عدم المشاركة في زيارة المنظمة الأوروبية للبحوث النووية، ما دام أحد أعضائها مستبعداً.

وأكد الأعضاء كذلك الرأي القائل بأن قرار المنظمة الأوروبية للبحوث النووية في هذا الصدد لا يتماشى مع قيم الاتحاد البرلماني الدولي ومبادئه المتعلقة بالشمول، وتعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانيين من مختلف البلدان والخلفيات السياسية. راجع التقرير الكامل في الصفحة 130.

10. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

عقدت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) دورتها الـ49 في 26 آذار/مارس 2024. حضر الدورة الرئيس معالي الدكتور علي راشد عبد الله النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، والسيدة ن. ب. ك. موتي (زامبيا)، والسيدة س. ميكايلوفا (أذربيجان)، والسيد أ. ألمودوبار (إسبانيا).

واستعرضت المجموعة، وفقاً لولايتها، حالة مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية، وكذلك في هيئات الاتحاد البرلماني الدولي وجمعياته العامة. ونظرت في تشكيل الوفود في الجمعية العامة الـ148. اعتباراً من 27 آذار/مارس 2024، كان 35.8% من المندوبين في الجمعية العامة من النساء (راجع الصفحة 133)، أقل بقليل من المجموع في الجمعية العامة الأخيرة في لواندا (تشرين الأول/أكتوبر 2023) وأقل من مدريد (تشرين الثاني/نوفمبر 2021) ونوسا دوا (آذار/مارس 2022). وفي جنيف، كان 43 وفداً من أصل 142 وفداً (30.3 في المئة) متوازنة جندرياً، وهي نسبة أقل قليلاً مما كانت عليه في الجمعية العامة الأخيرة في لواندا. وترد في الصفحة 135 من التقرير قائمة بالوفود الـ43 المتوازنة جندرياً التي حضرت الجمعية العامة الـ148.

وفي ما يتعلق بالمشاركة حسب المنطقة، فإن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي المجموعة الإقليمية التي تضم أعلى نسبة من المندوبات (45 في المئة من النساء) تليها مجموعة 12+ (42 في المئة)، ومجموعة أوراسيا (38 في المئة)، والمجموعة العربية (33 في المئة)، ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ (31 في المئة)، والمجموعة الإفريقية (30 في المئة).

ومن بين الوفود الحاضرة البالغ عددها 142 وفداً، تألفت 132 وفداً من مندوبين اثنين على الأقل، منهم 15 وفداً يضمون ذكوراً فحسب (11.4 في المئة). وبالإضافة إلى ذلك، فإن وفدين من اثنين أو أكثر من المندوبين يتألفان بالكامل من نساء. وإجمالاً، خضعت ثمانية وفود للجزاءات في هذه الجمعية العامة. (راجع التقرير في الصفحة 133).

وأُطلعت المجموعة على المجموعة الأولى من التدابير المتخذة لتنفيذ سياسة الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة التحرش في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من الفعاليات. وقد أنشئت هياكل وعمليات: فقد تم تعيين جهات تنسيق للاتحاد البرلماني الدولي للجمعية العامة، وأنشئت مجموعة أساسية لمكافحة التحرش داخل الأمانة العامة، وأصبح عنوان البريد الإلكتروني التالي: speakout@ipu.org، مخصصاً لتلقي الشكاوى.

وعقدت المجموعة جلسة حوار مع وفد من سريلانكا لمناقشة كيفية تحسين مشاركة المرأة قبل الانتخابات البرلمانية للعام 2026 في البلاد. تحتل سريلانكا المرتبة 176 في الترتيب العالمي للاتحاد البرلماني الدولي للنساء في البرلمانات الوطنية حيث تشغل النساء 5.3% فحسب من المقاعد. وبعد تبادل للآراء بشأن الاستراتيجيات والتحديات، أشار الوفد إلى أن بناء القدرات لتمكين المرأة على الصعيدين المحلي والوطني سيكون مفيداً للغاية، فضلاً عن توفير الموارد اللازمة للحملات والتوعية. وسيكون دعم الاتحاد البرلماني الدولي لهذه المساعي ذا قيمة كبيرة.

وكرر الاتحاد البرلماني الدولي ومجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) التابعة له دعمهما لبرلمان سريلانكا في جهوده الرامية إلى تيسير انتخاب المزيد من النساء.

11. الفريق الاستشاري المعني بالصحة

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي في 23 آذار/مارس 2024، بحضور خمسة أعضاء من أصل تسعة، فضلاً عن شركاء تقنيين من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. وقُدمت إلى الفريق مذكرة التفاهم الجديدة التي وقعها الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية أثناء انعقاد الجمعية العامة، واتفاق تعاون مع الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل.

واستمع الفريق إلى إحاطة من منظمة الصحة العالمية بشأن المفاوضات الجارية حول وضع صك دولي يتعلق بالتأهب للجائحة. وأبرز النقاش أهمية التوصل إلى اتفاق وإشراك الجهات المعنية في العملية. ولاحظ الفريق الاستشاري كذلك التحدي الحالي، مع العديد من الأزمات التي تؤثر على الأنظمة الصحية الوطنية وتحد من قدرات البلدان على الاستجابة لحالات الطوارئ.

وناقش الفريق النتائج الأولية لدراسة تتناول الاستراتيجيات والممارسات البرلمانية لجعل البرلمانات أكثر استجابة للاحتياجات الصحية للنساء والأطفال والمراهقين. واستذكر زيارته لمنظمة الصحة العالمية في 22 آذار/مارس 2024 وأشار إلى تقلص الحيّز السياسي لمعالجة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. والتزم الفريق بإشراك البرلمانات والبرلمانيين خلال الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي بشأن القضايا الرئيسية التي تؤثر على المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والحق في الصحة.

وتشمل الأنشطة المقبلة سلسلة من البودكاست للتواصل والتوعية بشأن المواضيع ذات الأولوية للفريق الاستشاري. وافق الفريق على العمل مع منظمة الصحة العالمية لعقد فعالية خلال جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو 2024، وعقد فعالية جانبية في الجمعية العامة الـ149 للاتحاد البرلماني الدولي. وسيتواصل بحث مسألة تنظيم زيارة ميدانية إلى كوبا. راجع التقرير الكامل في الصفحة 127.

الأنشطة والفعاليات الأخرى

1. المحادثات بين رؤساء أرمينيا وأذربيجان في مقر الاتحاد البرلماني الدولي

في 22 آذار/مارس 2024، استضاف الاتحاد البرلماني الدولي وفدين رفيعي المستوى من الجمعيتين الوطنيتين لأرمينيا وأذربيجان، برئاسة رئيس الجمعية الوطنية لأرمينيا، السيد أ. سيمونيان، ورئيسة الجمعية الوطنية لأذربيجان، السيدة س. غافاروفا. جاء الاجتماع في أعقاب بعثة إلى أرمينيا وأذربيجان قام بها الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في شباط/فبراير 2024، والتي أرست الأساس للاتحاد البرلماني الدولي لتقديم مساعيه الحميدة للجانبين لتعزيز الحوار والمساعدة في تمهيد الطريق نحو تطبيع العلاقات. كانت هذه النقاشات هي المرة الأولى التي تجتمع فيها الجمعيات الوطنية رسمياً على أعلى مستوياتها.

ورحبت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، الدكتورة توليا أكسون، والأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارتن تشونغونغ بالوفود إلى مقر الاتحاد البرلماني الدولي وأشادا باستعداد الطرفين لاستخدام الدبلوماسية البرلمانية للحد من التوترات وبناء الثقة واستكمال مفاوضات السلام الحكومية. وأعقب ذلك اجتماع خاص بين رئيسي الجمعيات الوطنية واستجواب لاحق مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، اتفق فيه الجانبان على مواصلة حوارهما لإعادة بناء الثقة ودعم جهود السلام من خلال الدبلوماسية البرلمانية تحت رعاية الاتحاد البرلماني الدولي المحايدة.

2. اجتماع مشترك بين رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة

في 23 آذار/مارس 2024، التقت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام برؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة.

وقدمت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي موجزاً لمشاريعها وأنشطتها الرئيسية منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة، بما في ذلك تعزيز السلام والأمن من خلال الحوار وتعزيز مكانة الاتحاد البرلماني الدولي. لقد قامت بزيارة إلى الشرق الأوسط (إسرائيل ودولة فلسطين) في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، وشاركت في العديد من القمم، والمنتديات، والندوات، ودعمت تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي من خلال عملها بمناسبة انعقاد الجزء الرفيع المستوى من الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)، وجلسة الاستماع البرلمانية للعام 2024 في الأمم المتحدة، والاجتماع البرلماني السنوي للاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدورة الـ68 للجنة وضع المرأة.

وقدم الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك السياسات الجديدة للاتحاد لتعزيز المساءلة على جميع المستويات. وقدم لمحة عامة عن عملية

إعداد التقارير السنوية التي تقوم بها البرلمانات الأعضاء، مشجعاً رؤساء المجموعات الجيوسياسية على تذكير أعضائها الذين من المقرر أن يقدموا تقاريرهم في العام 2024 بالمشاركة في هذه العملية. وفي الوقت الذي يحتفل فيه الاتحاد البرلماني الدولي بالذكرى السنوية العاشرة لمبادئه المشتركة لدعم البرلمانات، دعا الأمين العام البرلمانات القليلة المتبقية التي لم تؤيد بعد هذه المبادئ إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وقدم الأمين العام موجزاً *لمدونة قواعد السلوك الجديدة لمسؤولي الحوكمة في الاتحاد البرلماني الدولي وسياسة الاتحاد البرلماني الدولي لمنع ومعالجة التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي*، وشجع رؤساء المجموعات على زيادة الوعي بهذه السياسات الهامة بين الأعضاء على نطاق أوسع.

وقدم رؤساء المجموعات الجيوسياسية لمحة عامة عن أنشطتهم الأخيرة. أفاد سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، ممثل المجموعة الإفريقية، عن اجتماعه مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في شباط/فبراير 2024، الذي تناول التعاون التقني ودعم البرلمانات الإفريقية. وقد اجتمعت المجموعة الإفريقية بعد ذلك، بدعم من الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، عبر الإنترنت في آذار/مارس 2024 استعداداً للجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي لمناقشة جملة أمور منها اقتراح بند طارئ.

وذكر معالي السيد إبراهيم بوغالي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، رئيس المجموعة العربية، أنه يجري بذل جهود لترجمة جميع وثائق الاتحاد البرلماني الدولي إلى اللغة العربية، ولهذا الغرض، طلب إرسال الوثائق مسبقاً. وقالت السيدة س. كارفاخال إيسونزا (المكسيك)، رئيسة مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إنها تبذل جهوداً لإشراك برلمانات غير أعضاء في المنظمة، مثل بليز. وسلطت الضوء على أن برلمان المكسيك قد أصدر مؤخراً قراراً يطلب فيه أن تُعتمد اللغة الإسبانية كلغة رسمية لمحكمة العدل الدولية، وطلب دعم الاتحاد البرلماني الدولي لهذه المبادرة. وذكر السيد أ. غريفروي (بلجيكا)، رئيس مجموعة 12+، أنه تم تنظيم اجتماعات متعددة داخل المجموعة منذ انعقاد الجمعية العامة الأخيرة، بما في ذلك ندوة في باريس بشأن أهداف التنمية المستدامة. وتحضيراً للجمعية العامة الـ148، ناقشت المجموعة العملية الجارية لتعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، والقرارات التي تنظر فيها اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والاقتراح المحتمل لإدراج بند طارئ.

وأبرز السيد و. ويليام (سيشيل)، رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، أن قيادة لجنته أدت دوراً هاماً في الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) وأنها تستعد لمؤتمر الأطراف التالي في أذربيجان في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. ومن المتوقع أن تعتمد اللجنة قراراً بشأن الطاقة الخضراء الميسورة التكلفة. وقال السيد د. ماكغينتي (كندا)، رئيس اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، إن اللجنة عقدت اجتماعاً افتراضياً في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 لمناقشة أولويات الجمعية العامة. وأشار أيضاً إلى أن مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة المعني

بالمستقبل التابع للأمم المتحدة لا يتضمن أي إشارات إلى العمل البرلماني، وهو أمر أُبلغ به مسؤولون من ألمانيا وناميبيا، وهما الميسران المشاركان لمؤتمر القمة.

ونظراً لغياب رئيس اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، أفادت السيدة ل. مارزال، أمينة اللجنة أن اللجنة ستكرس كل وقتها لمناقشة وصياغة قرار بشأن *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*، بغية اعتماده في دورتها الأخيرة، وورد 200 تعديل. وفي غياب رئيس اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، قال السيد أ. ريتشاردسون، أمين اللجنة، إن اللجنة ستناقش قراراً قادماً بشأن *أثر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون*. وبمبادرة من المقررين المشاركين للقرار، نظم الاتحاد البرلماني الدولي ثلاث ورشات عمل عبر الإنترنت لبناء القدرات في مجال الذكاء الاصطناعي في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وآذار/مارس 2024 لإتاحة الفرصة للبرلمانيين للحصول على معلومات من كبار الخبراء من جميع أنحاء العالم.

وأخيراً، دعي الحاضرون إلى النظر في أسئلة توجيهية بشأن سبل تعزيز الاتصال والتنسيق داخل المجموعات الجيوسياسية والهيئات المتخصصة التابعة للاتحاد البرلماني الدولي وفيما بينها ومناقشتها في اجتماعها المقبل. وشدد السيد غريفروي على أن المجموعات الجيوسياسية غير مذكورة في هيكل الاتحاد البرلماني الدولي وفي الهيكل التنظيمي للحوكمة، ولفت الانتباه إلى اقتراح مجموعة 12+ بتعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي بحيث يدعى رؤساء المجموعات الجيوسياسية بصورة منهجية إلى المشاركة في نقاشات اللجنة التنفيذية بصفة استشارية. وتقرر مناقشة هذه المسألة بمزيد من التفصيل في الاجتماع المشترك المقبل لرؤساء المجموعات ورؤساء اللجان الدائمة.

3. الاجتماع الرفيع المستوى بشأن *أزمة تعددية الأطراف: الأسباب الجذرية والحلول الممكنة*

في 25 آذار/مارس 2024، عقدت اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة اجتماعاً خاصاً رفيع المستوى بشأن *أزمة تعددية الأطراف: الأسباب الجذرية والحلول الممكنة*. وكان الهدف من الاجتماع تقديم مدخلات في العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمان في تموز/يوليو – آب/أغسطس 2025، ومنظورات بشأن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في ما يتعلق بهدف تنشيط تعددية الأطراف.

وقدم السيد د. ماكغينتي (كندا)، رئيس اللجنة الدائمة، موضوع أزمة تعددية الأطراف، وتحديد الأسباب الجذرية، والتأكيد على دور البرلمانات في جعل النظام المتعدد الأطراف أكثر ديمقراطية وخضوعاً للمساءلة وفعالية في تقديم الخدمات إلى الشعب. وعند النظر في الحلول، شدد على ضرورة مراعاة شواغل الشباب.

وأوضحت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي المظاهر المختلفة لأزمة تعددية الأطراف: سجل دعم الأمم المتحدة الذي يحجبه المأزق السياسي، والمعايير المزدوجة في القانون الدولي، والمبدأ المقوض *لدولة واحدة، صوت واحد* داخل الأمم المتحدة. وسلطت الضوء على ضعف حالة الديمقراطية وإغفال العولمة كأسباب جذرية، مما أدى إلى عدم الثقة في قدرة الأمم المتحدة على حل التحديات العالمية. وأعربت عن أملها في نظام متعدد الأطراف يمكن أن يفي بوعود العدالة والتنمية والسلام لاستعادة الثقة في تعددية الأطراف، وشددت على دور البرلمانات، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، في جعل النظام المتعدد الأطراف أكثر فعالية ومصداقية من خلال مهامه الرقابية والتشريعية. وتحتاج البرلمانات أيضاً إلى أن تكون أكثر تمثيلاً للشعب، ولا سيما أضعف الناس، النساء والشباب، حتى لا تغفل من يشعرون بالنسيان من جانب النظام.

وأبرز الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن تعددية الأطراف، وإن كانت غير كاملة، لا يمكن التخلص منها؛ وبدلاً من ذلك، يلزم ضبط الأدوات والممارسات لتلبية احتياجات العالم. وأشار إلى التطلع التأسيسي للأمم المتحدة، المتجذر في فكرة *نحن الشعب*، وشدد على أن هذا هو المكان الذي تؤدي فيه البرلمانات دوراً حاسماً. وروى التحديات التي لا يزال الاتحاد البرلماني الدولي يواجهها في سد الفجوة بين المحلي والعالمي، لا سيما عدم فهم سبب مشاركة البرلمانات في عمليات الأمم المتحدة. ودعا الأمم المتحدة إلى زيادة التواصل مع المحليين، وإلى إجراء حوارات على المستوى الدولي للوصول إلى المؤسسات على المستوى الوطني. وأخيراً، شدد على الحاجة إلى المزيد من الحوار بين الأجيال لإنشاء نظام متعدد الأطراف أكثر ديمقراطية يشمل الجهات المعنية التي لم تدمجها الأمم المتحدة تاريخياً في عملية صنع القرار، مثل الشباب والأوساط العلمية ومنظمات المجتمع المدني.

وقدمت السيدة ت. فالوفايا (المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف) تفاصيلاً عن جذور أزمة تعددية الأطراف، مشيرة إلى أن النظام المتعدد الأطراف، الذي أنشئ في العام 1945 كرد على تحديات الحرب العالمية الثانية، لا يمكن اعتباره مناسباً للعالم الحديث. إن التحديات الحديثة – انعدام الثقة، وتزايد عدم المساواة، والتوترات الجيوسياسية غير المسبوقة، وانعدام الثقة في النظام الحالي – تتطلب الأمم المتحدة 2.0، على النحو المبين في تقرير الأمين العام بشأن *جدول أعمالنا المشترك*. وعند النظر في كيفية تحسين النظام، شددت على الحاجة إلى تعددية الأطراف الشاملة للجميع، التي يكون فيها لجميع البلدان صوت متساو، ويكون للجهات الفاعلة، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، مقعد على الطاولة. وشددت على الدور الحاسم للاتحاد البرلماني الدولي في تعزيز المزيد من الشمولية. وبوصف الاتحاد البرلماني الدولي صوتاً لمواطني العالم ومؤسسة شهدت تحولاً في النظام المتعدد الأطراف بمرور الوقت، فإنه يستطيع أن يساعد في تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة مناسبة وملائمة للقرن الـ21.

وقدمت السيدة ر. غرينسبان (الأمينة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)) كلمة رئيسية أكدت فيها عجز النظام العالمي عن مواكبة معدل التغيرات التكنولوجية والجيوسياسية والاقتصادية والإيكولوجية في جميع أنحاء العالم. وسلطت الضوء على العجز الثلاثي في: النمو الاقتصادي للبلدان الصغيرة والمتوسطة، والثقة في النظام المتعدد الأطراف، والأمل، لا سيما بين الشباب. كما سلطت الضوء على الفرص، وأعطت مثالاً على الطريقة التي يمكن بها لاتفاقات التجارة الإقليمية والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف تحسين وصول البلدان إلى النظام المالي الدولي. وأقرت بوجود خطر تحول اللامركزية في صنع القرار العالمي إلى تجزئة للنظام المتعدد الأطراف وحذرت من خطر الانعزالية. وكررت كذلك تأكيد الحاجة إلى إبقاء الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام في تقريره *جدول أعمالنا المشترك* محورية في النقاشات المتعلقة بالعالمية والإدماج.

وحذرت السيدة غرينسبان من أن الإصلاحات ستفشل ما لم تدعمها البرلمانات. وحددت الاتحاد البرلماني الدولي كحلقة وصل حيوية في سلسلة الحوكمة العالمية، وجسر بين العالمية والمحلية، مع القدرة على ترجمة الالتزامات الدولية إلى إجراءات تحدث فرقاً حقيقياً في حياة المكونات. وشددت على أن إنشاء نظام متعدد الأطراف مناسب للقرن الـ21 سيعتمد على القادة الذين يبثون الأمل في المجتمعات وتنشيط فكرة ورود مجتمع عالمي تعاوني وشامل يعمل من أجل مستقبل مشترك.

ورحب المتحدثون الحاضرون في النقاش المتعلق بأزمة تعددية الأطراف باعتباره نقاشاً هاماً وفي الوقت المناسب. وأدلى بملاحظات مندوبون من مملكة البحرين، والهند، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومالطا، والمملكة العربية السعودية. وفي ما يلي موجز لنقاطهم الرئيسية:

- يفتقر النظام المتعدد الأطراف إلى التعاون. وأبرز المتحدثون ضرورة أن يعزز النظام المبادئ الديمقراطية وأن يكون بمثابة منتدى للحوار يركز على تقاسم المسؤولية عن المجتمع العالمي.
- يرد فرق بين الحديث والاستماع حقاً لبعضنا البعض. وأبرز المتحدثون الحاجة إلى تعزيز مشاركة المرأة على مستويات صنع القرار من أجل زيادة الاستماع إليها. وشدد المتحدثون أيضاً على دور الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات في تعزيز الدبلوماسية البرلمانية والحوار المثمر.
- لقد أحدث النظام الذي أنشئ في العام 1945 تسلسلاً هرمياً بين الدول الأعضاء، ولم يعد قابلاً للتطبيق اليوم. وثمة حاجة إلى إصلاحات مؤسسية تركز على الشمولية وضمان أن يكون للبلدان صوت متساو وأن تشارك في النظام الدولي وتستفيد منه على نحو أفضل.

- لا يمكن تقديم جميع الحلول للمشاكل العالمية في تحالفات الراغبين. وورد توافق في الآراء على أن تنشيط عالمية تعددية الأطراف والنظر في وجهات نظر متعددة أمر مطلوب لكي تعمل البلدان على العمل الجماعي.
- ومن الضروري أن نتذكر الأزمات التي يواجهها سكان العالم. ودعا المتحدثون الدول الأعضاء إلى النظر في الحقائق المحلية للبلدان لفهم تحديات بعضها البعض، وتعزيز الشعور بالتضامن الدولي، وإنشاء نظام عالمي يشكل منبراً داعماً للجميع.
- للبرلمانات دور في الربط بين العالم والمحلي، ومساءلة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن مسؤوليتها في تحسين النظام متعدد الأطراف. وشدد المتحدثون أيضاً على دور البرلمانات في ضمان أن تكون المؤسسات شفافة وسريعة الاستجابة وخاضعة للمساءلة، من أجل استعادة الثقة في أنظمة الحوكمة المحلية والعالمية.
- ساد قلق بشأن فك ارتباط الشباب بالعمليات الديمقراطية. وأقر المتحدثون بورود انفصال بين الأجيال الماضية والحاضرة، ومشكلة التفكير القصير الأجل، وعدم ورود مساحات للحوار بين الأجيال.
- قال البعض إنه ثمة حاجة للاستماع بشكل أفضل إلى الأجيال الشابة وفهم خيبات أملهم. وسلط آخرون الضوء على الحاجة إلى استعادة الأمل عبر تحسين إيصال الفرص المتاحة في مواجهة التحديات العالمية. وأيدوا إنشاء مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب وحوارات الأجيال المقبلة.

واختتم السيد ماكغينتي الاجتماع بالتأكيد على أهمية المحادثات التي ستساعد في إعادة تشكيل النظام متعدد الأطراف إلى نظام مناسب للغرض الذي يحتاج إلى خدمته. وكرر تأكيد الأدوار الحاسمة للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات في دعم الحوكمة الرشيدة، والاستثمار في البشر، وإعطاء الأولوية لسيادة القانون، واستعادة الأمل في المجتمعات. واختتم بالتذكير بأنه على الرغم من أنه لن يتم حل كل الأمور في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، سيكون من المهم أن تظهر البرلمانات والأمم المتحدة الحركة والطموح بما يتجاوز تكرار ما تم الاتفاق عليه بالفعل لاستعادة الثقة في فعالية النظام متعدد الأطراف.

4. حلقة نقاش بشأن *التصدي للتهديدات الاستراتيجية والوجودية من خلال الأمن المشترك وسيادة القانون*

نُظمت حلقة النقاش في 24 آذار/مارس 2024 بالتعاون مع شبكة "برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح"، ومجلس المستقبل العالمي. وقد وفر منتدى للمشاركين لتلقي آخر المستجدات حول مبادرات السلام والأمن الجديدة في الفترة التي تسبق مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر 2024، ومناقشة الأدوار المحتملة للبرلمانيين، ودراسة سبل تعزيز القانون الدولي، مع التركيز بشكل خاص على الفصل الدولي كوسيلة سلمية لحل النزاعات.

وقدمت عروضاً كل من السيدة أندا فيليب، مديرة شعبة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية؛ والسيدة م. كينر نيلين، برلمانية سويسرية سابقة، وعضو في مجلس إدارة منظمة النساء من أجل السلام في جميع أنحاء العالم؛ والسيد أ. وير، المنسق العالمي لشبكة "برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح"، والمؤسس المشارك لحملة البدائل القانونية للحرب؛ والسيد ن. غوناسيكيرا، عضو في مجلس المستقبل العالمي والرابطة الدولية للمحامين المناهضين للأسلحة النووية؛ والسيدة ر. شوت، المديرة التنفيذية لمنظمة المواطنين من أجل الحلول العالمية ورئيسة مجموعة عمل واشنطن المعنية بالمحكمة الجنائية الدولية. وأعقب ذلك تعليقات من المشاركين، وجلسة أسئلة وأجوبة تفاعلية.

وناقش المشاركون دور البرلمانيين في ضمان ترجمة الالتزامات الدولية إلى حقائق وطنية من خلال مبادرات ملموسة، ومخصصات في الموازنة، وتشريعات جديدة تساهم في الأمن الدولي، وكل ذلك في الوقت الذي يمارسون فيه مهامهم الرقابية المشروعة في ما يتعلق بالإجراءات الحكومية. من خلال استخدام أهداف التنمية المستدامة كخريطة طريق للمستقبل، يمكن للبرلمانات استخدام مكانتها الفريدة لاستعادة القانون الدولي كأساس متين لنظام عالمي قائم على التضامن والتعاون، حيث لا يمكن قبول الانتهاكات. يجب على البرلمانات أن تحث حكوماتها على أن تكون أكثر جرأة وأن تحدد حلولاً قابلة للتنفيذ، بما في ذلك تلك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة للمستقبل، بهدف تعزيز سيادة القانون وتحقيق إصلاح هادف للأمم المتحدة.

وناقش المشاركون أيضاً أهمية محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية وغيرهما من المحاكم الدولية بوصفها آليات تثبت بصورة متزايدة قيمتها المعززة للسلام بالنسبة لطائفة واسعة من النزاعات التي تمس مواضيع مثل الإبادة الجماعية وتغير المناخ والحدود الإقليمية والإرهاب الدولي. كما عزز المشاركون الحاجة الملحة إلى إزالة الأسلحة النووية من أي إطار للأمن الدولي في المستقبل، تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة. وينبغي لدعم البرلمانات في ضمان عالمية الصكوك الدولية مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو معاهدة حظر الأسلحة النووية وتنفيذها الفعال أن يكمل المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى خفض الترسانات النووية القائمة ومنع المزيد من الانتشار.

5. ورشة عمل بشأن *تعزيز تشريعات المناخ: أدوات عملية للبرلمانيين*

شارك في تنظيم ورشة العمل الاتحاد البرلماني الدولي ومختبر جولي آن رجلي للعقود الآجلة العالمية في جامعة ولاية أريزونا في 25 آذار/مارس 2024. وتمحور هدفها حول إذكاء وعي البرلمانيين بالأدوات المناخية الرائدة المتاحة بسهولة لتعزيز الجهود التشريعية المتعلقة بتغير المناخ. أدار حلقة النقاش السيدة أ. إليس (مختبر جولي آن رجلي للعقود الآجلة العالمية، جامعة ولاية أريزونا).

وسلّط السيد م. غراي (Climate TRACE and Transition Zero) الضوء على أن بيانات انبعاثات غازات الدفيئة غالباً ما تكون مفقودة أو عفا عليها الزمن وهذا يعيق الجهود الرامية إلى التصدي بفعالية لتغير المناخ. قدم قاعدة بيانات Climate TRACE التي توفر جرداً محدثاً للانبعاثات من 395 مليون أصل على مستوى العالم. وأشار إلى أن نظام Climate TRACE مفيد لتعزيز الإبلاغ عن انبعاثات غازات الدفيئة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وعرضت السيدة ت. تشان (معهد غرانثام لبحوث تغير المناخ والبيئة، كلية لندن للاقتصاد)، عبر الفيديو، قاعدة بيانات قوانين تغير المناخ في العالم، التي تتضمن آلاف القوانين والسياسات المتعلقة بتغير المناخ. وشرحت كيف يمكن لقاعدة البيانات هذه أن تساعد البرلمانات في تعزيز التشريعات المناخية الوطنية من خلال التعلم من الأمثلة الوطنية الأخرى.

وعرضت السيدة م. بولشاكوفا (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مكتب أوروبا) مجموعة من الأدوات التي يمكن أن تستخدمها البرلمانات لمعالجة القضايا المناخية والبيئية، وهي منهاج العمل للمساعدة في مجال القانون والبيئة، ومجموعة أدوات القانون وتغير المناخ، وتقارير التقاضي بشأن المناخ العالمي. وأبرزت أن هذه الأدوات يمكن أن تساعد البلدان على وضع إطار قانوني للتنفيذ الفعال لاتفاق باريس على الصعيد الوطني.

وعرض السيد ك. مايسنر (البنك الدولي)، عبر الفيديو، لمحة عامة عن التقارير القطرية عن المناخ والتنمية الصادرة عن مجموعة البنك الدولي. تساعد هذه التقارير البلدان على إعطاء الأولوية للإجراءات الأكثر تأثيراً التي يمكن أن تقلل من انبعاثات غازات الدفيئة وتعزز التكيف والمرونة، مع تحقيق أهداف إنمائية أوسع. كما شدد على الدور الرئيسي للقطاع الخاص في تلبية الاحتياجات الاستثمارية للتنمية المنخفضة الانبعاثات.

وقدم السيد ت. كروثر (ETH Zürich) لمحة عامة عن التحديات العالمية للتنوع البيولوجي وشدد على الدور الحاسم الذي يؤديه التنوع البيولوجي في التخفيف من آثار تغير المناخ. قدم قاعدة بيانات Restor التي توفر بيانات عن آلاف الجهود لاستعادة التنوع البيولوجي من البلدان حول العالم. كما أشار إلى أهمية التنوع البيولوجي في دعم إنتاج الغذاء والأمن المائي والوقاية من الأمراض والاستقرار الاقتصادي.

وأعقبت العروض التي قدمها المحاورون نقاشاً تفاعلياً مع المشاركين. وطرح برلمانيون من الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية عدة مسائل، منها ما يتعلق بضرورة ضمان الاحتفاظ ببيانات عن قواعد البيانات العالمية وتحديثها، وتدريب القضاة والمهنيين القانونيين على المسائل المتعلقة بالمناخ.

6. حلقة نقاش بشأن الحوار بين الأديان: *بناء الجسور من خلال الحوار بين الأديان من أجل مجتمعات أكثر سلمية وشمولية*

في حلقة النقاش هذه، ناقش المشاركون الإنجازات والتحديات المستمرة في الجهود البرلمانية الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأديان وحماية حرية الدين أو المعتقد، لا سيما في ضوء المهمة الأساسية للبرلمانات المتمثلة في دعم سيادة القانون وحقوق الإنسان للجميع، من دون تمييز، وبناء مجتمعات أكثر سلماً وشمولاً.

وافتتح النقاش السيد م. عمر، كبير مستشاري الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، وأداره السيد م. وينر، مسؤول حقوق الإنسان في مكتب مفوضية حقوق الإنسان. وشمل المحاورون السيد ن. غانية، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد؛ والسيد ب. ف. كازيني، عضو مجلس الشيوخ في البرلمان الإيطالي والرئيس الفخري للاتحاد البرلماني الدولي؛ ومعالي الدكتورة مستورة الشمري، عضو في البرلمان العربي؛ والسيدة س. ماركيفيتش، مستشارة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بالحوار بين الأديان.

وتبادل المشاركون الأفكار بشأن دور الحوار بين الأديان في تعزيز السلام ودعم سيادة القانون وحقوق الإنسان في المجتمعات المتعددة الأديان، لا سيما بالنظر إلى الدور الفريد للبرلمانيين كممثلين ومشرعين. وإذ يفكر برلمان المملكة المغربية وشركاء آخرون في المؤتمر البرلماني المعني بالحوار بين الأديان الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي، في مراكش في العام 2023، وعلى وجه التحديد وثيقته الختامية، بيان مراكش، أعرب المشاركون عن أسفهم للانخفاض اللاحق في السلام والأمن العالميين والزيادة المفاجئة في النزاع القائم على الهوية وخطاب الكراهية، ولا سيما استهداف الطوائف والأيديولوجيات الدينية أو العقائدية (وأحياناً بدافع منها). وسلطوا الضوء على الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات ملموسة وتحقيق نتائج ملموسة ترتكز على حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولم يحن وقت الحوار الذي يقتصر على المؤتمرات والتفاهات. ويجب احترام الحق في حرية الدين أو المعتقد، ولا سيما حقوق الأقليات الدينية أو العقائدية، وتقع على عاتق البرلمانات مهمة مراجعة تشريعاتها وتحديثها عند الاقتضاء. وأعرب المشاركون عن إرادة مشتركة لمكافحة التعصب والكراهية القائمين على أساس الدين أو المعتقد، غير أن أي تدابير يجب أن تحترم الإطار الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما حرية التعبير والقيود المشروعة المفروضة عليه، على النحو المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويمكن أن يكون معيار الحد الأدنى المؤلف من ستة أجزاء والمبين في خطة عمل الرباط أداة مفيدة في هذا الصدد. تم تصنيف الذكاء الاصطناعي وإمكانية استحداث تزييف عميق مقنع، لا سيما عند استهداف القادة الدينيين أو السياسيين المؤثرين، على أنها مخاطر على السلام والأمن. وأخيراً، شُجع البرلمانيون، بوصفهم ممثلين وشخصيات عامة، على عدم استغلال الدين أو المعتقد لتحقيق مكاسب سياسية.

7. ورشة عمل بشأن *الأمن البشري: تجهيز البرلمانيين من أجل بناء السلام ومنع نشوب النزاعات*

عقدت ورشة العمل في 25 آذار/مارس 2024. وهي تهدف إلى تزويد البرلمانيين بالمعارف والأدوات اللازمة لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات بفعالية من خلال تطبيق نهج الأمن البشري على عملية صنع القرار البرلماني. وشجعت ورشة العمل، التي شارك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي والأكاديمية العالمية للفنون والعلوم، المشاركة النشطة للعديد من البرلمانيين الذين تبادلوا الآراء بشأن تمكين المواطنين وتعزيز الحلول من خلال النقاش.

وكانت أهمية التمثيل البرلماني في تحقيق تطلعات الشعب نقطة محورية في النقاشات. كما سلطت الفعالية الضوء على دورة دراسية مصممة خصيصاً للبرلمانيين، تهدف إلى تعزيز فهمهم للأمن البشري واختبار معرفتهم بالموضوع. ولم يكن هذا المنبر التفاعلي منتدى لتبادل أفضل الممارسات والخبرات فحسب، بل كان أيضاً مصدراً قيّماً للتعلم للملتزمين ببناء السلام ومنع نشوب النزاعات على المستوى البرلماني.

وكان المشاركون من 28 وفداً حاضرين وأخذ معظمهم الكلمة لإجراء نقاش مع خبراء من الأكاديمية العالمية للفنون والعلوم. وتمت معالجة الأسئلة المتعلقة بإمكانات الأمن البشري للتوصل إلى حلول للسياق المحدد، وأُبدي اهتمام كبير بهذا النهج.

8. ورشة عمل بشأن *الذكاء الاصطناعي*

في 25 آذار/مارس 2024، نظرت ورشة العمل هذه في الجوانب العملية لكيفية عمل البرلمانيين على الذكاء الاصطناعي في برلماناتهم، والموارد التي يحتاجون إليها للمضي قدماً. وعرض المندوبون أمثلة عملية، بما في ذلك إنشاء مجموعة تكنولوجية ناشئة في كندا، والدخول في حوار منتظم مع الأوساط العلمية في أيرلندا. وأحاط المندوبون علماً بالموارد المتاحة في شبكات اليونسكو ومنتدى حوكمة الإنترنت التي يحتمل أن تساعد البرلمانات. وشُجعت البرلمانات على بدء حوار مع الجهات المعنية في الحكومة والقطاع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لضمان الاستماع إلى طائفة واسعة من وجهات النظر عند النظر في خيارات تنظيم الذكاء الاصطناعي. وستكون التوجيهات الواردة من المنظمات الدولية والإقليمية هامة للبرلمانات، فضلاً عن التبادل المستمر بين البرلمانيين من مختلف البلدان.

ونوقشت عدة مسائل موضوعية. وفي ما يتعلق بظهور صور التزييف العميق، أشار المشاركون إلى مبادرة مصداقية المحتوى كوسيلة محتملة للتصدي للمعلومات الخاطئة من خلال وضع معيار معترف به عالمياً للمصادقة على المحتوى الرقمي.

وتم تسليط الضوء على أوجه تشابه مثيرة للاهتمام مع تمارين وضع المعايير والتنظيم في صناعة المستحضرات الصيدلانية العالمية، على سبيل المثال. يؤدي البرلمانيون دوراً رئيسياً في ضمان انجرار شركات التكنولوجيا القوية إلى عملية وضع معايير مماثلة في ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي، وعدم السماح لهم ببساطة بالحكم الحر في تطوير التقنيات القائمة على الذكاء الاصطناعي.

ويرد اختلال في توازن القوى بين حفنة صغيرة من الشركات التكنولوجية الموجودة في الشمال العالمي وحكومات بلدان الجنوب العالمي. ويضع هذا التفاوت الجنوب العالمي في وضع يحتمل أن يكون استغلالياً، لا سيما في ما يتعلق بجمع البيانات وتخزينها واستخدامها.

كما تم التأكيد على أهمية بناء قدرات البرلمانيين. يحتاج المشرعون في جميع أنحاء العالم إلى مزيد من الوصول إلى المعلومات والخبرات والموارد إذا أرادوا الاستجابة بفعالية للفرص والتحديات التي تطرحها تقنيات الذكاء الاصطناعي.

9. مناقشة متكافئة الفرص بشأن *القضاء على التمييز، وتحويل الخسائر الاقتصادية إلى مكاسب*

في 26 آذار/مارس 2024، نظم منتدى النساء البرلمانيات مناقشة متكافئة الفرص شارك فيها 59 مشاركاً، من بينهم 37 برلمانياً (28 امرأة و9 رجال) من 29 بلداً. وشكلت هذه الفعالية فرصة لإبراز الدور المركزي للبرلمانات في إجراء إصلاحات قانونية تراعي المنظور الجندري، بما في ذلك إلغاء التمييز في القوانين. وكان الهدف هو تزويد المشاركين بفهم أفضل للحاجة إلى رفع الحواجز القانونية والثقافية لضمان المشاركة الاقتصادية الكاملة للمرأة وتمكينها، لأن التمييز ضد المرأة يكلف العالم حوالى 12 تريليون دولار من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كان الهدف من المناقشة المتكافئة الفرص هو تعزيز الحوار بين البرلمانيين والبرلمانيات وتشجيعهم على مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وترأست الجلسة سعادة السيدة فريدة إليمي حدوش (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، النائب الأول لرئيسة مكتب النساء البرلمانيات. قدمت السيدة ج. س. براونميلر، اختصاصية تنمية القطاع الخاص في البنك الدولي، نتائج تقرير *المرأة والأعمال والقانون في العام 2024* أعده البنك الدولي. وجرى التشارك في أن جميع اقتصادات العالم تقريباً تواجه فجوة كبيرة في التنفيذ بين الرجال والنساء. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقاسم الموارد الرئيسية للبرلمانيين وصانعي السياسات لاتخاذ إجراءات لتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم. وقد أثر النقاش مساهمات من 17 بلداً (17 مرأة و6 رجال).

وشارك البرلمانيون الإصلاحات الأخيرة والمبادرات الأخرى المنفذة في بلدانهم لتحسين المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في التوظيف، وريادة الأعمال، وقانون الزواج، والأبوة. وجرى أيضاً تبادل الإصلاحات الأخرى التي

نفذت لمكافحة العنف القائم على الجندر في العمل وعلى الصعيد الوطني. وأشار عدد من البرلمانيين إلى التزام حكوماتهم بتعزيز تمكين المرأة على النحو المصدق عليه في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

10. حلقة نقاش بشأن *حماية حقوق الأقليات: نحو تشريع شامل لمكافحة التمييز*

عقدت حلقة النقاش هذه في 26 آذار/مارس 2024 وضمت حوالى 30 مشاركاً، بما في ذلك أعضاء برلمانيين من أستراليا ومملكة البحرين وبنغلاديش ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والكاميرون وساحل العاج والهند وملاوي والمكسيك والنرويج وباكستان وسان مارينو وتايلاند وتركيا وأوكرانيا. كما حضرت هذه الفعالية مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، السيدة ن. غانيبا.

وقدمت الفعالية السيدة ي. أ. براندل–أمولو، وهي برلمانية دون وطنية من سويسرا، أعطت الكلمة لمؤلفي *الدليل العملي لوضع تشريع شامل لمكافحة التمييز*. وأعربوا عن سرورهم بشكل خاص بالفرصة الفريدة لمخاطبة المشرعين من جميع مناطق العالم لأول مرة، لأن الدليل مخصص لهم في المقام الأول.

وقدم السيد ج. فيتزجيرالد، الرئيس التنفيذي لـ Equal Rights Trust، رؤى حول هدف وغرض هذا الدليل وشارك شهادات من أكثر من 40 مؤسسة وخبيراً وجهات معنية أخرى ساهمت فيه. قدم السيد ك. كاهن من مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لمحة عن محتوى الدليل إلى المشاركين، مع التركيز على المجالات الملموسة التي يمكن أن يكون المنشور الجديد مفيداً فيها، موضحاً لماذا أصبحت القوانين الشاملة المناهضة للتمييز – التي تلتزم جميع الدول باعتمادها بموجب جميع معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان – أداة شائعة للعديد من الحكومات، بالاعتماد على أمثلة ملموسة في كندا والمجر.

وقدم مدير حلقة النقاش بعد ذلك السيد ن. كوانكوا، عضو برلماني من جنوب إفريقيا، الذي وصف قانون المساواة الشامل الرائد المعتمد في جنوب إفريقيا في العام 2004 والتقدم المحرز منذ ذلك الحين. كما رد على ملاحظة أدلى بها عضو برلماني من الهند، طعن في فكرة أن مثل هذا القانون ضروري بناءً على الحجة القائلة بأن دستور الهند يحتوي بالفعل على أساس قانوني قوي لمنع التمييز. وأجاب السيد كوانكوا بأن أي قانون شامل يمكن أن يكمل المبادئ الواردة في الأحكام الدستورية من خلال تقديم مجموعة مفصلة من المعايير التي يمكن إنفاذها مباشرة والقابلة للتنفيذ من خلال الأنظمة الداخلية واللوائح.

ووردت مداخلات أخرى من المشاركين، بما في ذلك برلمانيون من المكسيك ركزت على التقدم المحرز في بلدها بعد اعتماد قانون شامل لمكافحة التمييز. وأكدت على التكافؤ التام بين المرأة والرجل في برلمانها، لكنها اعترفت بأنه يتعين القيام بالمزيد من العمل لجعل برلمانها أكثر تمثيلاً لمجموعات السكان الأصليين والأقليات الأخرى. تساءل

البرلمانيون الأعضاء من أستراليا والنرويج عن الطريقة التي يمكن أن تساعد بها هذه القوانين في حل التوترات التي قد تنشأ بين معايير مكافحة التمييز المتنافسة لمختلف المجموعات، بما في ذلك القوانين التي تحمي حقوق المؤسسات الدينية والتشريعات التي تحمي من التمييز الأفراد الذين ينتمون إلى فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس. ذكرت السيدة براندل–أمولو أن في سويسرا يسبب عدم وجود مثل هذا القانون مشاكل في إنفاذ المحاكم، مما أدى إلى عدة قضايا تتعلق بالتنميط العنصري عرضت على المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي اعتبرت سويسرا انتهاكاً للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وأعربت عن أملها في أن تؤدي الدعوة من خلال تحالف المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومجموعات الأعمال إلى تمهيد الطريق لاعتماد مثل هذا القانون على المستوى الاتحادي.

وختاماً، استمع المشاركون إلى السيدة س. س. تشودري، رئيسة برلمان بنغلاديش، التي قالت إن بنغلاديش في طريقها إلى أن تصبح أول بلد في جنوب آسيا يعتمد قانوناً شاملاً لمكافحة التمييز. بيد أنها لاحظت أن النقاش الدائر حول مشروع القانون يثير عدة مسائل لأنه لا ينص على عقوبات على انتهاك القانون، وأنه ترد صعوبات في وضع قائمة حصرية بالأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى التمييز. ومع ذلك، أعربت عن أملها في أن تعتمد بنغلاديش قريباً مثل هذا القانون.

11. ورشة عمل بشأن *تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية*

عقدت ورشة العمل هذه في 26 آذار/مارس 2024 ونُظمت بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وركزت الفعالية على المسألة الحاسمة المتمثلة في منع إساءة استخدام الأسلحة الكيميائية وانتشارها من خلال تطبيق تشريعات قوية.

وشارك برلمانيون من مختلف البلدان، معربين عن احتياجاتهم التشريعية وشواغلهم في ما يتعلق بمراقبة الأسلحة الكيميائية والقضاء عليها. وعرضت السيدة أ. كوسبان (كازاخستان)، رئيسة اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، تجربة بلدها، المعترف بها على نطاق واسع بأنها نجاح حقيقي في التنفيذ.

ويسرت ورشة العمل تبادل الممارسات الجيدة بشأن هذا الموضوع، وأبرزت أهمية التعاون الدولي والأطر القانونية الفعالة على الصعيدين الوطني والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، سلطت النقاشات الضوء على آليات اتفاقية الأسلحة الكيميائية للتخلص من الأسلحة الكيميائية وتنفيذها، مما يؤكد الالتزام العالمي بنزع الأسلحة الكيميائية.

وتواصلت النقاشات حول أهمية العمل البرلماني لتنفيذ آليات كافية وقوية للمساهمة في البنية التحتية العالمية للسلامة الكيميائية. كانت الفعالية بمثابة منصة مهمة لتبادل الأفكار وتعزيز المشاركة البرلمانية بشأن هذه القضية الأمنية الحاسمة.

12. حلقة نقاش بشأن *تغير المناخ والنزاعات: كيف يمكن للبرلمانات ضمان الصحة في أوقات الأزمات؟*

عقدت حلقة النقاش في 26 آذار/مارس 2024 بهدف توفير منبر للبرلمانيين لمناقشة التحديات والفرص المتاحة لتعزيز نهج متكامل لمعالجة الشواغل المتعلقة بالمناخ والنزاع والصحة على الصعيد الوطني. أدار حلقة النقاش السيد ف. ندوغوليلي (جمهورية تنزانيا المتحدة).

وأوضحت السيدة إ. فيلالوبوس براتس (منظمة الصحة العالمية) المسارات السببية التي يؤثر بها تغير المناخ تأثيراً مباشراً وغير مباشر على الصحة. وسلطت الضوء على أن الصحة تكتسب رؤية غير مسبوقة في سياق العمل المناخي، بناءً على أول يوم الصحة على الإطلاق تم تنظيمه في الدورة الـ28 لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28). غير أن الالتزامات الصحية في إطار الصكوك الدولية المتعلقة بالمناخ كثيراً ما تُهمل ولا يبلغ عنها. وقدمت الإطار التشغيلي لمنظمة الصحة العالمية لبناء أنظمة صحية قادرة على التكيف مع المناخ ومنخفضة الكربون، والتي يمكن أن تحسن صحة المجتمعات في مناخ متغير.

وعرض السيد ل. غوغوادزه (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) مهمة الاتحاد وكيف تعمل المنظمة على بناء قدرة المجتمعات المحلية على التكيف. ودعا إلى اتباع منظور طويل الأجل، حيث يلزم إجراء تغييرات في التصورات والسلوكيات والسياسات. وشدد على أن الإنصاف والمشاركة القوية للجهات الفاعلة المحلية والحوكمة الرشيدة أمور أساسية لضمان تحقيق نتائج صحية إيجابية. كما أشاد بدور العاملين في الخطوط الأمامية في حالات الطوارئ.

وقدمت السيدة هـ. مهيد (شبكة الدعوة للشباب في سريلانكا والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل) أمثلة على الصلات بين تغير المناخ والنزاع، فضلاً عن لمحة عامة عن آثارها على الشباب والنساء والفتيات، بما في ذلك ما يتعلق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وفي العام 2023، عقدت الشراكة منتدى عالمياً للمراهقين مكّن الشباب في جميع أنحاء العالم من تحديد الأولويات الرئيسية لصحتهم ورفاههم.

وشارك السيد و. ب. باكو (بوركينا فاسو) خبرة بلده في التصدي للتحديات التي يشكلها تغير المناخ وانعدام الأمن. وشدد على التأثيرات على الموارد الطبيعية والزراعة، التي تطرح تحديات كبيرة من حيث الأمن الغذائي.

ويفرض تشريد السكان والتغيرات في أنماط الأمراض ضغوطاً على النظام الصحي. ولذلك دعا البرلمانات إلى الاستفادة من سلطاتها التشريعية وسلطاتها المتعلقة بالموازنة لمعالجة هذه المسألة.

وأخذ الكلمة برلمانيون من مملكة البحرين والهند والنرويج وسيشيل وتايلاند وزامبيا. وطرحوا مسائل من بينها ما يتعلق بالحصول على المعلومات، والتغطية الصحية الشاملة، والتعاون الدولي.

الانتخابات والتعيينات

1. اللجنة التنفيذية

انتخب المجلس الحاكم العضو التالي لعضوية اللجنة التنفيذية:

المجموعة الإفريقية

• السيدة إ.ك. جودالينا لتحل محل السيدة إ.ك.ن. سابانغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، التي لم تعد عضواً في البرلمان. وستكمل فترة ولاية الأخيرة التي تنتهي في آذار/مارس 2027.

2. نواب رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

تم تعيين أعضاء اللجنة التنفيذية التالية أسماؤهم نواباً لرئيسة الاتحاد البرلماني الدولي ممثلين:

المجموعة الإفريقية

• سعادة السيد أحمد خرشي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)

المجموعة العربية

• معالي الدكتور علي راشد النعيمي (دولة الإمارات العربية المتحدة)

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

• السيدة أ. سارانجي (الهند)

مجموعة أوراسيا

• السيدة س. ميكايلوفا (أذربيجان)

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة ب. أرغيمون (أوروغواي)

مجموعة 12+

- السيدة د. أفجيرينوبولو (اليونان)

3. مكتب النساء البرلمانيات

انتخب منتدى النساء البرلمانيات الممثلات الإقليميات التاليات لمكتب النساء البرلمانيات:

المجموعة الإفريقية

- السيدة ز. ماشابا (إسواتيني) (انتهاء فترة الولاية: آذار/مارس 2025)

المجموعة العربية

- لا يزال يرد منصب شاغر في المكتب (انتهاء فترة الولاية: آذار/مارس 2027)

4. لجنة شؤون الشرق الأوسط

انتخب الأعضاء السيد هـ. -ج تالسما (هولندا) رئيساً للجنة.

وانتخب المجلس الحاكم الأعضاء الثلاثة التالية أسماؤهم لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2028:

- السيد ل.-ج. دي نيكولاي (فرنسا)
- سعادة الدكتورة محاسن محمد عبدالرحمن الجاغوب (المملكة الأردنية الهاشمية)
- سعادة السيدة سارة فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة)

5. لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

انتخب المجلس الحاكم الأعضاء التالية أسماؤهم لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2028:

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

- السيد ك. سوبيسانغ (تايلاند)

مجموعة أوراسيا

- السيدة هـ. هاكوبيان (أرمينيا)
- لا يزال يرد شاغر لهذه المجموعة

6. مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

انتخب المجلس الحاكم مسهلاً واحداً لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2028:

- السيد هـ. أرشاكيان (أرمينيا)

7. الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

خلال اجتماع الفريق، انتخب الأعضاء السيد م. كارلسون (السويد) رئيساً والسيدة م. غيراكاستيلو (المكسيك) نائباً للرئيس.

وانتخب المجلس الحاكم الأعضاء التالية أسماؤهم لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2028:

المجموعة الإفريقية

- السيد إ.ج. مولمبوي (موزمبيق)

مجموعة أوراسيا

- لا يزال يرد شاغر لهذه المجموعة

مجموعة 12+

- السيدة ر. غارفي (أيرلندا)

8. مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

انتخب المجلس الحاكم العضوين التاليين لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2028:

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيدة م. سيمور (جزر البهاما)

مجموعة 12+

- السيدة م. سيدرفيلت (السويد)

وأعيد انتخاب سعادة السيدة سحر عبد المنعم محمد عطية (جمهورية مصر العربية) نائب رئيس مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا لمدة سنة واحدة.

9. مكاتب اللجان الدائمة

انتخبت اللجان الدائمة الأعضاء التاليين لعضوية مكاتبها لفترات تنتهي في آذار/مارس 2026:

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

أعلنت اللجنة الدائمة أن المنصب الذي يشغله السيد إ. أويزييمانا (رواندا) شاغر، بموجب القاعدة 10.2 من قواعد اللجان الدائمة. وستجرى انتخابات لملء هذا الشاغر في الجمعية العامة المقبلة.

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

مجموعة أوراسيا

- السيد هـ. أرشاكيان (أرمينيا)
- لا يزال يرد شاغر لهذه المجموعة

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

- السيد م. ساليناس (باراغواي)

10. مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

عيّنت اللجنة التنفيذية العضوين التاليين في مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية):

- السيدة س. ميكايلوفا (أذربيجان) (انتهاء فترة الولاية في تشرين الأول/أكتوبر 2027)
- السيد أ. المودوبار (إسبانيا) (انتهاء فترة الولاية في تشرين الأول/أكتوبر 2025)

11. المقررون

عيّنت اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين سعادة السيد محمد أنور بوشويط (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والسيد ج. بوتيمر (أيرلندا) مقررين مشاركين للبند الموضوع *دور البرلمانات في المضي قدماً بحل الدولتين في دولة فلسطين*. وكما أوصى المكتب وبهدف ضمان اتباع نهج شامل، ستشارك رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي في مشاورات لتحديد مقررين إضافيين من مجموعات جيوسياسية أخرى.

وعيّنت اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)، والسيدة إي.تي. موتيكا (ناميبيا)، والسيد ر. فوجيل (بولندا) كمقررين مشاركين للبند الموضوع *الاستراتيجيات البرلمانية للتخفيف من الأثر الطويل الأمد للنزاعات، بما في ذلك النزاعات المسلحة، على التنمية المستدامة*.

وسائل الإعلام والاتصالات

شهدت الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي تغطية واسعة النطاق في وسائل الإعلام، ومعدلات مشاهدة على البث المباشر، ومشاركة قوية وزيادات كبيرة في أعداد المتابعين على وسائل التواصل الاجتماعي. كما حصل المندوبون على مئات النسخ الورقية من منشورات الاتحاد البرلماني الدولي المعروضة في جناح الاتصالات، مما يدل على أنه لا يزال يرد طلب كبير على المواد المطبوعة بالتوازي مع التحول الرقمي المستمر للاتحاد البرلماني الدولي.

وسائل الإعلام

أصدر فريق الاتصالات تقريراً إعلامياً وثلاثة بيانات صحافية وبيانين. على مدار الأسبوع، تم ذكر الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي في حوالى 3400 مقالة إعلامية – وهو رقم متساوٍ مع الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا في وقت إعداد هذا التقرير ولكن من المرجح أن يتجاوز هذا الرقم مع نشر المزيد من المقالات الإعلامية بمجرد عودة المندوبين إلى ديارهم.

كما حظيت الجمعية العامة بتغطية واسعة النطاق في الصحافة السويسرية بفضل جهود التوعية النشطة والمقابلات التي نظمت مع الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي. كما قام الفريق بإعداد مقابلة لرئيسة الاتحاد البرلماني الدولي مع وكالة الأنباء الصينية الرئيسية شينهاو، والتي تم توزيعها على نطاق واسع عالمياً.

البث المباشر والفيديو

شاهد حوالى 15000 شخص البث المباشر لمنتدى النساء البرلمانيات والمجلس الحاكم والجمعية العامة، وهو عدد أعلى بكثير من العدد الإجمالي في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي (حوالى 12000 مشاهدة).

ومرة أخرى، أصبح توفير مقتطفات فيديو من الكلمات أثناء المناقشة العامة خدمة شائعة لدى المندوبين. وبحلول نهاية الجمعية العامة، كان الفريق قد أعد العشرات من مقاطع الفيديو لإرسالها إلى الأفراد البرلمانيين لإيصال أصواتهم.

وأجرى فريق الاتصالات أيضاً مقابلات مع حوالى 20 برلمانياً لإضافتهم إلى سلسلتي الفيديو الرئيسيتين للاتحاد البرلماني الدولي: *محادثة مع... وبرلماني، كوكبي!*. وتمكن الفريق أيضاً من إجراء مقابلات مع مندوبي بعض البلدان لأول مرة، بما في ذلك أذربيجان واليابان ومالطا وبولندا.

وسائل التواصل الاجتماعي

بقي جدار وسائل التواصل الاجتماعي سمة شعبية، حيث انضم العديد من البرلمانيين إلى المحادثة الرقمية باستخدام الهاشتاغ #IPU148 و#Parliaments4thePlanet، المرتبطين بحملة الاتحاد البرلماني الدولي للمناخ. نشر حوالى 550 حساباً على الجدار.

ونشر الفريق 118 تغريدة على موقع X (تويتر سابقاً) خلال فترة الجمعية العامة، مما أدى إلى 156000 ظهور (عدد المرات التي يظهر فيها المنشور على صفحة شخص ما).

وقد ذكر حوالى 3100 حساب حسابنا @IPUParliament على منصة X، مما يجعل أسبوع الجمعية العامة هو الأسبوع الأعلى من حيث الإشارات منذ إطلاق الحساب. لقد اكتسبنا أيضاً 354 متابعاً جديداً على منصة X.

وواصل لينكدإن LinkedIn أداءه القوي، مع زيادة في التفاعل بنسبة 13% مقارنة بالأسبوع العادي.

وعلى موقع إنستغرام Instagram، واصل الاتحاد البرلماني الدولي نهجه الأخف من خلال الاستثمار بشكل أكبر في الصور المرئية والقصص والمقاطع المنشورة بإجمالي 244 منشوراً. وقد أتى هذا الاستثمار بثماره، مع 715 متابعاً جديداً و136000 ظهوراً (مقارنة بـ 74000 متابع في لواندا).

وعلى موقع فيسبوك Facebook، وصل عدد حسابات الاتحاد البرلماني الدولي إلى نحو 18 ألف حساب مقارنة بـ13 ألف حساب في الجمعية العامة الأخيرة.

التصوير

قام اثنان من مصوري الاتحاد البرلماني الدولي بتغطية 60 جلسة وأنتجوا مئات الصور عالية الجودة التي قام الفريق بتنسيقها، وقام المندوبون بتنزيلها لنشرها على المستوى الوطني.

عضوية الاتحاد البرلماني الدولي[1]

الأعضاء (180)

أفغانستان**، ألبانيا، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، مملكة البحرين، بنغلادش، بيلاروسيا، بلجيكا، بنين، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، الصين، كولومبيا، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، الكونغو، كوستاريكا، ساحل العاج، كرواتيا، كوبا، قبرص، جمهورية التشيك، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، جمهورية جيبوتي، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، جمهورية مصر العربية، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الغابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا–بيساو، غويانا، هايتي، هندوراس*، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية العراق، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، دولة الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، الجمهورية اللبنانية، ليسوتو، ليبيريا، دولة ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطا، جزر مارشال، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، مونتينيغرو، المملكة المغربية، موزمبيق، ميانمار**، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، سلطنة عُمان، باكستان، بالاو، دولة فلسطين، بنما، بابوا غينيا الجديدة*، باراغواي، البيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيب، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية الصومال الفيدرالية، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلاند، تيمور– ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، الجمهورية التونسية، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، الأوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فيتنام، الجمهورية اليمنية، زامبيا وزمبابوي.

---

[1] عند اختتام الجمعية العامة الـ148.

* الأعضاء غير المشاركين (جميع الحقوق معلقة).

** الأعضاء المشاركون في عمل الاتحاد البرلماني الدولي، بصفتهم مراقبين لا يحق لهم التصويت.

الأعضاء المنتسبون (15)

برلمان دول الأنديز، البرلمان العربي، برلمان أمريكا الوسطى (PARLACEN)، الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، البرلمان الأوروبي، الجمعية البرلمانية الدولية للدول الأعضاء لرابطة الدول المستقلة الكومنولث (IPA CIS)، اللجنة البرلمانية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا (WAEMU)، برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (PARLATINO)، برلمان المجموعة الاقتصادية لبلدان أمريكا الجنوبية (ميركوسور)، البرلمان الإفريقي، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي للبحر الأسود (PABSEC)، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا (PACE) والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية (APF).

جدول أعمال الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي، وقراراتها، ونصوصها الأخرى

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ148
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة
4. الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى
5. *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*

   (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)
6. *الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار، والمسؤولية، والإنصاف*

   (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)
7. تقارير اللجان الدائمة
8. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة في الجمعية العامة الـ150 وتعيين المقررين المشاركين.

إعلان جنيف

الدبلوماسية البرلمانية: بناء الجسور من أجل السلام والتفاهم

صادقت عليه الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

نحن، أعضاء البرلمانات من جميع أنحاء العالم، المجتمعين في الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، سويسرا، نؤكد من جديد التزامنا بالدبلوماسية البرلمانية لمواجهة التحديات المتزايدة للسلام والأمن الدولي.

وإننا نجتمع في وقت يتسم باضطراب وعدم استقرار كبيرين. فمن تجدد النزاعات والتوترات الجيوسياسية، وازدياد الاستقطاب الاجتماعي وسباق التسلح العالمي الجديد الذي يلوّح في الأفق، للآثار المدمرة لتغير المناخ والأخطار التي يشكلها الذكاء الاصطناعي – تؤكد التحديات المتعددة الأوجه والمستعصية التي نواجهها على الحاجة الملحة إلى وجود مجموعة، وهي استجابة تطلعية ودائمة تتعلم من الماضي وتتجاوز الحلول التقليدية. وبينما نتصفح هذا المشهد المعقد، يصبح من الواضح بشكل متزايد أن التصدي لهذه التحديات المعقدة يتطلب التزاماً عالمياً مشتركاً ببناء أساس مرن للسلام الدائم، متجذر في التمسك بحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية.

ونختتم هذه الجمعية بالاعتراف بإمكانات الدبلوماسية البرلمانية القائمة على الحوار والاحترام المتبادل وتحقيق الأهداف المشتركة، باعتبارها وسيلة هامة لبناء الثقة، وتعزيز التعاون، وتبادل الممارسات الجيدة، وتعزيز مساهمة البرلمانات والبرلمانيين في بناء سلام عالمي دائم. ونسلم بأن أدوات الدبلوماسية البرلمانية تشمل الرابطات الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل المؤسسات البرلمانية الدولية، وتبادل الموظفين، ومجموعات الصداقة. ونرحب بعمل الاتحاد البرلماني الدولي للمساعدة في تعزيز الحوار السياسي المفضي إلى بناء السلام والحل السلمي للنزاع، ونشجع الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة جهوده في هذا الصدد. كما ندعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى دعم ومرافقة العودة إلى سيادة القانون في البلدان التي خضع العديد منها في القارة الإفريقية لحل غير دستوري للبرلمان.

وبوصفنا ممثلين للشعب، نحن البرلمانيون ندرك تماماً مسؤوليتنا عن بناء جسور التفاهم بين الأمم، وإحلال السلام للمواطنين، وإيجاد توافق في الآراء بشأن كيفية التغلب على العقبات المشتركة. ويضطلع البرلمانيون كذلك بدور فعال في ضمان أن تكون الجهود الرامية إلى التفاوض بشأن عمليات السلام والمعاهدات وغيرها من الاتفاقات الدولية متجذرة في احتياجات الشعب، مع مراعاة الحكمة والقيم التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، نعترف بأن البرلمانيين

يتمتعون بمكانة فريدة لضمان الامتثال لسيادة القانون والمعايير الدولية، التي تعتبر شروطاً أساسية لاستعادة ظروف التعايش السلمي والتخفيف من حدة التجزئة المتزايدة للمجتمعات والنظام المتعدد الأطراف.

وإننا ندين جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي تنشأ أثناء النزاع، وكذلك جميع الانتهاكات للقواعد والمبادئ الأساسية والمعتقدات الرئيسية للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، يجب أن نولي اهتماماً خاصاً لحالة الشباب الذين يخاطرون، عندما يواجهون الاضطراب في سنواتهم التكوينية، بأن ينشأوا كجيل ضائع، وأن نعترف بالدور الحيوي الذي يمكن بل وينبغي أن تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. والدبلوماسية البرلمانية أداة حاسمة في تمكين البرلمانيين من العمل بفعالية على تعزيز وحماية هذه الحقوق والمعايير على الصعيد الوطني، فضلاً عن النهوض بالمبادئ الديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وعلاوة على ذلك، نسعى إلى إعطاء الأولوية لحماية حقوق الإنسان بالتشديد على أهمية التصديق على القانون الدولي الإنساني والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها بفعالية على الصعيد الوطني كخطوة بالغة الأهمية لضمان استفادة الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على الحماية منها. وبالمثل، نتفق على العمل على نشر القانون الدولي الإنساني على أوسع نطاق ممكن بين السكان ككل، وتوفير التدريب الذي يراعي المنظور الجندري للقوات المسلحة وقوات الأمن بشأن هذا الموضوع، وزيادة مساءلة هذه القوات عن أعمالها.

ونكرر بقوة التزامنا بدعم سيادة القانون، على الصعيدين المحلي والدولي، بوصفه الركن الأساسي لمنع نشوب النزاعات وحلها، فضلاً عن إيماننا بالحوار والدبلوماسية كأداة لا غنى عنها لتحقيق سلام دائم. ونحث جميع الدول، ولا سيما تلك الأطراف في نزاع مسلح، على التقيد الصارم باتفاقيات جنيف للعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين، من دون استثناء. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى زيادة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وغيرها من المؤسسات القضائية الدولية بوصفها آليات أساسية لحل المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية.

ونحن ندين الزيادة الأخيرة في الكراهية القائمة على الهوية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الكراهية الدينية، ونأسف للاستقطاب السياسي الذي يساعد على دفع هذه الظاهرة. ونحن ندعو إلى عمليات حوار كلي يشارك فيها ممثلون عن الأديان والمعتقدات والمنظمات الدينية من أجل استكمال الجهود المبذولة للتخفيف من حدة العنف وتعزيز السلام والإدماج والتفاهم. نلتزم بمواصلة عملنا لتحقيق التوصيات الواردة في بيان مراكش، الوثيقة الختامية للمؤتمر البرلماني بشأن الحوار بين الأديان للاتحاد البرلماني الدولي، الذي انعقد في حزيران/يونيو 2023.

وترد صلة وثيقة بين السلام والتنمية. إن تدهور السلام وتصاعد وتيرة وشدة النزاعات داخل البلدان وفي ما بينها يعرض مكاسب التنمية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة للخطر. ويتأثر أفراد المجتمع الضعفاء والمهمشون والممثلون

تمثيلاً ناقصاً، مثل النساء والشباب والأطفال والمسنين والفقراء والسكان الأصليين والأقليات والأشخاص المعوقين، تأثراً غير متناسب بالنزاع الذي يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة من قبل، مثل عدم المساواة في الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويتمثل أحد هذه المظاهر في تطرف الجماعات المتطرفة من الشباب المعرضين للخطر وغالباً ما يعانون من نقص العمالة في الدول الهشة المتأثرة بالنزاعات، مما يقوّض الأمن القومي.

وينبغي أن ينصب تركيزنا على معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، والتي غالباً ما تكون متأصلة في عدم المساواة الاقتصادية والتمييز ضد مجموعات بأكملها. إن رفاه الفئات الأكثر ضعفاً هو اختبار جيد لصحة المجتمع ككل. ولذلك، لا بد من تلبية الاحتياجات الخاصة لأفراد السكان المعرضين للخطر من خلال تبني حلول شاملة تحفظ كرامتهم في الوقت نفسه، وتقلّل من تعرضهم للآثار الضارة للنزاع، وتوفر لهم الظروف اللازمة لتحقيق إمكاناتهم الاجتماعية والاقتصادية. لذلك ينبغي أن نزيد من تركيزنا على الأمن البشري، الذي يشمل حماية المواطنين من خلال إعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية والأمن البيئي، وضمان المساواة في الحقوق للجميع، باعتبار ذلك السبيل الرئيسي لتعزيز السلام والتنمية على حد سواء.

ويجب أن نرصد علامات الإنذار المبكر للنزاعات المحتملة على الصعيدين المحلي والوطني، وأن نتخذ الإجراءات المناسبة لمنع التصعيد، وتعزيز الحوار والتعاون، وضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، ندرك مسؤوليتنا عن تعزيز منع نشوب النزاعات من خلال التركيز على نزع السلاح، وخفض الإنفاق العسكري، وتحويل أولويات الموازنة إلى معالجة أفضل للأسباب الجذرية للنزاع، ومحاسبة الحكومات – بما في ذلك من خلال تحدي استخدامها لسلطات الطوارئ لشن الحرب. نحتاج أيضاً إلى العمل من أجل تجريد الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي من السلاح، حتى يمكن استخدامها بدلاً من ذلك لفتح مساحات للاكتشافات العلمية والتعاون الدولي والسلام.

وبما أن البرلمانيين يتمتعون بمكانة جيدة للاضطلاع بدور الوسطاء المحايدين، وتيسير الحوار لمنع النزاع أو وقف تصعيده أو لاستعادة السلام، فإننا نتعهد أيضاً بمضاعفة جهودنا لحل النزاعات من خلال ممارسة الدبلوماسية البرلمانية. ونؤكد من جديد التزامنا بمنع عودة النزاعات الواسعة النطاق في حالات ما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك من خلال سن اتفاقات السلام والإشراف عليها ورصدها وضمان اقترانها بتمويل كاف لخدمات الرعاية الصحية الأساسية ودعم الصحة النفسية والعدالة الانتقالية والإصلاحات المؤسسية. كما نلتزم بمعالجة الخلافات الماضية والحالية من خلال تعزيز مشاركة المواطنين وضمان الاستماع إلى وجهات النظر من كامل نطاق المجتمع المدني والمؤسسات المدنية.

ونحن ملتزمون بتعزيز المشاركة الأكبر للنساء والشباب في السياسة والأدوار القيادية، بما في ذلك في القطاعين العسكري والأمني. نلتزم بالتنفيذ الفعّال لخطط مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن من خلال ضمان إدماج منظور جندري في عمليات السلام وحفظه، وبناءه، ومنع نشوب النزاعات وضمان المشاركة المتساوية والهادفة للنساء والشباب. وسنسعى أيضاً إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع ومكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما ضد النساء في السياسة، فضلاً عن العنف القائم على الجندر ذي الصلة بالنزاعات والعنف ضد الأقليات والفئات المهمشة. علاوة على ذلك، نلتزم بتقديم المساعدة للناجين من هذا العنف، مع الاعتراف بأهمية الشمولية والنهج المراعية للاعتبارات الجندرية في تهيئة بيئة أكثر إنصافاً وأمناً.

وإن تحديات اليوم تتجاوز الحدود وتتطلب استجابة عالمية جماعية. وبوصفنا أعضاء في البرلمان، نتفق على أهمية استعادة الثقة في تعددية الأطراف. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا إلا من خلال التعاون الدولي ودعم سيادة القانون التصدي للمخاطر المتزايدة، وبناء التضامن، والتوصل إلى حلول دائمة، من خلال نهج أمني مشترك، لإرساء شعور مشترك بالأمن، حيث تشعر جميع الدول بالأمان، مما يؤدي إلى عالم أكثر أمناً للأجيال المقبلة. ومن الأمور الأساسية لمصداقية ونجاح جميع هذه الجهود ضمان أن يتناسب الاهتمام والموارد المكرسة للتصدي للتحديات العالمية مع خطورتها وألا تحركها مصالح جيوسياسية، مع مراعاة المساواة في الحقوق والكرامة والقيمة لكل حياة إنسانية.

وأخيراً، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الـ135 للاتحاد البرلماني الدولي، نؤكد من جديد التزامنا بالحوار والتعاون بين البرلمانات، ونشدد على الدور الفريد للاتحاد البرلماني الدولي بوصفه النظير البرلماني للأمم المتحدة. وبينما نتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل التابع للأمم المتحدة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2024، ندعو جميع البرلمانات الأعضاء إلى المساعدة في النهوض بإصلاح الأمم المتحدة وزيادة تعزيز البعد البرلماني لعملها. وبدورنا، سنعيد هذا الإعلان إلى برلماناتنا، وننشر نتائج عملنا الجماعي على سلطاتنا الوطنية، ونسعى إلى الاحتفال باليوم الدولي للعمل البرلماني (30 حزيران/يونيو، الذي يصادف الذكرى السنوية للاتحاد البرلماني الدولي) من خلال فعالية مخصصة في برلماناتنا.

وبصفتنا برلمانيين، نلتزم بأن نقود الطريق نحو عالم أكثر سلاماً، وأن نتبع نُهجاً ثابتة وقائمة على الأدلة وأصيلة، وأن نستفيد من تجارب جميع أعضاء المجتمع البرلماني العالمي. ولذلك نتعهد ببذل قصارى جهدنا، فبصورة فردية وجماعية، لحماية وتعزيز السلام للجميع.

بيان لقيادة الاتحاد البرلماني الدولي

بشأن الوضع في غزة

تم إصداره في الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

نظراً إلى تدهور الأوضاع في غزة، فإننا ندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من معاناة الناس في المنطقة، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون العالقون بين رحى أعمال القتال.

وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة باسم المجتمع البرلماني العالمي.

ونطالب مجدداً بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

ونناشد السلطات المختصة في جميع الأطراف زيادة تدفق المساعدات الإنسانية الأساسية إلى المحتاجين في غزة.

ونؤكد مجدداً شجبنا المطلق لكل أعمال العنف ضد المدنيين ونشدد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني.

تولیا أكسون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي،

ومارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية
لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي

قرار اعتمد بتوافق الآراء من قبل الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي*
(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

إن الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تقر أنه، بينما استخدامات التكنولوجيات الناشئة تتيح فرص للتنمية البشرية، قد تشكّل تحديات هامة للسلم والأمن الدوليين وقد تطرح أسئلة جديدة حول دور البشر في الحرب، وأن تنظيم التشغيل الذاتي في سياق أنظمة الأسلحة يتطلب فهماً شاملاً لآثاره، وأن عملية صنع القرار البشري والمراقبة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كافة التبعات الأخلاقية والقانونية والإنسانية والأمنية،

وإذ تؤكد أن أي مناقشة بشأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل تخضع للقانون الدولي، ولا سيما ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني،

وإذ تعترف بنقص التعريف المتفق عليه لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، *وإذ تستذكر* اقتراح اللجنة الدولية للصليب الأحمر حيث يشمل مصطلح "أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل" يشمل التشغيل أي نظام أسلحة يتمتع بالاستقلالية في وظائفه الحيوية، مما يعني أنه يمكنه الاختيار (أي البحث عن أو اكتشاف أو تحديد أو تتبع) والهجوم (أي استخدام القوة ضد، أو تحييد، أو إتلاف، أو تدمير) الأهداف من دون تدخل بشري،

وإذ تسلم أيضاً بأن الحفاظ على السيطرة والحكم البشريين يشكل عاملاً حاسماً في ضمان الامتثال للقانون ومعالجة المخاوف الأخلاقية الناشئة عن نشر أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل معالجة فعّالة،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل التي تتمتع بالاستقلالية الكاملة في وظائفها الأساسية يمكن أن تكون قادرة على الاختيار والهجوم عليها من دون تدخل بشري،

وإذ يساورها القلق من أن الافتقار إلى الرقابة والتنظيم الصريح على المستوى الدولي حول استخدام أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل يمكن أن يسمح للمشغلين بانتهاك القانون الدولي، لا سيما ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، من دون مساءلة، وقد ينتهك حقوق الإنسان الأساسية المنصوص عليها في الأطر القانونية الوطنية،

والإقليمية، والدولية، وذلك بسبب غياب الحكم البشري والإشراف، وقلة فرص التدخل في الوقت المناسب أو آليات إبطال المفعول واستخدام القوة على نطاق واسع،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء العواقب والأثر السلبيين المحتملين لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل على الأمن العالمي والاستقرار الإقليمي والدولي، بما في ذلك خطر نشوء سباق تسلح، وتخفيض عتبة النزاع والانتشار، بما في ذلك على الجهات الفاعلة من غير الدول استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2023 القرار 241/78 بشأن أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل،

وإذ تشعر بالقلق من أن النهوض بالتقنيات العسكرية المتطورة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات الخوارزمية، قد يزيد من خطر سباق تسلح جديد، وتخفيض عتبة النزاع والانتشار، بما في ذلك بالنسبة للجهات الفاعلة من غير الدول، ووضع السلم والأمن الدوليين في خطر أكبر، ولكن *إذ نعترف* بأن حظر البحث سيكون غير واقعي – ليس أقله عندما يتم إجراء الكثير من الأبحاث في هذا المجال من قبل جهات فاعلة عسكرية، ومدنية على حد سواء، ولا يزال للذكاء الاصطناعي دور مهم للغاية يؤديه في الحياة المدنية،

وإذ يثيرها القلق إزاء احتمالية أن لدى أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل القدرة على أن تصبح أسلحة دمار شامل في المستقبل لأنها تجمع بين خاصيتين تنفرد بهما هذه الأسلحة: الضرر الواسع العشوائي وانعدام السيطرة البشرية،

وإذ تدرك أن صكوك حقوق الإنسان تضمن الحق في الحياة والكرامة، وسلامة الأشخاص،

وإذ يساورها بالغ القلق من إمكانية استخدام أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل من قبل الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول لتقويض الأمن الوطني والإقليمي والعالمي، مما يتسبب في آثار اجتماعية وإنسانية عميقة،

وإذ تشعر بالفزع من الأدلة التي تشير إلى أن خوارزميات التعرف الفردية، بما في ذلك، التعرف على الوجه وخوارزميات القرار الآلي تنطوي على تحيز متأصل يعمل بالفعل على نشر التمييز بين الرجال والنساء والتمييز العنصري وارتكاب الظلم ضد الأشخاص المحرومين اجتماعياً واقتصادياً والضعفاء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل يمكن أن تكون مبرمجة بشكل متعمّد لاستهداف الأشخاص الذين يحملون "علامات" أو هويات معينة بما في ذلك العرق أو الجندر أو أنماط السلوك، وتطبيق القوة من دون تدخل بشري، مما قد يؤدي إلى إلحاق ضرر غير متناسب بجماعات أو مواقع أو مجتمعات محلية محددة،

وإذ تشير، من دون الإخلال بالمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، *إلى* القاعدة الأساسية للقانون الدولي الإنساني والذي بموجبه يكون حق أطراف النزاع في اختيار وسائل وأساليب الحرب غير محدود، كما هو منصوص عليه في المادة 35

(1) من البروتوكول الإضافي الأول إلى اتفاقيات جنيف للعام 1949 المتعلقة بحماية الضحايا في النزاعات المسلحة الدولية، وعلى النحو المنصوص عليه في القانون الدولي العرفي، بالإضافة إلى الالتزام المنصوص عليه في المادة 36 من البروتوكول الإضافي الأول، الذي يتطلب من الدول إجراء مراجعات في دراسة جميع الأسلحة الجديدة أو تطويرها أو اقتنائها أو اعتمادها والوسائل والأساليب الحربية الجديدة لتحديد ما إذا كان استخدامها محظوراً بموجب القانون الدولي الإنساني أو أي قاعدة أخرى للقانون الدولي الساري،

وإذ تضع في اعتبارها أن على مدار عقود من الزمن، كان المجتمع الدولي يتابع بفعالية المشاكل الناشئة عن الأسلحة الذاتية التشغيل، التي تميزت بإنجازات رئيسية في الحوكمة التنظيمية للأسلحة الذاتية التشغيل، بما في ذلك، تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة عن حقوق الإنسان بشأن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بالإجراءات الموجزة أو الإعدام التعسفي في العام 2010، التي أدت إلى تسليط الضوء على قضية الروبوتات القاتلة الذاتية التشغيل وحماية الحياة في دائرة الضوء الدولية، ومنذ العام 2013، قامت الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استخدام أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، وهي صك رئيسي من صكوك القانون الدولي الإنساني، وقد عقدت مناقشات حول هذه القضية، وفي العام 2016، أنشأت فريقاً مفتوح العضوية من الخبراء الحكوميين معنياً بالتكنولوجيات الناشئة في مجال أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل،

وإذ تعترف بفريق الخبراء الحكوميين بوصفه محفلاً دولياً رئيسياً يجري في إطاره وضع إطار حول أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل،

وإذ ترحب بحقيقة تأكيد فريق الخبراء الحكوميين خلال اجتماعاته في العام 2023، على الحاجة إلى توقع التقدم التكنولوجي في أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والحث على الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني طوال دورة حياة هذه الأنظمة، وتسليط الضوء على الحاجة إلى فرض قيود على الأهداف والمعايير التشغيلية، بالاقتران مع التدريب والتعليمات الملائمة للمشغلين البشريين، والتأكيد بحزم على أنه لا ينبغي نشر أي نظام قائم على أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل غير قادر على الامتثال للقانون الدولي،

وإذ تعترف باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 78/241 في كانون الأول/ديسمبر 2023، والذي يطلب، في جملة أمور، من الأمين العام للأمم المتحدة أن تقدم الدول تقريراً موضوعياً حول هذا الموضوع يعكس مجموعة كاملة من وجهات النظر الواردة من الدول الأعضاء والدول المراقبة حول طرق مواجهة التحديات والمخاوف ذات الصلة التي تثيرها هذه الأنظمة من وجهات نظر إنسانية، وقانونية، وأمنية، وتقنية، وأخلاقية، وحول دور الأشخاص

في استخدام القوة، وتستدعي آراء المنظمات الدولية والإقليمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني والأوساط العلمية والصناعة،

وإذ تعترف أنه منذ العام 2018، أكد الأمين العام للأمم المتحدة باستمرار على أن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل غير مقبولة سياسياً وبغيضة أخلاقياً، ودعا إلى حظرها بموجب القانون الدولي، وذلك عند تقديم *جدول أعمال السلام الجديد* الخاص به قبل انعقاد قمة المستقبل في العام 2024، ودعا الدول كذلك إلى اعتماد صك ملزم قانوناً بحلول العام 2026 لحظر أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل التي تعمل من دون رقابة أو إشراف بشري، وتنظيم جميع الأنواع الأخرى من أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل،

وإذ تشير إلى أن المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفية، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمجتمع المدني، بما في ذلك من خلال حملة "أوقفوا الروبوتات القاتلة"، والمجتمع العلمي، والأوساط الأكاديمية، انضمّوا إلى النداء الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة من أجل فرض حظر عالمي على أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل،

وإذ تشير إلى أن النداء المشترك التاريخي الذي وجهه الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية في العام 2023 أكد على الحاجة الملحة إلى قيام الدول بالتفاوض بشأن قانون دولي جديد وملزم بشأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل من أجل وضع حظر وتقييد واضحَين لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل بحلول العام 2026،

وإذ تضع في اعتبارها أن العديد من الدول ومجموعات البلدان قد دعت بالفعل إلى وضع صك ملزم قانوناً لتنظيم استخدام أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل و/أو الحد منها و/أو حظرها، وفي الوقت نفسه، *إذ تدرك* الحاجة إلى اتخاذ قرار بالإجماع، أي أن جميع الدول توافق على اتباع القيود المقترحة،

وإذ تدرك ضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة لوضع نُهج دولية، لا سيما وأن أنظمة الأسلحة ذات الدرجات المتفاوتة من الاستقلالية قد استخدمت بالفعل في مختلف النزاعات،

وإذ تراعي المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني ومبادئه التأسيسية المتعلقة بالإنسانية، وما يمليه الضمير العام، والمنظورات الأخلاقية،

وإذ تؤكد من جديد أنه نظراً لأن القانون الدولي الإنساني يتطلب من القادة ومستخدمي الأسلحة أن يكونوا قادرين على توقع آثارها والحد منها، يجب أن تكون أنظمة الأسلحة قابلة للتنبؤ، وأن الأثر المحتمل "للصندوق الأسود" الناشئ عن تكامل تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن يعيق الامتثال لهذه الالتزامات،

وإذ يساورها بالغ القلق لأنه كلما طال انتظار الدول لتنظيم أنظمة *الأسلحة الذاتية التشغيل*، زاد احتمال استمرار تدفق وانتشار هذه الأنظمة في السوق،

وإذ تؤكد على ضرورة دراسة إطار تنظيمي دولي لاستخدام الذكاء الاصطناعي لتنظيم الاستخدام الضار لهذه التكنولوجيا،

وإذ تسلّط الضوء على أنه سيكون للبرلمانات دور مهم تؤديه في زيادة الوعي بالآثار الاجتماعية والإنسانية والقانونية والأخلاقية لاستخدام أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، وفي دعم الحكومات بمدخلات لصياغة نص صك لتنظيم مثل هذه الأنظمة،

1. *تحث* البرلمانات والبرلمانيين على المشاركة بشكل نشط وعاجل في المناقشة الرامية إلى معالجة التهديد الذي تشكله أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل على السلم والأمن؛

2. *تحث بقوة* البرلمانات على وضع تشريعات وطنية لإنشاء أطر تنظيمية تنظم وضع ونشر واستخدام أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، عندما يتم التوصل إلى اتفاق دولي بشأن تعريف "نظام الأسلحة الذاتية التشغيل" وعلى التمييز بين التشغيل الذاتي الكامل والجزئي، فضلاً عن التوافق في الآراء بشأن استخدام المصطلح ومضمونه "السيطرة البشرية ذات المعنى"، وتأخذ في الاعتبار جميع آثارها الأخلاقية والقانونية والإنسانية والأمنية، وتتضمن حظر أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل التي تعمل من دون سيطرة أو رقابة بشرية، والتي لا يمكن استخدامها بما يتوافق مع القانون الدولي الإنساني؛

3. *تدعو* البرلمانات إلى حث حكوماتها لمواصلة العمل عبر المحافل الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة وفريق الخبراء الحكوميين، على صك، وإطار حوكمة، والأحكام بشأن الاستقلال الذاتي في أنظمة الأسلحة، لضمان الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والمنظورات الأخلاقية، فضلاً عن منع التأثير على السلم والأمن، وما يستلزمه الاستقلال الذاتي في أنظمة الأسلحة؛

4. *تقترح على* البرلمانات تشجيع حكوماتها على تبادل وجهات نظرها مع الأمين العام للأمم المتحدة حول سبل مواجهة التحديات والمخاوف التي تثيرها أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل وفقاً للقرار 78/241 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2023 *وجدول أعمال السلام الجديد*، الذي يوصي ببذل

جهود متعددة الأطراف من أجل التوصل إلى صك ملزم قانوناً بشأن أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل وأنواع أخرى من أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل بحلول العام 2026؛

5. *توصي* البرلمانات والبرلمانيين بالعمل مع الجهات المعنية، بما في ذلك قطاع الدفاع والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، لفهم وتقييم وإنشاء ضمانات في ما يتعلق بكل من الذكاء الاصطناعي وأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل بما في ذلك مصممي أنظمة الأسلحة، لا سيما في ما يتعلق بامتثالهم للقانون القائم ومع أي تطورات في القانون قد تحدث في المستقبل؛

6. *تشجع* البرلمانات على تقييم وتحليل دور تقنيات المراقبة الجماعية في المجتمع بانتظام، لتجنب هذه التقنيات التي تنشئ ضغوطاً أحادية الجانب على جميع المواطنين، وتمنح صلاحيات غير متناسبة للأطراف المراقبة عندما تعمل من دون رقابة مناسبة، ومعالجة المخاطر التي تشكلها أنظمة التعرف على الوجه بما في ذلك الأجهزة والبرامج والخوارزميات، بما في ذلك، منع التحيز الجندري والعنصري التي قد يتم دمجها في أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل؛

7. *تحث* البرلمانات والبرلمانيين على تأدية دور حاسم في مساءلة الحكومات في ما يتعلق بأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، وضمان الجودة في إدارتها، ولا سيما في ما يتعلق بضرورة الاحتفاظ بالتحكم البشري على استخدام القوة، والشفافية في تصميمها وتطويرها وتشغيلها وتنظيمها والإشراف عليها وفي تحفيز الحكومات والمجتمعات على اتخاذ إجراءات ملموسة على نطاق أوسع؛

8. *تدعو* البرلمانات إلى تشجيع الحكومات على المشاركة بنشاط في النقاشات الجارية في فريق الخبراء الحكوميين بشأن أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، وإلى بذل جميع الجهود اللازمة لدعم عمل فريق الخبراء الحكوميين؛

9. *تدعو أيضاً* البرلمانات أن تحث حكوماتها بقوة على إنشاء أطر متينة لحماية البيانات لتنظيم تطوير أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل ونشرها واستخدامها، مع التشديد على الأهمية الحاسمة لحماية البيانات الحساسة وضمان الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للمعلومات؛

10. *تحث* البرلمانات على ضمان إنشاء آليات فعالة لإجراء التحقيقات والملاحقات القضائية والمعاقبة على الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني الناشئة عن استخدام الأسلحة ذات القدرات الوظيفية الذاتية التشغيل، مما يدعم المسؤوليات الفردية ويضمن المساءلة عن أي انتهاكات للمعايير الأخلاقية والقانونية؛

11. *تحث أيضاً* البرلمانات على أن تطلب من حكوماتها أن تحدد بوضوح مسؤولياتها، ومسؤوليات القطاع الخاص والمجتمع المدني في ما يتعلق بأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، واعتماد تشريعات تتضمن أطراً وضمانات

تنظيمية لضمان عدم وقوع هذه الأنظمة في أيدي إجرامية أو في أيدي جهات غير شرعية تعمل خارج القانون وضمان أن تكون هذه القوانين متماشية تماماً مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان؛

12. *تشجع* البرلمانات والبرلمانيين على تحفيز تبادل الممارسات الجيدة ذات الصلة بين الدول، مع المراعاة الواجبة لأنظمة الأمن الوطني والقيود التجارية المفروضة على المعلومات الخاصة؛

13. *توصي* البرلمانات والبرلمانيين بما يلي: (أ) تخصيص موازنات لتمويل الخطط والبرامج والمشاريع والإجراءات الرامية إلى التوعية بضرورة منع حقوق الإنسان والضمانات المتصلة بأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل وتنظيمها ورصدها وإنفاذها؛ (ب) الدعوة إلى إدراج برامج تعليمية شاملة عن الذكاء الاصطناعي والأنظمة الذاتية التشغيل في المناهج الدراسية الوطنية على المستويات التعليمية المناسبة لتعزيز الفهم الواسع النطاق للفوائد المحتملة والمخاطر المرتبطة بهذه التكنولوجيات، بما في ذلك الآثار الأخلاقية والقانونية والإنسانية والأمنية؛

14. *تدعو* إلى اعتماد تدابير لضمان إدراج مراعاة المنظور الجندري والمنظور متعدد الجوانب استناداً إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (2000)، في النقاشات المتعلقة بأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، واستراتيجيات الذكاء الاصطناعي العسكري،

15. *تدعو* الشبكات البرلمانية ذات الصلة والمراقبين الدائمين للاتحاد البرلماني الدولي إلى إدراج أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل في جداول أعمالهم وإبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي بعملهم ونتائجهم بشأن هذه القضية؛

16. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال لجنته الدائمة وهيئاته المتخصصة، إلى مواكبة هذه القضية وتنظيم مناقشة عامة في الجمعية العامة الـ 151، ودعوة الشبكات البرلمانية ذات الصلة والمراقبين الدائمين للاتحاد البرلماني الدولي للمشاركة، بهدف تقييم الوضع في تقديم موعد العام 2026 الذي حدده الأمين العام للأمم المتحدة لاعتماد صك ملزم قانوناً بشأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل؛

17. *تقترح* أن تجمع وتقيّم الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مجموعة برلمانية من الممارسات الجيدة المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعين الأمني والعسكري المستمدة من النقاش الذي جرى في إطار الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي اللاحقة، بما في ذلك تدابير لإزالة التحيز في الخوارزميات التي تدعم أنظمة الذكاء الاصطناعي القادرة على التحليل والإجراءات المستقلة؛

18. *تحث* الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى مشاركة هذا القرار والتقارير والمنشورات الإضافية المتعلقة بأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل مع الأمين العام للأمم المتحدة لإدراجها في التقرير المذكور في القرار 78/241 الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 2023؛

19. *تدعو* الاتحاد البرلماني الدولي إلى عقد دورات منتظمة للبرلمانيين لمناقشة آخر التطورات في الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي، وإعادة تقييم آثارها في المجال العسكري، ولا سيما في ما يتعلق بالشواغل المحددة المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والسيطرة الإنسانية الهادفة على استخدام القوة والآثار الأخلاقية لهذه التكنولوجيات؛

20. *تشجع أيضاً* البرلمانات على تنفيذ استراتيجياتها لممارسة وظائف رقابة برلمانية أكثر فعالية، وضمان عدم نشر التطور التكنولوجي، مثل الذكاء الاصطناعي، إلا لمساعدة البشر في مهام معينة، من دون المساس بالسيطرة والتدخل البشريين المجديَين عند الحاجة.

*– أعربت **روسيا الاتحادية والجمهورية الإسلامية الإيرانية والهند** عن معارضتها لنص القرار بكامله.

– أعربت **الصين وليتوانيا** عن تحفظ على نص القرار بكامله.

– أعربت **أستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة** عن تحفظات على عدة فقرات.

– أعربت **كوبا وفرنسا** عن تحفظ على استخدام مصطلح أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل من دون ذكر خاصية الفتك (أي أنظمة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل – LAWS)

– أعربت **تركيا** عن تحفظات على الفقرات 13، و17، و18، و20، و21 من الديباجة، وعلى الفقرات 2 و4 و16 من منطوق مشروع القرار.

– أعربت **جمهورية كوريا** عن تحفظات على الفقرتين 18 و19 من الديباجة، والفقرة 16 من منطوق مشروع القرار.

– أعربت **كندا** عن تحفظات على الفقرة 3 من الديباجة والفقرة 2 من منطوق مشروع القرار على أساس أنهما مبالغتان في طابعهما التوجيهي بالنسبة للحكومات الوطنية.

الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار والمسؤولية والإنصاف

قرار اعتمد بتوافق الآراء من قبل الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي*

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

إن الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس لتعزيز الاستجابة العالمية لتغير المناخ، بالإضافة الى نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة لتغير المناخ (مؤتمر الأطراف)، التي تؤكد الحاجة الملحة إلى إجراء تخفيضات فورية وعميقة وسريعة ومستدامة في الاحتباس الحراري العالمي وانبعاثات غازات الدفيئة في جميع القطاعات ذات الصلة بناء على الوسائل المتاحة للتنفيذ، بما في ذلك من خلال زيادة استخدام الطاقة المنخفضة الانبعاثات والطاقة المتجددة، وشراكات التحول العادل للطاقة وغيرها من الإجراءات المتعددة المستويات والتعاونية في ضوء الظروف الوطنية،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تغير المناخ – *دعونا لا نتخطى الحدود*، الذي تم اعتماده في الجمعية العامة الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2018، *خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ* التي أقرها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ 198 في آذار/مارس 2016، والوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28) في كانون الأول/ديسمبر 2023،

وإذ تلاحظ أهمية تعزيز الشراكات بين جميع البلدان والبرلمانات والمؤسسات العامة والخاصة (الحكومية وغير الحكومية والبرلمانية الدولية) والمجتمعات المدنية (لا سيما الفئات الضعيفة) المعنية بمكافحة تغير المناخ، وأنه بدون هذا التعاون لتيسير العمل المناخي، ستكون آثار تغير المناخ أمراً لا مفر منه على جميع المستويات،

وإذ تذكّر باتفاق دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تغير المناخ في الدورة الـ 28 لمؤتمر الأطراف (COP28)، والذي يمكن أن يصبح معياراً للشراكات في مجال العمل المناخي من خلال وضع استجابة للتقييم العالمي، ووضع خطة لسد الثغرات في التنفيذ بحلول العام 2030، ودعوة الأطراف إلى التحول بعيداً عن استخدام الوقود الأحفوري بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة للوصول إلى صافي الصفر، وإذ تدرك الحاجة الماسة إلى زيادة تمويل التكيف، ووضع أهداف لزيادة قدرة الطاقة المتجددة ثلاث مرات عالمياً، ومضاعفة معدل تحسين كفاءة استخدام الطاقة العالمي بحلول العام 2030،

وإذ تشير أيضاً إلى الهدف الرئيسي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المتمثل في تحقيق تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يمنع التدخل البشري الخطير في النظام المناخي،

وإذ تضع في اعتبارها أن اتفاق باريس قد وضع آليات وإجراءات حتى تتمكن البلدان من تحديد مساهماتها المحددة وطنياً للحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ؛ *وإذ تعرب عن تقديرها* لأن جميع الأطراف في اتفاق باريس قد أبلغت عن المساهمات المحددة وطنياً التي تظهر التقدم نحو تحقيق هدف درجة الحرارة المنصوص عليه في اتفاق باريس؛ *وإذ تشير إلى* أنه ترد حاجة إلى أهداف تخفيف أكثر طموحاً في المساهمات المحددة وطنياً لخفض الانبعاثات بسرعة،

وإذ تشير إلى إطلاق مشروع التعهد العالمي لغاز الميثان، خلال الدورة الـ26 لمؤتمر الأطراف في غلاسكو، الذي يستند إلى بيانات علمية متينة ويتضمن التزاماً بخفض انبعاثات غاز الميثان العالمية بنسبة 30 في المئة على الأقل دون مستويات العام 2020 بحلول العام 2030،

وإذ تشير أيضاً الى أن أكثر من 155 بلداً قد وقّع في الوقت الحاضر على التعهد العالمي بشأن غاز الميثان، *وإذ تدرك* بأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال التخفيض الجذري لانبعاثات الميثان، والبقاء على المسار الصحيح لتجنب ارتفاع متوسط درجة حرارة الغلاف الجوي بما يتجاوز 1.5 درجة مئوية في هذا العقد.

وإذ تأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من أن غاز الميثان يشكل 16 في المئة فحسب من الغازات الدفيئة، فهو مسؤول عن ما يقرب من ثلث ظاهرة الاحتباس الحراري ويحبس حرارة أكثر بـ 80 مرة من ثاني أكسيد الكربون، على الرغم من أنه يتبدد في الغلاف الجوي خلال عقود، وليس قرون كما هو الحال بالنسبة لثاني أكسيد الكربون، *وإذ تعترف* بكل من النشاط الحرجي، بفضل أهميته الحيوية في احتجاز ثاني أكسيد الكربون، وإنتاج المواد الخام المتجددة للبناء، مثل الخشب ومشتقاته، بوصفها نشاطاً استراتيجياً للتنمية المستدامة للبلدان،

وإذ تعترف بأن الحق في بيئة نظيفة وصحية، بما في ذلك الحق في حماية البيئة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، هو حق أساسي مكرس في القوانين الوطنية والدولية على السواء،

وإذ تضع في اعتبارها أن البرلمانات تؤدي دوراً أساسياً في مراقبة السياسات الحكومية المتعلقة بالمسائل البيئية وكذلك في تخصيصات الموازنة، وسن التشريعات، ومراقبة تنفيذ التشريعات واللوائح ذات الصلة، وضمان المواءمة بين السياسات الوطنية، والالتزامات الدولية،

وإذ ترى أيضاً أن العديد من المبادرات البرلمانية تتناول الحاجة إلى اتخاذ إجراءات وتمويل عاجلَين بشأن المناخ، بما في ذلك البرامج البرلمانية التي يجري تشكيلها للعمل المناخي ضد غاز الميثان،

وإذ تدرك أن الحد في انبعاثات الكربون أمر بالغ الأهمية في التعامل مع تغير المناخ وتخفيف الضرر البيئي، وأن الطاقة المتجددة دون الإضرار بالنظام البيئي توفر وسائل أنظف وأكثر استدامة لتلبية طلب الطاقة، مما يحقق الاستدامة البيئية ويوفر ميزة إضافية تتمثل في القدرة على توفير الطاقة حتى لأكثر الأشخاص حرماناً الذين يعيشون في المناطق النائية،

وإذ تدرك أيضاً التأثير الكبير للنزاعات المسلحة التي تحرض عليها الدول أو غير الدول على المناخ حيث تتسبب في إطلاق كميات كبيرة من ثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، تؤدي إلى تدمير النظم البيئية التي تقوم حالياً بتخزين الكربون وامتصاص وإزالة الغازات الدفيئة من الغلاف الجوي، وكذلك، التسبب بالجرائم البيئية،

وإذ تدرك كذلك أن نشر مصادر الطاقة المتجددة في قطاعات الطاقة والحرارة والنقل هو أحد العوامل التمكينية الرئيسية للحفاظ على ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية في حدود الـ 1.5 درجة مئوية، وأن الحاجة إلى تشجيع نشر الطاقة المتجددة قد تزايدت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، وأن المزيد من المدن والمناطق والبلدان، المتقدمة والنامية على السواء، تعمل على تعزيز واعتماد سياسات لنشر الطاقة المتجددة، وتعتبر الأهداف البيئية الملموسة وسهولة القياس ذات أهمية قصوى في هذا الصدد،

وإذ تؤكد على ضرورة إجراء تخفيضات عميقة وسريعة ومستدامة في انبعاثات غازات الدفيئة بما يتماشى مع مسارات 1.5 درجة مئوية، على النحو الوارد في القرار المتعلق بالتقييم العالمي الأول في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)، من خلال مضاعفة قدرة الطاقة المتجددة على مستوى العالم ثلاث مرات ومضاعفة المتوسط العالمي السنوي لتحسين كفاءة الطاقة بحلول العام 2030، وكذلك من خلال تسريع التكنولوجيات ذات الانبعاثات الصفرية والمنخفضة والابتعاد عن الوقود الأحفوري في نظم الطاقة،

وإذ ترحب بإعلان قادة مجموعة العشرين في نيودلهي، الذي يؤكد على تسريع التحولات في مجال الطاقة النظيفة والمستدامة والعادلة والميسورة التكلفة والشاملة من خلال مسارات مختلفة، كوسيلة لتمكين النمو القوي والمستدام والمتوازن والشامل وتحقيق الأهداف المتعلقة بالمناخ، والذي يدعو إلى الاعتراف بالاحتياجات ونقاط الضعف والأولويات والظروف الوطنية المختلفة للبلدان النامية ودعم البيئات التمكينية الدولية والوطنية القوية لتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا الطوعي والمتفق عليه بشكل متبادل والحصول على تمويل منخفض التكلفة،

وإذ تدرك الحاجة التي تم التعبير عنها في القرار بشأن التقييم العالمي الأول في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28) للدول للمساهمة في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ من خلال تسريع التكنولوجيات الخالية من الانبعاثات والمنخفضة الانبعاثات، بما في ذلك تقنيات الطاقة المتجددة والطاقة النووية وتقنيات التخفيض والإزالة، وإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون،

وإذ تدرك أهمية الاتفاق الذي تم التوصل اليه في الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف (COP27) لتوفير تمويل للخسائر والأضرار للبلدان الضعيفة المتضررة بشدة من الفيضانات والجفاف وغيرها من الكوارث المناخية، وإذ ترحّب بالتشغيل اللاحق للصندوق العالمي للخسائر والأضرار في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)،

وإذ تدرك كذلك دور البلدان المتقدمة في تقديم الدعم للبلدان النامية وتعزيز التعاون معها في الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون ومنخفضة الانبعاثات؛ *وإذ تؤكد* على ضرورة توسيع نطاق التمويل بدرجة كبيرة لتلبية الاحتياجات العاجلة والمتطورة للبلدان النامية، بما في ذلك الحصول على التكنولوجيا والتمويل المنخفض التكلفة؛ *وإذ تدعو* إلى اتباع نهج جماعي لنقل التكنولوجيا وتنميتها، وتقاسم المعرفة، وإيجاد حلول مبتكرة، باعتبار ذلك أمراً حاسماً لتعزيز التقدم العادل والمستدام والفعال اجتماعياً؛ *وإذ تؤكد* أن كل دولة مسؤولة عن تهيئة مناخ استثماري جذاب يمكنه جذب رأس المال المحلي والدولي لتسريع التغيير،

وإذ تلاحظ أن البلدان المتقدمة ينبغي أن تتحمل المسؤولية الكبرى، بوصفها أكبر المساهمين في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغازات الدفيئة،

وإذ تلاحظ أيضاً أن عدد سكان العالم آخذ في النمو بمعدل لم يسبق له مثيل، وأن ذلك أدى إلى زيادة هائلة في الطلب على الطاقة على الصعيد العالمي، بمعدل يرجح أن يكون أسرع من النمو السكاني،

وإذ تدرك أنه، في إطار الجهود المبذولة لتلبية هذا الطلب المتزايد باستمرار على الطاقة والتصدي لمسألة الاحترار العالمي، تم إحراز تقدم كبير في تصميم تكنولوجيات يمكن أن تحد من الانبعاثات وتسخر الطاقة المستمدة من مصادر الطاقة المتجددة والبديلة، ولكن تكاليفها لا تزال بعيدة عن متناول العديد من البلدان النامية،

وإذ تدرك الحاجة إلى تعزيز وتشجيع التكنولوجيات الجديدة لتوسيع نطاق التكامل بين أنظمة تخزين الطاقة باستخدام البطاريات، تهدف إلى تحقيق المزيد من تكامل مصادر الطاقة المتجددة وتلبية متطلبات الطاقة الدينامية لعدد متزايد من السكان،

وإذ تشجع مواءمة معايير الهيدروجين الخالي من الكربون والهيدروجين المنخفض الكربون بهدف تعزيز التعاون العالمي، وتسهيل التجارة وتحفيز الابتكار، الذي يمتلك القدرة على إطلاق العنان لاقتصادات الحجم الكبير، وتشجيع نقل وتطوير التكنولوجيا، وتسريع الانتقال نحو مصادر طاقة أنظف، والوصول إلى الإمكانات الكاملة للطاقة المتجددة،

وإذ ترحب بالمبادرات التعاونية التي اتخذتها بشأن حصول الجميع على الطاقة من منظمات المجتمع المدني لزيادة نشر تكنولوجيات الطاقة الخضراء لتوفير فرص الحصول على الطاقة، وضمان أمن الطاقة، ودفع عملية التحول في مجال الطاقة،

وإذ تدرك الدور الحاسم الذي تؤديه عمليات الربط بين الشبكات والبنية التحتية المرنة للطاقة، وتكامل نظم الطاقة الإقليمية/العابرة للحدود في تعزيز أمن الطاقة، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتيسير حصول الجميع على الطاقة بطريقة ميسورة التكلفة وموثوقة ومستدامة،

وإذ تسلط الضوء على أن تغير المناخ يؤثر على الأفراد والمجتمعات بشكل مختلف، حيث تتحمل النساء والشباب والمسنون والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة وسكان الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومجموعات السكان الأصليين والمجتمعات المحلية التي تعاني من أوضاع هشة، وضعف العواقب المترتبة عليها في كثير من الأحيان، كما تدعو إلى تنسيق الجهود لضمان اتخاذ إجراءات للتصدي لهذه التحديات. تعكس الإجراءات المتخذة للتصدي لهذه التحديات نهجاً شاملاً ومنصفاً للعمل المناخي، بما في ذلك من خلال تعزيز عمليات الانتقال العادلة،

وإذ تدرك أن النساء والفتيات يتأثرن بشكل فريد بالآثار الضارة لتغير المناخ وأنه ينبغي اتخاذ خطوات لدعم القيادة النسائية وصنع القرار في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وبناء القدرة على التكيف، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية،

وإذ تعترف بأن الشباب هم الشريحة الأكثر أهمية وديناميكية من السكان في المجتمع، وأنهم عوامل التغيير وأصحاب المشاريع والمبتكرين، وأنهم من خلال التعليم والعلم والتكنولوجيا، يقومون بتوسيع نطاق جهودهم واستخدام طاقاتهم ومهاراتهم اللازمة لتسريع العمل المناخي، مع مراعاة احتياجاتهم المشتركة، مثل الوصول إلى التعليم الجيد لإعدادهم لوظائف الغد؛ وتوفر العمل اللائق؛ والمساواة بين الرجل والمرأة والتوصل إلى كوكب صحي ونظيف ومستدام،

وإذ تضع في اعتبارها أن تعزيز الثقافة المناخية وتسخير وجهات نظر الشباب وأفكارهم الجديدة وطاقاتهم تشكل عنصراً حيوياً في الجهود الأوسع نطاقاً، لمعالجة القضايا الرئيسية التي تؤثر على الناس من جميع الأعمار، مثل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ والسلم والأمن؛ والحق في التعليم والصحة والحماية الاجتماعية؛ والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)؛ وتكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ ومكافحة تغير المناخ،

وإذ تدرك أهمية الاستثمارات في أنماط الحياة المستدامة والصحية، وتحولات الطاقة المستدامة والعادلة، وتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في البلدان النامية، وكذلك في سياق الكفاح من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده،

وإذ تدرك أن الاستهلاك والإنتاج والتجارة المستدامة والمسؤولة، إلى جانب خيارات الحياة وأنماط الحياة الصديقة للبيئة مثل نهج التخلص من النفايات، أمران أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف المناخية والنمو الاقتصادي الشامل،

وإذ تدرك أيضاً بقيادة الحكومات دون الوطنية في التسريع بإجراءات التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه وتوسيع نطاقها من خلال تنفيذ خطط وإجراءات مناخية محلية وإقليمية، مع إشراك المواطنين والصناعة بفعالية في عملية التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المسؤولين،

وإذ تتوخى إجراء تحولاً شاملاً في تدابير كفاءة استخدام الطاقة والتخفيض العالمي في الاستهلاك، مع الهدف الطموح المتمثل في مضاعفة المعدل السنوي العالمي، لتحسين كفاءة استخدام الطاقة بحلول العام 2030 بطريقة محددة على المستوى الوطني، مع مراعاة اتفاق باريس واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومختلف الظروف والمسارات والنهج الوطنية الرامية إلى تعزيز مشهد مستدام ومسؤول للطاقة على نطاق عالمي، *وإذ تقر* بأن التحول

العالمي يتيح فرصاً للتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والقضاء على الفقر ويطرح تحديات أمامها، ومن ثم فإنه يتطلب انتقالاً متماسكاً وعادلاً في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني،

وإذ تدرك أهمية التسريع بتطوير التكنولوجيات ونقلها ونشرها ونشر تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، واعتماد سياسات للانتقال نحو نظم الطاقة المنخفضة الانبعاثات، بما في ذلك، مصادر الطاقة المتجددة، والتكنولوجيات النووية، وتكنولوجيات التخفيف والإزالة، مثل احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، ولا سيما في القطاعات التي يصعب التخفيف من حدتها، *وإذ تشدد على* ضرورة إتاحة هذه التكنولوجيات للجميع وبأسعار معقولة قدر الإمكان،

وإذ تسلط الضوء على أهمية مواجهة التحديات البيئية من خلال الإجراءات والشراكات المناخية الموحدة لحماية الكوكب للأجيال الحالية والقادمة،

1. *تشدد على* أن ظاهرة الاحتباس الحراري تشكل تحدياً جماعياً يتطلب تعزيز التعاون الدولي والعمليات المتعددة الأطراف تحت رعاية إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، استناداً إلى مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، على النحو الذي تم تحديده في المادة 3.1 من الاتفاقية والمادة 2.2 من اتفاق باريس؛ *وتؤكد* على الحاجة إلى دعم دولي إضافي للبلدان النامية؛

2. *تشجع* البرلمانات على ضمان الانتقال بعيداً عن الوقود الأحفوري في نظم الطاقة بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة، وتسريع العمل في هذا العقد الحرج لتحقيق الهدف المتمثل في صافي الانبعاثات الصفرية؛

3. *تشدد على* أهمية تعزيز مزيج الطاقة النظيفة تماشياً مع مسار الـ1.5 درجة مئوية، بما في ذلك الطاقة المنعدمة والمنخفضة الانبعاثات والطاقة المتجددة، على جميع المستويات كجزء من تنويع مزيج الطاقة ونظمها، بما يتماشى مع الظروف الوطنية ومع الاعتراف بالحاجة إلى الدعم لتحقيق التحولات العادلة وخاصة بالنسبة للعمال الذين تتأثر وظائفهم بالانتقال من الوقود الأحفوري؛

4. *تؤكد* الدعم لتعزيز سلاسل الإمداد الموثوقة والمتنوعة والمستدامة والمسؤولة، من أجل التحولات في مجال الطاقة، بما في ذلك المعادن والمواد الحيوية ومن خلال ممارسات الاستعانة بالمصادر المسؤولة والتعاون الدولي؛

5. *تؤكد من جديد* التزام البرلمانات الثابت، سعياً لتحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بالتصدي لتغير المناخ من خلال تعزيز التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق باريس وهدفه المتعلق بدرجات الحرارة، مما يعكس الإنصاف ومبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف، في ظل اختلاف المراحل أو الظروف الوطنية؛

6. *تشجع* البرلمانات على حث حكوماتها على اتخاذ تدابير سياساتية لمكافحة تغير المناخ، وتشجيع الطاقة المتجددة والمنعدمة والمنخفضة الانبعاثات، وتنفيذ مختلف المخططات والمبادرات، بما في ذلك على أساس التقييم العالمي للدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف (COP28)، وإنشاء أطر تنظيمية لدعم مبادرات الطاقة الصديقة للبيئة لصالح الناس؛

7. *تدعو* البرلمانات إلى الالتزام الفعال بالعمل المناخي الجماعي لخفض انبعاثات غاز الميثان، وضمان أن:

(أ) تتضمن المساهمات المحددة وطنياً صراحةً تخفيضات في انبعاثات غاز الميثان،

(ب) تعمل المبادرات التشريعية المتخذة في البرلمانات الوطنية للحد من انبعاثات غاز الميثان في قطاعَي الطاقة وإدارة النفايات،

(ج) تعزز أفضل الممارسات في مجال الزراعة، مثل الزراعة المستدامة وتربية الماشية كأنشطة اقتصادية استراتيجية،

(د) تخصص الموارد، بما في ذلك تمويل البحوث وتطوير التكنولوجيا وتنفيذ استراتيجيات خفض انبعاثات الميثان؛

8. *تدعو أيضاً* البرلمانات إلى رصد ما إذا كانت السياسات الحكومية متوائمة بشكل فعال مع الالتزامات وأهداف خفض الانبعاثات المنصوص عليها في التعهد العالمي لغاز الميثان وهدف التخفيض بنسبة 75% لوكالة الطاقة الدولية؛

9. *تدعو كذلك* البرلمانات إلى ضمان تركيز التمويل الدولي في السنوات المقبلة على المساعدات والاستثمارات ونشر التكنولوجيات الصديقة للبيئة للحد من انبعاثات غاز الميثان، وذلك عن طريق ما يلي:

(أ) كشف وإصلاح انبعاثات غاز الميثان الناتجة عن إنتاج وتوزيع النفط والغاز والفحم، وتحديث المعدات القديمة، والحد من حرق النفايات وتنفيسها، وتطبيق ضوابط صارمة على الانبعاثات،

(ب) تنفيذ ممارسات أفضل لإدارة الثروة الحيوانية والسماد الطبيعي،

(ج) الاستثمار في إدارة النفايات (المنزلية والصناعية)، وكذلك، الحد من النفايات، ومطالبة إدارة مكبات النفايات بالرقابة الصارمة على انبعاثات غاز الميثان، وتحويل النفايات العضوية إلى عمليات تثمين مثل التسميد، واستخراج البروتين وإنتاج الطاقة؛

10. *تدرك* أن أزمة الطاقة العالمية غير المسبوقة تؤكد الحاجة الملحة إلى تحويل نظم الطاقة بسرعة لتصبح أكثر أمناً وموثوقية وقدرة على الصمود، بما في ذلك عن طريق التسريع بالانتقال النظيف والمنصف وبالتكلفة الميسورة والعادلة إلى الطاقة المتجددة والمنعدمة والمنخفضة الانبعاثات؛

11. *تشجع* الإجراءات والجهود الجماعية الرامية إلى زيادة القدرة على استخدام الطاقة المتجددة ثلاث مرات على الصعيد العالمي من خلال الأهداف والسياسات القائمة، فضلاً عن إظهار طموح مماثل في ما يتعلق بالتكنولوجيات الأخرى الخالية من الانبعاثات والمنخفضة الانبعاثات، بما في ذلك في جملة أمور، تكنولوجيات مصادر الطاقة المتجددة والنووية، تكنولوجيات التخفيض والإزالة، مثل احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، ولا سيما في القطاعات التي يصعب التخفيف من حدتها، وإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون، بما يتماشى مع الظروف الوطنية؛

12. *تشجع* البرلمانات على حث حكوماتها لتلبية التزاماتها الدولية من أجل المساهمة في الجهود المبذولة في مجال تغير المناخ على الصعيد العالمي عبر التسريع بوتيرة التكنولوجيات ذات الانبعاثات الصفرية والمنخفضة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة، والتكنولوجيات النووية، وتكنولوجيات خفض الانبعاثات وإزالتها، وإنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون؛

13. *تحث* البرلمانات على الضغط على حكوماتها من أجل تهيئة بيئات وشراكات دولية ووطنية وإقليمية ومحلية مواتية لتعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا وتطويرها طوعاً وبطريقة متفق عليها بشكل متبادل، والحصول على تمويل منخفض التكلفة، بما في ذلك بناء القدرات والتمويل القائم على المنح والصكوك غير المتعلقة بالديون مع مراعاة الاحتياجات ونقاط الضعف والأولويات والظروف الوطنية المختلفة في البلدان النامية؛

14. *تحث أيضاً* البرلمانات على الضغط على حكوماتها لتخصيص موارد محددة في الموازنة لمبادرات العمل المناخي، مع التركيز على تنفيذ استراتيجيات إنمائية مستدامة ومنعدمة ومنخفضة الانبعاثات، وإعطاء الأولوية لبناء القدرات لتمكين جميع الدول، ولا سيما تلك التي تواجه تحديات اجتماعية – اقتصادية كبيرة والآثار الضارة لتغير المناخ؛

15. *تشجع* البرلمانات على إنشاء آلية برلمانية تقوم على نحو منهجي، من خلال نهج قائم على الأدلة، برصد التقدم المحرز في التشريعات المتعلقة بالمناخ وتعميم وضع الموازنة المراعية للبيئة في الإجراءات البرلمانية والإبلاغ عنها، لضمان الشفافية والمساءلة في الإجراءات المتعلقة بالمناخ المتخذة؛

16. *تشجع* البرلمانات الوطنية على التعاون مع سائر الهيئات البرلمانية الإقليمية والدولية بشأن تبادل المعرفة ونقل أفضل الممارسات والسياسات والمعايير والتشريعات التنظيمية المتعلقة بالعمل المناخي من أجل التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا النظيفة، وتطورها؛

17. *توصي بأن* يعمل الاتحاد البرلماني الدولي وغيره من المؤسسات والمنابر البرلمانية الدولية والبرلمانات الوطنية عن كثب مع الجهات المعنية الدولية بالمناخ، بما في ذلك الهيكل المالي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وإطارها لتكنولوجيا المناخ كوسيلة لتعزيز انكشاف البرلمانات وتوعيتها بمسائل المناخ؛

18. *تحث* البرلمانات على التعاون مع القطاعَيْن العام والخاص لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار في الطاقة النظيفة في التكنولوجيات والبنية التحتية، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتطورها، فضلاً عن تشجيع إقامة شراكة أكبر بين القطاعين العام والخاص على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتحقيق انتقال أكثر تركيزاً على الناس في مجال الطاقة وتنمية قادرة على التكيف مع تغير المناخ للجميع؛

19. *تطالب* البرلمانات أن تحث حكوماتها للعمل على تيسير حصول البلدان النامية على التمويل المنخفض التكلفة، وتكنولوجيات الطاقة النظيفة والمستدامة القائمة والجديدة والناشئة، ودعم التحولات العادلة والمستدامة في مجال الطاقة؛

20. *تدرك* دور البرلمانيين في زيادة الوعي بقضايا تغير المناخ وحقيقة أن الأطفال والشباب سيتأثرون بشكل كبير في المستقبل بتغير المناخ، وتدعو الحكومات إلى إشراك الشباب في جميع المفاوضات المتعلقة بالمناخ؛

21. *تشجع* البرلمانات على ضمان مشاركة المرأة مشاركة مجدية وعلى قدم المساواة في العمل المناخي، بما في ذلك تنفيذ الأهداف المناخية على نحو يراعي المنظور الجندري؛

22. *تشيد* بمبادرة الاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى إشراك البرلمانات والبرلمانيين في حملته "برلمانات من أجل الكوكب"، التي تسلط الضوء على أن البرلمانات والبرلمانيين يمكن أن يكونوا عوامل تغيير من خلال المساهمة في ضمان انتقال عادل وشامل ومنصف ومستدام من خلال الجهود الجماعية والفردية والمؤسسية؛

23. *تشجع* البرلمانات الوطنية على اتخاذ إجراءات مناخية أقوى بتنفيذ أدوات الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بتغير المناخ، مثل *10 إجراءات من أجل برلمانات أكثر مراعاة للبيئة*، لمواءمة عملها مع مبادرات التشجير، والمشاركة بقدر أكبر في عمليات التعاون الوطني في ما بين البلدان النامية والدعوة إلى وضع خطط عمل وأهداف مناخية أكثر طموحاً تركز على التكيف الذي يركز على الإنسان ويقوده المجتمع المحلي وعلى الانتقال العادل والمنصف للطاقة على جميع المستويات؛

24. *تقر* بأن العدالة المناخية مستحيلة عندما لا تتم مساءلة الكيانات المسؤولة عن الأضرار المناخية؛

25. *تشدد* على أهمية النظر في الأضرار المرتبطة بتغير المناخ ضمن آليات التعويض الناشئة عن الأفعال غير المشروعة دولياً والاعتراف بأن الدول الكبرى المصدرة للانبعاثات في الماضي والحاضر والمستقبل تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الصدد؛

26. *تسلط* الضوء على الحاجة إلى تعريف الإبادة البيئية على أنها أعمال غير قانونية أو وحشية ترتكب مع العلم بوجود احتمال كبير لإلحاق أضرار جسيمة أو واسعة الانتشار أو طويلة الأجل بالبيئة بسبب هذه الأعمال.

* – أعربت **الجمهورية الإسلامية الإيرانية والهند** عن معارضتهما لنص القرار بالكامل.

– أعربت **الصين** عن تحفظات بشأن الفقرتين 7 و8 من الديباجة والفقرات 7، و8، و25 من منطوق القرار.

– أعربت **تركيا** عن تحفظات على الفقرات 24، و25، و26 من منطوق القرار.

تعزيز الدراية بالتدابير المؤقتة ضد إسرائيل الصادرة عن محكمة العدل الدولية، في ما يتعلق بالفلسطينيين في غزة، والحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن الأزمة الإنسانية في غزة

نتائج التصويت بنداء الأسماء بشأن طلب وفد جنوب إفريقيا بدعم من المجموعة العربية والمجموعة الإفريقية لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات المؤيدة .....904 إجمالي الأصوات المؤيدة والمعارضة.....1374

الأصوات المعارضة .....470 أغلبية الثلثين 916

الامتناع 237

البلد	نعم	ضد	امتناع
ألبانيا	غياب		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية	16		
أندورا		10	
أنغولا	15		
الأرجنتين		8	
أرمينيا	11		
أستراليا		14	
النمسا		12	
أذربيجان	13		
جزر البهاما	غياب		
مملكة البحرين	11		
بنغلاديش	21		
بلجيكا		13	
بنين	غياب		
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	8	5	

البلد	نعم	ضد	امتناع
جورجيا			11
ألمانيا		19	
غانا	15		
اليونان		13	
غينيا	غياب		
غينيا-بيساو	11		
غويانا	10		
المجر		10	
آيسلندا		10	
الهند			23
إندونيسيا	22		
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	19		
جمهورية العراق	16		
أيرلندا	4		8
إسرائيل		12	
إيطاليا		10	

البلد	نعم	ضد	امتناع
باراغواي	غياب		
بيرو		15	
الفلبين	20		
بولندا		15	
البرتغال		13	
دولة قطر	9		
جمهورية كوريا	17		
رومانيا		13	
روسيا الاتحادية	20		
رواندا	غياب		
سان مارينو		10	
ساو تومي وبرينسيب			10
المملكة العربية السعودية	15		
صربيا	غياب		
سيشيل	10		

البلد	نعم	ضد	امتناع	البلد	نعم	ضد	امتناع	البلد	نعم	ضد	امتناع
البوسنة والهرسك	8			اليابان			20	سيراليون	غياب		
				المملكة الأردنية الهاشمية	13			سنغافورة	12		
بوتسوانا	11			كازاخستان	غياب			سلوفاكيا	غياب		
البرازيل	22			كينيا	17			سلوفينيا		11	
بلغاريا	10			جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	12			جمهورية الصومال الفيدرالية	غياب		
بوركينا فاسو	14							جنوب إفريقيا	17		
بوروندي	13			لاتفيا		11		جنوب السودان	غياب		
كابو فردي	10			الجمهورية اللبنانية	8			إسبانيا		16	
كمبوديا	13			ليسوتو	11			سريلانكا	غياب		
الكاميرون			14	ليختنشتاين		10		سورينام	10		
كندا		15		ليتوانيا		11		السويد		13	
تشاد	13			لكسمبرغ		10		سويسرا		12	
شيلي	2	6	5	مدغشقر			14	الجمهورية العربية السورية	14		
الصين	23			مالاوي			13	تايلاند			18
ساحل العاج	14			ماليزيا	15			تيمور الشرقية			11
كوبا	13			جزر المالديف	10			تونغا	10		
قبرص	5		6	مالي	10			ترينيداد وتوباغو	غياب		
جمهورية التشيك		13		مالطا	8			الجمهورية التونسية	13		
جمهورية الكونغو الديمقراطية	19			المكسيك	10	10		تركيا	19		
الدنمارك		12		موناكو	غياب			تركمانستان	غياب		
جمهورية جيبوتي	11			منغوليا	غياب			أوغندا	16		
جمهورية الدومينيكان	غياب			مونتينغرو			10	أوكرانيا			16
الإكوادور	10			المملكة المغربية	15				12		

البلد	نعم	ضد	امتناع	البلد	نعم	ضد	امتناع	البلد	نعم	ضد	امتناع
جمهورية مصر العربية	20			موزمبيق	15			دولة الإمارات العربية المتحدة			
غينيا الاستوائية	11			ناميبيا	11			المملكة المتحدة		18	
إستونيا		11		النيبال			15	جمهورية تنزانيا المتحدة	18		
إسواتيني	غياب			هولندا		13					
إثيوبيا			20	نيوزيلاندا		12		الأوروغواي			11
فيجي	غياب			نيجيريا		22		أوزبكستان	غياب		
فنلندا		12		النرويج		12		فيتنام	غياب		
فرنسا		18		سلطنة عمان	11			الجمهورية اليمنية	13		
الغابون	غياب			باكستان	22			زامبيا	13		
غامبيا	11			دولة فلسطين	12			زيمبابوي	13		

ملاحظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الجلسة التي لم يكن يحق لها التصويت عملاً بأحكام المادتين 5.2 و5.3 من النظام الأساسي. ولا ترد في هذه القائمة البرلمانات المشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب لا يحق له التصويت وفقاً لقرار الدورة الـ209 للمجلس الحاكم في نوسا دوا.

الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في ما يتعلق بالنزاع في الشرق الأوسط

نتائج التصويت بنداء الأسماء بشأن طلب وفود الدنمارك، وفرنسا، والمجر، وأيرلندا، والبرتغال، والسويد، والمملكة المتحدة لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات المؤيدة ..... 778 — إجمالي الأصوات المؤيدة والمعارضة 1249

الأصوات المعارضة ..... 471 — أغلبية الثلثين 833

الامتناع 362

البلد	نعم	ضد	امتناع
ألبانيا	غياب		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية		16	
أندورا	10		
أنغولا			15
الأرجنتين	8		
أرمينيا	10		1
أستراليا	14		
النمسا	12		
أذربيجان			13
جزر البهاما	غياب		
مملكة البحرين		11	
بنغلاديش		21	
بلجيكا	13		
بنين	غياب		
دولة بوليفيا المتعددة القوميات	5		8

البلد	نعم	ضد	امتناع
جورجيا	11		
ألمانيا	19		
غانا	15		
اليونان	13		
غينيا	غياب		
غينيا-بيساو		11	
غويانا	10		
المجر	10		
آيسلندا	10		
الهند	23		
إندونيسيا		22	
الجمهورية الإسلامية الإيرانية		19	
جمهورية العراق		16	
أيرلندا	12		
إسرائيل			12

البلد	نعم	ضد	امتناع
باراغواي			غياب
بيرو	15		
الفلبين	20		
بولندا	15		
البرتغال	13		
دولة قطر		9	
جمهورية كوريا	17		
رومانيا	13		
روسيا الاتحادية		20	
رواندا			غياب
سان مارينو	10		
ساو تومي وبرينسيب			10
المملكة العربية السعودية		15	
صربيا			غياب

البلد	نعم	ضد	امتناع	البلد	نعم	ضد	امتناع	البلد	نعم	ضد	امتناع
				إيطاليا	10			سيشيل		10	
البوسنة والهرسك	8			اليابان	20			سيراليون	غياب		
				المملكة الأردنية الهاشمية		13		سنغافورة	12		
بوتسوانا		11		كازاخستان	غياب			سلوفاكيا	غياب		
البرازيل			22	كينيا			17	سلوفينيا	11		
بلغاريا	10			جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية			12	جمهورية الصومال الفيدرالية	غياب		
بوركينا فاسو		14						جنوب إفريقيا		17	
بوروندي			13	لاتفيا	11			جنوب السودان	غياب		
كابو فردي	10			الجمهورية اللبنانية		8		إسبانيا	16		
كمبوديا	13			ليسوتو			11	سريلانكا	غياب		
الكاميرون			14	ليختنشتاين	10			سورينام	7	3	
كندا	15			ليتوانيا	11			السويد	13		
تشاد		13		لكسمبرغ	10			سويسرا	12		
شيلي	11		2	مدغشقر			14	الجمهورية العربية السورية		14	
الصين		20	3	مالاوي	13			تايلاند	18		
ساحل العاج		14		ماليزيا			15	تيمور الشرقية			11
كوبا			13	جزر المالديف			10	تونغا	10		
قبرص	6		5	مالي		10		ترينيداد وتوباغو	غياب		
جمهورية التشيك	13			مالطا	8			الجمهورية التونسية		13	
جمهورية الكونغو الديمقراطية			19	المكسيك	20			تركيا			19
الدنمارك	12			موناكو	غياب			تركمانستان	غياب		

البلد	نعم	ضد	امتناع	البلد	نعم	ضد	امتناع	البلد	نعم	ضد	امتناع
جمهورية جيبوتي		11		منغوليا	غياب			أوغندا			16
جمهورية الدومينيكان	غياب			مونتينغرو	10			أوكرانيا	16		
الإكوادور			10	المملكة المغربية		15		ولة الإمارات العربية	12		
جمهورية مصر العربية		20		موزمبيق			15	المتحدة			
غينيا الاستوائية			11	ناميبيا		11		المملكة المتحدة	18		
إستونيا	11			النيبال	15			مهورية تنزانيا المتحدة			18
إسواتيني	غياب			هولندا	13						
إثيوبيا			20	نيوزيلاندا	12			الأوروغواي	11		
فيجي	غياب			نيجيريا	22			أوزبكستان	غياب		
فنلندا	2	10		النرويج	10	2		فيتنام	غياب		
فرنسا	18			سلطنة عمان		11		الجمهورية اليمنية		13	
الغابون	غياب			باكستان		22		زامبيا		13	
غامبيا		11		دولة فلسطين		12		زيمبابوي			13

ملاحظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الجلسة التي لم يكن يحق لها التصويت عملاً بأحكام المادتين 5.2 و5.3 من النظام الأساسي. ولا ترد في هذه القائمة البرلمانات المشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب لا يحق له التصويت وفقاً لقرار الدورة الـ209 للمجلس الحاكم في نوسا دوا.

انتخابات حرة ونزيهة وشفافة من دون حظر: نحو مرحلة انتقالية ديمقراطية سلمية منظمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

نتائج التصويت بنداء الأسماء بشأن طلب وفد الأرجنتين، باسم وفود الأرجنتين، وغويانا، وبيرو، والأوروغواي لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات المؤيدة .....225 إجمالي الأصوات المؤيدة والمعارضة.....985

الأصوات المعارضة .....760 أغلبية الثلثين 657

الامتناع 626

البلد	نعم	ضد	امتناع
ألبانيا	غياب		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية		16	
أندورا		10	
أنغولا			15
الأرجنتين	8		
أرمينيا	11		
أستراليا			14
النمسا	12		
أذربيجان		13	
جزر البهاما	غياب		
مملكة البحرين		11	
بنغلاديش		21	
بلجيكا		13	
بنين	غياب		
المتعددة القوميات	5		8

البلد	نعم	ضد	امتناع
جورجيا	11		
ألمانيا			19
غانا			15
اليونان		13	
غينيا	غياب		
غينيا-بيساو	7	4	
غويانا	10		
المجر			10
آيسلندا		10	
الهند			23
إندونيسيا		22	
الجمهورية الإسلامية الإيرانية		19	
جمهورية العراق		16	
أيرلندا			12
إسرائيل			12
إيطاليا	10		

البلد	نعم	ضد	امتناع
باراغواي	غياب		
بيرو	15		
الفلبين			20
بولندا		15	
البرتغال		13	
دولة قطر		9	
جمهورية كوريا	17		
رومانيا		13	
روسيا الاتحادية		20	
رواندا	غياب		
سان مارينو		10	
ساو تومي وبرينسيب			10
المملكة العربية السعودية		15	
صربيا	غياب		
سيشيل		10	

البلد	نعم	ضد	امتناع	البلد	نعم	ضد	امتناع	البلد	نعم	ضد	امتناع
البوسنة والهرسك		8		اليابان			20	سيراليون	غياب		
بوتسوانا		11		المملكة الأردنية الهاشمية		13		سنغافورة			12
البرازيل			22	كازاخستان	غياب			سلوفاكيا	غياب		
بلغاريا		10		كينيا			17	سلوفينيا		11	
بوركينا فاسو		14		جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية			12	جمهورية الصومال الفيدرالية	غياب		
بوروندي			13	لاتفيا		11		جنوب إفريقيا			17
كابو فردي			10	الجمهورية اللبنانية		8		جنوب السودان	غياب		
كمبوديا			13	ليسوتو			11	إسبانيا			16
الكاميرون			14	ليختنشتاين		10		سريلانكا	غياب		
كندا			15	ليتوانيا			11	سورينام	5		5
تشاد		13		لكسمبرغ			10	السويد		13	
شيلي	11		2	مدغشقر			14	سويسرا		12	
الصين		23		مالاوي			13	الجمهورية العربية السورية		14	
ساحل العاج		14		ماليزيا	15			تايلاند			18
كوبا			13	جزر المالديف			10	تيمور الشرقية			11
قبرص		3	8	مالي		10		تونغا			10
جمهورية التشيك		13		مالطا		8		ترينيداد وتوباغو	غياب		
جمهورية الكونغو الديمقراطية		19		المكسيك	10		10	الجمهورية التونسية		13	
الدنمارك		12		موناكو	غياب			تركيا		19	
جمهورية جيبوتي		11		منغوليا	غياب			تركمانستان	غياب		
								أوغندا		16	

البلد	نعم	ضد	امتناع	البلد	نعم	ضد	امتناع	البلد	نعم	ضد	امتناع
جمهورية الدومينيكان	غياب			مونتينغرو	7		3	أوكرانيا	16		
الإكوادور			10	المملكة المغربية		15		دولة الإمارات العربية المتحدة		12	
جمهورية مصر العربية		20		موزمبيق			15				
غينيا الاستوائية			11	ناميبيا			11	المملكة المتحدة	18		
إستونيا			11	النيبال			15	جمهورية تنزانيا المتحدة			18
إسواتيني	غياب			هولندا		13					
إثيوبيا			20	نيوزيلاندا		12		الأوروغواي	9	2	
فيجي	غياب			نيجيريا		22		أوزبكستان	غياب		
فنلندا	12			النرويج			12	فيتنام	غياب		
فرنسا			18	سلطنة عمان		11		الجمهورية اليمنية		13	
الغابون	غياب			باكستان		22		زامبيا		13	
غامبيا		11		دولة فلسطين		12		زيمبابوي			13

ملاحظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الجلسة التي لم يكن يحق لها التصويت عملاً بأحكام المادتين 5.2 و5.3 من النظام الأساسي. ولا ترد في هذه القائمة البرلمانات المشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب لا يحق له التصويت وفقاً لقرار الدورة الـ209 للمجلس الحاكم في نوسا دوا.

تقرير اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

عقدت اللجنة جلستين في 25 و26 آذار/مارس 2024.

وترأس الجلستين السيد أ. توروسيان (أرمينيا)، نائب رئيس مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، بدلاً من رئيسة المكتب السيدة ج. محمود (جزر المالديف)، التي كانت غائبة بسبب الحملة الانتخابية في بلدها.

مناقشة مشروع القرار المقرر اعتماده في الجمعية العامة الـ149 بشأن *أثر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون*

في 25 آذار/مارس 2024، أتاحت المناقشة التحضيرية فرصة لجمع وجهات نظر أعضاء اللجنة وتبادل الخبرات حول الإجراءات التي اتخذتها البرلمانات وتقديم اقتراحات بشأن محتوى القرار.

وعرض المناقشة المقررتان المشاركتان للقرار، السيدة م. رامبل غارنر (كندا) والسيدة ن. لوغانغيرا (جمهورية تنزانيا المتحدة)، اللتان لاحظتا أن أوجه التقدم الرئيسية الأخيرة في مجال الذكاء الاصطناعي وتطبيقه السريع عبر المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية يشكلان مخاطر مباشرة على الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون، ويجب أن يعالجها المشرعون في جميع أنحاء العالم على وجه السرعة.

واستفادت المناقشة أيضاً من الكلمات الافتتاحية التي أدلى بها السيد ت. لامانوسكاس، نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، والسيد ب. سيبال، اختصاصي البرامج، قسم السياسات الرقمية والتحول الرقمي، اليونسكو، ممثلين للمنظمتين الرائدتين بشأن الذكاء الاصطناعي داخل منظومة الأمم المتحدة. ولفت الخبراء الانتباه إلى العمل الجاري بشأن إطار الحوكمة الدولية للذكاء الاصطناعي داخل الهيئة الاستشارية للذكاء الاصطناعي التابعة للأمين العام للأمم المتحدة. كما أشاروا أيضاً إلى بعض الموارد التي نشرتها منظماتهم، مثل *توصية* اليونسكو *بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي*.

وكانت الرسالة الرئيسية من المناقشة واضحة للغاية. يرى المندوبون الفوائد العديدة المحتملة التي يمكن أن يحققها الذكاء الاصطناعي، مثل إنشاء فرص اقتصادية جديدة، وتسريع الأبحاث الطبية، وتحديد الإجراءات اللازمة للتخفيف من تغير المناخ. لكن أكثر من 30 مندوباً من الذين تحدثوا أعربوا أيضاً عن العديد من المخاوف بشأن المخاطر المحتملة للذكاء الاصطناعي، بدءاً من عدم الاستقرار الديمقراطي إلى المخاوف الأخلاقية، والتهديدات التي

يتعرض لها السلام والأمن العالميان، والقلق بشأن حماية البيانات، وإحداث ثورة في الحرب، وبشكل مثير للقلق بشكل خاص، الأحداث المحتملة على مستوى الانقراض.

وعلى سبيل المثال، أصبحت "الصور العارية" المزيفة التي يولدها الذكاء الاصطناعي ساحة معركة جديدة في الكفاح ضد استغلال النساء والتحرش عبر الإنترنت. كما أدت التزييفات العميقة التي أنشأها الذكاء الاصطناعي إلى زيادة خطر المعلومات المضللة والتلاعب بالانتخابات بشكل كبير.

وطرح المندوبون عدة أسئلة لمزيد من الدراسة: ماذا يعني تطور الذكاء الاصطناعي في ما يتعلق بقدرتنا على الثقة ببعضنا البعض، وثقتنا بما نرى ونسمع؟ كيف نحد من مخاطر الاستخدامات السلبية للذكاء الاصطناعي؟ ما الذي يمكن أن تقوم به البرلمانات لحماية حقوق الناس والتأكد من أن هذه التكنولوجيا تساعدنا في بناء المجتمع الذي نريده؟ هذه أسئلة ملحة ستسعى المقررتان المشاركتان إلى معالجتها أثناء صياغة القرار، والذي ستتم مناقشته في الجمعية العامة الـ149 في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

مناقشة حول *الإجراءات المستدامة لتحسين ظروف حياة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، بما في ذلك فرصهم في التعليم وفرص العمل*

في 26 آذار/مارس 2024، أجرت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان مناقشة للتحديات القائمة وتبادل الممارسات الجيدة حول كيفية قيام البرلمانات بتعزيز دمج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، ولا سيما تأمين فرصهم في الحصول على تعليم جيد وفرص عمل.

وقد جرت المناقشة عبر جزأين. تألف الجزء الأول من مجموعة من المداخلات من لجنة التحكيم، تلتها جلسة أسئلة وأجوبة. أما الجزء الثاني فكان عبارة عن مناقشة مفتوحة تبادل فيها المشاركون تجاربهم الوطنية والحلول الممكنة لتعزيز الظروف الحياتية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وانضمت إلى اللجنة في الجزء الأول السيدة ج. أوفوريوا فيفوامي، رئيسة لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والسيدة ن. شاباني، جهة الاتصال المعنية بالاحتياجات الخاصة في مكتب اليونيسف الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، والسيد س. لوهر، عضو برلماني من سويسرا، والسيد ج. أ. بيريز بيلو، كبير مستشاري حقوق الإنسان في التحالف الدولي للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. سلط المشاركون في المناقشة الضوء على الدور المهم الذي يمكن أن تؤديه البرلمانات لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال ضمان القوانين والسياسات والموازنات التي تعزز الإدماج الكامل للأشخاص ذوي

الاحتياجات الخاصة في المجتمع والسعي إلى إزالة جميع أشكال التمييز والوصم على أساس الاحتياجات الخاصة. ويشمل ذلك معالجة أشكال التمييز المتعددة والمتقاطعة القائمة على جملة أمور منها السن والجنس والجندر والأصل الاجتماعي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التشاور الوثيق والمشاركة النشطة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في جميع عمليات صنع القرار. ينبغي للبرلمانات أيضاً الاستفادة من إرشادات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في عملها، مثل الكلمات الختامية للجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة التي تم اعتمادها بعد مراجعة تقرير دولتها الطرف، وكذلك التعليقات العامة للجنة بشأن مجالات أو أحكام محددة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي ما يتعلق بحقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم، ينبغي أن يكون الهدف هو تحقيق التعليم الشامل وتجنب إيداعهم في المؤسسات قدر الإمكان. ويتطلب التعليم الشامل جهوداً منسقة، وتدريب المهنيين، وزيادة الوعي، ودعم الأسر، واتباع نهج فردي. قد يكون التوظيف أمراً صعباً، وقد يكون لتدريب المدربين أهمية أكبر من التركيز على تأهيل المهنيين.

وناقش المندوبون استخدام الأدوات الرقمية كأداة تمكينية لإدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والتي يمكن أن تغير قواعد اللعبة إذا تم تصميمها جيداً وبصورة خاصة لتلبية الاحتياجات المحددة لكل شخص. ويجب أن تكون هذه الأدوات مصحوبة بخدمات دعم وإطار تنظيمي. وفي غياب مثل هذا النهج الشامل للنظام، قد تؤدي هذه الأدوات في الواقع إلى توسيع الفوارق وتعرض الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للإساءة.

وعندما تم السؤال عن أسلوب ضمان إعطاء الأولوية لحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، أشار المشاركون إلى أن الإرادة السياسية هي عامل حاسم. ولا بد من وضع قوانين شاملة وموازنات مخصصة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، مجالات الصحة والتعليم – ويجب أيضاً رصد تأثيرها بانتظام. يمكن أن تثبت حصص الأحزاب السياسية فعاليتها في تعزيز وصول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة إلى هيئات صنع القرار، بما في ذلك البرلمان. ويجلب ذلك وجهات النظر التي تشتد الحاجة إليها على طاولة صنع القرار ويشكل مثالاً جيداً للمجتمع. كما تم تسليط الضوء على ضرورة ضمان التركيز القوي على الاحتياجات الخاصة في سياق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، حيث يجب اعتبارها قضية عامة ومسألة مجتمعية.

وفي الجزء الثاني، تبادل المندوبون الممارسات الجيدة في سن التشريعات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ومبدأ عدم التمييز وتضمين هذه الأحكام في دساتيرهم. وفي كثير من الحالات، عُقدت حوارات وطنية، وتم

إنشاء آليات وطنية مخصصة لضمان مشاركة الجهات المعنية المتعددة ووضع السياسات بطريقة تشاورية. كما تم وضع آليات التعويض المالي لتشجيع أصحاب العمل على توظيف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما تم تقديم توصيات خلال المناقشة، لا سيما للاتحاد البرلماني الدولي، الذي تم تشجيعه على: 1) وضع دليل للبرلمانيين حول اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، باتباع تنسيق مماثل لكتيبات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالتعاون مع الأمم المتحدة في العامين 2003 و2023، 2) مواصلة تعزيز التبادلات بين البرلمانيين حول هذا الموضوع، و3) استكشاف إمكانية إنشاء فريق عمل مخصص معني بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

وفي المجمل، ساهم 25 وفداً في المناقشة، أي ما مجموعه 29 متحدثاً (13 رجلاً و16 امرأة).

وفي نهاية الجلسة الثانية، قررت اللجنة، عملاً بالمادة 10.2 من قواعد اللجان الدائمة، إعلان شغور المقعد الذي يشغله السيد إ. أويزييمانا (رواندا) في مكتبها. ولم يكن السيد أويزييمانا ضمن وفد بلده إلى الجمعية العامة الـ148، وبالتالي لم يشارك في اجتماعات المكتب لأكثر من دورتين متتاليتين، ولم يتم استبداله بعضو آخر من البلد نفسه.

تقرير اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

أحاطت به علماً الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

اجتمعت اللجنة في 26 آذار/مارس 2024 في جلستين. افتتح الجلسة السيد د. ماكغينتي (كندا)، الرئيس، بالترحيب بجميع الحاضرين وبعرض سياسة الاتحاد البرلماني الدولي الجديدة لمكافحة التحرش. ثم دعا المشاركين إلى إقرار جدول أعمال الجلسة، وكذلك المحضر الموجز للجلسة السابقة (لواندا، تشرين الأول/أكتوبر 2023). وبعد أن لم يسمع الرئيس أي اعتراض، شرع في تنفيذ جدول الأعمال بصيغته المعتمدة.

مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب: ضمان مشاركة أعمق مع الشباب

عرض الرئيس الموضوع بالإشارة إلى احتياجات الشباب كمجموعة رئيسية ينبغي أن تكون في صميم عملية رسم السياسات من أجل السلام والتنمية. ثم قدم الدكتور ف. بولييه، الأمين العام المساعد لشؤون الشباب ورئيس مكتب الأمم المتحدة الجديد للشباب. وحضر 48 وفداً، شارك 18 وفداً منهم في المناقشة مع جلسة أسئلة وتعليقات من المشاركين.

وقدم الدكتور بولييه، الذي كان في المنصب لمدة ثلاثة أشهر فحسب، مكتب الشباب الجديد وولايته والنهج الأساسي لتسهيل وصول الشباب إلى المناقشات والعمليات في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن المكتب أنشئ بقرار من الجمعية العامة ولكن الزخم الأولي لإنشائه جاء من جماعات المجتمع المدني التي طالبت منذ فترة طويلة بإسماع أصوات الشباب في الأمم المتحدة. تماشياً مع ميثاقها الذي يبدأ بعبارة "نحن الشعوب..."، تتبع الأمم المتحدة نموذجاً تنظيمياً مترابطاً حيث يمكن للشباب والفئات الرئيسية الأخرى المساهمة بوجهات نظرهم في مختلف العمليات التداولية التي تقودها الدول الأعضاء.

وسلط الدكتور بولييه الضوء على حقيقة أن التركيبة السكانية في العالم قد تغيرت بشكل كبير على مدى العقود القليلة الماضية، مع تسجيل أكبر عدد من الشباب على الإطلاق. وأشار إلى مفارقة شيخوخة بعض البلدان بينما يسكنها الشباب بشكل غير متناسب، وكيف يتسبب ذلك في تحديات وفرص.

ويتمثل أحد أهداف مكتب الشباب الجديد في مساعدة منظومة الأمم المتحدة على المضي قدماً في خطة الشباب للعام 2030 كمخطط مشترك لإشراك الشباب قابل للتعديل وفقاً للولايات المختلفة لكل وكالة من وكالات منظومة الأمم المتحدة وكذلك للتوزيع الجغرافي للشباب (الحضري مقابل الريفي) في سياقات وطنية مختلفة. تتضمن

الخطة تركيزاً خاصاً على البرلمانيين الشباب كدائرة انتخابية رئيسية يمكن أن تساعد في تعزيز مخاوف الشباب عبر طيف السياسة بأكمله.

ويكمن الموضوع الأساسي لخطة الشباب للعام 2030 ومكتب الشباب في تحقيق مشاركة شبابية *ذات مغزى*، يُفهم على أنه أكثر بكثير من مجرد تقديم مدخلات من الخارج ولكن كوسيلة لتعميم اهتمامات الشباب بشكل فعال بشكل مباشر في سياسات المناخ والتعليم والعمالة وما شابه. ومن الناحية العملية، تسير المشاركة المجدية في ثلاث خطوات: التشاور والمشاركة والمساءلة. سيساعد جلب أصوات الشباب للتأثير في عملية صنع السياسات في استعادة ثقة الشباب في الأمم المتحدة والحكومة بشكل عام.

وسلط الدكتور بولييه الضوء على مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي يعقد في وقت لاحق من العام 2024، باعتباره فرصة مهمة للأمم المتحدة والدول الأعضاء للبناء على الالتزامات الحالية بشأن الشباب. وستتضمن نتائج مؤتمر القمة، المعروفة باسم ميثاق المستقبل، فصلاً عن الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، سيرد ملحق أكثر تعمقاً يسمى الإعلان المتعلق بالأجيال المقبلة.

وبرزت النقاط التالية من المناقشة التي أعقبت ذلك مع المندوبين:

لقد وضع العديد من البرلمانات ممارسات جيدة لإشراك الشباب تحتاج إلى توسيع نطاقها وتقاسمها مع البرلمانات الأخرى. ليس صحيحاً أن الشباب غير مهتمين بالسياسة. أولاً وقبل كل شيء، يجب أن تكون البرلمانات أكثر شمولاً للشباب، المتمثلة في حملة الاتحاد البرلماني الدولي *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!*.

وبعد أن أوقفت العمليات الرسمية، يجد الشباب منافذ في حركات الاحتجاج ومنظمات المجتمع المدني ووسائل التواصل الاجتماعي. توفر التقنيات الرقمية الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي فرصة للشباب لجعل أنفسهم مسموعين والتواصل مع بعضهم البعض، لكنها تأتي أيضاً مع مخاطر الاستغلال والمعلومات المضللة. ويتعين على البرلمانيين التصدي لهذه المخاطر على وجه السرعة وبمشاركة الشباب أنفسهم.

وتعد سياسة التوظيف والعمل بشكل عام مصدر قلق رئيسي للشباب الذين يكافحون من أجل العثور على وظائف جيدة. ويكمن جزء من المشكلة في بعض البلدان في أن التعليم المدرسي ليس موجهاً بما فيه الكفاية لتلبية احتياجات السوق. يشكل ظهور الذكاء الاصطناعي والتطورات الجديدة الأخرى تحدياً للشباب وفي الواقع للعمال بشكل عام، حيث قد يؤدي ذلك إلى خسارة صافية للوظائف في الاقتصاد.

وتوضح مسألة استحداث فرص العمل أيضاً مشكلة أكبر تتمثل في التوفيق بين احتياجات الشباب واحتياجات كبار السن. وفي هذا الصدد، شدد العديد من المشاركين على الحاجة إلى الحوار بين الأجيال باعتباره الدعامة الأساسية لجدول أعمال الشباب. لدى كبار السن الكثير ليشاركوه مع جيل الشباب الذي يمكن أن يساعد المجتمعات المحلية والمجتمعات على الازدهار.

وأخيراً، أعرب معظم المشاركين عن دعمهم القوي لمكتب الشباب الجديد وشجعوا الدكتور بولييه على الرحلة المقبلة. ومما لا شك فيه أن المكتب سيصبح مركزاً للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات للمساعدة في تقريب المزيد من البرلمانيين الشباب من عمليات الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، شُجع الدكتور بولييه وفريقه على الاستفادة من شبكة الاتحاد البرلماني الدولي الواسعة من أعضاء البرلمان لنشر المعلومات وإشراك البرلمانات في أعمال المكتب.

العمل الإنساني للأمم المتحدة: ما مدى استدامته؟

عرض الرئيس موضوع هذا النقاش حول التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في عملها الإنساني، بما في ذلك نقص التمويل.

وأشار الرئيس إلى أن الأمم المتحدة تتعامل مع عدد متزايد من مسارح النزاع والكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، مما يتطلب جهداً إنسانياً غير مسبوق. قدم حلقة النقاش، المؤلفة من ممثلين من أربع هيئات من منظومة الأمم المتحدة مسؤولين عن العمل الإنساني: السيدة ج. كونيل، رئيسة فرع التقييم والتخطيط والرصد، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيد ج. ك. سيري، مدير مكتب جنيف العالمي، برنامج الأغذية العالمي؛ والسيدة م. لورنزو، مديرة المكتب التمثيلي لأوروبا، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ والسيد م. مانلي، رئيس دائرة العلاقات مع المانحين وحشد الموارد، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

وتحدث المقدمون الأربعة في انسجام تام تقريباً عن الضغط الهائل الذي يجد النظام الإنساني التابع للأمم المتحدة نفسه فيه في الوقت الحالي نتيجة للأزمات المتزامنة. إلى جانب العنوان الرئيسي للأزمات في أوكرانيا وغزة، ترد أزمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية السودان وأماكن أخرى، أي الغالبية العظمى في البلدان النامية المنخفضة أو المتوسطة الدخل. ومع ذلك، فإن حالة غزة خطيرة بشكل خاص لأن السكان المدنيين الذين يتعرضون للهجوم هناك ليس لديهم مكان للفرار.

ومن الشواغل الرئيسية التي أُعرب عنها هو عدم كفاية التمويل لدعم المساعدة الإنسانية، التي تأتي في معظمها من مصادر طوعية غير مستقرة. ومن المفارقات أنه في حين وصل الإنفاق العسكري العالمي الآن إلى مستوى قياسي بلغ 2.3 تريليون دولار أمريكي سنوياً، يُطلب من الأمم المتحدة تقديم المساعدة لملايين الأشخاص بموازنة تبلغ بضعة مليارات من الدولارات فحسب.

وعلى الرغم من عدم كفاية التمويل، فإن النظام الإنساني للأمم المتحدة لم يستسلم. يواصل العمال تقديم الدعم للاجئين، والسكان الذين يعانون من سوء التغذية أو الجوع، والمدنيين الذين وقعوا في مرمى نيران الحرب، والعديد من الأشخاص الآخرين المحتاجين، مستفيدين إلى أقصى حد من كل دولار. ومن النقاط الرئيسية في هذا العمل أنه يمكن تجنيب الكثير منه إذا بذلت جهود أكبر على الصعيد السياسي لمنع نشوب النزاعات وغيرها من حالات الأزمات. في الواقع، تكون الأزمات الإنسانية دائماً تقريباً نتيجة فشل السياسة، والتي لا تخضع الحكومات للمساءلة عنها. ويضطلع البرلمانيون بدور إشرافي رئيسي في جميع الأزمات الإنسانية وفي معالجة أسبابها الجذرية.

ويرتكز العمل الإنساني لمنظومة الأمم المتحدة على المبادئ الرئيسية للحياد والنزاهة والاستقلال. إن قضية المساعدة الإنسانية – سواء أكانت نقدية أو عينية – يسهل تقديمها: فهي شهادة على إنسانيتنا المشتركة والتزامنا الأخلاقي تجاه بعضنا البعض؛ وتقلل من التكاليف المستقبلية للمجتمع الدولي عبر إحباط الاضطرابات الاجتماعية المحتملة والمزيد من النزاعات؛ وتدعم بروز البلدان المانحة على المسرح العالمي.

وبرزت النقاط التالية من المناقشة التي أعقبت ذلك مع المندوبين:

يستحق العمل الإنساني للأمم المتحدة إشادة كبيرة ودعم كامل من البرلمانيين في كل من البلدان المانحة والمتلقية. وينبغي للبرلمانيين أن يكفلوا عدم تسييس هذا العمل الجيد أو تسليحه من جانب أطراف النزاع أو الدول الأخرى التي تسعى إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية. وندد بعض المشاركين صراحة بنفاق أولئك الذين يسلحون المعتدين ويساعدون الضحايا في الوقت نفسه. وتحدث آخرون ضد المخاطر التي تنطوي عليها "خصخصة" العمل الإنساني.

وتحدث العديد من المشاركين عن الحالة المحددة لغزة وأعربوا عن تضامنهم مع الأونروا على العمل الهائل الذي تقوم به هناك رغم الظروف المستحيلة. ونددوا بالعقاب الجماعي الذي تعرض له شعب غزة، ودعوا المجتمع الدولي إلى المطالبة بوقف إطلاق النار الذي يسمح بإيصال المساعدة الإنسانية على وجه السرعة وعلى النطاق المطلوب.

وسلط عدة متحدثين الضوء على المساعدة الثنائية (المستشفيات والإمدادات الغذائية وما إلى ذلك) التي تقدمها بلدانهم في مختلف حالات الأزمات، بما في ذلك غزة. ولوحظ أن هذه المساعدة ينبغي ألا تستهدف تلبية

الاحتياجات الفورية فحسب، بل أيضاً بناء القدرة على التكيف لمنع حدوث أزمات جديدة، مع الاستثمار في المؤسسات والبنية التحتية الرئيسية.

اقتراح برلماني بشأن إصلاح مجلس الأمن

قدم الرئيس اقتراحاً يدعو إلى اتخاذ إجراء برلماني للإسراع بالجهود المبذولة منذ عقود لإصلاح مجلس الأمن بوصفه الهيئة التداولية الرئيسية للأمم المتحدة في مسائل الأمن الدولي. وأوضح أنه أعد الاقتراح في الأصل وعممه على المكتب للمساهمة فيه. وقد وافق المكتب على المشروع الحالي، والأعضاء مدعوون الآن إلى اعتماده.

وتحدث عضو من باكستان مؤيداً الاقتراح معرباً في الوقت نفسه عن تحفظه عليه. وأعرب عضو من اليابان عن تأييده الكامل لهذا الاقتراح. وبعد أن نفد الوقت ولم يسمع أي اعتراض، أعلن الرئيس اعتماد الاقتراح.

انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

في نهاية الجلسة، أعلن الرئيس أن عضوين جديدين قد رشحتهما مجموعتهما الجيوسياسية في المكتب: السيد هـ. أرشاكيان، ممثل أرمينيا، والسيد م. ساليناس، ممثل باراغواي. ثم انتخب العضوان بالتزكية.

ومع اكتمال جميع بنود جدول الأعمال، شكر الرئيس جميع المشاركين وأعلن اختتام الجلسة.

إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

اقتراح اعتمدته اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف، 26 آذار/مارس 2024)

تلتزم اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي بتحقيق الإصلاح لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفي سياق تناقص الثقة في نظام الأمم المتحدة متعدد الأطراف، تشعر اللجنة بقلق عميق إزاء الجمود الحالي في الأمم المتحدة، حيث ظل إصلاح مجلس الأمن على جدول الأعمال لعقود من دون نهاية تلوح في الأفق.

وعلى الرغم من الاعتراف الواسع النطاق بأن تشكيل مجلس الأمن لا يعكس الحقائق الجيوسياسية للقرن الحادي والعشرين، لا تزال الدول الأعضاء منقسمة بشدة، في جملة من الأمور، بشأن مسألة توسيع نطاق العضوية، والمعايير التي ينبغي بها النظر في الأعضاء الجدد، والحدود الممكنة لاستخدام الأعضاء الدائمين الحاليين والمستقبليين لحق النقض.

وترحب اللجنة بقرار الجمعية العامة 262/76 الذي يجعل الأعضاء الدائمين مسؤولين أمام الجمعية العامة كلما استخدموا حق النقض لعرقلة اعتماد قرار من مجلس الأمن. غير أن هذا التدبير ليس قوياً بما يكفي لمنع إساءة استخدام حق النقض، كما تبين من التجربة الأخيرة.

ومن دون إصلاح فعال لمجلس الأمن، تعتقد اللجنة أن الجهد الشامل المبذول لجعل النظام المتعدد الأطراف أكثر ديمقراطية وخضوعاً للمساءلة أمام الشعب سيشكل عراقيل. وتتطلع اللجنة إلى قمة المستقبل لهذا العام باعتبارها فرصة لإثبات إحراز تقدم ملموس من أجل استعادة الثقة في تعددية الأطراف عندما يكون التعاون العالمي في أمس الحاجة إليها.

واستناداً إلى جلسة الإحاطة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن التي انعقدت في الجمعية العامة الـ147 (لواندا، أنغولا، تشرين الأول/أكتوبر 2023) والنظر في الإجراءات البرلمانية الممكنة للمضي قدماً بالنقاشات الحالية، تدعو اللجنة على وجه الاستعجال كل برلمان عضو في الاتحاد البرلماني الدولي إلى ما يلي:

1. العمل مع قيادته الحكومية وممثليه الدائمين لدى الأمم المتحدة للحصول بانتظام على معلومات مستكملة عن مقترحات إصلاح مجلس الأمن وعن التقدم المحرز في هذا الصدد؛
2. المطالبة بالاضطلاع بعملية الإصلاح بطريقة ديمقراطية وشاملة وشفافة، مع التركيز على قمة المستقبل التي ستنعقد في أيلول/سبتمبر 2024 باعتبارها نقطة تحوّل حاسمة؛
3. الإعداد للتصديق على إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفقاً لأي موافقة نهائية من الجمعية العامة ووفقاً للإجراءات الوطنية؛
4. المشاركة في العمليات البرلمانية، مثل المناقشات وجلسات استماع اللجان والقرارات، للتأثير على العملية الحكومية الدولية المؤدية إلى قمة المستقبل من أجل ضمان أن تنعكس أصوات البرلمانيين في وثيقتها الختامية، ميثاق المستقبل.

تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213 (جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات (تموز/يوليو - آب/أغسطس 2025)، وفقاً للترشيحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية واللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي.

ستتألف اللجنة التحضيرية لقمة النساء رئيسات البرلمانات من أعضاء من اللجنة التحضيرية لمؤتمر رؤساء البرلمانات، وأعضاء بحكم منصبهم، ورئيسة مكتب النساء البرلمانيات، وممثل لمجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

رئيسة اللجنة التحضيرية

الدكتورة توليا أكسون	رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

الأعضاء

المجموعة الإفريقية

معالي السيد إبراهيم بوغالي	رئيس	المجلس الشعبي الوطني، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
السيدة كارولينا سيركيرا	رئيس برلمان	الجمعية الوطنية، أنغولا
السيد أداما بيكتوغو	رئيس برلمان	الجمعية الوطنية، ساحل العاج
السيد غودويل أكبابيو	رئيس	مجلس الشيوخ، نيجيريا

المجموعة العربية

معالي السيد رشيد الطالبي العلمي	رئيس مجلس النواب	مجلس النواب، المملكة المغربية
سعادة الدكتورة حمدة بنت حسن بن عبدالرحمن ابوظاعن السليطي	نائب رئيس مجلس الشورى	مجلس الشورى، دولة قطر

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

السيد ميلتون ديك	رئيس برلمان	مجلس النواب، أستراليا
السيدة شيرين شارمين شودري	رئيسة برلمان	البرلمان، بنغلاديش
السيد جاو ليجي	رئيس	المجلس الشعبي الوطني، الصين

مجموعة أوراسيا

السيد ألان سيمونيان	رئيس	الجمعية الوطنية، أرمينيا
السيدة صاحبة غافاروفا	رئيسة	الجمعية الوطنية، أذربيجان

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

السيدة فيكتوريا أوجينيا فيلارورييل	رئيسة	مجلس الشيوخ، الأرجنتين
السيد منظور نادير	رئيس برلمان	الجمعية الوطنية، غويانا
السيدة مارسيلا غيرا كاستيلو	رئيسة برلمان	مجلس النواب، المكسيك

مجموعة 12+

السيدة ريموند غانييه	رئيسة برلمان	مجلس الشيوخ، كندا
السيد أنجيلو فاروجيا	رئيس برلمان	مجلس النواب، مالطا

ممثلو اللجنة التنفيذية

السيدة نيللي بوتيتي كاشومبا موتي	رئيسة برلمان	الجمعية الوطنية، زامبيا
السيد أوغستن ألمودوبار	رئيس برلمان	مجلس الشيوخ، إسبانيا

أعضاء اللجنة التحضيرية بحكم منصبهم

السيدة سينتيا كاسترو لوبيز	رئيسة	مكتب النساء البرلمانيات
السيد دان كاردن	رئيس	مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب
السيدة ماجا رينيكير	نائب الرئيسة الأولى	المجلس الوطني، سويسرا (رئيسة المجلس الوطني في العام 2025 ورئيسة قمة النساء رئيسات البرلمانات للعام 2025)
السيد ديفيد ماكغوينتي	رئيس	لجنة شؤون الأمم المتحدة للاتحاد البرلماني الدولي

ممثل الأمين العام للأمم المتحدة

السيد كورتناي راتراي	رئيس مكتب الأمين العام للأمم المتحدة

* * * * * * *

السيد مارتن تشونغونغ	الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

تقرير بشأن عمل فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي
المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213 (جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

منذ إنشاء فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي المعني بالحل السلمي للحرب في أوكرانيا في آذار/مارس 2022، سعى إلى تعزيز الحوار السياسي دعماً لجهود بناء السلام، بما في ذلك العمل مع وفدي أوكرانيا وروسيا الاتحادية لتحديد السبل الممكنة لتخفيف الآثار الإنسانية للحرب. ويتأسف فريق عمل الاتحاد البرلماني الدولي لاستمرار الحرب، التي تضم عدداً لا يحصى من الضحايا من الجانبين، ويواصل الدعوة إلى العودة إلى طاولة المفاوضات. وفي غضون ذلك، سعى أعضاء فريق العمل إلى المشاركة في الدبلوماسية البرلمانية والتركيز على خطوات صغيرة يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى الحوار وتحسين التفاهم والنتائج الإنسانية الإيجابية الممكنة.

وخلال الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة، اتفق الجانبان، من حيث المبدأ، على التركيز على أربع مسائل تم تحديدها كأساس مشترك في مختلف خطط السلام المقترحة: (1) السلامة النووية، (2) الأمن الغذائي، (3) الوصول إلى أسرى الحرب ومعالجتهم وتبادلهم، (4) سلامة المواقع المعرضة للخطر من الناحية الإيكولوجية. ووافق فريق العمل في اجتماعه الحادي عشر المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2023، في سياق انعقاد الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في لواندا، على إدراج نقطة مناقشة خامسة: موضوع الأطفال المشردين من جراء النزاعات. وعلى وجه الخصوص، أعرب فريق العمل عن استعداد للتصدي للتحدي الذي طُرح في تقارير الأمم المتحدة التي تحققت من وجود أطفال منفصلين عن ذويهم يجدون أنفسهم عالقين عبر الحدود الروسية الأوكرانية أو على طول الخطوط العسكرية في منطقة النزاع من دون آبائهم أو الأوصياء القانونيين عليهم.

وكمتابعة لاجتماعه الحادي عشر، جمع فريق العمل معلومات عن هذه المسألة من وفدي كل من أوكرانيا وروسيا الاتحادية. وتلقى عدة رسائل تقدم روايات متضاربة عن حالة الأطفال المشردين بسبب النزاع. ولاحظ فريق العمل أنه بينما يعترف المسؤولون الأوكرانيون والروس على السواء بأن آلاف الأطفال قد نزحوا من أوكرانيا إلى روسيا الاتحادية أو الأراضي التي تسيطر عليها روسيا منذ بداية الحرب، فإن التفسيرات تختلف (الاختطاف مقابل عمليات الإجلاء الإنسانية).

وفي 14 آذار/مارس 2024، عقد فريق العمل جلسة إحاطة عبر الإنترنت إلى جانب لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني للاتحاد البرلماني الدولي، مع التركيز بوجه خاص على الأطفال وبمساهمات من خبراء من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،

ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلياً. وخلال هذه الدورة، أُطلع فريق العمل على الحاجة إلى مزيد من الدعم السياسي لتعزيز الآليات الدولية للم شمل الأطفال والآباء.

وعقد فريق العمل اجتماعه الثاني عشر في 25 آذار/مارس 2024 خلال الجمعية العامة الـ148 الاتحاد البرلماني الدولي، وعقد جلسات متابعة مع وفدي أوكرانيا وروسيا الاتحادية. واتفق الطرفان على تعميق التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مسألة الأطفال المشردين بسبب النزاع، وتبادل المزيد من المعلومات حسب الطلب، والعمل على وضع إجراءات أكثر تحديداً وتنظيماً لدعم لم شمل الأسر. وفي هذا السياق، يتطلع فريق العمل إلى معالجة حالة الأطفال المشردين الذين تم تحديدهم على أساس كل حالة على حدة من خلال مساعيه الحميدة السرية. وبعد عامين من زيارته الميدانية الأولى لأوكرانيا وروسيا الاتحادية، ناقش فريق العمل أيضاً إمكانية القيام ببعثة ثانية إلى كييف وموسكو، وهو ما رحب به الطرفان.

وإن فريق العمل ملتزم بمواصلة جهوده للمساعدة في التوصل إلى حل سلمي للحرب في أوكرانيا.

تقرير منتدى النساء البرلمانيات

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213 (جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

1. عُقدت الدورة الـ37 لمنتدى النساء البرلمانيات في 23 آذار/مارس 2024. وضمت 262 مشاركاً، من بينهم 141 برلمانياً (129 امرأة و12 رجلاً) من 91 بلداً، وممثلين عن مختلف المنظمات الدولية.

2. ترأست الجلسة النائب الأولى لرئيسة مكتب النساء البرلمانيات، سعادة السيدة فريدة إليمي حدوش (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) في غياب رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك). ورحبت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، الدكتورة ت. أكسون، بالمشاركين في المنتدى وفي الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي.

3. وبما أن مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) للاتحاد البرلماني الدولي لم تجتمع قبل اجتماع المنتدى، فقد أخذ الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد م. تشونغونغ، الكلمة ليعلن في الجمعية العامة عن تنفيذ السياسة الجديدة للاتحاد البرلماني الدولي لمنع التحرش والتصدي له، بما في ذلك التحرش الجنسي. كما قدم معلومات عن التوازن بين الرجال والنساء (الجندرية) في الوفود المشاركة في الجمعية العامة الـ148، وأعرب عن ارتياحه لأن لدى الاتحاد البرلماني الدولي حالياً لجنة تنفيذية متوازنة تماماً بين الرجال والنساء.

المبادرات المتخذة لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

4. لخصت السيدة س. سيريفيتشابون (تايلند) عمل الدورة الـ50 لمكتب النساء البرلمانيات، التي انعقدت في لواندا في تشرين الأول/أكتوبر 2023، ودورته الـ51 التي عقدت مباشرة قبل اجتماع المنتدى.

5. تم إطلاع المشاركين على الأنشطة الأخيرة والمستقبلية للاتحاد البرلماني الدولي بشأن مسألة المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وعرضت السيدة ز. هلال، أمينة سر المنتدى، النقاط الرئيسية في تقرير الاتحاد البرلماني الدولي المعنون، *المرأة في البرلمان في العام 2023*. وقدمت السيدة في. ريوتون (فرنسا) تقريراً عن الاجتماع البرلماني والفعاليات الأخرى التي نظمت خلال الدورة الـ68 للجنة وضع المرأة، التي عقدت في آذار/مارس 2024 في نيويورك. قدمت سعادة السيدة فريدة إليمي حدوش (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) تقريراً عن مؤتمر إقليمي عبر الإنترنت تم تنظيمه بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) عقد في كانون الثاني/يناير 2024، حول تعزيز التقاسم المتساوي لمسؤوليات الرعاية من أجل إزالة الحواجز التي تحول دون التمكين الاقتصادي بشكل كامل للمرأة. أخيراً، قدمت سعادة الدكتورة عايدة نصيف أيوب (جمهورية مصر العربية)، النائب الثانية لرئيسة مكتب النساء البرلمانيات، تقريراً عن الندوة عبر الإنترنت للبرلمانات الإفريقية بعنوان *منع العنف ضد المرأة في البرلمانات والتصدي له*، والتي تم تنظيمها في تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

المساهمات في أعمال الجمعية العامة الـ148 من منظور جندري

6. من أجل المساهمة في أعمال الجمعية العامة، بحث المشاركون، من منظور جندري، مشروع قرار اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين بعنوان *معالجة الأثر الاجتماعي والإنساني لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*. افتتحت المناقشة بعرض قدمه المقرران المشاركان للقرار، السيدة ل. كريكسل نيابة عن السيدة م. ستولبيزر (الأرجنتين) والسيد ك. لاكروا (بلجيكا)، وبعرض من قبل السيدة س. موهان، باحثة مشاركة في شؤون الجندر ونزع السلاح والأمن والتكنولوجيا في معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح. واستمرت المناقشة في جلسة عامة برئاسة سعادة الدكتورة عايدة نصيف أيوب (جمهورية مصر العربية) والسيدة ل. رينولدز (أستراليا) بصفتها مقررة.

7. سلطت النقاشات الضوء على الشواغل والمخاوف بشأن أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل التي يمكن أن تؤدي إلى عالم حيث الأسلحة تقتل الناس دون أي تدخل بشري، استناداً إلى الخوارزميات فحسب. وشدد المشاركون على أن هذا الأمر يثير مزيد من القلق بالنظر إلى أن الخوارزميات التي تدعم أنظمة الذكاء الاصطناعي تتضمن بالفعل معايير وتحيزات تتعلق بالجندر. ولذلك، ترد حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لإزالة هذه التحيزات من

جميع خوارزميات الذكاء الاصطناعي ومجموعات البيانات من خلال تطبيق منظور جندري. وترد حاجة ملحة أيضاً إلى مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار المتعلقة بتطوير وتنظيم واستخدام الذكاء الاصطناعي وأنظمة الأسلحة المستقلة. إن التحدي هائل، لأن 8% فحسب من مطوري البرمجيات هنّ نساء، ويشكلن نسبة ضئيلة فحسب من القوات المسلحة في معظم البلدان، وهو ما يسلط الضوء على الحاجة إلى تشجيع الفتيات والنساء على دراسة مواضيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وركز النقاش أيضاً على الحاجة إلى قوانين وسياسات وطنية وصك دولي لتنظيم أنظمة الذكاء الاصطناعي العسكرية والأسلحة الذاتية التشغيل، بما في ذلك من منظور جندري.

8. أسفرت المناقشة عن صياغة تعديلين على مشروع قرار اللجنة الدائمة. وقد أُدرجت التعديلات المقترحة في نص مشروع القرار، مما يعزز منظوره الجندري.

حلقة نقاش حول *النساء بانيات السلام ينهضن بالسلام المستدام*

9. خلال حلقة النقاش، بحث المشاركون كيف يمكن للبرلمانيين تحسين تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلم والأمن والعمل مع بانيات السلام من النساء لتعزيز العمليات الشاملة التي تراعي الفوارق بين الرجال والنساء (الجندرية) والتي من المرجح أن تؤدي إلى السلام المستدام.

10. افتتحت النقاشات بكلمة رئيسية ألقتها السيدة ب. باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ وتلا ذلك عروض قدمتها السيدة أ. كينيونس، رئيسة قسم حقوق الإنسان والتنمية، مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في جنيف؛ والسيد ت. غريمنغر، المدير التنفيذي لمركز جنيف للسياسات الأمنية؛ والسيدة م. كابريرا باليزا، الرئيسة التنفيذية للشبكة العالمية للنساء بانيات السلام. كما تم عرض شهادات بالفيديو من امرأتين من بناة السلام.

11. إن احتدام النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم والتشرد الناجم عن النزاعات يعرّض النساء والفتيات لخطر متزايد يتمثّل بالعنف الجنسي القائم على الجندر. وفي هذا السياق، أعرب المشاركون عن أسفهم لأنه على الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، فإن الأطراف التي تتفاوض على حل النزاعات تواصل استبعاد النساء، ولا تزال عمليات السلام تكاد تقتصر على الرجال. وسلطت النقاشات الضوء على حقيقة أنه لكي يكون السلام مستداماً، من الضروري أن تؤدي المرأة دوراً هاماً وتشارك على قدم المساواة في بناء السلام. إن مساهمات المرأة أساسية في مناطق النزاع وعمليات السلام وحفظه وبنائه والجهود الأمنية. ومن دون إشراك المرأة في عمليات إعادة الإعمار بعد النزاع، لن ترد العدالة أو تعويضات كاملة. ودعا المشاركون النساء بانيات السلام الموجودات على الخطوط الأمامية للنزاع، اللواتي لديهن إمكانية الوصول إلى المعلومات على أرض الواقع، وعلى

اتصال وثيق مع الضحايا والناجين من النزاعات العنيفة وحالات الطوارئ الإنسانية، إلى التواجد على طاولة المفاوضات والمشاركة في عمليات صنع القرار بشأن السلام والأمن. ومن خلال العمل مع البرلمانيين، يمكن أيضاً للنساء من بانيات السلام أن يرشدن وأن يؤثرن فيها على نحو أفضل وبصورة أكثر فعالية من أجل تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

انتخاب أعضاء مكتب النساء البرلمانيات

12. انتخب المنتدى السيدة ز. ماشابا (إيسواتيني) لملء المقعد الشاغر للمجموعة الإفريقية.

مكتب النساء البرلمانيات

13. عقد المكتب اجتماعاته في 23 و27 آذار/مارس 2024. وخصص اجتماع 23 آذار/مارس لنقاشات المنتدى، كما تناول اجتماع 27 آذار/مارس نتائج الجمعية العامة الـ148 من منظور جندري وتناول عمل المنتدى في المستقبل.

تقرير منتدى البرلمانيين الشباب

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

انعقد منتدى البرلمانيين الشباب في 24 آذار/مارس 2024. وقد جمع ما يقارب من 130 مشاركاً، من بينهم 70 برلمانياً (29 شابةً و41 شاباً) من 60 بلداً، بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات. وترأس الاجتماع السيد د. كاردن (المملكة المتحدة)، رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

وخلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى، لفت رئيس المجلس الانتباه إلى عدم وجود فرصة للبرلمانيين الشباب للقيام بأدوار فعّالة في الدبلوماسية البرلمانية ودعا إلى تصحيح ذلك. كما دعا البرلمانات أيضاً إلى المساعدة في مواصلة تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 (2015) بشأن الشباب والسلم والأمن. وأكدت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، الدكتورة ت. أكسون، من جديد التزامها بتعزيز الشمولية خلال فترة ولايتها ورفع أصوات الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي وفي البرلمانات. وكان البرلمانيين الشباب في وضع جيد للدعوة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان للشباب والشابات، وخاصة في أوقات النزاع. وشدّد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد م. تشونغونغ، أن حركة الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي مستمرة في النمو. وأشار إلى وجود نسبة أكبر من البرلمانيين الشباب في المجالس وأعرب عن أمله في أن تصل مشاركتهم إلى مستويات أعلى. ورحّب بحضور الأمين العام المساعد

للأمم المتحدة لشؤون الشباب، الدكتور ف. بولييه، وأعرب عن دعم الاتحاد البرلماني الدولي لهذا الدور الجديد والوعد الذي يحمله لمواصلة تعزيز الشباب داخل الأمم المتحدة.

وأطلع البرلمانيون الشباب المنتدى على التطورات الأخيرة في تعزيز مشاركة الشباب في بلدانهم وبرلماناتهم. وشمل ذلك إضفاء الطابع الرسمي على التجمعات الشبابية، كما هو الحال في تايلاند؛ واعتماد حصص جديدة للشباب، كما هو الحال في الإكوادور؛ وزيادة مشاركة الشباب في الأحزاب السياسية، كما هو الحال في نيبال. كما سلط البرلمانيون الشباب الضوء على أهمية تنفيذ التعهد رقم 2 من حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!* كما قامت المنظمة بحملة لخفض سن الأهلية لشغل المناصب، كما حدث في المكسيك ونيجيريا وباراغواي وتركيا. على الرغم من هذه التطورات الإيجابية، فقد تمت إثارة القلق بشأن تصاعد العنف ضد البرلمانيين الشباب، بما في ذلك الاغتيال والتهديدات بالقتل من قبل عصابات المخدرات والجماعات الإجرامية، والتمييز الجندري والعنف القائم على الجندر ضد الشابات، والعنف عبر الإنترنت والمضايقات على وسائل التواصل الاجتماعي. يردع هذا العنف الشباب عن الانخراط في السياسة ويجب معالجته.

وإسهاماً في أعمال الجمعية العامة الـ148، درس المشاركون موضوع المناقشة العامة، *الدبلوماسية البرلمانية: بناء الجسور من أجل السلام والتفاهم*، من منظور الشباب. وأشاد الأمين العام المساعد لشؤون الشباب، الدكتور ف. بولييه، بالاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانيين الشباب باعتبارهم حلفاء في جدول أعمال الشباب والسلم والأمن. ودعا البرلمانيين الشباب إلى دعم جدول الأعمال في اللجان البرلمانية لمحاسبة الحكومات، وإنشاء هيئات شبابية في البرلمان، والدعوة إلى اعتماد خطط عمل وطنية من أجل السلام، وتعزيز شعار حملة *"أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!"*. وشدد البرلمانيون الشباب في كلماتهم على الأدوار المهمة للشباب في تعزيز حوارات السلام والمشاركة في عمليات السلام. وشددوا على أنه لا يمكن أن يسود سلام دائم من دون مشاركة الشباب وقيادتهم في الديمقراطية وبناء السلام. ودعوا إلى زيادة التركيز والتمويل لتعزيز حقوق الشباب وتوفير فرص التعليم والعمل للشباب في الحالات المتضررة من النزاع، وتعهدوا بتولي هذه المهام.

وخلال مناقشة مشروعي القرارين اللذين تم النظر فيهما في الجمعية العامة، وهما *مواجهة الآثار الاجتماعية والإنسانية لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*، و*الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى طاقة صديقة للبيئة بتكلفة ميسورة، وضمان الابتكار، والمسؤولية، والإنصاف*، تم إطلاع البرلمانيين الشباب على التقارير العامة عن الشباب المقدمة خلال عمليات صياغة القرارات للمساهمة بمنظور الشباب. وسلط البرلمانيون الشباب الضوء على أهمية زيادة التعليم حول أنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل، بما في ذلك من خلال رفع مستوى الوعي

على وسائل التواصل الاجتماعي. كما دعوا إلى زيادة الاستثمارات في الطاقة الصديقة للبيئة، بما في ذلك من خلال تنفيذ الشبكات الذكية، وتعهدوا بمواصلة عملهم في مجال العمل المناخي.

وفي إطار التحضير للجمعية العامة الـ149 للاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر 2024، قام المنتدى بتعيين عضو مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب، السيد ف. فاكافانوا (تونغا)، لإعداد تقرير استعراضي للشباب حول القرار المقترح *أثر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون*.

وقد اجتمع مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب قد اجتمع في وقت سابق من ذلك اليوم. وقام بتقييم مشاركة الشباب في الجمعية العامة الـ148، وتطلع إلى عملية المراجعة لتعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده لخفض الحد الأدنى للسن إلى 40 عاماً ليتم اعتبار الشخص عضواً شاباً في البرلمان. ورحب مجلس الإدارة أيضاً بالتحضيرات الجارية للمؤتمر العالمي العاشر المقبل للبرلمانيين الشباب، والذي سيعقد في أرمينيا في الفترة من 12 إلى 14 أيلول/سبتمبر 2024. وسيركز المؤتمر على الحفاظ على التعليم والتوظيف للشباب في جميع الأوقات، لضمان عدم ضياع الأجيال. وافق مجلس الإدارة أيضاً على إنشاء مركز للشباب داخل مركز الابتكار في البرلمان، والذي سيبدأ الآن جهود التواصل مع الأعضاء المهتمين.

وأخيراً، قام أعضاء مجلس الإدارة بتقييم العمل الذي تم إنجازه خلال النصف الأول من ولايتهم، والذي كان مثمراً للغاية بفضل دافعية المجلس القوية وإحساسه بالمسؤولية، وحيوية النتائج التي تم التوصل إليها في تعزيز مشاركة الشباب العمل المناخي وبناء الروابط مع الحركات والمنظمات الشبابية. وبالتطلع إلى النصف الثاني من ولايتهم حتى آذار/مارس 2025، اتفق الأعضاء على مضاعفة الجهود لتحقيق هدف أعلى يتمثل في وجود برلمانيون أصغر سناً في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وتعزيز شعار حملة *"أنا أقول نعم للشباب في البرلمان"!* كما قدّموا إرشادات حول مواضيع الإحاطة المستقبلية لسلسلة التمكين وعقدوا العزم على مواصلة الاجتماع مع المجموعات والحركات الشبابية في مختلف القطاعات.

تقرير لجنة شؤون الشرق الأوسط

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213 (جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

منذ الجمعية العامة الأخيرة، اجتمعت لجنة شؤون الشرق الأوسط ثلاث مرات، في 5 شباط/فبراير و24 و26 آذار/مارس 2024، بحضور سبعة أعضاء على الأقل في كل جلسة. وشدد الأعضاء على أهمية اللجنة باعتبارها منتدى عالمياً فريداً يضم ممثلين من إسرائيل ومن دولة فلسطين. ودورها البارز في تشجيع الحوار يوضّح اهتمامها في

الأزمة الحالية وفي البحث عن طريق نحو السلام. في جلستها المنعقدة في 24 آذار/مارس 2024، انتخب أعضاء اللجنة السيد هـ.-ج. تالسما (هولندا) رئيساً للجنة.

وفي جلستها المنعقدة في 5 شباط/فبراير 2024، أشادت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي بالأعضاء لضمان اهتمام برلماناتهم والعالم بأسره بشؤون الشرق الأوسط. وشدد رئيس اللجنة أثناء الجلسة، السيد هـ. جوليان لافيرير (فرنسا)، على أهمية إيجاد نقاط توافق في الآراء داخل اللجنة وفي الاتحاد البرلماني الدولي لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في إحلال السلام في المنطقة.

وأطلع رئيس اللجنة الأعضاء على الأحداث الأخيرة في إسرائيل ودولة فلسطين، ولا سيما النزاع في قطاع غزة والرهائن المتبقين في غزة. وكان الوضع الإنساني في غزة مأساوياً. ومن بين المشاكل الأخرى، أن أكثر من نصف الوحدات السكنية في المنطقة قد دمرت أو تضررت؛ وكان جميع سكان غزة معرضين لخطر المجاعة الوشيك؛ وكان ثلث مستشفيات غزة فحسب لا يزال يعمل. كما أطلعت الإحاطة الأعضاء على الجهود الدولية والإقليمية لوقف إطلاق النار واتفاق إطلاق سراح الرهائن. وأعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء الهجوم الإسرائيلي المحتمل على رفح، والتداعيات الإنسانية المحتملة لهذا الغزو. وشدد الأعضاء على أهمية جلوس الممثلين الفلسطينيين والإسرائيليين على طاولة المفاوضات لمناقشة المستقبل. استمعت اللجنة إلى السيد د. دانون (إسرائيل) وسعادة السيد موسى حديد (دولة فلسطين) بشأن الحالة في غزة.

وفي الجلسة نفسها، أطلعت رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي أعضاء اللجنة على مهمتها إلى إسرائيل ودولة فلسطين في الفترة من 25 إلى 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2023. وكانت إحدى القضايا الرئيسية التي أثيرت في اجتماعها مع الممثلين الفلسطينيين هي التمويل من تحصيل الضرائب في دولة فلسطين. وتقوم إسرائيل بجمع الضرائب ولكن لم يتم تسليمها إلى السلطات الفلسطينية. وفي اجتماع رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي مع الممثلين الإسرائيليين، أثيرت مخاوف من أنه إذا تم توفير عائدات الضرائب، فسيتم توزيعها على أسر الأشخاص الذين قتلوا إسرائيليين. وقد أتاحت اللقاءات مع كليهما لرئيسة الاتحاد البرلماني الدولي العديد من الجوانب التي يمكن للجنة الاستفادة منها. ومن الهام، في تقييم النزاع، أن نتذكر أن أولئك الذين قتلوا في إسرائيل وغزة لم يكونوا مجرد إحصاءات، بل كانوا أرواحاً بشرية فقدت. ويتعين على اللجنة أن تؤدي دوراً حاسماً باعتبارها منبراً للحوار، والاستماع إلى شواغل الجانبين، والنظر في كيفية التحرك نحو إقامة سلام دائم.

وأكد أعضاء اللجنة رغبتهم في زيارة المنطقة لتقييم الوضع على الأرض ومعرفة كيف يمكنهم المساهمة في جهود بناء السلام. وأكد الممثلان الإسرائيلي والفلسطيني للجنة أن هذه البعثة ستكون موضع ترحيب. وفي جلستها المنعقدة

في 24 آذار/مارس 2024، وافقت اللجنة على رغبتها، إن أمكن، في زيارة المنطقة في مهمة واحدة وفي أقرب وقت ممكن. واقترح الأعضاء إجراء زيارة بالتنسيق مع مسؤول منسقي الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية وإعادة الإعمار في غزة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

استمعت اللجنة، في جلستها المعقودة في 5 شباط/فبراير 2024، إلى نداء من سعادة السيد موسى حديد (دولة فلسطين) لتقديم المساعدات الإنسانية لدعم الشعب الفلسطيني خلال الأزمة الحالية. ويجب على المجتمع البرلماني الدولي أن يفكر في كيفية تخفيف ودعم أكثر من مليوني فلسطيني في غزة الذين ليس لديهم مأوى ولا طعام ولا تعليم ولا مساكن ولا مدارس ولا مستقبل.

وفي جلستها المنعقدة في 5 شباط/فبراير 2024، وافقت اللجنة على نشر بيان يوضح توصياتها الصادرة عن الاجتماع. وكرر البيان نداء الاتحاد البرلماني الدولي من أجل الوصول الفوري ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. وناشد البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي العمل مع حكوماتها والكيانات الأخرى لتحقيق هذه الغاية. ودعت اللجنة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية، وناشدت المجتمع البرلماني العالمي أن يركز جهوده على وقف المزيد من إراقة الدماء. واتفق الأعضاء كذلك على ضرورة الحصول على ضمانات بشأن إطلاق سراح جميع الرهائن الإسرائيليين المتبقين. وشددوا على أهمية الحوار كأداة لبناء السلام وشكروا ممثلي الكنيست والمجلس الوطني الفلسطيني الذين حضروا الاجتماع.

وفي جلستيها يومي 5 شباط/فبراير و26 آذار/مارس 2024، استمعت اللجنة إلى ممثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) حول التطورات الأخيرة. وتم إطلاع الأعضاء على آخر المستجدات في الأحداث الجارية في غزة والضفة الغربية، فضلاً عن رد الوكالة على الادعاءات الموجهة ضد بعض موظفيها، والتحقيق الذي يجريه مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية. والأونروا ملتزمة بالتعاون الكامل مع التحقيق. ومع ذلك، فإن سحب التمويل للأونروا في ضوء هذه الادعاءات كان يعرض حياة 2.2 مليون شخص في غزة لمزيد من المخاطر، بالإضافة إلى الملايين الآخرين الذين يعتمدون على مساعدات الأونروا في الضفة الغربية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية والجمهورية العربية السورية.

وناشد الممثل اللجنة أن تحث البلدان التي أوقفت تمويلها على إعادة النظر في قرارها. وشددت اللجنة على أهمية إجراء تحقيق شامل في هذه الادعاءات، مع الاعتراف بأنه يجب أن تكون الأونروا قادرة على مواصلة تقديم المساعدات الحيوية لملايين الفلسطينيين الذين يعتمدون عليها، والاعتراف بدور الأونروا في توفير الاستقرار في المنطقة. ودعت الأونروا إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن كافة الرهائن؛ والوصول الكافي والآمن ومن دون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى

غزة؛ وعلى جميع أطراف النزاع الالتزام الكامل بالقانون الدولي الإنساني. يتسم الوضع الإنساني في غزة بقلّة فرص الحصول على الغذاء والمياه والإمدادات الطبية، حيث يعاني حوالى ثلث الأطفال في الجزء الشمالي من غزة من سوء التغذية الحاد ويتعرضون لخطر المجاعة. واتفق الأعضاء على أن الدعم السياسي للأونروا أمر حتمي، وأن انهيارها من شأنه أن يعرض الجهد الإنساني برمته للخطر.

وسلطت اللجنة الضوء على أهمية معالجة مسألة تعافي الصحة العقلية للأطفال والأفراد في غزة، وهو ما تم تحديده باعتباره تحدياً كبيراً، وشددت على أن العنف يؤدي إلى استمرار العنف.

وناقشت اللجنة عدم قدرة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على اعتماد قرار بند طارئ بشأن غزة للمرة الثانية. وتم التأكيد على أن القرار الذي اقترحته جنوب إفريقيا والقرار الذي اقترحته الدانمارك يتقاسمان أربعة مبادئ رئيسية: وقف فوري لإطلاق النار، وإطلاق سراح جميع الرهائن، وفتح المجال أمام المساعدات الإنسانية، واحترام القانون الدولي. وقد توصل المجتمع البرلماني العالمي برمته إلى توافق في الآراء بشأن هذه المبادئ، بدعم جماعي. وكانت نقطة الخلاف الوحيدة تدور حول قضية المعتقلين الفلسطينيين.

وقال الوفد الفلسطيني إنه ليس من العدل التمييز بين الرهائن الإسرائيليين الذين تحتجزهم حماس وأكثر من 4000 معتقل فلسطيني تحتجزهم إسرائيل من دون تهم قضائية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

تقرير لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني

أحاط به علماً المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213 (جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

اجتمعت لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني في 26 آذار/مارس 2024.

مراجعة مجالات محددة ذات أهمية إنسانية

استمعت اللجنة إلى آخر التطورات في ما يتعلق بالحالات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني وقضايا حماية اللاجئين التي رصدتها اللجنة على مدى السنوات القليلة الماضية. وأولت اهتماماً خاصاً لثلاث حالات مثيرة للقلق: أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية السودان.

وفي ما يتعلق بالحالة في أفغانستان، أبرزت اللجنة أن جهود إنقاذ الحياة أصبحت أولوية بالنسبة لوكالات الدعم العاملة في البلد. وأشارت اللجنة إلى أنه في العام 2024، سيحتاج 23.7 مليون شخص إلى مساعدة إنسانية عاجلة من أجل البقاء على قيد الحياة. وحتى 30 حزيران/يونيو 2023، نزح ما مجموعه 1,619,145 لاجئاً أفغانياً إلى البلدان المجاورة منذ استيلاء طالبان على السلطة، ونزح حوالى 3.25 مليون شخصاً داخلياً. لم يتحسن وضع المرأة، لا سيما في ضوء القرار الذي اتخذته حركة طالبان في كانون الثاني/يناير 2024 بفرض قواعد أكثر صرامة للباس، مما تسبب في

حرمان العديد من النساء تعسفاً من حريتهن. كما أولت اللجنة اهتماماً خاصاً لحالة البرلمانيين الأفغان الذين كانوا يتعرضون للخطر ويلتمسون اللجوء. يرد حالياً 38 عضواً سابقاً في البرلمان الأفغاني، و12 موظفاً في البرلمان، وعائلاتهم ما زالوا معرضين للخطر في أفغانستان والبلدان المجاورة. ودعت اللجنة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى النظر في توفير ملجأ لهؤلاء الزملاء من خلال البحث عن الفرص المتاحة في بلدانهم. وقد علمت بالعمل الذي نفذته عملية سنو ليوبارد (Snow Leopard) وشجعت الأعضاء على التواصل مع هذه المبادرة (عن طريق البريد الإلكتروني إلى jason.hatch@opsnowleopard.org) إذا كانوا قادرين على تقديم الدعم. وشددت اللجنة أيضاً على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للتشرد في هذا السياق.

وأقرّت اللجنة بالوضع الحالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والذي تفاقم منذ كانون الثاني/يناير 2024، مع وقوع اشتباكات مسلحة في جميع أنحاء البلاد (خاصة في مقاطعة شمال كيفو). يرد حالياً 6.1 مليون نازح داخلياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى أكثر من 500,000 لاجئ وطالب لجوء فروا من بلدان مجاورة أخرى. تعتبر أزمة النزوح هذه إحدى أكبر الأزمات في العالم وتأتي في المرتبة الثانية بعد جمهورية السودان. وأشارت اللجنة إلى ضرورة توجيه المزيد من الاهتمام إلى حالة النازحين داخلياً على مستوى العالم، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي الفترة بين تموز/يوليو وكانون الأول/ديسمبر 2023، كان 23.4 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في البلاد، مع 2.8 مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. ودعت اللجنة البرلمانيين إلى رفع مستوى الوعي حول الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولفت الانتباه إلى محنة النازحين والنظر في تشجيع تقديم الدعم للمنظمات الإنسانية التي تعمل على حماية هؤلاء السكان داخل البلاد.

كما لاحظت اللجنة بقلق الوضع المزري في جمهورية السودان، خاصة منذ اندلاع النزاع المسلح في نيسان/أبريل 2023. وقد أدى هذا النزاع إلى نزوح ما يقارب من 6 مليون شخص داخل جمهورية السودان بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2023، ودفع أكثر من 1.4 مليون شخص إلى خمسة بلدان مجاورة – جمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية مصر العربية وإثيوبيا وجنوب السودان. ويحتاج نصف سكان جمهورية السودان الآن إلى المساعدات الإنسانية والحماية. وتواجه جمهورية السودان حالياً أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم وأهم أزمة نزوح أطفال، حيث نزح أكثر من 3 مليون طفل داخل البلاد وخارجها. اعتباراً من آذار/مارس 2024، لم تتلق خطة الاستجابة الإنسانية في جمهورية السودان سوى 4% من التمويل المستهدف. وناشدت اللجنة البرلمانيين رفع مستوى الوعي حول هذا الوضع ودعوة حكوماتهم إلى تقديم الدعم للمساعدات الإنسانية للبلاد.

وأعربت اللجنة عن نداء قوي وعاجل لوقف النزاعات المسلحة، واحترام القانون الدولي الإنساني، وتوفير المساعدة الإنسانية للمدنيين المتضررين، بمن فيهم اللاجئون والسكان النازحون داخلياً.

الالتزامات البرلمانية تجاه إنهاء حالات انعدام الجنسية

ناقشت اللجنة الجهود البرلمانية الرامية إلى إنهاء حالات انعدام الجنسية. وتعتمد هذه المشاركة على تعهدات الاتحاد البرلماني الدولي التي تعهد بها في سياق المنتدى العالمي للاجئين في العام 2023 لحشد البرلمانات نحو إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية العام 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية العام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية.

وأقرّت اللجنة بالتقدم المحرز في هذا المجال منذ إطلاق حملة *#أنا_أنتمي* في العام 2014. واطلعت اللجنة أيضاً على التحالف العالمي للقضاء على حالات انعدام الجنسية (الذي سيتم إطلاقه في تشرين الأول/أكتوبر 2024) – وهو منصة للجهات المعنية المتعددة ذات رؤية عالمية لعدم وجود حالات انعدام الجنسية حيث يتمتع الجميع بالحق في الجنسية. وأعربت اللجنة أيضاً عن قلقها إزاء قوانين الجنسية التمييزية بين الرجال والنساء، لا سيما في الشرق الأوسط وإفريقيا، وعدم تسجيل المواليد، كأسباب تؤدي إلى انعدام الجنسية. وقد تم طرح توفير التسجيل الشامل للمواليد كحل لمعالجة بعض هذه المخاوف.

ويصادف العام 2024 الذكرى السبعين لاتفاقية العام 1954. ودعت اللجنة البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى النظر في حالة التصديق على اتفاقيتي العام 1954 والعام 1961 والنظر في الانضمام؛ ومراجعة الأطر القانونية الحالية بهدف معالجة الأحكام التي يمكن أن تؤدي إلى انعدام الجنسية؛ ورفع مستوى الوعي حول حالة النساء والرجال عديمي الجنسية؛ والنظر في الانضمام إلى التحالف العالمي. وأوصت اللجنة أيضاً بأن يعمل أعضاؤها كمناصرين داخل مجموعاتهم الجيوسياسية وأن يقدموا تقريراً عن التقدم المحرز في الانضمام إلى اتفاقيتي انعدام الجنسية في الدورة القادمة للجنة.

الالتزامات البرلمانية بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد

ناقشت اللجنة العمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد وتنفيذها على المستوى المحلي. وأحاطت علماً بأن 33 دولة فحسب لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية، وبهدف الحصول على عدة تصديقات أخرى من قبل المؤتمر الاستعراضي الخامس لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 في كمبوديا.

واستعرضت اللجنة أيضاً قائمة مرجعية بالإجراءات المقترحة التي يتعين على البرلمانات اتخاذها لتحقيق العالمية وتعميم الالتزامات الأساسية بموجب الاتفاقية وتنفيذها على الصعيد الوطني. ودعت اللجنة البرلمانيين إلى: البدء بدعم المناقشات حول الاتفاقية في البرلمان؛ والتحدث علناً ضد الألغام المضادة للأفراد؛ والمساهمة في رفع مستوى الوعي بتأثير هذه الأسلحة وتشجيع وصم استخدامها؛ وإذا لم تكن بلادهم دولة طرفاً بعد، فيجب تقييم أسباب ذلك والنظر في التصديق؛

وإذا كانت لديهم لجنة وطنية معنية بالقانون الدولي الإنساني، فيتعيّن التعامل معها في هذا الموضوع؛ واستعراض حالة الاتفاقية على المستوى المحلي، وخاصة في ما يتعلق بتنفيذ التشريعات وتدمير المخزونات.

ووافقت اللجنة أيضاً على عقد جلستها المفتوحة في الجمعية العامة القادمة للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2024 حول موضوع الاحتياجات الخاصة والنزاعات المسلحة (بما في ذلك ما يتعلق باستخدام الألغام المضادة للأفراد) للاحتفال بالذكرى السنوية الـ25 لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ مع اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد.

الذكرى السنوية الـ75 لاتفاقيات جنيف للعام 1949

ناقشت اللجنة مختلف الأولويات المتعلقة بتنفيذ القانون الدولي الإنساني في ضوء الذكرى السنوية الـ75 لاتفاقيات جنيف للعام 1949. وأقرت بأن هذه الذكرى ستكون فرصة للنظر في الحروب المعاصرة وتعزيز الالتزام باحترام القانون الدولي الإنساني.

ووجهت اللجنة نداءً خاصاً إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي للعمل على تحقيق عالمية معاهدات القانون الدولي الإنساني، وخاصة في ما يتعلق بالبروتوكولين الإضافيين للعام 1977 لاتفاقيات جنيف، ودعم الجهود المبذولة لتقييم مستوى تنفيذ اتفاقيات جنيف والبروتوكولين الإضافيين في بلدانهم. وبالإضافة إلى ذلك، دعت اللجنة البرلمانيين إلى أن يكونوا أكثر صراحةً بشأن قضايا القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال جعل القانون الدولي الإنساني أولوية رئيسية على المستوى المحلي، والترويج له بين ناخبيهم، ومساءلة الدول الأخرى عن التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وأخيراً، وافقت اللجنة على إدراج وضع مخيم الهول للاجئين في الجمهورية العربية السورية على جدول أعمال الدورة القادمة للجنة في تشرين الأول/أكتوبر 2024، بسبب المخاوف ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني وحماية اللاجئين.

تقرير الفريق الاستشاري المعني بالصحة

أحاطت به علماً الدورة الـ213 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

اجتمع الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي في 23 آذار/مارس 2024، بحضور خمسة أعضاء من أصل تسعة، فضلاً عن شركاء تقنيين من منظمة الصحة العالمية، والشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز.

وناقش الفريق مجالات عمله الرئيسية، وهي صحة النساء والأطفال والمراهقين، والأمن الصحي العالمي، والتغطية الصحية الشاملة. وتركز خطة العمل لهذا العام على الصحة الجنسية والإنجابية وحقوق السكان الضعفاء والمهمشين. وسيولى اهتمام خاص للحيز السياسي للصحة؛ وصحة الفتيات؛ والصحة في حالات الطوارئ.

واستمع الفريق إلى إحاطة من منظمة الصحة العالمية بشأن المفاوضات الجارية من أجل وضع صك دولي حول التأهب للجائحة. وأبرز نقاش الفريق أهمية التوصل إلى اتفاق وإشراك الجهات المعنية في العملية. كما أشار إلى السياق الحالي الصعب، حيث تؤثر أزمات عديدة على الأنظمة الصحية الوطنية وتحد من قدرات البلدان على الاستجابة لحالات الطوارئ.

وناقش الفريق الاستشاري النتائج الأولية لدراسة تتناول الاستراتيجيات والممارسات البرلمانية لجعل البرلمانات أكثر استجابة للاحتياجات الصحية للنساء والأطفال والمراهقين. وأشار الفريق إلى الزيارة التي قام بها إلى منظمة الصحة العالمية في اليوم السابق ولاحظ تقلص الحيز السياسي لمعالجة مسائل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. والتزم بإشراك البرلمانات والبرلمانيين خلال الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي في القضايا الرئيسية التي تؤثر على المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والحق في الصحة.

وكنقطة تنسيق للمساءلة عن تنفيذ قرار الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2019 بشأن التغطية الصحية الشاملة، دعا الفريق الاستشاري شركائه التقنيين إلى توفير أدوات الرصد لتحسين تتبع التقدم والفجوات في تنفيذ التغطية الصحية الشاملة على المستوى الوطني.

وتشمل الأنشطة المقبلة للفريق الاستشاري سلسلة من البودكاست للتواصل والتوعية بشأن المواضيع ذات الأولوية للفريق. واتفق الفريق على العمل مع منظمة الصحة العالمية لعقد فعالية أثناء انعقاد جمعية الصحة العالمية في أيار/مايو، وعقد فعالية جانبية في الجمعية العامة الـ149 للاتحاد البرلماني الدولي. أعربت السيدة لونا موراليس (كوبا) عن اهتمامها باستضافة زيارة للفريق الاستشاري إلى بلدها.

وأخيراً، رحب الفريق بتوقيع الاتحاد البرلماني الدولي على مذكرة تفاهم جديدة مع منظمة الصحة العالمية خلال هذه الجمعية العامة لزيادة تعزيز الشراكة القائمة منذ أمد طويل بين المنظمتين، فضلاً عن تعاون الاتحاد البرلماني الدولي المستمر مع الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل بشأن صحة النساء والأطفال والمراهقين.

تقرير الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف

أحاطت به علماً الدورة الـ213 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

في 23 آذار/مارس 2024، عقد الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف للاتحاد البرلماني الدولي اجتماعه الـ16. وفي معرض ترحيبه بجميع المشاركين، أكّد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي على الدور المحوري للفريق الاستشاري الرفيع المستوى، لا سيما في منطقة الساحل، حيث تواجه البلدان تهديدات مستمرة من الإرهاب. وفي معرض الإشارة إلى تصاعد الإرهاب وعدم الاستقرار في المنطقة في السنوات الأخيرة، أكّد على الطبيعة الحاسمة لعمل الفريق الاستشاري. كما تناول الجانب المالي لبرنامج الاتحاد البرلماني الدولي المتعلّق بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، وحثّ أعضاء الفريق على التعاون بشأن الجهود المبذولة في جمع الأموال لدعم أنشطته. بالإضافة إلى ذلك، أعرب عن تفاؤله بشأن المناقشات التي أجريت مؤخراً مع مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة بشأن جمع التبرعات.

وخلال الاجتماع، انتخب الأعضاء السيد ماتياس كارلسون من السويد رئيساً جديداً والسيدة مارسيلا غيرا كاستيلو من المكسيك نائب الرئيس. وسيعمل كلاهما لمدة عام واحد، مع إمكانية إعادة انتخابهما لمدة عام إضافي.

وتمحورت المناقشات حول الوضع في منطقة الساحل وتنفيذ نتائج القمة البرلمانية العالمية الثانية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف: *الاستجابة العالمية للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*. وأكّد الفريق الاستشاري من جديد التزامه بتعزيز الأهداف المحددة في *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز التنمية والنمو الاقتصادي لإنشاء فرص عمل للشباب. وإقراراً بالموارد الطبيعية الوفيرة في هذه البلدان، اتفق الأعضاء على أهمية تشجيع الاستثمار لدعم جهود التنمية. وشدد الأعضاء أيضاً على الحاجة إلى المساعدة الأمنية مع التأكيد على احترام سيادة دول منطقة الساحل وأهدافها.

وكانت إحدى التوصيات الرئيسية الصادرة عن القمة البرلمانية العالمية الثانية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر 2023 هي إنشاء آلية مخصصة داخل الفريق الاستشاري لتنسيق ورصد ومتابعة المرحلة الثانية من *إلى الى إنقاذ منطقة الساحل*. وستشرف هذه الآلية على الدراسات والمشاريع والمبادرات التنموية في دول منطقة الساحل. واتفق الأعضاء على أهمية إطلاق هذه المجموعة المخصصة ضمن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى، والتي تضم خمسة ميسرين من بين أعضاء المجموعة سيكونون مسؤولين عن كل مجال من المجالات الخمسة ذات الأولوية: المجتمعات المحلية والأمن والبيئة والتنمية والتعليم. وطلب الأعضاء من الأمانة العامة إعداد مقترح شامل يحدد هيكل ووظائف هذا الفريق.

وقدمت الأمانة العامة تحديثاً بشأن التمويل، مشيرة إلى الجهود الجارية لجمع الأموال. وقد أعربت العديد من البلدان، بما في ذلك الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومملكة البحرين والصين ودولة الإمارات العربية المتحدة، بالإضافة إلى مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي في مملكة البحرين، عن اهتمامها بدعم برنامج منع التطرف العنيف. وقد أبدت بعض البلدان اهتماماً بدعم أنشطة محددة، في حين أعربت بلدان أخرى، مثل الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عن حماسها لدعم تنفيذ *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*. وأكدت الصين التزامها بتجديد دعمها لبرنامج مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف بكامله. بالإضافة إلى ذلك، من المقرر إجراء مشاورات مع المملكة العربية السعودية في المستقبل القريب.

وعلاوة على ذلك، أطلعت الأمانة العامة الحضور على المقترح الذي تلقته رئيسة منتدى النساء البرلمانيات من الشعبة البرلمانية القَطرية لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب (مكتب برنامج المشاركة البرلمانية في منع ومكافحة الإرهاب) لعقد مؤتمر حول دور المرأة في مكافحة الإرهاب في مكسيكو سيتي. وأثار الأعضاء اعتراضات على هذا المقترح، مشيرين إلى عدم التشاور مع الفريق الاستشاري رفيع المستوى، الذي يعمل كنقطة محورية برلمانية عالمية لمكافحة الإرهاب والأنشطة ذات الصلة. علاوة على ذلك، تم الإعراب عن مخاوف بشأن أنشطة الشعبة البرلمانية القَطرية ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بشكل عام، والتي تتقاطع مع ولاية الاتحاد البرلماني الدولي كمنظمة دولية تمثل البرلمانات والمجالس البرلمانية الإقليمية في جميع أنحاء العالم.

تقرير مجموعة العمل حول العلم والتكنولوجيا

أحاطت به علماً الدورة الـ213 للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

عُقدت جلستان لمجوعة العمل، الأولى عبر الإنترنت في 22 كانون الثاني/يناير 2024 والثانية في جنيف في 25 آذار/مارس 2024. وحضر ما لا يقل عن عشرة أعضاء كل اجتماع من هذه الاجتماعات بالحضور الشخصي أو افتراضياً.

وخلال جلستها المنعقدة في 22 كانون الثاني/يناير 2024، ناقش أعضاء مجموعة العمل التقدم المحرز في مبادرتهم لإصدار ميثاق الاتحاد البرلماني الدولي بشأن أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا. واتفق الأعضاء على تعميم أول مشروع متفق عليه للميثاق على أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف بهدف جمع التعليقات والمدخلات. واتفق الأعضاء أيضاً على تقديم الميثاق إلى الهيئات ذات الصلة في الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مرحلة لاحقة لجمع تعليقات الخبراء للسماح بوضع الميثاق في صيغته النهائية قبل عرضه في الجمعية العامة الـ149 للاعتماد الرسمي. أطلع الرئيس الأعضاء على التقدم

المحرز في الاستبيان حول كيفية استخدام البرلمانيين للبحث العلمي وقام بتعميمه في ما بينهم للحصول على تعليقاتهم ووضع اللمسات النهائية عليه، بحيث يمكن إطلاقه خلال الجمعية العامة الـ148.

وخلال جلستها المنعقدة في 25 آذار/مارس 2024، أطلع الرئيس مجموعة العمل على مشاركته في مؤتمر ميونيخ للأمن، الذي عقد في الفترة من 16 إلى 18 شباط/فبراير 2024، حيث شجع مجموعة العمل ومبادراتها وأنشطتها المختلفة. مثّل الرئيس أيضاً مجموعة العمل في الاجتماعات التي عقدت يومي 19 و20 مارس/آذار 2024 في ما يتعلق بعملية مونبلييه التابعة للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والتي تعالج التحديات المعقدة للأزمات المتعددة والمخصصة لتصميم مسارات تحويلية عبر أنظمة المناخ والتنوع البيولوجي والصحة والغذاء، من خلال جلب الأدلة في عملية السياسة الأوسع.

وتم تشجيع أعضاء مجموعة العمل على المشاركة في المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة يومي 9 و10 أيار/مايو 2024 في نيويورك. واقترح الأعضاء تنسيق مشاركتهم لتشجيع وتعزيز عملهم المستمر بشأن ميثاق الاتحاد البرلماني الدولي بشأن أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا.

وناقش الأعضاء أيضاً المشاريع الجارية الأخرى لمجموعة العمل، بما في ذلك النسخة الأولى لمدارس العلوم من أجل السلام حول المياه، ووثيقة التوصيات التي تم إنتاجها في أعقاب الاجتماع البرلماني للعلوم من أجل السلام حول الأمن المائي وانعدام الأمن: إعادة بناء التعايش السلمي مع العلم، عُقد بالتعاون مع المركز الدولي للعلوم والتعليم متعدد التخصصات في الفترة من 11 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2023 في كوي نون، فيتنام. وشددوا على أهمية مواءمة برنامج الاجتماع البرلماني القادم بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي العاشر للمياه مع نتائج الاجتماع البرلماني للعلوم من أجل السلام من أجل البناء على عمل الخبراء والبرلمانيين الذين شاركوا في هذه الفعالية وتجنب الازدواجية غير الضرورية في الجهود.

وبهدف مواءمة أنشطة مجموعة العمل مع ميثاق الاتحاد البرلماني الدولي المقترح بشأن أخلاقيات العلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى العمل المستمر للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان بشأن مشروع القرار بشأن *أثر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون*، ناقش الأعضاء إمكانية عقد المؤتمر المقبل للعلوم من أجل السلام اجتماع برلماني حول موضوع فهم الذكاء الاصطناعي: الأخلاقيات والميثاق، في أيلول/سبتمبر 2024، بالتعاون مع المركز الدولي للعلوم والتعليم متعدد التخصصات في كوي نون، فيتنام.

وبناءً على رغبة أعضاء مجموعة العمل في إعداد مجموعة أدوات برلمانية تقدم المساعدة العملية والتوجيه للبرلمانيين بشأن سبل المشاركة مع المجتمع العلمي، استعرض الأعضاء هيكل ومحتوى مجموعة الأدوات في أحدث أشكالها، والتي استندت الى المشاريع التجريبية التي اضطلعوا بها في برلماناتهم والمدخلات الواردة من عملية رسم الخرائط التي تم تعميمها على الإداريين والموظفين في البرلمانات.

وفي هذا الصدد، سلط أعضاء مجموعة العمل الضوء على هيمنة المعلومات العلمية القادمة من الشمال العالمي، فضلاً عن أهمية الاستثمار في العلوم والأبحاث في البلدان النامية وإنشاء لجان برلمانية للإشراف على القضايا العلمية والموازنات. وتبادلوا أيضاً أمثلة على مبادرات برلماناتهم التي تركز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وشددوا على حاجة برلماناتهم إلى بناء القدرات وتنمية المهارات.

وأعرب أعضاء مجموعة العمل عن استغرابهم من قرار مجلس المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية الذي تم اعتماده في 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، والذي يقضي بإنهاء اتفاقية التعاون بين روسيا الاتحادية والمنظمة الأوروبية للأبحاث النووية. وكان من المقرر إجراء زيارة ميدانية لأعضاء مجموعة العمل إلى المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية في 26 آذار/مارس 2024. ومع ذلك، رفض فريق المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية الترحيب بالعضوة الروسية في مجموعة العمل، نظراً لأن المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية ترى أن مشاركتها لن تتوافق مع القرارات التي اتخذها مجلس المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية بشأن روسيا الاتحادية، والتي استندت إلى احترام العقوبات الدولية والتزامات المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية تجاه الدول المضيفة لها.

وفي هذا الصدد، عقد أعضاء مجموعة العمل اجتماعاً عاجلاً في المساء لمناقشة الموضوع واتفقوا بشكل جماعي على عدم المشاركة في زيارة المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية كمجموعة طالما تم استبعاد العضوة الروسية. وأكد الأعضاء أن قرار المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية في هذا الصدد لا يتماشى مع قيم الاتحاد البرلماني الدولي ومبادئه الشمولية، بما في ذلك الدور الهام للتعددية في مواجهة التحديات العالمية، والدعوة إلى التعاون الدولي والتآزر بين الدول والبرلمانات، وتعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانيين من مختلف البلدان والخلفيات السياسية.

وأخيراً، أعادت مجموعة العمل انتخاب سعادة السيدة سحر عبد المنعم محمد عطية نائب للرئيس ووافقت على خطة عملها للعام 2024.

إحصاءات مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

حالة مشاركة النساء المندوبات في الجمعية العامة 148 للاتحاد البرلماني الدولي (في 27 آذار/مارس 2024)

تشكيل وفود أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الحاضرين آخر ثمانية اجتماعات نظامية للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2019 – حتى الآن)

الاجتماع	مجموع المندوبين	المجموع/النسبة المئوية للمندوبات		مجموع الوفود	مجموع/النسبة المئوية للوفود المؤلفة من رجال فحسب (2 أو أكثر)		مجموع الوفود النساء فحسب (2 أو أكثر)	مجموع الوفود المؤلفة من جندر واحد (2 أو أكثر)	مجموع الوفود المؤلفة من عضو واحد (رجال ونساء)
جنيف (2024/04/26)	703	252	35.8	142	15	11.4	2	17	10
لواندا (23/10)	600	217	36.2	128	10	8.3	3	13	8
المنامة (23/03)	661	228	34.5	136	21	16	3	24	5
كيغالي (22/10)	553	196	35.4	120	14	12.6	4	18	9
نوسا دوا (22/03)	393	153	38.9	101	13	14.4	3	16	11
مدريد (21/11)	509	198	38.9	117	10	9.3	3	13	10
افتراضية جنيف (21/05)	755	287	38	133	8	6.2	2	10	4
بلغراد (19/10)	719	221	30.7	149	15	11.4	0	15	17

وفود أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أحادية الجندر ومتعددة الأعضاء الحاضرة في جنيف

(في 27 آذار/مارس 2024)

الرقم	البلد	جنيف آذار/مارس 24			لواندا تشرين الأول/أكتوبر 23			المنامة آذار/مارس 23			كيغالي تشرين الأول/ أكتوبر 22			نوسا دوا آذار/مارس 22			مدريد تشرين الثاني/نوفمبر 21			افتراضية أيار/مايو 21			بلغراد 19/10		
		نساء برلمانيات	برلمانيين رجال	المجموع	نساء برلمانيات	برلمانيين رجال	المجموع	نساء برلمانيات	برلمانيين رجال	المجموع	نساء برلمانيات	برلمانيين رجال	المجموع	نساء برلمانيات	برلمانيين رجال	المجموع	نساء برلمانيات	برلمانيين رجال	المجموع	نساء برلمانيات	برلمانيين رجال	المجموع	نساء برلمانيات	برلمانيين رجال	المجموع
1	البرازيل	0	7	7	2	3	5	0	6	6	0	1	1	غائب			3	5	8	2	2	4	1	10	11
2	دنمارك	0	5	5	1	6	7	1	6	7	2	0	2	3	2	5	2	3	5	2	1	3	2	3	5
3	غابون	0	6	6	1	3	4	0	2	2	0	2	2	غائب			1	5	6	غائب			1	4	5
4	اليونان	0	4	4	1	0	1	1	1	2	1	3	4	0	3	3	1	2	3	1	4	5	1	3	4
5	غينيا	0	2	2	1	4	5	1	3	4	4	5	9	1	2	3	غائب			0	4	4	0	1	1
6	غينيا–بيساو	0	5	5	2	5	7	غائب			غائب			0	1	1	2	0	2	غائب			غائب		
7	لاتفيا	2	0	2	0	1	1	1	3	4	غائب			0	2	2	0	3	3	2	2	4	0	2	2
8	مالي	0	4	4	1	2	3	0	2	2	1	3	4	غائب			1	2	3	1	1	2	1	2	3
9	مالطا*	0	3	3	0	3	3	0	3	3	0	2	2	0	1	1	0	3	3	0	2	2	0	1	1
10	باراغواي*	0	3	3	غائب			0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	2	2	1	2	3	0	1	1
11	دولة قطر*	0	3	3	0	7	7	0	7	7	1	4	5	1	2	3	1	5	6	1	4	5	1	5	6
12	سلوفينيا	0	2	2	1	1	2	1	2	3	0	1	1	غائب			0	1	1	2	0	2	1	3	4
13	إسبانيا	0	2	2	1	2	3	1	5	6	0	6	6	1	3	4	2	4	6	2	6	8	1	3	4
14	تونغا	0	2	2	1	1	2	0	2	2	غائب			غائب			غائب			غائب			0	1	1
15	تركمنستان	2	0	2	غائب			0	1	1	غائب			غائب			غائب			0	2	2	0	2	2
16	فانواتو	0	2	2	غائب			غائب			غائب			غائب			غائب			غائب			غائب		
17	الجمهورية اليمنية*	0	4	4	0	4	4	0	4	4	0	6	6	0	5	5	0	5	5	0	8	8	0	8	8

الوفود الأحادية العضوية في الاتحاد البرلماني الدولي الحاضرة في جنيف (في 27 آذار/مارس 2024)

		جنيف آذار/مارس 24			لواندا تشرين الأول/أكتوبر 23			المنامة آذار/مارس 23			كيغالي تشرين الأول/ أكتوبر 22			نوسا دوا آذار/مارس 22			مدريد تشرين الثاني/نوفمبر 21			افتراضية أيار/مايو 21			بلغراد 19/10		
الرقم	البلد	نساء برلمانيات	برلمانيين رجال	المجموع	نساء برلمانيات	برلمانيين رجال	المجموع	نساء برلمانيات	برلمانيين رجال	المجموع	نساء برلمانيات	برلمانيين رجال	المجموع	نساء برلمانيات	برلمانيين رجال	المجموع	نساء برلمانيات	برلمانيين رجال	المجموع	نساء برلمانيات	برلمانيين رجال	المجموع	نساء برلمانيات	برلمانيين رجال	المجموع
1	الأرجنتين*	1	0	1	3	0	3	4	0	4	2	0	2	غائب			غائب			4	5	9	1	3	4
2	البوسنة والهرسك *	0	1	1	غائب			غائب			غائب			غائب			0	1	1	غائب			0	2	2
3	بلغاريا	1	0	1	1	1	2	غائب			غائب			1	0	1	غائب			غائب			0	2	2
4	جمهورية الدومينيكان*	0	1	1	0	1	1	غائب			غائب			غائب			1	1	2	غائب			1	1	2
5	الإكوادور	1	0	1	غائب			4	1	5	غائب			3	2	5	2	2	4	4	4	8	غائب		
6	الجمهورية اللبنانية*	0	1	1	غائب			غائب			غائب			غائب			0	1	1	1	2	3	غائب		
7	لكسمبرغ	0	1	1	غائب			غائب			غائب			غائب			1	0	1	0	1	1	غائب		
8	رواندا	1	0	1	1	1	2	1	1	2	3	3	6	1	0	1	2	1	3	2	1	3	2	1	3
9	سلوفاكيا	1	0	1	غائب			0	2	2	غائب			غائب			غائب			غائب			0	1	1
10	ترينيداد وتوباغو	0	1	1	غائب			غائب			غائب			غائب			غائب			2	1	3	غائب		

** الوفود التي خضعت لجزاءات في الجمعية العامة 148، عملاً بالمادتين 10.4 و15.2 (ج) من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي، لأنها تتألف حصراً من ممثلين من الجندر نفسه لجمعيتين عامتين متتاليتين.*

****

الدورة الـ49 لمجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)

جنيف (سويسرا)، 27 آذار/مارس 2024

وفود تضم ما بين 40 إلى 60% من النساء البرلمانيات

تعمل مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) على تعزيز المساواة بين الرجال والنساء في وفود البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى الجمعيات العامة، وقررت تسليط الضوء على أولئك الذين يتألفون مما لا يقل عن 40% والحد الأقصى 60% من كل جندر.

وتم ترتيب البلدان أدناه وفقاً لنسبة النساء البرلمانيات في وفودهن في الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي.

ويرد ما مجموعه 44 وفداً متوازناً بين الرجال والنساء من أصل 142 وفداً (30.3 في المئة) من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الذين يحضرون الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي (في 27 آذار/مارس 2024).

الوفود التي تضم 40 إلى 49.9% من النساء البرلمانيات (11):

ألبانيا	%40.0	جمهورية الكونغو الديمقراطية	%42.9
النمسا	%40.0	جنوب إفريقيا	%42.9
فنلندا	%40.0	جمهورية تنزانيا المتحدة	%42.9
بيرو	%40.0	زامبيا	%42.9
الجمهورية العربية السورية	%40.0	زيمباوي	%44.4
إندونيسيا	%41.7		

وفود تضم 50% من النساء البرلمانيات (20):

أستراليا	إيطاليا
أذربيجان	ليختنشتاين
بوروندي	ليتوانيا
الكاميرون	موناكو
كندا	منغوليا
تشاد	ناميبيا
جمهورية مصر العربية	جمهورية كوريا
غويانا	سان مارينو
المجر	صربيا
إسرائيل	أوزبكستان

وفود بنسبة 50.1 إلى 60% من النساء البرلمانيات (12)

الفلبين	%54.5	أنغولا	%60.0
كينيا	%55.6	إستونيا	%60.0
بولندا	%55.6	أيرلندا	%60.0
فرنسا	%57.1	هولندا	%60.0
السويد	%57.1	النرويج	%60.0
دولة الإمارات العربية المتحدة	%57.1	المملكة العربية السعودية	%60.0

الجدول الزمني للاجتماعات المقبلة والأنشطة الأخرى

وافق عليه المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

المائدة المستديرة الخامسة للخبراء بشأن المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات	جنيف (سويسرا) 28 آذار/مارس 2024
الاجتماع البرلماني في المنتدى العالمي العاشر للمياه	بالي (إندونيسيا) 19-22 أيار/مايو 2024
ندوة إقليمية للبرلمانات الكاريبية	بورت أوف سبين (ترينيداد وتوباغو) 27-29 أيار/مايو 2024
ندوة إعلامية عن هيكل وأداء الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركين الناطقين بالفرنسية	جنيف (سويسرا) 28-31 أيار/مايو 2024
ورشة عمل لأعضاء اللجان البرلمانية لحقوق الإنسان من البلدان الناطقة بالإنجليزية التي استعرضها مجلس حقوق الإنسان مؤخراً أو سيستعرضها قريباً – منظمة بالتعاون مع سلطة الائتلاف المؤقتة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	جنيف (سويسرا) أيار/مايو 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
الجلسة الموازية للجزء البرلماني لمنتدى المرأة الآسيوية: توسيع المشاركة الاقتصادية للمرأة والفرص: دور البرلمان. فعالية يستضيفها وينظمها برلمان أوزبكستان، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي وشركاء آخرين	أوزبكستان أيار/مايو 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
اجتماع اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي	حزيران/يونيو 2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
ورشة العمل الـ17 للباحثين البرلمانيين والبرلمانيين، برعاية مشتركة من الاتحاد البرلماني الدولي ومركز الدراسات التشريعية، جامعة هال، المملكة المتحدة	وركستن (المملكة المتحدة) تموز/يوليو 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)

المنتدى البرلماني في منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة	نيويورك (الولايات المتحدة) 16 تموز/يوليو 2024
المؤتمر العالمي العاشر للبرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي	أرمينيا 12-14 أيلول/سبتمبر 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
مدرسة العلوم الثانية من أجل السلام	فيتنام أيلول 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
الدورة الـ54 للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية (في سياق المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية)	جنيف (سويسرا) أيلول/سبتمبر / تشرين الأول/أكتوبر 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
الجمعية العامة الـ149 والاجتماعات ذات الصلة	جنيف (سويسرا) 13-17 تشرين الأول/أكتوبر 2024
الاجتماع البرلماني في الدورة الـ29 لمؤتمر الأطراف (COP29)	أذربيجان تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
القمة الـ14 لرؤساء مجموعة العشرين (P20)	البرازيل تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
فعالية برلمانية في التجمع العالمي لحركة توسيع نطاق التغذية	كيغالي (رواندا) تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
المسار البرلماني في منتدى حوكمة الإنترنت للعام 2024	المملكة العربية السعودية كانون الأول/ديسمبر 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
مائدة مستديرة برلمانية حول قوانين انعدام الجنسية والجنسية	جنيف (سويسرا) كانون الأول/ديسمبر 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)

القمة الثالثة للجان المستقبل البرلمانية (سيتم تنظيمها بالاشتراك مع لجنة المستقبل البرلمانية)	كانون الأول/ديسمبر 2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
ورشة عمل لأعضاء اللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان من البلدان الناطقة بالفرنسية والتي خضعت مؤخراً أو سيتم استعراضها قريباً من قبل مجلس حقوق الإنسان	جنيف (سويسرا) 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
الندوة الأقاليمية السادسة حول بناء القدرات البرلمانية ومواصلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	بكين (الصين) 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
اجتماع للبرلمانيين حول التحالف العالمي من أجل العدالة الاجتماعية يتم تنظيمه بالتعاون مع منظمة العمل الدولية	جنيف (سويسرا) 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
ورشة عمل إقليمية للبرلمانيين والموظفين في البرلمان من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالشراكة مع منظمة التجارة العالمية	جورجتاون (غويانا) 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
الاجتماع الإقليمي حول الأمن الصحي في آسيا	تايلاند 2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
ورشة عمل إقليمية للبرلمانات ومعاهد الرقابة الحكومية يتم تنظيمها بالشراكة مع مبادرة الإنتوساي للتنمية	الكاريبي 2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
ندوة إقليمية حول العمل المناخي والتنمية المستدامة لبرلمانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	المكسيك 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني للعام 2024	2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)

الندوة الإقليمية الثالثة للبرلمانات الإفريقية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
ورشة عمل إقليمية حول تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات منطقة شرق وجنوب آسيا أو لبرلمانات غرب إفريقيا	2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف للمجموعة الإفريقية	2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات حول مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لمجموعة أوراسيا	2024 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
سلسلة من ورش العمل حول الأمن البشري والأمن المشترك مع الشركاء بما في ذلك المكتب الدولي للسلام والأكاديمية العالمية للفنون والعلوم	افتراضية 2024 (سيتم تحديد تاريخ السلسلة لاحقاً)
فعالية مشتركة مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بشأن تمويل المناخ	افتراضية- تحضير للدورة الـ29 لمؤتمر الأطراف 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
جلسة إحاطة حول نتائج مؤتمر أبو ظبي البرلماني حول منظمة التجارة العالمية والمؤتمر الوزاري الـ13	افتراضية 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
سلسلة من ورشات العمل بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار وكذلك النفقات العسكرية، تم تنظيمها بالشراكة مع شركاء من بينهم شبكة "برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح" والمنتدى البرلماني المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة	افتراضية 2024 (سيتم إعلان التاريخ لاحقاً)
الحوار الإقليمي الإفريقي بشأن العمل المناخي الذي تم تنظيمه بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة	افتراضية 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)

فعالية مشتركة عبر الإنترنت حول أهداف التنمية المستدامة مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	افتراضية 2024 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
سلسلة من جلسات الإحاطة لبرلمانات البلدان التي ستتم مراجعتها في العام 2023 وأوائل العام 2024 من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في إطار المراجعة الدورية الشاملة؛ ومن قبل لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ ومن قبل لجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ ومن قبل لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة	افتراضية ندوات عبر الإنترنت منتظمة طوال العام 2024
سلسلة ندوات عبر الإنترنت حول المشاركة العامة في عمل البرلمانات، متابعةً للتقرير البرلماني العالمي للعام 2022	افتراضية ندوات عبر الإنترنت منتظمة طوال العام 2024
سلسلة ندوات عبر الإنترنت حول التحول الرقمي في البرلمانات، ينظمها مركز الاتحاد البرلماني الدولي للابتكار في البرلمان	افتراضية ندوات عبر الإنترنت منتظمة طوال العام 2024
سلسلة التمكين العالمية: جلسات إحاطة ودورات تدريبية للبرلمانيين الشباب	افتراضية 2024 (ربع سنوية)
سلسلة ورش عمل افتراضية إقليمية وعالمية حول المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين المرأة	*افتراضية* (سيتم إعلان تاريخ السلسلة لاحقاً)
ندوة إعلامية حول هيكل وأداء الاتحاد البرلماني الدولي للمشاركين الناطقين بالإسبانية	افتراضية (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
سلسلة ندوات عبر الإنترنت حول أنواع عمليات التدقيق تم تنظيمها بالتعاون مع مبادرة الإنتوساي للتنمية	افتراضية 2024 ندوات عبر الإنترنت منتظمة
المؤتمر السنوي للنساء البرلمانيات	المكسيك شباط/فبراير 2025 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
الجمعية العامة الـ150 والاجتماعات ذات الصلة	طشقند (أوزبكستان) 5 – 9 نيسان/أبريل 2025

المؤتمر البرلماني الثاني بشأن الحوار بين الأديان	روما (إيطاليا) 19-21 حزيران/يونيو 2025
المؤتمر العالمي السادس لرؤساء البرلمانات، تسبقه القمة الـ15 لرئيسات البرلمانات	جنيف (سويسرا) أواخر تموز/يوليو / أوائل آب/ أغسطس 2025 (سيتم التأكيد على التاريخ لاحقاً)
الندوة الإقليمية الرابعة لمجموعة 12+ حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة	2025 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لمجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2025 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)
ورشة عمل إقليمية حول تعزيز حقوق الطفل لبرلمانات منطقة شرق وجنوب آسيا أو لبرلمانات غرب إفريقيا	2025 (سيتم التأكيد على مكان الانعقاد والتاريخ لاحقاً)

جدول أعمال الجمعية العامة الـ149

(جنيف، من 13 إلى 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2024)

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ149
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة
4. الجزء الخاص بالمساءلة بشأن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والمقررات الأخرى
5. *أثر الذكاء الاصطناعي على الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون*

   (اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان)
6. تقارير اللجان الدائمة
7. الموافقة على البند الموضوع للجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة الـ151 للاتحاد البرلماني الدولي وتعيين المقررين
8. التعديلات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

148th IPU Assembly and related meetings

Geneva, Switzerland
23-27 March 2024

Results of the proceedings

Inter-Parliamentary Union – 2024

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

TABLE OF CONTENTS

Page(s)

Meetings and other activities

148th Assembly

1. Opening of the Assembly 4
2. Participation 5
3. Choice of an emergency item 6
4. Debates and decisions of the Assembly and its Standing Committees 7
5. Special accountability segment 10
6. Concluding sitting of the Assembly 11

213th session of the Governing Council

1. Report of the IPU President 12
2. Report of the Secretary General 12
3. Financial results for 2023 12
4. Financial situation of the IPU 13
5. Questions relating to membership and observer status 13
6. IPU priority theme for 2024 16
7. Regional offices of the IPU 16
8. Future inter-parliamentary meetings 17
9. Sixth World Conference of Speakers of Parliament 17
10. Reports of committees and other bodies 17
11. Election of IPU Vice-Presidents 17
12. Cremer-Passy Prize 2024 17

292nd session of the Executive Committee

1. Report of the IPU President 18
2. Report of the Secretary General 18
3. Sub-Committee on Finance 18
4. Questions relating to membership and observer status 18
5. Working Group on amendments to the IPU Statutes and Rules 19
6. IPU Communications Strategy 19
7. Questions relating to the IPU Secretariat 20
8. Election of IPU Vice-Presidents 20

Subsidiary bodies of the Governing Council

1. Forum and Bureau of Women Parliamentarians 20
2. Forum and Board of the Forum of Young Parliamentarians 20
3. Committee on the Human Rights of Parliamentarians 21
4. Committee on Middle East Questions 21
5. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law 22
6. Group of Facilitators for Cyprus 22
7. Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine 22
8. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism 23
9. Working Group on Science and Technology 23
10. Gender Partnership Group 24
11. Advisory Group on Health 24

Other activities and events
1. Talks between the Speakers of Armenia and Azerbaijan at IPU headquarters 25
2. Joint meeting with the Chairs of the geopolitical groups and the Presidents of the Standing Committees 25
3. High-level meeting on *The crisis of multilateralism: Root causes and possible solutions* 26
4. Panel discussion on *Addressing strategic and existential threats through common security and the rule of law* 28
5. Workshop on *Strengthening climate legislation: Practical tools for parliamentarians* 28
6. Panel discussion on interfaith dialogue: *Building bridges through interfaith dialogue for more peaceful and inclusive societies* 29
7. Workshop on Human security: *Equipping parliamentarians for peacebuilding and conflict prevention* 30
8. Workshop on artificial intelligence 30
9. Parity debate on *Eliminating discrimination, transforming economic losses into gains* 30
10. Panel discussion on *Protecting minority rights: Towards comprehensive anti-discrimination legislation* 31
11. Workshop on the *Implementation of the Chemical Weapons Convention* 32
12. Panel discussion on *Climate change and conflict: How can parliaments ensure health during times of crises?* 32

Elections, appointments and membership of the Inter-Parliamentary Union

Elections and appointments
1. Executive Committee 33
2. Vice-Presidents of the IPU 33
3. Bureau of Women Parliamentarians 33
4. Committee on Middle East Questions 33
5. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law 33
6. Group of Facilitators for Cyprus 33
7. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism 34
8. Working Group on Science and Technology 34
9. Bureaux of the Standing Committees 34
10. Gender Partnership Group 34
11. Rapporteurs 34

Media and communications 35

Membership of the Inter-Parliamentary Union 36

Agenda, resolutions and other texts of the 148th Assembly of the Inter-Parliamentary Union

Agenda 37

Geneva Declaration 38
Parliamentary diplomacy: Building bridges for peace and understanding

IPU Leadership Statement on the situation in Gaza 41

Resolutions adopted by the Assembly
- *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence* 42
- *Partnerships for climate action: Promoting access to affordable green energy, and ensuring innovation, responsibility and equity* 47

Emergency item

- Results of the roll-call vote on the requests for the inclusion of an emergency item in the Agenda of the Assembly.....53

Reports and other documents of the Standing Committees

- Report of the Standing Committee on Democracy and Human Rights.....56
- Report of the Standing Committee on United Nations Affairs.....58
- Motion adopted by the IPU Standing Committee on United Nations Affairs: *Reform of the United Nations Security Council*.....61

Reports, decisions and other texts of the Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

Reports, decisions and other texts

- Composition of the Preparatory Committee for the Sixth World Conference of Speakers of Parliament.....62
- Report on the work of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine.....63
- Report of the Forum of Women Parliamentarians.....64
- Report of the Forum of Young Parliamentarians.....65
- Report of the Committee on Middle East Questions.....67
- Report of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law.....68
- Report of the Advisory Group on Health.....70
- Report of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG).....71
- Report of the Working Group on Science and Technology.....72
- Statistics of the Gender Partnership Group.....73

Other documents available online

- Decisions of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Future meetings

- Calendar of future meetings and other activities.....75
- Agenda of the 149th Assembly.....78

148th Assembly

1. Opening of the Assembly

The IPU Anthem was played at the start of the Assembly.

Dr. T. Ackson, IPU President, opened the Assembly on 24 March 2024 and invited delegates to observe a moment of reflection to honour colleagues who had passed away since the last Assembly, notably Mr. H.G. Geingob, President of the Republic of Namibia, and the thousands of people around the world who had died as a result of war, humanitarian catastrophe, terrorist attacks, violence and illness. She noted that the 148th Assembly, her first as IPU President, was the first time that an Assembly was being held in Geneva in almost six years and thanked those Member Parliaments who had hosted highly successful Assemblies in the interim.

The choice of parliamentary diplomacy as the theme for the Assembly and of peace and security as the IPU's policy focus for 2024 were timely given the proliferation of conflict around the world, and brought the IPU back to its founding principles as the focal point for worldwide parliamentary dialogue. She cited numerous conflict situations where the IPU was working constantly to bring together parliamentarians – the Middle East, Ukraine and the Russian Federation, and the Sahel, to name just a few – and expressed her hope that, during her mandate, the IPU would expand its promotion of parliamentary dialogue to the many other situations where it was sorely needed.

Mr. M. Chungong, IPU Secretary General, congratulated the President on her first Assembly and welcomed delegates back to Geneva after an almost six-year absence. The holding of an Assembly in the city of multilateralism and peace would send a strong signal to the world on the IPU's staunch commitment to peace and security. In their deliberations, he was sure that delegates would want to live up to the IPU's motto – "For democracy. For everyone." – and the expectations of their 46,000 colleagues around the world and the people they served. Parliamentarians had great potential to be key stakeholders in peace processes and to bring the voices of the people to the negotiating table.

He hoped that parliamentarians would take the opportunity through the many activities planned at the current Assembly to emphasize the importance of reconciliation, of dialogue across political, religious and ideological divides, and of peaceful coexistence. Over 135 years ago, the founders of the IPU, Cremer and Passy, had recognized the importance of dialogue as a means of resolving disputes and misunderstandings, and parliamentarians around the world should continue to recognize and realize those founding values as their common agenda.

Mr. D. Carden (United Kingdom), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, said that he had been born in 1986, a time when the world had had legitimate fears of the consequences of a catastrophic nuclear attack, but that in the following years, the global consensus had coalesced around a liberal democratic model greatly improving the prospects for peace. In recent years, however, the world appeared to have sunk back into levels of instability not seen since the end of the Cold War. Young people bore the heaviest burden of war, with thousands of young victims in every one of the major conflicts currently raging around the world.

As outlined in United Nations Security Council resolution 2250 (2015), it was vital for young people to participate in decision-making, but particularly in peace processes, as conduits for the voices of youth. War should not be considered an inescapable feature of the human condition, and peace should not be considered unattainable, but rather the only battle worth fighting.

In a keynote video message, ***Ms. C. López Castro (Mexico), President of the Bureau of Women Parliamentarians***, expressed her conviction that parliamentarians believed in the potential of parliamentary diplomacy and encouraged them to extend that belief to the huge potential of women to contribute to and lead processes that led to peace and security. Next year would mark the 25th anniversary of United Nations Security Council resolution 1325 on women, peace and security, but many countries were still failing to place women at the heart of conflict prevention and resolution.

The women, peace and security agenda was the tool the world needed to build bridges to sustainable peace, and to progress from exclusion to democratic decision-making and from gender inequality to gender justice. To that end, parliamentarians needed to work towards gender parity in decision-making, the participation and leadership of women in peace processes, and the elimination of violence against women. She encouraged parliamentarians to pledge their support and allocate appropriate budgets to women's organizations, notably those helping the survivors of sexual violence in conflict.

In a video message, ***Ms. M. Robinson, Chair of The Elders, former President of Ireland and former UN High Commissioner for Human Rights***, said that parliaments played an indispensable role in building bridges for peace and understanding, and in finding a consensus on how to tackle shared challenges; a role that was particularly valuable in the current era of increasing social polarization and geopolitical tensions. As a former parliamentarian and participant in IPU events, she had been heartened to hear that, in addition to parliamentary diplomacy, the Assembly would also focus on the revitalization of multilateralism, in a year in which the United Nations Summit of the Future would aim to chart a new way forward for international cooperation.

The world was facing several existential threats – the climate and nature emergency, pandemics, nuclear weapons, and the risk of unregulated artificial intelligence – but too much decision-making was governed by short-term and self-interested calculations. Faced with the global proliferation of conflicts, the multilateral international peace and security architecture appeared completely ill-equipped to cope. This was why The Elders, an organization founded by the late Nelson Mandela and of which she was currently Chair, was advocating for long-view leadership, to tackle these threats and build a more resilient and equal society. Such an approach would rely on a determination to resolve seemingly intractable problems, the wisdom to make decisions based on scientific evidence and reason, and the humility to listen to all those affected. In a year in which 40% of the world's population would have the chance to vote in consequential elections, she hoped that parliamentarians would heed her call to adopt a more long-term view.

2. Participation

Delegations from 144 Member Parliaments took part in the work of the Assembly*:

Afghanistan**, Albania, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahamas, Bahrain, Bangladesh, Belgium, Benin, Bolivia (Plurinational State of), Bosnia and Herzegovina, Botswana, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cambodia, Cameroon, Canada, Chad, Chile, China, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czechia, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Djibouti, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, Equatorial Guinea, Estonia, Eswatini, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, Gambia (The), Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lebanon, Lesotho, Liechtenstein, Lithuania, Luxembourg, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Mexico, Monaco, Mongolia, Montenegro, Morocco, Mozambique, Myanmar**, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Nigeria, Norway, Oman, Pakistan, Palestine, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Romania, Russian Federation, Rwanda, San Marino, Sao Tome and Principe, Saudi Arabia, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Singapore, Slovenia, Somalia, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Thailand, Timor-Leste, Tonga, Trinidad and Tobago, Tunisia, Türkiye, Turkmenistan, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Uzbekistan, Vanuatu, Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe.

The Parliament of Jamaica also attended the 148th Assembly in an observer capacity, with a view to future affiliation.

The following seven Associate Members also took part in the Assembly: the Arab Parliament, the East African Legislative Assembly (EALA), the Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA CIS), the Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU), the Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), the Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), and the Parliamentary Assembly of La Francophonie (APF).

Observers included representatives of:

(i) the United Nations and related organizations: United Nations, Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), Joint United Nations

* For the complete list of IPU Members, see page 36.

** As per the decision of the Governing Council in Madrid in November 2021, the IPU continues to engage with the former, democratically elected parliamentarians from Afghanistan and with the Committee to Represent Pyidaungsu Hluttaw (CRPH) for Myanmar. The corresponding delegations attend Assemblies in a non-voting observer capacity.

Programme on HIV/AIDS (UNAIDS), United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), World Health Organization (WHO), and the Organization for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW);

(ii) parliamentary assemblies and associations: African Parliamentary Union (APU), Arab Inter-Parliamentary Union (AIPU), ASEAN Inter-Parliamentary Assembly (AIPA), Asian Parliamentary Assembly (APA), Baltic Assembly, Collective Security Treaty Organization Parliamentary Assembly (CSTOPA), Commonwealth Parliamentary Association (CPA), Forum of Parliaments of the International Conference on the Great Lakes Region (FP-ICGLR), Global Organization of Parliamentarians against Corruption (GOPAC), International Parliamentary Network for Education (IPNEd), Interparliamentary Assembly on Orthodoxy (IAO), Maghreb Consultative Council (MCC), Parliametnarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament (PNND), Parliamentary Assembly of the Community of Portuguese-speaking Countries (AP-CPLP), Parliamentary Assembly of the Mediterranean (PAM), Parliamentary Assembly of Turkic States (TURKPA), Parliamentary Union of the Organization of Islamic Cooperation Member States (PUIC), Southern African Development Community Parliamentary Forum (SADC-PF), and UNITE Parliamentarians Network for Global Health;

(iii) Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria, and International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI);

(iv) International Committee of the Red Cross (ICRC), International Development Law Organization (IDLO), International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA), Organization of American States, and Sovereign Order of Malta.

Several special guests also attended the Assembly and gave addresses at high-level segments.

Of the 1,479 delegates who attended the Assembly, 716 were members of parliament (703 from Member Parliaments and 13 from Associate Member delegations), including 51 Presiding Officers, and 48 Deputy Presiding Officers. Member Parliaments' delegations included 252 women MPs (35.85%) and 194 young MPs (27.60%).

In continuation of practices established at recent Assemblies, the 148th Assembly was an in-person event with adaptations for hybrid participation. Nearly all the session rooms were equipped for external engagement and remote interpretation and these technical capacities were well used throughout the Assembly. All official side events, as well as the Executive Committee and the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP), allowed remote participation, with 84 users participating actively online in these sessions.

The proceedings of the Forum of Women Parliamentarians, Assembly General Debate and all sittings of the Governing Council were live streamed in English and the original language, with a total of 14,805 views. See the Media and Communications section for more details.

3. Choice of an emergency item

On 24 March 2024, the President informed the Assembly that the following six requests for the inclusion of an emergency item had been proposed:

- *Raising awareness of the International Court of Justice provisional measures for Israel in relation to Palestinians in Gaza, and of the need for urgent action on the humanitarian crisis in Gaza* (South Africa with the support of the African Group and the Arab Group)
- *The immediate release of the hostages in Gaza* (Israel)
- *Parliamentary diplomacy for peace in Palestine* (Indonesia and Malaysia)
- *Call for urgent action regarding the conflict in the Middle East* (Denmark, France, Hungary, Ireland, Portugal, Sweden and United Kingdom)[1]
- *Free, fair and transparent elections without prohibitions: Towards an orderly and peaceful democratic transition in the Bolivarian Republic of Venezuela* (Argentina, on behalf of the delegations of Argentina, Guyana, Peru and Uruguay)
- *Call for urgent action to end the aggression and massive violations of human rights in the Democratic Republic of the Congo* (Democratic Republic of the Congo)

[1] Iceland informed the IPU of its intention to support Denmark's proposal after the list of proposals (A/148/2-Inf.1-rev.5) had already been distributed in the room.

The President also announced that negotiations were under way for a joint proposal by South Africa (with support of the African Group and the Arab Group), and Denmark (and six other countries in the Twelve Plus Group). Ultimately this joint proposal did not materialize.

Jordan spoke in favour of South Africa's proposal and Canada spoke against.

Ireland spoke against the proposal of Israel. Israel ultimately withdrew its proposal.

Indonesia and Malaysia withdrew their proposal in support of South Africa's proposal.

Canada spoke in favour of Denmark's proposal and Jordan spoke against.

The proposal of Argentina was jointly presented by Argentina and Guyana. Cuba spoke against the proposal.

The Democratic Republic of the Congo withdrew its proposal in support of South Africa's proposal.

The Assembly then proceeded with a roll-call vote on the three remaining proposals (see pages 53-55).

The President announced that none of the three proposals still on the table had obtained the requisite two-thirds majority. The President informed the Assembly that such an outcome meant that none of them could be included on the agenda of the 148th Assembly in accordance with the Rules of the Assembly (Rule 11.2(a)).

4. Debates and decisions of the Assembly and its Standing Committees

(a) General Debate: *Parliamentary diplomacy: Building bridges for peace and understanding* (Item 3)

During the three days of deliberations, some 184 legislators from 129 Member Parliaments, including 48 Presiding Officers and 19 young parliamentarians, as well as representatives of 5 Associate Members and 14 permanent observers, contributed to the General Debate. The proceedings of the Debate were webcast, and many of the good practices and recommendations that emerged were reflected in the outcome document.

High-level segment – *Mitigating the humanitarian consequences of war: The role of parliaments*

The General Debate included a high-level segment on 25 March 2024 on the theme *Mitigating the humanitarian consequences of war: The role of parliaments*. The debate was organized within the framework of the 75th anniversary of the 1949 Geneva Conventions. The segment featured high-level representatives from leading agencies working on humanitarian issues: Ms. M. Spoljaric Egger, President of the International Committee of the Red Cross (ICRC), Ms. P. Patten, Special Representative of the UN Secretary-General on Sexual Violence in Conflict, and Ms. E. Tan, Director of the UNHCR Division of International Protection.

The debate focused on the humanitarian impacts of war, in particular with regard to displaced populations and sexual violence in conflicts. While Ms. Tan addressed the issue of displacement, especially of refugees, as a consequence of armed conflicts, Ms. Patten highlighted the impact caused by conflict-related sexual violence and the need both to strengthen accountability mechanisms to prosecute this crime and to address its root causes. Ms. Spoljaric Egger stressed the importance of upholding international humanitarian law (IHL) norms to mitigate the humanitarian impacts of war, and how this legal framework remains relevant and necessary in tackling the challenges brought about by today's armed conflicts. She also pointed out the importance of ensuring implementation of IHL norms at the domestic level and the crucial role played by parliaments in achieving this goal.

Delegates from IPU Member Parliaments discussed the need for the international community to avoid double standards when it comes to ensuring respect for IHL obligations and how addressing the root causes of violations of these norms could be a way to contribute to conflict prevention. Delegates also discussed the current lack of support provided to humanitarian assistance efforts in crisis situations and the importance of scaling up funding to humanitarian organizations working in these contexts. Delegates acknowledged that IHL still played a major role in tackling the humanitarian impacts of war, but also highlighted the need to advance the law to address the reality of today's armed conflicts, such as in the areas of new technologies and environmental protection. Ms. Spoljaric Egger underlined in her final remarks that the lack of respect for IHL did not challenge its legitimacy.

The IPU President and Secretary General reiterated the Organization's commitment to pursue the mobilization of parliaments to ensure respect of IHL and other legal frameworks of relevance with regard to conflicts and their impacts. They also reaffirmed the IPU's commitment to its existing partnerships with the ICRC, UNHCR and other UN bodies working in this area.

Special segment featuring the Director-General of the World Health Organization

Dr. T.A. Ghebreyesus, Director General of the World Health Organization (WHO), addressed the Assembly in a special segment on 25 March 2024. He emphasized the importance of signing a global Pandemic Accord and invited parliamentarians to counter the misinformation and disinformation that surrounded current negotiations. During a subsequent question and answer session, parliamentarians expressed particular interest in the Pandemic Accord, as well as in women's health, harmful practices, and the linkages between health and climate change. A new memorandum of understanding between the IPU and WHO was signed on this occasion, charting the course of their cooperation for the next five years.

Address by the United Nations Assistant Secretary-General for Youth Affairs

On 26 March 2024, Dr. F. Paullier, the first United Nations Assistant Secretary-General for Youth Affairs, addressed the Assembly on the topic of the General Debate. He emphasized the role of youth as a beacon of hope for peace and described the United Nations Security Council resolution 2250 as a groundbreaking achievement in recognizing the positive role that young people play in fostering peace and preventing violence. However, much more work was needed to ensure the implementation of the agenda set out by the resolution. Young people, and especially young women, continued to face heavy obstacles to participating in politics and were underrepresented. He called on parliamentarians to: support the youth, peace and security agenda by holding governments to account for its implementation, including through parliamentary commissions; create youth bodies in parliament to better channel the voices of young people; advocate for national plans and roadmaps for peace; and support the IPU's *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign.

Address by the Chief of Staff of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East

On 26 March 2024, the IPU President and Secretary General welcomed Mr. B. Majekodunmi, Chief of Staff of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) to the plenary. Mr. Majekodunmi noted that, for many years, the IPU had had a strong partnership with UNRWA and, given the current situation in the Middle East, it was important for parliamentarians to hear first-hand about the realities on the ground. He vividly described the humanitarian catastrophe unfolding in Gaza, marked by widespread death and destruction, impending famine and the looming collapse of health care services. Women and children were dying of starvation and disease, and urgent action was needed both in terms of a ceasefire and steps to ensure access for humanitarian aid. He also issued a strong call for parliaments to ensure adequate and continued funding for UNRWA. The IPU President expressed the Organization's strong support for UNRWA's mission to provide relief and essential services – including education, health care and emergency assistance – to millions of Palestinian civilians. All parliaments were called upon to support these efforts, which went well beyond politics and should be rooted in a shared belief in every individual's intrinsic human rights, dignity and worth.

(b) Standing Committee on Peace and International Security

The Standing Committee on Peace and International Security held three sittings from 24 to 26 March 2024, with its President, Ms. A. Kuspan (Kazakhstan), in the chair. The Committee was entrusted with the task of debating the draft resolution *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence*. The draft resolution and an accompanying explanatory memorandum had been prepared by the two co-Rapporteurs, Ms. M. Stolbizer (Argentina) and Mr. C. Lacroix (Belgium).

Following the presentation of the draft resolution by one of the two co-Rapporteurs, 34 speakers took the floor to express their thoughts on the matter. During the drafting process, the Committee considered 200 amendments tabled by 22 Member Parliaments and the Forum of Women Parliamentarians. Around one-third of the proposed amendments and sub-amendments were taken on board.

The Bureau of the Committee gathered on the morning of 26 March 2024. Its main decision was to put forward a subject item stemming from the discussions during the meeting. The Bureau also agreed to continue consultations to establish a full programme of work for the 149th Assembly.

At the Committee's last sitting on the afternoon of 26 March 2024, the consolidated draft resolution was adopted by a vote and the subject item proposed by the Bureau was accepted.

On 27 March 2024, the President of the Committee presented the draft resolution at the plenary sitting of the Assembly, and it was adopted by consensus. The delegations of India, Iran (Islamic Republic of) and the Russian Federation expressed their opposition to the entire text of the resolution. The delegations of China and Lithuania expressed a reservation on the entire text of the resolution. The delegations of

Australia, Canada, Cuba, France, New Zealand, the Republic of Korea, Türkiye and the United Kingdom expressed reservations on several paragraphs and, in some cases, on the use of the term "autonomous weapon systems" without mentioning the characteristic of lethality.

The Assembly approved the subject item presented by the Bureau entitled *The role of parliaments in advancing a two-State solution in Palestine* and approved the nomination of Mr. M.A. Bouchouit (Algeria) and Mr. J. Buttimer (Ireland) as the co-Rapporteurs for the next resolution. When putting forward the subject item, the Bureau indicated that for reasons of inclusiveness due to the sensitivity of the subject, it should have the possibility to establish a team comprising a co-Rapporteur from each geopolitical group. The President of the IPU will therefore be entrusted with pursuing consultations with a view to appointing these rapporteurs at the earliest possible opportunity pursuant to Rule 13.4 of the Rules of the Standing Committees.

(c) Standing Committee on Sustainable Development

The Standing Committee on Sustainable Development held its sittings on 24, 25 and 26 March 2024 with its President, Mr. W. William (Seychelles), in the chair. The Committee was entrusted with the task of drafting the resolution on *Partnerships for climate action: Promoting access to affordable green energy, and ensuring innovation, responsibility and equity*. The draft resolution and an accompanying explanatory memorandum had been prepared by the co-Rapporteurs, Ms. M.S. Al Suwaidi (United Arab Emirates), Mr. S. Patra (India) and Ms. L. Vasylenko (Ukraine).

Drafting of the resolution was conducted in plenary. The Committee had received 293 amendments submitted by 27 Member Parliaments. The consolidated draft resolution was adopted by consensus. India and Iran (Islamic Republic of) expressed their opposition to the entire text. China expressed reservations on preambular paragraphs 7 and 8, and operative paragraphs 7, 8 and 25. Türkiye expressed reservations on operative paragraphs 24, 25 and 26.

At its final sitting and at the proposal of its Bureau, the Committee adopted its next subject item entitled *Parliamentary strategies to mitigate the long-lasting impact of conflicts, including armed conflicts, on sustainable development*. The Committee approved the nomination of Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain), Ms. E.T. Muteka (Namibia) and Mr. R. Fogiel (Poland) as co-Rapporteurs.

The Committee also approved a work plan for the next Assembly. It includes a debate on the topic of the next resolution, a panel debate entitled *The role of parliaments in preventing corporate tax avoidance and achieving sustainable development*, as well as a segment to prepare for the Parliamentary Meeting at the United Nations Climate Change Conference in Azerbaijan (COP29).

No candidature was received for the Bureau's vacant post.

(d) Standing Committee on Democracy and Human Rights

The Committee held two sittings.

At its first sitting, held on 25 March 2024 with Vice-President Mr. A. Torosyan (Armenia) in the chair, the Committee held a debate on its next resolution, *The impact of artificial intelligence on democracy, human rights and the rule of law*. The debate explored the potential benefits of artificial intelligence while also drawing attention to the multiple risks associated with this emerging technology, with contributions from experts, the rapporteurs (Ms. M. Rempel Garner (Canada) and Ms. N. Lugangira (United Republic of Tanzania)) and more than 30 delegates.

At its second sitting, held on 26 March 2024 with Mr. Torosyan again in the chair, the Committee held a debate on *Sustainable actions to improve the life conditions of people with disabilities, including their chances for education and work opportunities*. The debate highlighted the important role parliaments can play to advance implementation of the UN Convention on the Rights of Persons with Disabilities, by ensuring that laws, policies and budgets advance the full inclusion of persons with disabilities in the community and remove all forms of discrimination and stigma based on disability.

In application of Rule 10.2 of the Rules of the Standing Committees, the Committee declared the position on the Bureau held by Mr. E. Uwizeyimana (Rwanda) to be vacant. An election to fill this vacant position will take place at the next Assembly.

For further information about the two debates, see page 56.

(e) Standing Committee on United Nations Affairs

The Standing Committee on United Nations Affairs held two sessions. The first session featured the new UN Assistant Secretary-General for Youth Affairs, Dr. F. Paullier, who introduced the new Youth Office and its mandate to facilitate youth access to debates and processes across the UN system. Some 48 delegations were present for the vigorous discussion and over 18 interventions were made.

The second session focused on the sustainability of the UN's humanitarian work. The committee was briefed by high-level officials from the UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), the UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), the World Food Programme (WFP) and the UN Relief and Works Agency for Palestinian Refugees in the Near East (UNRWA). These officials shared important information regarding humanitarian crises around the world. Over 34 delegations were present and 16 made interventions.

The Committee adopted a motion to encourage parliamentarians to engage domestically on Security Council reform, foster a debate in their parliaments, discuss the issue with their permanent representative to the UN and be ready to ratify any agreed changes to the Security Council.

On 25 March 2024, the Committee convened a special high-level meeting for Speakers and Deputy Speakers on the crisis of multilateralism. The discussion featured Ms. T. Valovaya, Director-General of the United Nations Office at Geneva, and Ms. R. Grynspan, Secretary-General of the UN Conference on Trade and Development (UNCTAD).

5. Special accountability segment

For the fifth consecutive Assembly, the General Debate included a special accountability segment. During this segment, delegations were invited to contribute with interventions on their actions to advance parliamentary solidarity to defend the human rights of parliamentarians, parliamentary engagement for the promotion of inclusive societies and parliamentary action to tackle climate change.

In this context, the IPU President emphasized the IPU's nature as a Member-driven Organization, in which decisions and outcomes needed to be translated into national realities for the well-being of the people. As per the IPU Statutes, Member Parliaments are required to share details with the Organization of results accomplished in follow-up to IPU decisions.

To facilitate this process, each year, a number of parliaments from each geopolitical group are designated to report and answer a survey prepared by the IPU Secretariat. The rate of respondents reached a high of 71% in 2023. In 2024, 38 countries across all six geopolitical groups are scheduled to report.

A total of 18 delegations, including the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH) and the Interparliamentary Assembly on Orthodoxy (IAO), both IPU observers, took the floor to share their good practices in following up on relevant declarations adopted by the IPU in recent years. Four delegations shared multimedia content that was screened during the segment.

Concrete examples of parliamentary action included:

- Australia: Australia had collaborated with its Pacific Island neighbours to strengthen climate resilience. Last year, Australia and Tuvalu signed the first-ever bilateral agreement on climate mobility. Special visa arrangements had been implemented for Tuvaluans threatened by climate change so they could live, work and study in Australia. Australia had also allocated funds to the Tuvalu Coastal Adaptation Project to enhance the islands' climate resistance.
- Azerbaijan: Azerbaijan would be hosting COP29 in November 2024 and had been going through a responsible transition from fossil fuels to alternative clean energy sources. The country was involved in various projects that aimed at promoting renewable energy, such as joining the Global Methane Pledge initiative and participating in the European Union's Green Corridor project.
- China: China had been the global leader in renewable energy investment for seven consecutive years and had dominated the output and sales of new energy vehicles (NEVs), with half of the world's NEVs operating on Chinese roads. To follow up on IPU resolutions and other international agreements, the National People's Congress had enacted and implemented several laws to support renewable energy and clean transportation, which included the Energy Conservation Law, the Promotion of Clean Energy Law and the Circular Economy Promotion Law.

- Cabo Verde: The Parliament had prioritized the transition to zero carbon emissions and focused on green and circular economies through digitalization efforts. Cabo Verde had established safe havens to preserve marine biodiversity and pioneered plastic waste reduction initiatives.
- Chile: The Parliament was setting an example of inclusivity by employing individuals with Down syndrome in the Chamber of Deputies. The Chilean delegation encouraged the IPU to address the subject of persons with disabilities in its meetings further.
- Denmark: The Parliament had decided to actively follow up on cases of violation of the human rights of MPs examined by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, in Europe. This included sending delegations to court hearings, sending letters to detained MPs, and discussing the cases with representatives of the countries in question.
- Indonesia: The Indonesian House of Representatives had been actively promoting a green economy transition, giving priority to finalizing a new Renewable Energy Bill. Indonesia was also committed to fostering an inclusive and peaceful society by ensuring equal respect for all religions, including the passing of a bill that ensured equal treatment of all religions in the country.
- Latvia: The Parliament was currently enhancing responses to hate speech by collaborating closely with multiple stakeholders, including NGOs and law enforcement bodies. While hate speech was criminalized in Latvia, the Parliament was also exploring more nuanced measures to promote inclusive societies and facilitate societal cohesion through dialogue.
- Thailand: The Parliament was working to strengthen inclusivity in Thai society by focusing on marriage equality, indigenous people's rights and labour protection. The lower house was on the brink of passing legislation on marriage equality and become the first country in the ASEAN to do so.

Other delegations that took the floor during this segment were Canada, Germany, India, Malawi, Mexico and Tunisia.

6. Concluding sitting of the Assembly

At the concluding sitting on 27 March 2024, the IPU President introduced the Geneva Declaration on *Parliamentary diplomacy: Building bridges for peace and understanding* (see page 38) and invited the youngest male and one of the youngest female MPs in attendance at the Assembly, Mr. A. Tongjaisod (Thailand) and Ms. E.T. Muteka (Namibia), to present the Declaration. The Assembly unanimously endorsed the Geneva Declaration.

Recalling that it had not been possible to reach a consensus on the choice of an emergency item earlier in the week, the IPU President reported that she and the Secretary General would imminently be issuing a leadership statement on behalf of the global parliamentary community, on urgent action to address the situation in Gaza (see page 41).

Ms. A. Kuspan (Kazakhstan), President of the Standing Committee on Peace and International Security, presented the resolution *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence* (see page 42). The Assembly adopted the resolution by consensus, with opposition to the resolution expressed by India, Iran (Islamic Republic of) and the Russian Federation, and reservations expressed by Australia, Canada, China, Cuba, France, Lithuania, New Zealand, Republic of Korea, Türkiye and the United Kingdom.

Mr. W. William (Seychelles), President of the Standing Committee on Sustainable Development, presented the resolution *Partnerships for climate action: Promoting access to affordable green energy, and ensuring innovation, responsibility and equity* (see page 47). The Assembly adopted the resolution by consensus, with opposition to the resolution expressed by India and Iran (Islamic Republic of), and reservations expressed by China and Türkiye.

The Assembly took note of the Reports of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, presented by its Vice-President, Mr. A. Torosyan (Armenia), and of the Standing Committee on United Nations Affairs, presented by its President, Mr. D. McGuinty (Canada) (see page 56).

The Assembly approved the subject items for the resolutions to be drafted by the Standing Committee on Peace and International Security and the Standing Committee on Sustainable Development for adoption at the 150th IPU Assembly, together with the rapporteurs that would be working on the draft resolutions (see page 34).

At the conclusion of the Assembly, the representatives of the geopolitical groups took the floor: Ms. S.S. Chaudhury (Bangladesh) on behalf of the Asia-Pacific Group, Mr. B. Boughali (Algeria) on behalf of the Arab Group, Mr. M. Bouden (Algeria) on behalf of the African Group, Ms. S. Carvajal Isunza (Mexico) on behalf of the Group of Latin America and the Caribbean, Ms. V. Riotton (France) on behalf of the Twelve Plus Group and Mr. T. Vardanyan (Armenia) on behalf of the Eurasia Group. They thanked the President, Secretary General, the staff of the Secretariat, and the Swiss hosts for their tireless work in ensuring another hugely successful Assembly, and echoed the Secretary General's gratitude and congratulations, expressed at the Governing Council earlier in the day, to Ms. S.-A. Sader, Conference Services Officer, who would be retiring in the coming months. They deplored the failure of the membership to find a consensus on an emergency item for the second Assembly in a row but thanked the President and Secretary General for their initiative to release a leadership statement on the situation in Gaza. Even without an emergency item on the subject, the situation in Gaza had been brought to the fore in many discussions during the Assembly, and they expressed the hope that the revision of the IPU Statutes and Rules currently in progress would give rise to improved processes to allow the IPU membership to convey its position on such important issues.

In his concluding remarks, Mr. M. Chungong, IPU Secretary General, congratulated the President on her efficiency in presiding over her first Assembly. Noting that 2024 would mark the 135th anniversary of the IPU, he said that the Organization's founding fathers, Cremer and Passy, would have been extremely gratified to see over 700 MPs participating in the present Assembly and the high quality of the debates and outcomes. He hoped that Member Parliaments would use the opportunity of the 135th anniversary to rededicate their efforts to find peace around the world. He further highlighted the ongoing digital transformation of the IPU, which was in evidence at the Assembly through the increasing acceptance of a paperless approach, with many delegates now consulting the documents of the Assembly on their own digital devices. He looked forward to welcoming delegates back to Geneva for the 149th Assembly in October 2024.

In her concluding remarks, Dr. T. Ackson, IPU President and President of the 148th Assembly, expressed her gratitude to all those who had played a pivotal role in the organization of the Assembly, and in particularly to the Swiss authorities for their warm welcome to Geneva. The robust level of participation at the Assembly and its strong focus on parliamentary diplomacy would send a signal to the international community that parliamentarians would support and contribute to efforts to reinvigorate multilateralism with a strong parliamentary dimension and a focus on inclusive dialogue as the only way to achieve long-lasting peace. She thanked delegates for their active participation, insightful contributions and unwavering commitment to the IPU, which had provided a strong foundation for the Assembly's numerous successful outcomes. She invited those present to take the Geneva Declaration back to their parliaments and consider organizing a special event on parliamentary diplomacy to mark the IPU's 135th anniversary on 30 June 2024, the International Day of Parliamentarism.

Dr. T. Ackson declared the 148th IPU Assembly closed and the IPU anthem was played.

213th session of the Governing Council

1. Report of the IPU President

The Governing Council took note of the report of the IPU President on her first five months in office and expressed its appreciation for her achievements in this short time. It also concurred with the Executive Committee that it was the collective responsibility of the global parliamentary community to create a platform for dialogue between the Parliaments of Israel and Palestine with a view to finding solutions to the ongoing crisis.

2. Report of the Secretary General

The Secretary General presented the Impact Report 2023 covering the IPU's activities in the second year of implementation of its 2022-2026 Strategy. He highlighted numerous areas of impact across the Organization's five strategic objectives and the 2023 priority theme of climate change.

3. Financial results for 2023

The Financial Report and Audited Financial Statements for 2023 were introduced by Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates), Chair of the Sub-Committee on Finance. He reported that the 2023 accounts showed a healthy financial situation with an operating surplus of CHF 157,000 at year end. The surplus

had been added to the IPU Working Capital Fund, which was now at 91% of its target level. Expenditures were within budget for each of the Strategic Objectives and the income from the IPU's investments had improved thanks to the favourable market conditions in 2023.

Mr. Al Nuaimi welcomed the strong results yielded by the Secretary General's efforts to mobilize voluntary funds. This demonstrated that the IPU was recognized by donors as a reliable partner. He also noted that the amount of arrears in Member Parliament contributions had been increasing steadily in recent years. One main reason for this was the situation of the Parliament of the Bolivarian Republic of Venezuela, whose arrears rose every year and now stood at CHF 662,000. He encouraged the governing bodies to decide how to address this exceptional situation. He also encouraged all Member Parliaments to work with their geopolitical groups to try to reduce the list of other Member Parliaments in arrears.

The Internal Auditor, Mr. H. Carneiro (Portugal), presented his report. He conveyed his opinion that the financial statements presented by the IPU accurately reflected its financial position as of 31 December 2023 and its financial performance throughout the year 2023, and complied fully with the International Public Sector Accounting Standards (IPSAS). The new External Auditor, the Audit Board of the Republic of Indonesia, had expressed a positive opinion on the Financial Statements with no reservations, confirming that all previous audit recommendations had now been implemented. Three new recommendations had been made relating to the IPU Pension Fund assets, the categorization of certain travel costs and the collection of arrears in Member Parliament contributions, all of which the IPU Secretariat had accepted and was in the process of implementing. Mr. Carneiro highlighted that the Governing Council should consider applying all the mechanisms at its disposal to address the build-up of arrears, including suspending the rights of those Member Parliaments who failed to meet their obligations, and detailing the reasons for its decisions taken on each Member Parliament in arrears. He also advised the IPU to make provisions over the coming years to compensate for the Pension Fund's reduction in assets, using the IPU's accumulated reserves.

Mr. Carneiro concluded that the financial management of the IPU had a strong foundation based on internal controls and its financial position was healthy. He recommended that the Governing Council approve the Secretary General's financial administration of the IPU and the financial results for 2023.

There were interventions from the floor congratulating the Sub-Committee on Finance and the Secretariat team for their work, seeking information on staffing and thanking the Indonesian Audit Board for the excellent audit report prepared under its new mandate.

The Governing Council approved the Secretary General's financial administration of the IPU and the financial results for 2023.

4. Financial situation of the IPU

The Governing Council received a report on the financial situation of the IPU as at 31 January 2024 and an updated list of unpaid assessed contributions. Reporting on behalf of the Executive Committee, Mr. Al Nuaimi noted that, as it was still early in the year, the situation was similar to the end of 2023. The Organization's budget performance was on track for the year so far. Investment markets had continued to perform well at the beginning of the year and the IPU's finances remained healthy and stable. The list of Members in arrears had reduced slightly but was still in need of close attention in 2024.

The Secretary General updated the Governing Council on the mobilization of voluntary funding. The IPU's work continued to be supported by grants from a range of parliaments, governments, agencies and foundations across Bangladesh, Benin, Canada, China, Ireland, Micronesia (Federated States of), Qatar, Sweden, United Arab Emirates, the European Union and the United Nations family.

5. Questions relating to membership and observer status

The Governing Council took note of ongoing efforts by the Secretariat and existing Member Parliaments to reach universal membership.

The Governing Council took note of the participation in the Assembly of a high-level delegation from Jamaica and expressed its hope that this Parliament would once again become a Member of the IPU in the near future.

The Governing Council also took note of ongoing discussions on the potential admission of Belize to the IPU in the not too distant future, and wished those involved every success in further expanding the IPU membership.

The Governing Council approved the recommendation of the Executive Committee to admit the Permanent Conference of Political Parties of Latin America and the Caribbean (COPPPAL) and the International Development Law Organization (IDLO) as permanent observers to the IPU and wished these organizations every success in their cooperation with the IPU.

The Governing Council was apprised of the situation of certain parliaments, organized into four categories, and adopted a series of recommendations from the Executive Committee.

(a) Parliaments that are not functioning

The Parliament of **Afghanistan** had been dissolved by the Taliban, resulting in most former parliamentarians now being in exile in Canada, Türkiye and various European countries. The IPU governing bodies had taken a political decision not to recognize the Taliban regime. Instead, it had decided to allow the dissolved parliament to continue to participate in the work of the IPU in a non-voting observer capacity. Since then, the Parliament had regularly been represented at IPU Assemblies. Several IPU bodies, notably the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law and the Executive Committee, had been closely following the humanitarian situation in Afghanistan. The Governing Council decided to maintain its decision to allow Afghanistan to participate in IPU meetings in a non-voting and non-elective capacity.

The Parliament of **Guinea-Bissau** had been dissolved by the President in violation of the constitutional provisions that forbade dissolution of the Parliament within 12 months of an election. Parliamentarians had been banned from accessing parliamentary property or resources and the Speaker had written to the IPU President to seek assistance. As a gesture of solidarity, the Secretary General had invited the Speaker of the dissolved Parliament to Geneva to explore how the IPU could offer its support. The Governing Council decided to continue to show solidarity with the Parliament of Guinea-Bissau, recommended continued engagement with its Speaker and asked to be kept informed of the outcome of those discussions.

In **Haiti,** no parliament was functioning, and the country was effectively in the hands of gangs, with no prospects of elections being organized in the near future. The Prime Minister had left the country and had no plans to return due to threats to his life from the warlords and gangs in charge. The Governing Council recommended that the IPU continue to monitor the situation and support every effort towards a return to constitutional order.

The situation in **Myanmar** was similar to Afghanistan. The military had taken power and did not recognize the results of the democratic elections held in 2020. In its previous decision on this case, the Governing Council had decided to recognize the Committee Representing Pyidaungsu Hluttaw, which is a legislative body made up of parliamentarians, many of them now living abroad, and invite it to attend the IPU's meetings to represent Myanmar in a non-voting observer capacity. The Governing Council decided to maintain that decision.

In **Niger,** there had been no functioning parliament since the dissolution of the democratically elected legislature by the military. During the 147th IPU Assembly in Luanda, the Prime Minister of Niger informed the Secretary General that the transitional authorities were working on the establishment of a Consultative Council of the Transition, which would serve as the legislative branch during the transition. The Prime Minister had said that he would update the Secretary General as soon as possible on the arrangements related to that planned body. Upon the recommendation of the Executive Committee, the Governing Council decided to invite the IPU to continue monitoring the situation in Niger and provide assistance with a view to a return to constitutional order.

In **Sudan,** there had been no functioning parliament since the military coup in 2019. Several plans had been made for the organization of elections, but none had been followed through. In 2021, the IPU had decided to suspend the affiliation Sudan. A civil war had broken out in the country in 2023 and was still raging. In light of this, there were no prospects for elections in the near future and the Governing Council therefore decided to maintain the decision it had taken in 2021.

(b) Transitional parliaments

This category comprised **Burkina Faso, Chad, Gabon, Guinea, Libya, Mali** and **South Sudan**.

The IPU had been engaging with the Transitional Legislative Assembly of **Burkina Faso**. The Secretary General had visited Burkina Faso in May 2023, to collect first-hand information and consult with the authorities on how the IPU could support a rapid return to normality. The organization of elections to end the transition was on hold as terrorists were currently occupying more than 40% of the territory of the country.

Mali was experiencing similar security issues and the military had taken power with a view to addressing the situation. A national transition process was ongoing and a transitional parliament was in place. In light of this, the IPU governing bodies had decided to retain the membership of Mali and recommended that the IPU Secretary General support efforts towards a return to constitutional order. Pursuant to that mandate, the Secretary General had visited the country in May 2023, and had met the various stakeholders involved in the transition. The authorities maintained that elections would still be held in 2024.

Like Burkina Faso and Mali, a transition period was ongoing in **Guinea**, with a Transitional National Council in place. The IPU governing bodies had decided to retain the membership of Guinea, and had mandated the Secretary General to engage and consult with the transitional authorities on how the IPU could successfully support the ongoing process to a rapid return of constitutional order. The Secretary General had visited Guinea during his West African tour in May 2023, when he had attended the launch of the constitutional policy debate intended to gather the views of the population on the draft constitution. A referendum on this draft was planned to take place no later than December 2024.

In **Chad**, a Transitional National Council was in place following the undemocratic change of the head of State, now the son of the late President Idriss Déby. The IPU was providing assistance to the transitional body pursuant to the decision of the governing bodies to retain the membership of Chad. A presidential election is due to take place in May 2024, followed by legislative elections.

In **Gabon**, in August 2023, the military had overthrown the supposed winner of the presidential election, Mr. Ali Bongo. The military authorities had begun a transitional process, implementing the related mechanisms including a transitional parliament. In light of this, the IPU governing bodies had decided to retain the membership of Gabon and recommended engagement with the transitional parliament to provide support. The Secretary General had visited Gabon in early 2024 where he had met with all the transitional authorities, including the Head of State, Mr. Oligui Nguema. In an inclusive approach, he had also paid a visit to former President Ali Bongo. The transitional process was proceeding well and a national dialogue on the next steps would take place from 2 to 30 April 2024.

In the case of **Libya**, the IPU had recognized the Parliament elected in 2014, based at the time in Tobruk and now located in Benghazi. One of the core missions of that Parliament had been to pave the way for elections, which had not yet taken place because of disagreements among the different actors involved. However, according to a recent update, an agreement had been reached between that Parliament and the executive authority based in Tripoli to organize elections in the near future when certain conditions had been met.

South Sudan was also engaged in a transitional process with a transitional parliament sworn in in 2021. However, the process had been extended to February 2025, affecting the organization of the election due to take place in December 2024.

For the seven transitional parliaments listed above, the Governing Council recommended that the IPU keep monitoring the situation, provide assistance where required with the drafting of new constitutions and legislative frameworks in those countries, and keep the governing bodies informed of progress.

Following up on this recommendation, during the Assembly, the Secretary General held a meeting with the heads of the delegations of Burkina Faso, Chad, Gabon, Guinea and Mali, as well as Guinea-Bissau, to discuss the way forward in terms of IPU support to their respective transitional processes. The heads of delegations reiterated their gratitude to the IPU, which was among the rare organizations that not only understood their situation but had also suggested well-designed support for their return to normality. As a follow-up to this meeting, a regional workshop will be organized in Geneva to harmonize IPU support for those countries and to pool and share experience. The Geneva workshop will be followed by national follow-up activities during which specific issues will be addressed.

(c) Countries where the political situation is impacting the functioning of parliament

The Governing Council received an update on the case of the **Bolivarian Republic of Venezuela**. While the IPU did not recognize either the parliament elected in 2015 or the one elected in 2020, the governing bodies had agreed to welcome a delegation from Venezuela to the IPU's statutory Assemblies provided that it was composed of representatives of these two parliaments. As per the mandate given to him by the governing bodies to help normalize the situation of Venezuela, the Secretary General had invited representatives of the 2020 parliament to Geneva for a consultation in January 2024, as the 2015 parliament had effectively ceased to exist. The representatives had also

participated in a hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians on the case of the Venezuelan parliamentarians before that Committee. Though there were signs of normalization of relations between President Maduro's regime and the opposition – in light of the agreement reached in Barbados – recent developments indicated that a number of challenges remained to be addressed such as the request from the regime for the closure of the OHCHR office in Caracas, and the banning of a senior political opposition leader from running in the presidential election in July 2024. Noting that the situation in Venezuela remained challenging, the Governing Council supported the recommendation of the Executive Committee to defer any decision on Venezuela to its next session, when it would receive an update on the outcome of the July 2024 presidential elections.

In **Palestine**, the elections foreseen since 2010 had still not taken place and the current situation in the region did not offer better prospects. The Governing Council approved the recommendation of the Executive Committee to take note of the lack of progress and express the hope that the long-delayed elections would take place in the very near future.

Yemen remained a fully fledged Member Parliament that participated regularly in IPU activities. An agreement was in place to support the Secretariat of the Parliament, but it had not yet been implemented due to the ongoing war in the country. The Governing Council approved the recommendation of the Executive Committee to take note of that situation.

(d) Countries where the political situation constitutes a potential threat to parliament's capacity to function

This category comprised **Bosnia and Herzegovina, Eswatini, Peru** and the **Syrian Arab Republic**. The Governing Council approved the recommendation of the Executive Committee to invite the Secretariat to continue to monitor those situations and provide regular updates.

The Governing Council took note of the Executive Committee's proposal that **Eswatini** and **Peru** be removed from the list if the recent developments in the countries continued on a positive track.

6. IPU priority theme for 2024

The Secretary General introduced the priority theme for 2024, peace and security, and the numerous initiatives and activities under way and planned on this theme throughout the year.

The Secretary General said that the annual Parliamentary Hearing at the United Nations in New York in February 2024 had focused on the role of parliaments in ending conflicts and promoting a more human-centred approach to peacebuilding. The theme of the 148th IPU Assembly was also directly linked to the priority theme, with parliamentary diplomacy taking centre stage, as well as the negotiation of the resolution on *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence.* At a more programmatic level, the IPU was stepping up its efforts to support transitional parliaments in countries emerging from political instability as well as initiatives to promote peaceful coexistence through interfaith dialogue and parliamentary action to counter terrorism and violent extremism.

On 30 June 2024 – the IPU's 135th anniversary and International Day of Parliamentarism – the IPU would be encouraging Member Parliaments to celebrate the milestone with a particular focus on peace and security.

Finally, the Cremer-Passy Prize for 2024 would be awarded to a parliamentarian or group of parliamentarians with an exceptional record on peace and security, in line with the umbrella theme of the year.

7. Regional offices of the IPU

The Governing Council was briefed on the progress made with the establishment of IPU regional offices in Uruguay and Egypt.

In Uruguay, the Host Agreement between the IPU Secretariat and the Ministry of Foreign Affairs had been officially ratified by law on 25 November 2023. Collaborative efforts between the Secretariat and the Parliament of Uruguay were ongoing to conclude an operational agreement, which would outline the operational and budgetary aspects of the Regional Office.

Regarding the establishment of the Regional Office in Egypt, discussions had taken place on the Host Agreement and financial arrangements. The IPU Secretariat had received amendments and feedback on the proposed template, signalling progress in negotiations.

8. Future inter-parliamentary meetings

The Governing Council approved the list of future inter-parliamentary meetings as recommended by the Executive Committee.

In addition, the Governing Council approved two recommendations of the Executive Committee on this subject:

- that a global meeting for women parliamentarians be held on an annual basis with the first such meeting taking place in Mexico in February 2025, subject to the identification of funding;
- to continue the practice of holding a meeting of the Executive Committee between the two Assemblies each year, to be hosted by the parliament of one of the members of the Executive Committee, upon their invitation.

9. Sixth World Conference of Speakers of Parliament

The Governing Council endorsed the composition of the Preparatory Committee for the Sixth World Conference of Speakers of Parliament (see page 62), comprising 16 Speakers of Parliament from across the six geopolitical groups; two members of the Executive Committee; the President of the Bureau of Women Parliamentarians, the President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians and the President of the Standing Committee on United Nations Affairs, all serving in an ex officio capacity; the President of the National Council of Switzerland, as the Host Parliament; and the Chef de Cabinet of the United Nations Secretary-General, serving as the latter's representative. The Preparatory Committee will hold its first meeting on 16 and 17 May 2024 in Geneva. The Conference itself is tentatively scheduled for late July or early August 2025.

10. Reports of committees and other bodies

The Governing Council approved the recommendations contained in the reports on the activities of the Forum of Women Parliamentarians, the Forum of Young Parliamentarians, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP), the Committee on Middle East Questions, the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law, the Group of Facilitators for Cyprus, the Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine, the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG), the Working Group on Science and Technology, the Gender Partnership Group and the Advisory Group on Health. The Council endorsed the new appointments to those bodies (see page 33).

The Governing Council adopted decisions concerning 268 parliamentarians in 14 countries submitted by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians.

11. Election of IPU Vice-Presidents

The Governing Council endorsed the election of the following members of the Executive Committee as IPU Vice-Presidents: Mr. A. Kharchi for the African Group, Mr. A.R. Al Nuaimi for the Arab Group, Ms. A. Sarangi for the Asia-Pacific Group, Ms. S. Mikayilova for the Eurasia Group, Ms. B. Argimón for the Group of Latin America and the Caribbean, and Ms. D. Avgerinopoulou for the Twelve Plus Group.

12. Cremer-Passy Prize 2024

The Cremer-Passy Prize, named after the IPU's founders, William Randall Cremer and Frédéric Passy, will be awarded for the third time in 2024.

The Prize is open to sitting parliamentarians who make an outstanding contribution to the defence and promotion of the IPU's objectives, as well as those "who contribute to a more united, peaceful, sustainable and equitable world".

Nominations for the 2024 edition should be submitted through the IPU's six geopolitical groups, each of which will select one candidate from their region with a second nomination as an alternate.

In 2024, in line with the overall theme of the year, the winning parliamentarian or group of parliamentarians should have an exceptional record when it comes to peace and security.

The Prize will be awarded, upon the decision of the Prize Selection Board, at the second IPU Assembly of the year in October 2024.

292nd session of the Executive Committee

1. Report of the IPU President

The Executive Committee heard the report of the IPU President on her activities since her election at the 147th IPU Assembly in Luanda. All of those activities had revolved around the following three key objectives: reinforcing peace and security, reinforcing the IPU's visibility and supporting the implementation of the IPU Strategy.

On peace and security, inspired by her mission to the Middle East at the start of her mandate, she highlighted the need for greater efforts to bring back peace in the region. While commending the Committee on Middle East Questions on its overall efforts, the Executive Committee encouraged it to continue its work on the issue and pursue concrete actions, including a field visit that would allow the collection of first-hand information.

The President had used the opportunity of her participation in various meetings to promote the IPU's visibility. Regarding the implementation of the IPU's Strategy, the President stressed the need to redouble efforts in favour of further inclusion of women in the decision-making process as progress made on that front had been slow.

2. Report of the Secretary General

The Secretary General presented the Impact Report 2023 covering the IPU's activities in the second year of implementation of its 2022-2026 Strategy. He highlighted numerous areas of impact across the Organization's five strategic objectives and the 2023 priority theme of climate change.

3. Sub-Committee on Finance

The Chair of the Sub-Committee on Finance, Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates) informed the Executive Committee of the work of the Sub-Committee on Finance, which had met to discuss the financial questions ahead of this session of the Executive Committee.

The Sub-Committee had examined the financial statements for 2023 and the External Auditor's report. The External Auditor had issued a positive audit opinion and confirmed the accuracy of the financial statements. The IPU's Internal Auditor for 2023 (Mr. H. Carneiro, Portugal) had held a meeting with the new External Auditor, the Audit Board of the Republic of Indonesia, to formally discuss the report. Three new audit recommendations had been issued and all previous recommendations had been implemented in full.

The Sub-Committee had taken note of certain aspects of the 2023 accounts that were also highlighted to the Executive Committee. Investment performance had recovered during 2023 and yielded a positive return. The situation of arrears in Member Parliament contributions had however been increasing steadily over recent years despite regular follow-up efforts by the Secretariat. The Sub-Committee on Finance encouraged the governing bodies to decide how to address this exceptional situation. The Chair of the Sub-Committee also took note of the situation of the IPU's closed Pension Fund whose assets were diminishing and would need to be replenished by 2026, should the pension liability not reduce at a similar rate. In this event, the IPU held sufficient reserves to cover the pension liability.

The Sub-Committee had also reviewed the financial situation of the IPU at 31 January 2024. The Organization's budget performance was on track for the year so far and the IPU's finances were healthy and stable.

The Executive Committee received and reviewed the Secretary General's usual update on the mobilization of voluntary funding. The Federal National Council of the United Arab Emirates had been the latest to announce a donation, of US$ 1 million, to the IPU. The situation of voluntary funding was promising thanks to successful fundraising efforts by the Secretary General and his team.

The Chair of the Sub-Committee on Finance thanked the IPU Secretariat team for its excellent work.

4. Questions relating to membership and observer status

The Executive Committee was informed that no official requests had been received for affiliation or re-affiliation. It also received an update on ongoing efforts to achieve universal membership, for which the Chair of GRULAC and the Speaker of the National Assembly of Guyana were providing particularly strong support in encouraging Caribbean non-Members to join the IPU. In this regard, and as a result of this support, the Executive Committee was informed of the participation in the Assembly of a high-level

delegation from Jamaica which was exploring the possibility of rejoining the IPU. The Executive Committee took note of that encouraging news and expressed its support to the Secretary General for the discussions he would have with the Jamaican delegation.

By the same token, the Executive Committee took note of the update on discussions with the Parliament of Belize about possible admission as an IPU Member. Concurring with the Secretary General, the Executive Committee expressed the hope that Belize would join the IPU in the near future.

Still in the spirit of universality, the Executive Committee decided to discuss further at a later date the question of how to deal with Member Parliaments from small developing countries facing financial difficulties that may not be in a position to pay their contribution to the IPU, and hence were likely to be sanctioned for non-payment.

The Executive Committee received an update on the ongoing discussions with the International Parliamentarians Congress (IPC) about establishing a memorandum of understanding with the IPU to start working on common areas of interest as per the recommendation made during the Committee's 291st session. The Secretaries General of the IPU and of the IPC would meet to discuss the matter during the Assembly.

Following up on the request, first tabled at the Committee's session in Luanda in October 2023, for observer status from the Permanent Conference of Political Parties of Latin America and the Caribbean (COPPPAL), which had now provided additional information on the global scale of its activities, the Executive Committee recommended that the Governing Council approve the admission of COPPPAL as an observer.

In the same vein, the Executive Committee agreed to recommend to the Governing Council that the International Development Law Organization (IDLO) also be admitted as an observer.

5. Working Group on amendments to the IPU Statutes and Rules

The Working Group on amendments to the IPU Statutes and Rules held its first meeting on 26 March 2024, with six of the eight members in attendance. The members elected Ms. N.B.K. Mutti (Zambia) as Chair. Following introductory remarks from the IPU President, the Working Group began its consideration of the proposed amendments submitted by the geopolitical groups and individual Member Parliaments before the deadline of 30 November 2023. The Working Group will continue to meet regularly online in the weeks after the Assembly to determine an agreed package of amendments to submit to the Executive Committee at its session in June 2024. If approved, this package will be submitted to the full membership by the statutory deadline of three months before the Assembly for potential adoption at the 149th Assembly in October 2024.

6. IPU Communications Strategy

As the 2022-2026 Communications Strategy was reaching its halfway point, the Director of Communications gave a brief progress update to the Executive Committee on what was working well and what needed more discussion.

The Communications Strategy was adopted in 2022 to drive and support the overall IPU Strategy over its five-year period, and was primarily targeted at the 46,000 MPs in the world.

The Strategy's main objective remained to position the IPU as the global resource for, about and between parliaments. The Strategy had been designed to be an overall framework with built-in flexibility allowing for course corrections and agile responses to new opportunities.

Overall, most indicators were on track, showing increasing visibility, engagement with MPs and growth on most IPU channels.

This was particularly true in terms of video content – for example the video testimonials for the IPU's climate campaign *Parliaments for the Planet* had reached over 150,000 views. Subscriptions to the IPU newsletter were up 51%, the MP database had reached 25,000 names, media coverage was up 10% on last year and social media channels were seeing big growth in followers and engagement.

Areas that needed discussion included institutional communications.

Against a backdrop of escalating geopolitical tensions, with the Ukraine war entering its third year and a catastrophic humanitarian situation unfolding in Gaza, the IPU's institutional communications needed to navigate an increasingly polarized world with many differences in opinion.

To be credible and represent its membership of 180 parliaments, the institution needed to speak with a unified voice, especially with regard to official statements.

The Director also illustrated the agility of the Strategy in terms of content. In 2022, there was little talk of artificial intelligence, whereas it was now a hot topic. As such, the IPU communications team had recently produced interviews and articles on the impact of artificial intelligence on parliaments and parliamentarians, as well as providing support for webinars on the subject, with a view to joining the global conversation and remaining relevant.

In conclusion, the IPU Communications Strategy was generally succeeding but continued to depend on the support of IPU Members to amplify and ensure the IPU's voice was heard more clearly, both at the national level and globally.

7. Questions relating to the IPU Secretariat

The Executive Committee was briefed on staff movements in the IPU Secretariat.

8. Election of IPU Vice-Presidents

The Executive Committee elected from among its members the following as the Vice-Presidents of the IPU: Mr. A.R. Al Nuaimi for the Arab Group, Mr. A. Kharchi for the African Group, Ms. A. Sarangi for the Asia-Pacific Group, Ms. S. Mikayilova for the Eurasia Group, Ms. B. Argimon for the Group of Latin America and the Caribbean, and Ms. D. Avgerinopoulou for the Twelve Plus Group. It recommended to submit these elections to the Governing Council for its approval.

Subsidiary bodies of the Governing Council

1. Forum and Bureau of Women Parliamentarians

The 37th session of the Forum of Women Parliamentarians was held on 23 March 2024. It brought together 262 participants, including 141 parliamentarians (129 women and 12 men) from 91 countries.

The First Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. F. Ilimi Haddouche (Algeria), chaired the session in the absence of the President of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. C. López Castro (Mexico).

In order to contribute to the work of the Assembly, the participants examined, from a gender perspective, the draft resolution of the Standing Committee on Peace and International Security on *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence*. The Forum then proposed to the Standing Committee two amendments to the draft resolution which were included in the resolution.

The Forum also organized a panel discussion on *Women peacebuilders advancing sustainable peace*, during which participants highlighted that to achieve sustainable peace, women must participate on an equal footing in peace processes, peacekeeping, peacebuilding and security efforts. Without the inclusion of women in post-conflict reconstruction processes, there will also be no justice or full reparations. Participants called for women peacebuilders to be present at the negotiating table and participate in decision-making processes on peace and security. By working with parliamentarians, women peacebuilders can also more effectively inform and influence better policies to implement the women, peace and security agenda.

The Bureau of Women Parliamentarians held meetings on 23 and 27 March 2024. The meeting of 23 March was dedicated to the preparation of the 37th session of the Forum, and the meeting of 27 March took stock of the expected results of the 148th Assembly from a gender perspective and planned the Forum's future work. See full report on page 64.

2. Forum and Board of the Forum of Young Parliamentarians

The Forum of Young Parliamentarians was held on 24 March 2024 and brought together 70 young MPs, 41% of whom were women. The meeting was presided over by Mr. D. Carden (United Kingdom), the President of the Board of the Forum.

In their opening remarks, the IPU President and Secretary General reaffirmed the IPU's commitment to elevate youth voices and continue to aim higher in increasing the participation of young MPs at the IPU. The UN Assistant Secretary-General for Youth Affairs, Dr. F. Paullier was also warmly welcomed and participated throughout the meeting.

The Forum's young MPs provided updates on recent developments in their countries. They also contributed youth perspectives to the topics before the current IPU Assembly and held a Q&A session on pledge 2 of the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign, on aligning the age of eligibility for office with the voting age.

The Forum appointed a member of the Board of the Forum of Young Parliamentarians , Mr. F. Fakafanua, Speaker of the Parliament of Tonga, to prepare a youth overview report on the proposed resolution *The impact of artificial intelligence on democracy, human rights and the rule of law*, which will be examined at the 149th IPU Assembly in October 2024.

At its meeting earlier that day, the Board of the Forum of Young Parliamentarians took stock of their achievements in the first year of their mandate. Looking ahead to their second year, they agreed to redouble efforts to have younger MPs at IPU Assemblies, including through a proposed amendment to the IPU Rules and Statutes to lower the age below which MPs are classified as "young" from 45 to 40. See full report on page 65.

3. Committee on the Human Rights of Parliamentarians

The Committee held its 174th session from 22 to 26 March 2024. Ms. M.G. Odhiambo (Kenya), President, Ms. L. Quartapelle (Italy), Ms. A. Reynoso (Mexico), Ms. L. Fehlmann Rielle (Switzerland), Ms. C. Asiaín Pereira (Uruguay) and Mr. H. Kamboni (Zambia) participated in the session. Mr. B. Mbuku Laka (Democratic Republic of the Congo) also participated in the session remotely. Mr. S. Cogolati (Belgium), and Mr. E. Blanc (France) were unable to take part in the session.

During the session, the Committee examined the situation of 350 parliamentarians (34% of whom are women) in 19 countries. New cases concerning 26 parliamentarians were declared admissible in Guinea-Bissau (4 MPs), India (1 MP), Madagascar (1 MP), Somalia (1 MP), Türkiye (1 MP) and Zimbabwe (18 MPs). One case, concerning a parliamentarian from Israel was declared inadmissible and one case concerning a parliamentarian from the Bolivarian Republic of Venezuela was closed. The Committee also held eight hearings (one of which took place online) with national delegations and complainants.

The Committee submitted decisions to the Governing Council for adoption on the situation of 268 parliamentarians in the following countries: Bangladesh, Egypt, Eswatini, Guinea-Bissau, Israel, Kyrgyzstan, Madagascar, Pakistan, Palestine, Philippines, Somalia, Türkiye, Venezuela (Bolivarian Republic of) and Zimbabwe. See the document detailing the decisions adopted.

4. Committee on Middle East Questions

Since the 147th IPU Assembly in Luanda in October 2023, the Committee on Middle East Questions has convened three times, on 5 February, 24 March and 26 March 2024, with consistent attendance. Serving as a unique global forum with representatives from Israel and Palestine, the Committee plays a prominent role in encouraging dialogue, underscoring its significance in the current crisis and the pursuit of peace.

During the 5 February 2024 meeting, the IPU President commended members for their attention to Middle East issues, stressing the need for consensus within the Committee and the IPU towards the shared objective of Middle East peace. Discussions highlighted the dire humanitarian situation in Gaza, including widespread destruction, impending famine and limited healthcare services. Committee members emphasized the urgency of inclusive negotiations to address these challenges.

Committee members expressed a strong desire to visit the region to assess the situation first-hand, engage with relevant stakeholders and contribute to tangible peacebuilding efforts. Both Israeli and Palestinian representatives welcomed the prospect of such a mission.

During its sessions on 5 February and 26 March 2024, the Committee heard from a representative of the United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) on recent developments in Gaza and the West Bank, including allegations against UNRWA staff. UNRWA assured full cooperation with investigations but expressed concern over funding suspensions, which jeopardized aid delivery to millions in Gaza and neighbouring regions. Committee members urged countries to reconsider funding decisions, emphasizing UNRWA's critical role in providing stability and humanitarian aid.

The Committee discussed the inability of IPU Member Parliaments to adopt an emergency item resolution on Gaza for the second time. It was emphasized that the resolution proposed by Denmark and the resolution proposed by South Africa shared the key principles of an immediate ceasefire,

hostage release, humanitarian access, and adherence to international law. Differences persisted regarding the treatment of Palestinian detainees, reflecting broader challenges in achieving consensus within the global parliamentary community. See full report on page 67.

5. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL) met on 26 March 2024.

The Committee heard an update on recent developments with regard to specific areas of humanitarian concern. It paid particular attention to three situations: Afghanistan, the Democratic Republic of the Congo (DRC) and Sudan.

The Committee called on IPU Members to promote efforts towards the resettlement of Afghan parliamentarians and parliamentary staff currently at risk – an example of parliamentary solidarity in action. It also agreed to continue shedding light on the situation of refugees and internally displaced persons, especially in the DRC, and called on all IPU members to draw attention to these situations in their parliaments and consider providing support to humanitarian organizations working in crisis situations, such as in Sudan. It also decided to include the situation of the Al-Hawl refugee camp in the Syrian Arab Republic on the agenda of the Committee's next session in October 2024.

The Committee also turned its attention to several key IHL, human rights and other international legal frameworks which need to be universalized and more strongly implemented. These are the 1949 Geneva Conventions and their Additional Protocols, the Anti-Personnel Mine Ban Convention and the 1954 Convention relating to the Status of Stateless Persons. It called on IPU Member Parliaments to look at their country's ratification status with regard to these instruments, and open discussions in their parliaments, explore the reasons why they are not yet parties, and consider accession. It also invited IPU Members to review their national legal frameworks in place and assess whether these frameworks need to be revised or strengthened for enhanced implementation. The Committee invited all IPU Members to speak out against anti-personnel mines, statelessness and non-respect for IHL.

The Committee also agreed to hold its open session at the next IPU Assembly in October 2024 on the topic of disability and armed conflict, to mark the 25th anniversary of the Anti-Personnel Mine Ban Convention. See full report on page 68.

6. Group of Facilitators for Cyprus

The Group of Facilitators for Cyprus met on 23 March 2024. The meeting was attended by one Facilitator, Mr. L. Wehrli (Switzerland), three members of the House of Representatives of the Republic of Cyprus and three representatives of the Turkish-Cypriot political parties.

The parties reaffirmed their commitment to reach a solution to the Cyprus problem, on the basis of a bi-zonal, bi-communal federation, according to the relevant UN Security Council resolutions and the European Union values and principles.

The parties expressed the hope that the recently appointed Personal Envoy of the UN Secretary-General on Cyprus will contribute towards breaking the present stalemate and the resumption of negotiations with a view to reaching a sustainable solution as soon as possible, to the benefit of present and future generations. They underscored the need for confidence-building measures, as well as the importance of including women in peacebuilding talks.

The parties also exchanged views on ways to better promote joint endeavours in addressing climate-related issues and in managing emergency situations. In turn, the IPU reiterated its willingness to provide further assistance related to the much-needed confidence-building measures.

7. Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine

On 25 March 2024, the Task Force met for the twelfth time. The Task Force reiterated its commitment to pursuing parliamentary diplomacy and focusing on small steps that could eventually lead to dialogue and better understanding between the parties, as well as possible humanitarian outcomes beneficial to their civilian populations.

Five topics had been selected for discussion in previous meetings: nuclear safety, food security, access to and exchange of prisoners of war, protection of environmentally vulnerable sites, and the situation of conflict-affected children. The Task Force proposed to focus on engagement with the Ukrainian and Russian delegations on the last of these. More specifically, the Task Force sought to explore ways to

promote family reunification for displaced children who found themselves stranded across the Russian-Ukrainian border or along the lines of military control in the conflict zone without their parents or legal guardians.

Attending the meeting in separate hearings, the delegations from both Ukraine and the Russian Federation welcomed the work of the Task Force and agreed to deepen cooperation with the IPU on the issue of conflict-displaced children, share further information as requested, and work to develop more concrete and structured procedures to support family reunifications. Two years after its first field visit to Ukraine and the Russian Federation, the Task Force also discussed the possibility of conducting a second mission to Kyiv and Moscow, a proposal which was welcomed by both parties. See full report on page 63.

8. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism

On 23 March 2024, the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) held its sixteenth meeting. The IPU Secretary General emphasized the HLAG's crucial role in addressing terrorism, particularly in the Sahel region. The Group elected Mr. M. Karlsson from Sweden as Chairperson and Ms. M. Guerra Castillo from Mexico as Vice-Chairperson. The discussions mainly focused on the implementation of the outcomes from the Second Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism, particularly the creation of an ad-hoc mechanism within the HLAG. This ad-hoc group will consist of five members of the HLAG as facilitators, and will be responsible for working on the five priority areas of communities, security, environment, development and education, and for overseeing initiatives in the region.

The Group also highlighted other outcomes of the Summit, including the need to focus on fostering development and economic growth to create opportunities for youth employment in the Sahel. Noting the abundant natural resources in these countries, they agreed to promote investment to support development efforts in the Sahel. The Group was provided with updates from several countries concerning the funding of the IPU programme on counter-terrorism and prevention of violent extremism (CTPVE); some countries will renew cooperation agreements with the IPU, and others will be new Programme funders. Members were also urged to collaborate with the IPU Secretariat to seek funds for the CTPVE programme.

The members raised objections to a proposal from the Qatari-UNOCT parliamentary group (the Programme Office on Parliamentary Engagement in Preventing and Countering Terrorism) to host a conference in Mexico City with the Forum of Women Parliamentarians on the role of women in counter-terrorism. The objections were based on a lack of consultation with the HLAG and the interference of the Qatari-UNOCT parliamentary group in the work that the IPU carries out as the global organization of national parliaments, to which the regional parliamentary organizations are also closely associated. See full report on page 71.

9. Working Group on Science and Technology

Two sittings of the Working Group were held, online on 22 January 2024 and in Geneva on 25 March 2024. At least ten members attended each of these meetings in person or virtually.

The Working Group members discussed the progress made with their initiative to produce an IPU Charter on the Ethics of Science and Technology. The first draft of the Charter was circulated to the IPU membership during the Assembly with a view to gathering feedback and input.

The Working Group discussed its ongoing projects, including the Science for Peace Schools, the parliamentary toolkit on the engagement of the scientific community with parliaments, and the survey on understanding parliamentarians' use of scientific research, which was launched during the Assembly.

The Working Group asserted its role as a repository of expertise for the IPU to inform its various bodies and processes on enhancing evidence-based decision making, and expressed its hope to engage more with the other IPU bodies.

A field visit by the Working Group members to CERN had been scheduled to take place on 26 March 2024. However, due to the decision made by the CERN Council to suspend its cooperation agreement with the Russian Federation, the CERN team were unable to welcome the Russian member of the Working Group. The Working Group members therefore collectively agreed to not participate in the CERN visit, as long as one of their members was excluded.

The members further asserted the view that CERN's decision in that regard was not aligned with the IPU's values and principles of inclusivity, fostering dialogue and cooperation among parliamentarians from different countries and political backgrounds. See full report on page 72.

10. Gender Partnership Group

The Gender Partnership Group held its 49th session on 26 March 2024. In attendance were the Chair, Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates), Ms. N.B.K. Mutti (Zambia), Ms. S. Mikayilova (Azerbaijan) and Mr. A. Almodóbar (Spain).

As per its mandate, the Group reviewed the state of women's participation in national parliaments, as well as in IPU bodies and Assemblies. It examined the composition of delegations at the 148th Assembly. As of 27 March 2024, 35.8% of the delegates at the Assembly were women (see page 73), slightly less than the total at the last Assembly in Luanda (October 2023) and lower than in Madrid (November 2021) and Nusa Dua (March 2022). In Geneva, 43 delegations out of 142 (30.3%) were gender-balanced, a slightly lower percentage than at the last Assembly in Luanda. The 43 gender-balanced delegations attending the 148th Assembly are listed in the report on page 74.

In terms of participation by region, the Group of Latin America and the Caribbean is the regional group with the highest proportion of women delegates (45% women) followed by the Twelve Plus Group (42%), the Eurasia Group (38%), the Arab Group (33%), the Asia-Pacific Group (31%) and the African Group (30%).

Of the 142 delegations present, 132 were composed of at least two delegates, of which only 15 were all-male (11.4%). In addition, two delegations of two or more delegates were composed entirely of women. All in all, eight delegations were subject to sanctions at this Assembly. (See report on page 73.)

The Group was briefed on the first set of measures taken to implement the IPU anti-harassment policy at IPU Assemblies and other events. Structures and processes had been put in place: IPU focal points were assigned for the Assembly, an anti-harassment core group had been set up within the Secretariat, and the email address speakout@ipu.org was now operational to receive complaints.

The Group held a dialogue session with a delegation from Sri Lanka to discuss how to improve women's participation ahead of the country's 2026 parliamentary elections. Sri Lanka ranks 176th in the IPU's global ranking of women in national parliaments with only 5.3% of seats held by women. After an exchange on strategies and challenges, the delegation indicated that capacity building to empower women at the local and national levels would be very useful, as well as the provision of resources for campaigning and outreach. The IPU's support in these endeavors would be of great value.

The IPU and its Gender Partnership Group reiterated their support to the Sri Lankan Parliament in its efforts to facilitate the election of more women.

11. Advisory Group on Health

The IPU Advisory Group on Health met on 23 March 2024, with five out of nine members in attendance, as well as technical partners from the World Health Organization (WHO), the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), the Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria, and UNAIDS. The new memorandum of understanding signed by the IPU and WHO during the Assembly and a cooperation agreement with PMNCH were presented to the Group.

The Group was briefed by the WHO on the ongoing negotiations on an international instrument on pandemic preparedness. The discussion highlighted the importance of reaching an agreement and of engaging stakeholders in the process. The Advisory Group further noted the current challenging context, with many crises affecting national health systems and limiting countries' capacities to respond to emergencies.

The Group discussed the preliminary results of a study looking at parliamentary strategies and practices to make parliaments more responsive to the health needs of women, children and adolescents. It recalled its visit to WHO on 22 March 2024 and noted the shrinking political space for addressing sexual and reproductive health and rights. The Group committed to engaging parliaments and parliamentarians during IPU Assemblies on key issues affecting gender equality and the right to health.

As the focal point for accountability for implementation of the 2019 IPU resolution on universal health coverage, the Advisory Group called on its technical partners to provide monitoring tools to better track progress and gaps in the implementation of universal health coverage at the national level.

Upcoming activities include a series of podcasts to communicate and raise awareness on the Advisory Group's priority themes. The Group agreed to work with the WHO to hold an event during the World Health Assembly in May 2024, and to hold a side event at the 149th IPU Assembly. The organization of a field visit to Cuba would be further explored. See full report on page 70.

Other activities and events

1. Talks between the Speakers of Armenia and Azerbaijan at IPU headquarters

On 22 March 2024, the IPU hosted high-level delegations from the National Assemblies of Armenia and Azerbaijan, led by the Speaker of the Armenian National Assembly, Mr. A. Simonyan, and the Speaker of the Azerbaijani National Assembly, Ms. S. Gafarova. The meeting followed a mission to Armenia and Azerbaijan by the IPU Secretary General in February 2024, which had laid the groundwork for the IPU to offer its good offices to the two sides to promote dialogue and help pave the way toward normalizing relations. These discussions marked the first time the National Assemblies had officially met at their highest levels.

IPU President Dr. T. Ackson and IPU Secretary General Mr. M. Chungong welcomed the delegations to IPU headquarters and applauded both parties' willingness to employ parliamentary diplomacy to reduce tensions, build confidence, and complement governmental peace negotiations. This was followed by a private tête-à-tête meeting between the Speakers of the National Assemblies and a subsequent debrief with the IPU Secretary General, in which both sides agreed to continue their dialogue to rebuild trust and support peace efforts through parliamentary diplomacy under the neutral auspices of the IPU.

2. Joint meeting with the Chairs of the geopolitical groups and the Presidents of the Standing Committees

On 23 March 2024, the IPU President and Secretary General met with the Chairs of the geopolitical groups and the Presidents of the Standing Committees.

The IPU President gave a summary of her main projects and activities since the last Assembly, including reinforcing peace and security through dialogue and strengthening the IPU's visibility. She had conducted a visit to the Middle East (Israel and Palestine) in November 2023, participated in numerous summits, forums and seminars, and supported the implementation of the IPU Strategy through her work on the occasion of the high-level segment of COP28, the 2024 Parliamentary Hearing at the United Nations, and the annual IPU-UN Women Parliamentary Meeting at the 68th session of the Commission on the Status of Women.

The IPU Secretary General gave an update on progress regarding the implementation of the IPU Strategy, including new IPU policies to enhance accountability at all levels. He presented an overview of the annual reporting exercise by Member Parliaments, encouraging the Chairs of the geopolitical groups to remind their Members scheduled to report in 2024 to participate in the exercise. As the IPU was marking the 10-year anniversary of its Common Principles for Support to Parliaments, the Secretary General invited the few remaining Parliaments who had not yet endorsed these principles to do so as soon as possible. The Secretary General gave a summary of the new *Code of Conduct for IPU Governance Officials* and the *IPU Policy to prevent and address harassment, including sexual harassment at IPU Assemblies and other IPU events,* and he encouraged the Chairs of the groups to raise awareness of these important policies among the broader membership.

The Chairs of the geopolitical groups provided an overview of their recent activities. Mr. A. Kharchi (Algeria), representing the African Group, reported on his meeting with the IPU Secretary General in February 2024, which addressed technical cooperation and support for African parliaments. The African Group, with support from the IPU Secretariat, had subsequently met online in March 2024 in preparation for the 148th IPU Assembly to discuss, among other things, the proposal of an emergency item.
Mr. B. Boughali (Algeria), Chair of the Arab Group, stated that efforts were being made to translate all IPU documentation into Arabic and, to that end, requested that documents be sent further in advance.
Ms. S. Carvajal Isunza (Mexico), Chair of the Group of Latin America and the Caribbean, said that she had been making efforts to bring non-Member Parliaments into the Organization, such as Belize. She highlighted that the Parliament of Mexico had recently passed a resolution to request that Spanish be adopted as an official language of the International Court of Justice and requested the IPU's support for this initiative. Mr. A. Gryffroy (Belgium), Chair of the Twelve Plus Group, stated that multiple meetings had been organized within the Group since the last Assembly, including a seminar in Paris on the Sustainable Development Goals. In preparation for the 148th Assembly, the Group had discussed the ongoing process of amending the IPU Statutes, the resolutions being considered by the Standing Committee on Peace and International Security and the Standing Committee on Sustainable Development, and the potential proposal of an emergency item.

Mr. W. William (Seychelles), President of the Standing Committee on Sustainable Development, highlighted that his Committee's leadership had played an important role in the Parliamentary Meeting at the United Nations Climate Change Conference (COP28) and was preparing for the following COP in Azerbaijan in November 2024. The Committee was expected to adopt a resolution on affordable green energy. Mr. D. McGuinty (Canada), President of the Standing Committee on United Nations Affairs, shared that the Committee had held a virtual meeting in November 2023 to discuss priorities for the Assembly. He also noted that the United Nations Summit of the Future draft outcome document did not contain any references to parliamentarism, something that had been flagged to officials from Germany and Namibia, co-facilitators of the Summit.

In the absence of the President of the Standing Committee on Peace and International Security, Ms. L. Marzal, Secretary of the Committee, said that the Committee would devote all its time to debating and drafting a resolution on *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence*, with a view to adopting it at its final session, and that 200 amendments had been received. In the absence of the President of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, Mr. A. Richardson, Secretary of the Committee, shared that the Committee would debate an upcoming resolution on *The impact of artificial intelligence on democracy, human rights and the rule of law*. At the initiative of the resolution's co-Rapporteurs, the IPU had organized three online capacity-building workshops on artificial intelligence in January, February and March 2024 to give parliamentarians an opportunity to get information from leading experts from around the world.

Lastly, the meeting attendees were invited to consider guiding questions on modalities to enhance communication and coordination within and between the geopolitical groups and the specialized IPU bodies and discuss these at their next meeting. Mr. Gryffroy underscored that the geopolitical groups were not mentioned in the IPU structure and governance organigramme, and brought attention to the Twelve Plus Group's proposal to amend the IPU Statutes so that the Chairs of the geopolitical groups are systematically invited to participate in the discussions of the Executive Committee in an advisory capacity. It was decided that this matter would be discussed in greater detail at the next joint meeting of the group Chairs and Standing Committee Presidents.

3. High-level meeting on *The crisis of multilateralism: Root causes and possible solutions*

On 25 March 2024, the Standing Committee on United Nations Affairs convened a special high-level meeting on *The crisis of multilateralism: Root causes and possible solutions*. The meeting was designed to provide input to the preparatory process for the Sixth World Conference of Speakers of Parliament in July-August 2025 and perspectives on the Summit of the Future with regard to the goal of reinvigorating multilateralism.

The President of the Standing Committee, Mr. D. McGuinty (Canada), introduced the topic of the crisis of multilateralism, identifying the root causes, and emphasizing the role of parliaments in making the multilateral system more democratic, accountable and effective in delivering for the people. In considering solutions, he stressed the need to keep the concerns of young people in mind.

The IPU President illustrated the various manifestations of the crisis of multilateralism: the UN's record of support being obscured by political impasse, double standards in international law, and the undermined principle of *one country, one vote* within the UN. She highlighted the weakened state of democracy and people being left behind by globalization as root causes, resulting in a lack of faith in the UN's ability to solve global challenges. She expressed her hope for a multilateral system that could deliver on the promises of justice, development and peace to restore faith in multilateralism, and emphasized the role of parliaments, supported by the IPU, in making the multilateral system more effective and credible through their oversight and legislation functions. Parliaments also needed to be more representative of the people, especially the most vulnerable, women and youth, so as not to leave behind those who feel forgotten by the system.

The IPU Secretary General highlighted that, although imperfect, multilateralism cannot be done away with; instead, the tools and practices need to be tuned to the needs of the world. He recalled the foundational aspiration of the UN, rooted in the idea of *We the People*, and stressed that this is where parliaments play a crucial role. He recounted the challenges the IPU still faces in bridging the gap between the local and the global, particularly the lack of understanding as to why parliaments should be involved in UN processes. He called on the UN to connect more to the local, and for dialogues at the international level to reach institutions at the national level. Finally, he stressed the need for more

intergenerational dialogue to create a more democratic multilateral system that is inclusive of stakeholders that the UN has historically not incorporated in its decision-making, such as young people, the scientific community, and civil society organizations.

Ms. T. Valovaya (Director-General of the UN Office at Geneva) elaborated on the roots of the crisis of multilateralism, noting that the multilateral system, created in 1945 as an answer to the challenges of World War II, could not be considered fit for the modern world. Modern challenges – mistrust, growing inequalities, unprecedented geopolitical tensions, and lack of faith in the current system – require a UN 2.0, as described in the Secretary-General's *Our Common Agenda* report. In considering how to fine tune the system, she stressed the need for inclusive multilateralism, in which all countries have an equal voice and actors, including civil society, non-governmental organizations, academia and the private sector, have a seat at the table. She stressed the IPU's crucial role in fostering more inclusivity. As the voice of the world's citizens and an institution that has seen the transformation of the multilateral system over time, the IPU can help turn the UN into an organization that is relevant and fit for the 21st century.

Ms. R. Grynspan (Secretary General of the UN Conference on Trade and Development (UNCTAD)) delivered a keynote address, in which she underscored the global system's inability to keep up with the rate of technological, geopolitical, economic and ecological changes around the world. She highlighted the triple deficit in: economic growth for small and medium countries, trust in the multilateral system, and hope, particularly among young people. She also highlighted opportunities, giving the example of how regional trade agreements and multilateral development banks can improve countries' access to the international financial system. She acknowledged that there is a risk of decentralization in global decision-making turning into a fragmentation of the multilateral system and warned against the danger of isolationism. She further reiterated the need to keep the Secretary-General's proposed reforms in his *Our Common Agenda* report central to discussions on universality and inclusion.

Ms. Grynspan warned that reforms would fail unless supported by parliaments. She identified the IPU as a vital link in the global governance chain, a bridge between the global and local, with the power to translate international commitments into actions that make a real difference in the lives of constituents. She stressed that creating a multilateral system fit for the 21st century would depend on leaders inspiring hope in societies and revitalizing the idea of a collaborative, inclusive global community working towards a shared future.

The Speakers in attendance welcomed the discussion on the crisis of multilateralism as an important and timely one. Delegates from Bahrain, India, Iran (Islamic Republic of), Malta, Netherlands, Saudi Arabia, Thailand, Tonga and Zambia made remarks. Their main points are summarized as follows:

- Cooperation is lacking in the multilateral system. Speakers highlighted the need for the system to strengthen democratic principles and serve as a forum for dialogue focused on shared responsibility for the global community.
- There is a difference between talking and truly listening to each other. Speakers highlighted the need to promote women's participation at decision-making levels for more listening to occur. Speakers also stressed the role of the IPU and parliaments in promoting parliamentary diplomacy and productive dialogue.
- The system founded in 1945 created a hierarchy among Member States that is no longer applicable today. There is a need for institutional reforms focused on inclusivity and ensuring countries have an equal voice and can better participate in and benefit from the international system.
- Not all solutions to global problems can be advanced in coalitions of the willing. There was consensus that revitalizing multilateralism's universality and the consideration of multiple viewpoints is required for countries to work towards collective action.
- It is necessary to remember the crises the world's populations are facing. Speakers called for Member States to look at the local realities of individual countries to understand each other's challenges, foster a sense of international solidarity, and create a global system that is a supportive platform for all.
- Parliaments have a role in bridging the global and the local, and holding UN Member States accountable for their responsibility to make the multilateral system better. Speakers also stressed the role of parliaments in ensuring institutions are transparent, responsive and accountable, to restore trust in local and global governance systems.
- There was concern about youth disengagement from democratic processes. Speakers recognized a disconnection between past and present generations, the problem of short-term thinking, and the lack of spaces for intergenerational dialogue.

- Some said there was a need to better listen to younger generations and understand their disappointments. Others highlighted the need to restore hope by better communicating the opportunities that exist in the face of global challenges. They supported the creation of the Office of the Secretary-General's Envoy on Youth and the Future Generations dialogues.

Mr. McGuinty closed the meeting by emphasizing the importance of conversations that will help reshape the multilateral system into one fit for the purpose it needs to serve. He reiterated the crucial roles of the IPU and parliaments in supporting good governance, investing in people, prioritizing the rule of law, and restoring hope in societies. He concluded with the reminder that, although not everything will be solved at the Summit of the Future, it will be critical for parliaments and the UN to show movement and ambition beyond repeating what has already been agreed upon to restore faith and trust in the effectiveness of the multilateral system.

4. Panel discussion on *Addressing strategic and existential threats through common security and the rule of law*

The panel discussion, held on 24 March 2024, was organized in cooperation with the Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament (PNND) and the World Future Council. It provided a forum for participants to receive an update on new peace and security initiatives in the lead-up to the UN Summit of the Future in September 2024, discuss potential roles for parliamentarians, and examine ways to strengthen international law, with a particular focus on international adjudication as a peaceful means of resolving disputes.

Presentations were made by Ms. A. Filip, IPU Director of the Division for Member Parliaments and External Relations; Ms. M. Kiener Nellen, former Swiss parliamentarian and Board Member of PeaceWomen Across the Globe; Mr. A. Ware, PNND Global Coordinator and co-founder of the Legal Alternatives to War campaign; Mr. N. Gunasekera, member of the World Future Council and of the International Association of Lawyers Against Nuclear Arms; and Ms. R. Shoot, Executive Director of Citizens for Global Solutions and Chair of the Washington Working Group for the International Criminal Court. These were followed by comments from the floor and an active Q&A session.

The participants discussed the role of parliamentarians in ensuring that international commitments are translated into national realities through concrete initiatives, budgetary allocations, and new legislation contributing to international security, all while exercising their rightful oversight function in respect of governmental actions. By using the Sustainable Development Goals (SDGs) as a roadmap for the future, parliaments could use their unique position to restore international law as the bedrock of a world order based on solidarity and cooperation, where violations cannot be accepted. Parliaments should urge their governments to be bolder and identify actionable solutions, including those in the UN Pact for the Future, with a view to strengthening the rule of law and bringing about meaningful UN reform.

The participants also discussed the importance of the International Court of Justice, the International Criminal Court and other international tribunals as mechanisms that increasingly demonstrate their peace-promoting value for a wide range of disputes touching on subjects such as genocide, climate change, territorial boundaries and international terrorism. The participants also reinforced the urgency of removing nuclear weapons from any future framework of international security, in line with the SDGs. The support of parliaments in ensuring universalization and effective implementation of international instruments such as the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons or the Treaty on the Prohibition of Nuclear Weapons should complement diplomatic initiatives aimed at reducing existing nuclear arsenals and preventing further proliferation.

5. Workshop on *Strengthening climate legislation: Practical tools for parliamentarians*

The workshop was co-organized by the IPU and the Julie Ann Wrigley Global Futures Laboratory at Arizona State University (ASU) on 25 March 2024. It aimed to raise awareness among parliamentarians of leading climate tools that are readily available to enhance legislative efforts related to climate change. The workshop was moderated by Ms. A. Ellis (Julie Ann Wrigley Global Futures Laboratory, ASU).

Mr. M. Gray (Climate TRACE and Transition Zero) highlighted that greenhouse gas emissions data is often missing or outdated and this hampers efforts to effectively address climate change. He presented the Climate TRACE database which provides an up-to-date inventory of emissions from 395 million assets globally. He highlighted that Climate TRACE is useful for strengthening greenhouse gas emissions reporting under the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC).

Ms. T. Chan (Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment, London School of Economics) presented, via video link, the Climate Change Laws of the World database, which contains thousands of laws and policies on climate change. She explained how this database can assist parliaments in strengthening national climate legislation by learning from other national examples.

Ms. M. Bolshakova (United Nations Environment Programme, Europe Office) presented a range of tools that can be utilized by parliaments to address climate and environmental issues, namely the Law and Environment Assistance Platform, Law and Climate Change Toolkit, and Global Climate Litigation Reports. She highlighted that such tools can help countries establish a legal framework for effective implementation of the Paris Agreement at the national level.

Mr. C. Meisner (World Bank) presented, via video link, an overview of the World Bank Group's Country Climate and Development Reports. These reports help countries prioritize the most impactful actions that can reduce greenhouse gas emissions and boost adaptation and resilience, while delivering on broader development goals. He also stressed the key role of the private sector in meeting investment needs for low-emission development.

Mr. T. Crowther (ETH Zürich) gave an overview of global biodiversity challenges and underscored the critical role that biodiversity plays in mitigating climate change. He presented the Restor database that provides data on thousands of efforts to restore biodiversity from countries around the world. He also stated the importance of biodiversity in supporting food production, water security, disease prevention and economic stability.

The panellist presentations were followed by an interactive discussion with participants. Parliamentarians from Bahrain, Iran (Islamic Republic of) and Saudi Arabia raised several issues, including in relation to the need to ensure that data on global databases are maintained and up-to-date, and that judges and legal professionals are trained on climate matters.

6. Panel discussion on interfaith dialogue: *Building bridges through interfaith dialogue for more peaceful and inclusive societies*

In this panel discussion, the participants discussed the achievements and ongoing challenges in parliamentary efforts to promote interfaith dialogue and protect freedom of religion or belief, particularly in light of the fundamental task of parliaments to uphold the rule of law and human rights for all, without distinction, and to build more peaceful and inclusive societies.

The discussion was opened by Mr. M. Omar, Senior Advisor to the IPU Secretary General, and was moderated by Mr. M. Wiener, Human Rights Officer at the Office of the High Commissioner for Human Rights. Panelists included Ms. N. Ghanea, UN Special Rapporteur on freedom of religion or belief; Mr. P.F. Casini, Senator in the Italian Parliament and Honorary President of the IPU; Ms. M. Al Shammari, member of the Arab Parliament; and Ms. S. Markiewicz, IPU Advisor on Interfaith Dialogue.

The participants shared insights into the role of interfaith dialogue in promoting peace and upholding the rule of law and human rights in multi-faith societies, specifically considering the unique role of parliamentarians as representatives and legislators. Reflecting on the Parliamentary Conference on Interfaith Dialogue organized by the IPU, the Parliament of Morocco and other partners in Marrakesh in 2023, and specifically its outcome document, the Marrakesh Communiqué, participants lamented the subsequent decrease in global peace and security and the upsurge in identity-based conflict and hate speech, particularly targeting (and sometimes driven by) religious or belief communities and ideologies. They highlighted the urgency for concrete action and tangible results which were grounded in human rights and the rule of law. It was not the time for dialogue which was limited to conferences and platitudes. The right to freedom of religion or belief must be upheld, especially the rights of religious and belief minorities, and it was a task for parliaments to review their legislation and, if necessary, update it. A common will to counter intolerance and hatred based on religion or belief was expressed by participants, however any measures must respect the international human rights framework, especially freedom of expression and its legitimate limitations, as stated in the International Covenant on Civil and Political Rights. The six-part threshold test outlined in the Rabat Plan of Action could be a helpful tool in this regard. Artificial intelligence and the potential to create convincing deepfakes, particularly when targeting influential religious or political leaders, were flagged as risks to peace and security. Finally, parliamentarians, as representatives and public figures, were encouraged not to exploit religion or belief for political gain.

7. Workshop on *Human security: Equipping parliamentarians for peacebuilding and conflict prevention*

The workshop took place on 25 March 2024. It aimed to equip parliamentarians with the knowledge and tools for effective peacebuilding and conflict prevention through applying the human security approach to parliamentary decision-making. Co-organized by the IPU and the World Academy of Art and Science (WAAS), the workshop encouraged the active participation of multiple parliamentarians who shared insights on empowering citizens and fostering solutions through discussion.

The importance of parliamentary representation in delivering on the aspirations of the people was a focal point of the discussions. The event also highlighted a specially designed course for parliamentarians, aimed at enhancing their understanding of human security and testing their knowledge on the subject. This interactive platform served not only as a forum for sharing best practices and experiences, but also as a valuable learning resource for those committed to peacebuilding and conflict prevention at the parliamentary level.

Participants from 28 delegations were present and most took the floor to engage in a discussion with the experts from WAAS. Questions on the potential of human security for finding context-specific solutions were addressed, and a high level of interest in the approach was shown.

8. Workshop on artificial intelligence

On 25 March 2024, this workshop examined the practical aspects of how parliamentarians have worked on artificial intelligence (AI) in their parliaments, and what resources they need going forward. Delegates shared practical examples, including the creation of an emerging technology caucus in Canada, and engaging in regular dialogue with the scientific community in Ireland. Delegates took note of the resources available within the UNESCO and Internet Governance Forum networks that are likely to be of help to parliaments. Parliaments were encouraged to initiate dialogue with stakeholders in government, the civil sector, the private sector and academia to ensure that a wide range of perspectives are heard when considering options for regulating AI. Guidance from international and regional organizations will be important for parliaments, as well as ongoing exchange between parliamentarians from different countries.

Several substantive issues were discussed. In relation to the emergence of deepfake images, participants referred to the Content Authenticity Initiative as a potential means of countering misinformation through the establishment of a globally recognized standard of authentication for digital content.

Interesting parallels were highlighted with standard-setting exercises and regulation in the global pharmaceuticals industry, for example. Parliamentarians have a key role to play in ensuring that powerful technology companies are drawn into a similar standard-setting process in relation to AI, and not be allowed to simply have free reign in developing AI-based technologies.

A power imbalance exists between a small handful of technological corporations located in the Global North and the governments of the countries in the Global South. This unequal footing places the Global South in a potentially exploitative situation, particularly in relation to the collection, storage and use of data.

The importance of capacity building for parliamentarians was also underscored. Legislators in all parts of the globe require greater access to information, expertise and resources if they are to effectively respond to the opportunities and challenges thrown up by AI technologies.

9. Parity debate on *Eliminating discrimination, transforming economic losses into gains*

On 26 March 2024, the Forum of Women Parliamentarians organized a parity debate with 59 participants, including 37 parliamentarians (28 women and 9 men) from 29 countries. The event was an opportunity to showcase the centrality of parliaments in undertaking gender-responsive legal reforms, including repealing discrimination in laws. The aim was to provide participants with a better understanding of the need to lift legal and cultural barriers to ensure women's full economic participation and empowerment, as discrimination against women cost the world approximately US$ 12 trillion in global gross domestic product (GDP). The objective of the parity debate was to promote dialogue between women and men MPs and encourage them to discuss issues of common interest.

Ms. F. Ilimi Haddouche (Algeria), First Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians, presided over the session. The findings of the *Women, Business, and the Law 2024* report by the World Bank was presented by Ms. J.C. Braunmiller, Senior Private Sector Development Specialist at the World Bank. It was shared that almost all economies in the world face a substantive gender implementation gap. In addition, key resources for parliamentarians and policymakers to take action to empower women worldwide were shared. The discussion was enriched by contributions from 17 countries (17 women and 6 men).

Parliamentarians shared recent reforms and other initiatives implemented in their countries to improve gender equality in employment, entrepreneurship, marriage law and parenthood. Other reforms implemented to combat gender-based violence at work and at the national level were shared as well. Several parliamentarians mentioned their government's commitment to promote women's empowerment as ratified in the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW).

10. Panel discussion on *Protecting minority rights: Towards comprehensive anti-discrimination legislation*

This panel discussion was held on 26 March 2024 and brought together some 30 participants, including MPs from Australia, Bahrain, Bangladesh, Bolivia (Plurinational State of), Cameroon, Côte d'Ivoire, India, Malawi, Mexico, Norway, Pakistan, San Marino, Thailand, Türkiye and Ukraine. The event was also attended by the UN Special Rapporteur on freedom of religion or belief, Ms. N. Ghanea.

The event was introduced by the moderator, Ms. Y.A. Brändle-Amolo, a subnational MP from Switzerland, who gave the floor to the co-authors of the *Practical Guide to Developing Comprehensive Anti-Discrimination Legislation*. They were particularly pleased with the unique opportunity to address lawmakers from all regions of the world for the first time, as the Guide is primarily meant for them.

Mr. J. Fitzgerald, CEO of Equal Rights Trust, provided insights on the aim and purpose of this guide and shared testimonies from some of the more than 40 institutions, experts and other stakeholders who contributed to it. Mr. C. Cahn from the UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) then walked the participants through the content of the Guide, focusing on concrete areas where the new publication could be useful, explaining why the comprehensive anti-discrimination laws – that all States are under obligation to adopt under all UN human rights treaties – have become a popular tool for many governments, drawing on concrete examples in Canada and Hungary.

The moderator then introduced Mr. N. Kwankwa, an MP from South Africa, who described the groundbreaking comprehensive equality law adopted in South Africa in 2004 and the progress achieved since then. He also responded to a remark made by an MP from India, who had challenged the notion that such a law was necessary based on the argument that the Constitution of India already contained a strong legal base for preventing discrimination. Mr. Kwankwa answered that a comprehensive law could complement the principles contained in constitutional provisions by offering a detailed set of norms that are both directly enforceable and able to be operationalized through by-laws and regulations.

There were further interventions from the floor, including from an MP from Mexico who focused on progress made in her country following the adoption of a comprehensive anti-discrimination law. She emphasized the perfect parity between women and men in her Parliament, but admitted that more work had to be done to make her Parliament more representative for indigenous groups and other minorities. MPs from Australia and Norway questioned how these laws could help to resolve the tensions that might arise between competing anti-discrimination norms for different groups, including laws safeguarding the rights of religious institutions and legislation protecting individuals belonging to lesbian, gay, bisexual, transgender and intersex (LGBTI) groups from discrimination. Ms. Brändle-Amolo shared that in Switzerland, the lack of such a law created problems with enforcement by the courts, which had resulted in several cases of racial profiling brought before the European Court of Human Rights, which found Switzerland in breach of the European Convention on Human Rights. She expressed the hope that advocacy through an alliance of civil society, academia and business groups could pave the way for the adoption of such a law at the federal level.

Finally, the participants heard from Ms. S.S. Chaudhury, Speaker of the Parliament of Bangladesh, who shared that Bangladesh is on the path to becoming the first South Asian country to adopt a comprehensive anti-discrimination law. However, she noted that the debate over the draft law raised

several issues as it provided no penalties for breach of the law, and there were difficulties in establishing an exhaustive list of grounds that could lead to discrimination. Nevertheless, she expressed the hope that Bangladesh would soon adopt such a law.

11. Workshop on the *Implementation of the Chemical Weapons Convention*

This workshop took place on 26 March 2024 and was organized in cooperation with the Organisation for the Prohibition of Chemical Weapons (OPCW). The event focused on the crucial issue of preventing the misuse and proliferation of chemical weapons through the application of strong legislation. Parliamentarians from various countries participated, expressing their legislative needs and concerns regarding the control and eradication of chemical weapons. Ms. A. Kuspan (Kazakhstan), President of the Standing Committee on Peace and International Security, showcased the experience of her country, which is widely recognized as a real implementation success.

The workshop facilitated exchanges of good practices on the subject, highlighting the importance of international cooperation and effective legal frameworks at the national and international levels. Additionally, discussions highlighted the Chemical Weapons Convention's mechanisms for the disposal of chemical weapons and their implementation, underscoring the global commitment to chemical weapons disarmament.

The discussions continued around the importance of parliamentary work to implement adequate and strong mechanisms to contribute to the global infrastructure of chemical safety. The event served as an important platform for sharing insights and enhancing parliamentary engagement on this critical security issue.

12. Panel discussion on *Climate change and conflict: How can parliaments ensure health during times of crises?*

The panel discussion was held on 26 March 2024 with the aim of providing a platform for parliamentarians to discuss challenges and opportunities for promoting an integrated approach to addressing climate, conflict and health concerns at the national level. It was moderated by Mr. F. Ndugulile (United Republic of Tanzania).

Ms. E. Villalobos Prats (World Health Organization, WHO) illustrated the causal pathways through which climate change directly and indirectly affected health. She highlighted that health was gaining unprecedented visibility within the context of climate action, building on the first-ever Health Day organized at the 28th United Nations Climate Change Conference (COP28). However, health commitments within international climate instruments were often neglected and not reported on. She presented WHO's operational framework for building climate resilient and low-carbon health systems, which could improve the health of communities in a changing climate.

Mr. L. Goguadze (International Federation of the Red Cross and Red Crescent Societies, IFRC) presented the IFRC's mission and how the organization worked to build the resilience of communities. He called for a long-term perspective, as changes in perceptions, behaviours and policies were required. He emphasized that equity, strong participation of local actors and good governance were essential for ensuring positive health outcomes. He also commended the role of frontline workers in emergencies.

Ms. H. Muheed (Youth Advocacy Network Sri Lanka and Partnership for Maternal, Newborn and Child Health, PMNCH) provided examples of the links between climate change and conflict, as well as an overview of their impacts on young people, women and girls, including in relation to sexual and reproductive health and rights. In 2023, PMNCH had convened a Global Forum for Adolescents, which had enabled young people worldwide to define key priorities for their health and well-being.

Mr. W.P. Bako (Burkina Faso) shared the experience of his country on responding to the challenges posed by climate change and insecurity. He underlined the impacts on natural resources and agriculture, which posed significant challenges in terms of food security. Population displacements and changes in disease patterns put strains on the health system. He therefore called on parliaments to make use of their legislative and budgetary powers to address the issue.

Parliamentarians from Bahrain, India, Norway, Seychelles, Thailand and Zambia took the floor. They raised issues, among others, in relation to access to information, universal health coverage and international cooperation.

Elections and appointments

1. Executive Committee

The Governing Council elected the following member to the Executive Committee:

African Group

- Ms. I.K. Godalena to replace Ms. I.K.N. Sabangu (Democratic Republic of the Congo), who is no longer a member of parliament. She will complete the latter's term, which expires in March 2027.

2. Vice-Presidents of the IPU

The following members of the Executive Committee were designated as IPU Vice-Presidents representing:

African Group

- Mr. A. Kharchi (Algeria)

Arab Group

- Mr. A.R. Al Nuaimi (United Arab Emirates)

Asia-Pacific Group

- Ms. A. Sarangi (India)

Eurasia Group

- Ms. S. Mikayilova (Azerbaijan)

Group of Latin America and the Caribbean

- Ms. B. Argimón (Uruguay)

Twelve Plus Group

- Ms. D. Avgerinopoulou (Greece)

3. Bureau of Women Parliamentarians

The Forum of Women Parliamentarians elected the following regional representatives to the Bureau of Women Parliamentarians:

African Group

- Ms. Z. Mashaba (Eswatini) (end of term: March 2025)

Arab Group

- A vacancy remains on the Bureau (end of term: March 2027)

4. Committee on Middle East Questions

The members elected Mr. H.-J. Talsma (Netherlands) as President of the Committee.

The Governing Council elected the following three members for a four-year term ending in March 2028:

- Mr. L.-J. de Nicolaÿ (France)
- Ms. M. Aljaghoub (Jordan)
- Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates)

5. Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

The Governing Council elected the following members for a four-year term ending in March 2028:

Asia-Pacific Group

- Mr. K. Suebsang (Thailand)

Eurasia Group

- Ms. H. Hakobyan (Armenia)
- A vacancy remains for this Group

6. Group of Facilitators for Cyprus

The Governing Council elected one Facilitator for a four-year term ending in March 2028:

- Mr. H. Arshakyan (Armenia)

7. High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)

During the meeting of the Group, the members elected Mr. M. Karlsson (Sweden) as Chairperson and Ms. M. Guerra Castillo (Mexico) as Vice-Chairperson.

The Governing Council elected the following members for a four-year term ending in March 2028:

African Group
- Mr. E.J. Mulembwe (Mozambique)

Eurasia Group
- A vacancy remains for this Group

Twelve Plus Group
- Ms. R. Garvey (Ireland)

8. Working Group on Science and Technology

The Governing Council elected the following two members for a four-year term ending March 2028:

Group of Latin America and the Caribbean
- Ms. M. Seymour (Bahamas)

Twelve Plus Group
- Ms. M. Cederfelt (Sweden)

Ms. S. Attia (Egypt) was re-elected as Vice-Chair of the Working Group on Science and Technology for a one-year term.

9. Bureaux of the Standing Committees

The Standing Committees elected the following members to their respective Bureaux for terms ending in March 2026:

Standing Committee on Democracy and Human Rights

The Standing Committee declared the position held by Mr. E. Uwizeyimana (Rwanda) to be vacant, by virtue of Rule 10.2 of the Rules of the Standing Committees. An election to fill this vacant position will take place at the next Assembly.

Standing Committee on United Nations Affairs

Eurasia Group
- Mr. H. Arshakyan (Armenia)
- A vacancy remains for this Group

Group of Latin America and the Caribbean
- Mr. M. Salinas (Paraguay)

10. Gender Partnership Group

The Executive Committee appointed the following two members to the Gender Partnership Group:

- Ms. S. Mikayilova (Azerbaijan) (term ending October 2027)
- Mr. A. Almodóbar (Spain) (term ending October 2025)

11. Rapporteurs

The Standing Committee on Peace and International Security appointed Mr. M.A. Bouchouit (Algeria) and Mr. J. Buttimer (Ireland) as co-Rapporteurs for the subject item *The role of parliaments in advancing a two-State solution in Palestine*. As recommended by the Bureau and with a view to ensuring an inclusive approach, the IPU President will engage in consultations to identify additional rapporteurs from other geopolitical groups.

The Standing Committee on Sustainable Development appointed Ms. H. Fayez (Bahrain), Ms. E.T. Muteka (Namibia), and Mr. R. Fogiel (Poland) as co-Rapporteurs for the subject item *Parliamentary strategies to mitigate the long-lasting impact of conflicts, including armed conflicts, on sustainable development.*

Media and communications

The 148th IPU Assembly saw widespread coverage in the media, healthy viewing rates on the live feed, and strong engagement and substantial increases in follower numbers on social media. Hundreds of hard copies of IPU publications displayed at the communications booth were also picked up by delegates, showing there is still a big demand for printed material in parallel to the IPU's ongoing digital transformation.

Media

The Communications team issued a media advisory, three press releases and two statements. Over the week, the 148th IPU Assembly was mentioned in some 3400 media articles – a figure on a par with the 147th IPU Assembly in Luanda at the time of writing but likely to surpass it as more media articles are published once delegates return home.

The Assembly was also widely covered in the Swiss press thanks to active outreach efforts and interviews organized with the IPU Secretary General. The team also set up an interview for the IPU President with the main Chinese news agency Xinhau, which was widely distributed globally.

Livestreaming and video

Some 15,000 people watched the live feed of the Forum of Women Parliamentarians, the Governing Council and the Assembly, significantly higher than the total at the 147th IPU Assembly (some 12,000 views).

The provision of video extracts of plenary speeches during the General Debate was again a popular service with delegates. By the end of the Assembly, the team had prepared dozens of video clips to send to individual MPs for their own amplification purposes.

The Communications team also interviewed some 20 parliamentarians to add to the IPU's two main video series *A conversation with…* and *My parliament, my planet!*. The team was also able to interview delegates of some countries for the first time, including Azerbaijan, Japan, Malta and Poland.

Social media

The social media wall continued to be a popular feature, with many parliamentarians joining the digital conversation using the hashtags #IPU148 and #Parliaments4thePlanet, linked to the IPU's climate campaign. Some 550 accounts populated the wall.

The team published 118 tweets on X (formerly Twitter) over the Assembly period, leading to 156,000 impressions (the number of times a post appears on somebody's feed).

Some 3100 accounts mentioned our X account @IPUParliament, making the Assembly week the highest week of mentions since the account was launched. We also gained 354 new followers on X.

LinkedIn continued to perform strongly, with an increase of 13% in engagement compared to a normal week.

On Instagram, the IPU continued its lighter approach by investing more in visuals, stories and reels with a total of 244 items published. The investment paid off, with 715 new followers and 136,000 impressions (compared to 74,000 in Luanda).

On Facebook, the IPU reached some 18,000 accounts compared to 13,000 at the last Assembly.

Photography

Two IPU photographers covered 60 sessions and produced hundreds of high-quality photographs that were curated by the team and downloaded by delegates for national amplification.

Membership of the Inter-Parliamentary Union[1]

Members (180)

Afghanistan**, Albania, Algeria, Andorra, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahamas, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Benin, Bhutan, Bolivia (Plurinational State of), Bosnia and Herzegovina, Botswana, Brazil, Bulgaria, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cambodia, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chad, Chile, China, Colombia, Comoros, Congo, Costa Rica, Côte d'Ivoire, Croatia, Cuba, Cyprus, Czechia, Democratic People's Republic of Korea, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Djibouti, Dominican Republic, Ecuador, Egypt, El Salvador, Equatorial Guinea, Estonia, Eswatini, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, Gambia (The), Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guatemala, Guinea, Guinea-Bissau, Guyana, Haiti*, Honduras*, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Kyrgyzstan, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Lebanon, Lesotho, Liberia, Libya, Liechtenstein, Lithuania, Luxembourg, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Marshall Islands, Mauritania, Mauritius, Mexico, Micronesia (Federated States of), Monaco, Mongolia, Montenegro, Morocco, Mozambique, Myanmar**, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Nicaragua, Niger, Nigeria, North Macedonia, Norway, Oman, Pakistan, Palau, Palestine, Panama, Papua New Guinea*, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Republic of Moldova, Romania, Russian Federation, Rwanda, Saint Lucia, Saint Vincent and the Grenadines, Samoa, San Marino, Sao Tome and Principe, Saudi Arabia, Senegal, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Singapore, Slovakia, Slovenia, Somalia, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Tajikistan, Thailand, Timor-Leste, Togo, Tonga, Trinidad and Tobago, Tunisia, Türkiye, Turkmenistan, Tuvalu, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Uzbekistan, Vanuatu, Venezuela (Bolivarian Republic of), Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe.

Associate Members (15)

Andean Parliament, Arab Parliament, Central American Parliament (PARLACEN), East African Legislative Assembly (EALA), European Parliament, Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA CIS), Inter-Parliamentary Committee of the West African Economic and Monetary Union (WAEMU), Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), MERCOSUR Parliament (PARLASUR), Pan-African Parliament, Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), Parliament of the Central African Economic and Monetary Community (CEMAC), Parliamentary Assembly of the Black Sea Economic Cooperation (PABSEC), Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE) and Parliamentary Assembly of La Francophonie (APF).

1 As at the close of the 148th Assembly.
* Non-participating Members (all rights suspended)
** Members participating in the work of the IPU in a non-voting observer capacity

Agenda, resolutions and other texts of the 148th Assembly of the Inter-Parliamentary Union

1. Election of the President of the 148th Assembly

2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

3. General Debate on the theme *Parliamentary diplomacy: Building bridges for peace and understanding*

4. Special accountability segment on the implementation of IPU resolutions and other decisions

5. *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence*
   (Standing Committee on Peace and International Security)

6. *Partnerships for climate action: Promoting access to affordable green energy, and ensuring innovation, responsibility and equity*
   (Standing Committee on Sustainable Development)

7. Reports of the Standing Committees

8. Approval of the subject items for the Standing Committee on Peace and International Security and for the Standing Committee on Sustainable Development for the 150th Assembly and appointment of the co-Rapporteurs

Geneva Declaration

Parliamentary diplomacy: Building bridges for peace and understanding

Endorsed by the 148th IPU Assembly
(Geneva, 27 March 2024)

We, Members of Parliament from around the world, gathered together at the 148th IPU Assembly in Geneva, Switzerland, reaffirm our commitment to parliamentary diplomacy to address the growing challenges to peace and international security.

We are meeting at a time of great turbulence and instability. From the resurgence of conflicts and geopolitical tensions, the increase in social polarization and a looming new global arms race, to the devastating impacts of climate change and the dangers posed by artificial intelligence – the multi-faceted and intractable challenges we face underscore the urgency for a collective, forward-looking and durable response that learns from the past and goes beyond conventional solutions. As we navigate this intricate landscape, it becomes increasingly evident that addressing these complex challenges demands a shared global commitment to building a resilient foundation for lasting peace, rooted in the upholding of human rights and democratic principles.

We conclude this Assembly recognizing the potential of parliamentary diplomacy, grounded in dialogue, mutual respect and the achievement of common goals, as an important means to build trust, promote cooperation, share good practices, and enhance the contribution of parliaments and parliamentarians to building lasting world peace. We recognize that the tools of parliamentary diplomacy include bilateral and multilateral associations, such as inter-parliamentary institutions, staff exchanges and friendship groups. We welcome the work of the IPU to help foster political dialogue conducive to peacebuilding and the peaceful resolution of conflict, and encourage the IPU to continue its efforts in this regard. We also call upon the IPU to support and accompany a return to the rule of law in countries, many of them on the African continent, which have undergone an unconstitutional dissolution of parliament.

As representatives of the people, we parliamentarians are keenly aware of our responsibility to build bridges of understanding among nations, bring peace to citizens and find consensus on how to overcome joint hurdles. Parliamentarians further have an active role to play in ensuring that efforts to negotiate peace processes, treaties and other international agreements are rooted in the needs of the people, taking into account traditional wisdoms and values. In addition, we recognize that parliamentarians are uniquely positioned to ensure compliance with the rule of law and international norms, which are essential prerequisites for restoring the conditions for peaceful coexistence and alleviating the growing fragmentation of societies and the multilateral system.

We condemn all human rights violations arising during conflict as well as all breaches of the basic rules, principles and core tenets of international law, in particular international humanitarian law. In this regard we must pay particular attention to the situation of young people who, when faced with disruption in their formative years, risk growing up as a lost generation, and to recognizing the vital role that women can and should play in conflict prevention and peacebuilding. Parliamentary diplomacy is a crucial tool in empowering parliamentarians to actively promote and safeguard these rights and standards at the national level, as well as to advance democratic principles and human rights standards worldwide

Furthermore, we seek to prioritize the safeguarding of human rights by emphasizing the importance of ratifying and effectively implementing international humanitarian law and human rights instruments at the national level as a critical step in ensuring that those entitled to protection genuinely benefit from it. Likewise, we agree to work to disseminate international humanitarian law as widely as possible to the population as a whole, to provide gender-sensitive training to armed and security forces on this subject and to step up the accountability of these forces for their actions.

We strongly reiterate our commitment to upholding the rule of law, both domestically and internationally, as the cornerstone of conflict prevention and resolution, as well as our belief in dialogue and diplomacy as an indispensable tool to achieve enduring peace. We urge all States, especially those parties to an armed conflict, to adhere strictly to the 1949 Geneva Conventions and their Additional Protocols, with no exceptions. Additionally, we advocate for increased recourse to the International Court of Justice and other international judicial institutions as essential mechanisms for the peaceful resolution of disputes between nations.

We condemn the recent surge in identity-based hatred around the world, particularly religious hatred, and regret the political polarization that is helping to drive this phenomenon. We advocate for holistic dialogue processes that involve representatives of religions, beliefs and faith-based organizations to effectively complement existing efforts to mitigate violence and promote peace, inclusion and understanding. We commit to continuing our work to achieve the recommendations outlined in the Marrakesh Communiqué, the outcome document of the IPU's Parliamentary Conference on Interfaith Dialogue, held in June 2023.

There is a close link between peace and development. The deterioration of peace and the escalation in the frequency and severity of conflicts within and between countries jeopardizes development gains and the attainment of the Sustainable Development Goals. Vulnerable, marginalized and underrepresented members of society, such as women, youth, children, the elderly, the poor, indigenous people, minorities, and persons with disabilities, are disproportionately impacted by conflict, which further exacerbates pre-existing inequalities, such as unequal access to socio-economic and political rights. One such manifestation of this is in the radicalization by extremist groups of at-risk and often under-employed youth in fragile, conflict-affected States, undermining national security.

Our focus should be on tackling the underlying causes of conflict, which are often rooted in economic inequality and discrimination against entire groups. The well-being of the most vulnerable is a good litmus test for the health of society at large. Therefore, it is imperative to address the specific needs of at-risk members of the population by embracing inclusive solutions that simultaneously preserve their dignity, reduce their exposure to the detrimental impacts of conflict and provide the conditions for them to realize their socioeconomic potential. We should therefore increase our focus on human security, which encompasses citizens' protection by prioritizing essential needs such as food, health care and environmental security, and on guaranteeing equal rights for all, as the main path to fostering both peace and development.

We must monitor the early warning signs of potential conflicts both locally and nationally and take adequate action to prevent escalation, foster dialogue and cooperation, and ensure compliance with international humanitarian and human rights law. In this vein, we recognize our responsibility to promote conflict prevention through a focus on disarmament, reducing military spending, shifting budget priorities to better address the root causes of conflict, and holding governments to account – including by challenging their use of emergency powers to wage war. We also need to work towards the demilitarization of cyberspace and artificial intelligence, so that they can instead be used to open up spaces for scientific breakthroughs, international cooperation and peace.

Since parliamentarians are well-placed to play the role of impartial mediators, to facilitate dialogue to prevent or de-escalate conflict or to restore peace, we also pledge to redouble our efforts to resolve conflicts through the exercise of parliamentary diplomacy. We reaffirm our commitment to preventing a relapse of large-scale disputes in post-conflict situations, including through enacting, overseeing and monitoring the implementation of peace agreements and ensuring they are accompanied by adequate funding for basic health care services, mental health support, transitional justice and institutional reforms. We further commit to addressing past and current discord through bolstering citizen engagement and ensuring that perspectives from the full breadth of civil society and civic institutions are heard.

We are committed to fostering the more substantial involvement of women and youth in politics and leadership roles, including in the military and security sectors. We commit ourselves to the effective implementation of the women, peace and security, and youth, peace and security agendas of the UN Security Council by ensuring that peace processes, peacekeeping, peacebuilding and conflict prevention integrate a gender perspective and guarantee the equal and meaningful participation of

women and youth. We also will strive to take all necessary measures to prevent and combat all forms of violence against women and girls, especially against women in politics, as well as conflict-related gender-based violence and violence against minority and marginalized groups. Moreover, we commit to providing assistance to survivors of such violence, recognizing the importance of inclusivity and gender-sensitive approaches in creating a more equitable and secure environment.

Today's challenges transcend borders and demand a collective global response. As members of parliament, we agree on the importance of restoring trust in multilateralism. Further, it is only through international cooperation and upholding the rule of law that we can address growing risks, build solidarity and, through a common security approach, find lasting solutions to establish a shared sense of security, where all nations feel safe, leading to a more secure world for future generations. Essential to the credibility and success of all these efforts is ensuring that the attention and resources devoted to responding to global challenges are commensurate with their severity and not motivated by geopolitical interests, bearing in mind the equal rights, dignity and value of each human life.

Finally, as we mark the 135th anniversary of the IPU, we reconfirm our commitment to inter-parliamentary dialogue and cooperation, and we emphasize the IPU's unique role as the parliamentary counterpart to the United Nations. As we look ahead to the UN Summit of the Future in September 2024, we call on all Member Parliaments to help advance UN reform and to further strengthen the parliamentary dimension of the work of the UN. In turn, we shall take this Declaration back to our respective parliaments, disseminate the outcome of our collective work to our national authorities, and seek to mark the International Day of Parliamentarism (30 June, which coincides with the anniversary of the IPU) through a dedicated event in our respective parliaments.

As parliamentarians, we commit to lead the way towards a more peaceful world, pursuing tenacious, evidence-based and original approaches, and drawing on the experiences of all members of the global parliamentary community. We therefore pledge to do our utmost, individually and collectively, to protect and promote peace for all.

IPU Leadership Statement on the situation in Gaza

Issued at the 148th IPU Assembly
(Geneva, 27 March 2024)

In view of the worsening situation in Gaza, we call for urgent action to alleviate the suffering of the people in the region, including women, children and the elderly, who have been caught up in the fighting.

On behalf of the global parliamentary community, we call for an immediate ceasefire in Gaza.

We reiterate our demand for the immediate and unconditional release of all hostages.

We appeal to the relevant authorities on all sides to expand the flow of essential humanitarian aid to reach those in need in Gaza.

We reiterate our utter condemnation of any violence against civilians and stress the need for respect for international humanitarian law.

Tulia Ackson, IPU President, and
Martin Chungong, IPU Secretary General

Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence

Resolution adopted by consensus* by the 148th IPU Assembly
(Geneva, 27 March 2024)

The 148th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Acknowledging that, while the applications of emerging technologies open up opportunities for the development of humanity, they may also pose significant challenges to peace and international security and may raise new questions about the role of humans in warfare, that regulation of autonomy in the context of weapon systems requires a holistic understanding of its effects, and that human decision-making and control must take account of all ethical, legal, humanitarian and security implications,

Affirming that any discussion on autonomous weapon systems (AWS) is subject to international law, particularly the Charter of the United Nations and international humanitarian law (IHL),

Noting the lack of an agreed definition of autonomous weapon systems, and *recalling* the proposal of the International Committee of the Red Cross (ICRC) in which the term "autonomous weapon systems" encompasses any weapon system with autonomy in its critical functions, which means that it can select (i.e. search for, detect, identify or track) and attack (i.e. use force against, neutralize, damage or destroy) targets without human intervention,

Recognizing that the preservation of human control and judgment stands as a critical factor in ensuring legal compliance and effectively addressing the ethical concerns that arise from the deployment of AWS,

Gravely concerned that AWS that have full autonomy in their critical functions could be able to select and attack targets without human intervention,

Concerned that the lack of control and explicit regulation at the international level around the use of AWS could allow operators to violate international law, in particular the Charter of the United Nations and IHL, without accountability, potentially infringing on the fundamental human rights enshrined in national, regional and international legal frameworks, due to the absence of human judgement and supervision and the lack of opportunities for timely intervention or mechanisms for deactivation over the use of force,

Deeply concerned about the possible negative consequences and impact of AWS on global security and regional and international stability, including the risk of an emerging arms race, lowering the threshold for conflict and proliferation, including to non-State actors, as outlined in United Nations General Assembly resolution 78/241 on lethal autonomous weapon systems,

Concerned that advancements in sophisticated military technologies, including artificial intelligence (AI) and algorithmic data processing, may increase the risk of a new arms race, lowering the threshold for conflict and proliferation, including to non-State actors, and putting peace and international security at even greater risk, but *acknowledging* that a ban on research would be unrealistic, not least when so much of the research in this field is conducted by both military and civilian players and AI still has a very important role to play in civilian life,

Alarmed by the possibility that AWS have the potential to become future weapons of mass destruction as they combine two properties unique to such weapons: mass harm and lack of human control to ensure they do not injure civilians,

Conscious that human rights instruments guarantee the right to life, dignity and integrity of persons,

Deeply concerned that AWS could be used by armed groups and other non-State actors to undermine national, regional and global security, causing profound social and humanitarian impact,

Alarmed by the evidence that individual recognition algorithms, including facial recognition and automated decision algorithms have native embedded bias that is already propagating gender and race discrimination and perpetrating injustices against socio-economically disadvantaged people, the vulnerable and people with disabilities, and that AWS could be deliberately programmed to target people bearing certain "markers" or identities including race, gender or patterns of behaviour, and to apply force without human intervention, potentially leading to disproportionate harm to specific groups, locations or communities,

Recalling, without prejudice to Article 51 of the Charter of the United Nations, the fundamental rule under IHL according to which the right of Parties to a conflict to choose their means and methods of warfare is not unlimited, as stated in Article 35 (1) of the Additional Protocol I (AP I) to the Geneva Conventions of 1949 relating to the protection of victims in international armed conflicts, and as provided for by customary international law, as well as the obligation stated in Article 36 of AP I, which requires States to conduct reviews of the study, development, acquisition or adoption of all new weapons, means and methods of warfare in order to determine whether their use is prohibited by IHL or any other rule of applicable international law,

Mindful that, for decades, the international community has been actively keeping track of the emerging issues of AWS, marked by key milestones in AWS regulatory governance, including the report of the United Nations Special Rapporteur on Extrajudicial, Summary or Arbitrary Executions in 2010, which brought the issue of lethal autonomous robotics and the protection of life to the international spotlight and that, since 2013, the High Contracting Parties to the Convention on Prohibitions or Restrictions on the Use of Certain Conventional Weapons Which May Be Deemed to be Excessively Injurious or to Have Indiscriminate Effects (CCW), a key IHL instrument, have been holding discussions on the issue and, in 2016, established an open-ended Group of Governmental Experts (GGE) on emerging technologies in the area of lethal autonomous weapon systems (LAWS),

Recognizing the GGE as a key international forum at which a framework around LAWS is being developed,

Noting the fact that, during its 2023 meetings, the GGE underscored the need to anticipate technological advancements in LAWS, urging strict adherence to IHL throughout the life cycle of these systems, highlighting the need for limitations on targets and operational parameters, coupled with appropriate training and instructions for human operators, and firmly stating that any LAWS-based system unable to comply with international law should not be deployed,

Acknowledging the adoption of resolution 78/241 by the United Nations General Assembly in December 2023, which, inter alia, requests that the Secretary-General of the United Nations submit a substantive report on the subject reflecting the full range of views received from Member and observer States on ways to address the related challenges and concerns such systems raise from humanitarian, legal, security, technological and ethical perspectives, and on the role of humans in the use of force, and invite the views of international and regional organizations, the ICRC, civil society, the scientific community and industry,

Recognizing that, since 2018, the Secretary-General of the United Nations has consistently maintained that AWS are politically unacceptable and morally repugnant and has called for their prohibition under international law, and that when presenting his *New Agenda for Peace* ahead of the Summit of the Future in 2024, he further called on States to adopt by 2026 a legally binding instrument to prohibit AWS that function without human control or oversight and to regulate all other types of AWS,

Recognizing also that the United Nations Special Rapporteur on extrajudicial, summary or arbitrary executions, the United Nations Special Rapporteur on the rights of persons with disabilities, the United Nations Special Rapporteur on contemporary forms of racism, the United Nations Special Rapporteur on counter-terrorism and human rights, the ICRC, civil society, including through the Stop Killer Robots Campaign, the scientific community, and academia have joined the call by the Secretary-General of the United Nations for a global prohibition on AWS,

Noting that the landmark joint appeal made in 2023 by the United Nations Secretary-General and the President of the ICRC underlined the urgency for States to negotiate a new, binding international law on AWS to set clear prohibitions and restrictions on AWS by 2026,

Mindful that many States and groups of countries have already been calling for the establishment of a legally binding instrument to regulate, limit and/or prohibit the use of AWS, and, at the same time, *cognisant* of the need for a unanimous decision, i.e. that all States agree to follow the proposed limitations,

Recognizing that urgent, concrete action is needed to develop international approaches, particularly given that weapon systems with varying degrees of autonomy have already been used in various conflicts,

Considering the purposes and principles enshrined in the Charter of the United Nations, international human rights law, and IHL and its founding principles of humanity, dictates of public conscience and ethical perspectives,

Reaffirming that, because IHL requires commanders and the users of weapons to be able to anticipate and limit their effects, weapon systems must be predictable, and that the potential "black box" effect arising from the integration of AI technologies could hinder compliance with these obligations,

Gravely concerned that the longer States wait to regulate AWS, the more likely the flow and proliferation of such systems will continue on the market,

Stressing the need to study an international regulatory framework for the use of AI to regulate the harmful use of this technology,

Highlighting that parliaments will have a significant role to play in raising awareness on the social, humanitarian, legal and ethical implications of the use of AWS, and in supporting governments with inputs to draft the text for an instrument to regulate such systems,

1. *Urges* parliaments and parliamentarians to actively and urgently engage in the debate to address the threat to peace and security posed by AWS;

2. *Strongly urges* parliaments to develop comprehensive national legislation to establish regulatory frameworks governing the development, deployment and use of AWS, once international agreement has been reached on a definition of "autonomous weapon system" and on the distinction between full and partial autonomy as well as consensus on the use and content of the term "meaningful human control", taking into account all their ethical, legal, humanitarian and security implications and including the prohibition of AWS that function without human control or oversight, and which cannot be used in compliance with IHL;

3. *Calls on* parliaments to urge their governments to continue working through international forums, including the United Nations and the GGE, on an instrument, governance framework and regulations on autonomy in weapon systems, to ensure compliance with international law, including IHL, and ethical perspectives, as well as the prevention of the peace and security impact that autonomy in weapon systems entails;

4. *Suggests* that parliaments encourage their governments to share their views with the Secretary-General of the United Nations on ways to address challenges and concerns raised by AWS in accordance with resolution 78/241 adopted by the United Nations General Assembly in December 2023 and *A New Agenda for Peace*, which recommends multilateral efforts for a legally binding instrument on LAWS and other types of AWS by 2026;

5. *Recommends* that parliaments and parliamentarians work with relevant stakeholders, including the defence industry, civil society and academia, to understand, evaluate and create safeguards in relation to both AI and AWS, including weapon system designers, particularly regarding their compliance with existing law and with any developments to the law that may occur in the future;

6. *Encourages* parliaments to regularly assess and evaluate the application of new technologies, to avoid these technologies creating a unilateral pressure on all citizens that grants disproportionate powers to the parties when operating without proper oversight, and to address the risks posed by facial recognition systems, including hardware, software and algorithms, including to prevent gender and racial bias, that may be integrated into AWS;

7. *Urges* parliaments and parliamentarians to play a crucial role in holding governments accountable regarding AWS, in ensuring quality in their governance, notably regarding the imperative of retaining human control over the use of force, and transparency in their design, development, operation, regulation and oversight, and in triggering concrete action by governments and societies more broadly;

8. *Calls on* parliaments to encourage governments to engage actively in the ongoing discussions on LAWS at the GGE and to take all necessary efforts to support the GGE's work;

9. *Also calls on* parliaments to strongly urge their governments to establish robust frameworks for data protection to govern the development, deployment and use of AWS, emphasizing the critical importance of safeguarding sensitive data and ensuring ethical and responsible use of information;

10. *Urges* parliaments to ensure the establishment of effective mechanisms to conduct investigations, prosecution and punishment for violations of IHL arising from the use of weapons with autonomous functionalities, thereby upholding individual responsibilities and ensuring accountability for any breaches of ethical and legal standards;

11. *Also urges* parliaments to request that their governments clearly define their own responsibilities and those of the private sector and civil society with regard to AWS, and adopt legislation that incorporates regulatory frameworks and safeguards to ensure that such systems do not fall into criminal hands or into the hands of non-State actors that operate outside the law, and that such laws are fully in line with international human rights obligations;

12. *Encourages* parliaments and parliamentarians to stimulate exchange of relevant good practices between States, with due regard for national security regulations and commercial restrictions on private information;

13. *Recommends* that parliaments and parliamentarians: (a) allocate budgets to fund plans, programmes, projects and actions to raise awareness of the need to prevent, regulate, monitor and enforce human rights and safeguards related to AWS; (b) advocate for the incorporation of comprehensive educational programmes on AI and autonomous systems within national curricula at appropriate educational levels to promote widespread understanding of both the potential benefits and the risks associated with these technologies, including their ethical, legal, humanitarian and security implications;

14. *Calls for* the adoption of measures to ensure the inclusion of a gender and intersectional perspective based on United Nations Security Council resolution 1325 (2000), in discussions of AWS and military AI strategies;

15. *Calls on* relevant parliamentary networks and IPU permanent observers to include AWS on their agendas and to inform the IPU of their work and findings on the issue;

16. *Invites* the IPU, through its relevant Standing Committee and specialized bodies, to keep abreast of the issue and organize at the 151st Assembly a panel discussion, inviting relevant parliamentary networks and IPU permanent observers to participate, aimed at taking stock of the situation in advance of the 2026 deadline set by the Secretary-General of the United Nations to adopt a legally binding instrument on AWS;

17. *Suggests* that the IPU Secretariat compile and analyse a set of parliamentary good practices and stocktaking related to the use of AI in the security and military sectors and derived from the discussion within the IPU framework and other subsequent IPU activities, including measures to remove bias in the algorithms that underpin AI systems that are capable of autonomous analysis and actions;

18. *Urges* the Secretary General of the IPU to share the present resolution and further reports and publications related to AWS with the Secretary-General of the United Nations for inclusion in the report mentioned in resolution 78/241 adopted by the United Nations General Assembly in December 2023;

19. *Invites* the IPU to regularly hold sessions for parliamentarians to discuss the latest developments with AWS and AI and reassess their impacts in the military domain, particularly with regard to specific concerns on human rights violations, meaningful human control over the use of force and the ethical implications of these technologies;

20. *Encourages* parliaments to implement their strategies to exercise more effective parliamentary oversight functions and ensure that technological development, such as AI, is only deployed to assist humans in certain tasks, without compromising meaningful human control and intervention whenever it is needed.

---

[*]- **India, Iran (Islamic Republic of)** and the **Russian Federation** expressed their opposition to the entire text of the resolution.
- **China** and **Lithuania** expressed a reservation on the entire text of the resolution.
- **Australia**, **New Zealand** and the **United Kingdom** expressed reservations on several paragraphs.
- **Cuba** and **France** expressed a reservation on the use of the term “autonomous weapon systems (AWS)” without mentioning the characteristic of lethality (i.e. lethal autonomous weapon system – LAWS).
- **Türkiye** expressed reservations on preambular paragraphs 13, 17, 18, 20 and 21, and operative paragraphs 2, 4 and 16.
- **Republic of Korea** expressed reservations on preambular paragraphs 18 and 19, and operative paragraph 16.
- **Canada** expressed reservations on preambular paragraph 3 and operative paragraph 2 on the grounds that they are too prescriptive for national governments.

Partnerships for climate action: Promoting access to affordable green energy, and ensuring innovation, responsibility and equity

Resolution adopted by consensus* by the 148th IPU Assembly
(Geneva, 27 March 2024)

The 148th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Recalling the objectives of the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) and the Paris Agreement to strengthen the global response to climate change, as well as the outcomes of the United Nations Climate Change Conferences (COPs), which underline the urgent need for immediate, deep, rapid and sustained reductions in global greenhouse gas emissions across all applicable sectors based on available means of implementation, including through increased use of low-emission and renewable energy, just energy transition partnerships, and other multilevel and cooperative actions in the light of national circumstances,

Recalling also the IPU resolution *Climate change – Let us not cross the line*, adopted at the 139th IPU Assembly in October 2018, the *Parliamentary action plan on climate change* endorsed by the IPU Governing Council at its 198th session in March 2016, and the COP28 Parliamentary Meeting outcome document of December 2023,

Noting the importance of strengthening partnerships between all countries, parliaments, public and private institutions (governmental, non-governmental and inter-parliamentary), and civil society (especially vulnerable groups) to combat climate change, and that without such cooperation to facilitate climate action, the impacts of climate change will be inevitable at all levels,

Recalling the *COP28 UAE Consensus*, which has the potential to become a benchmark for partnerships for climate action by laying out a response to the global stocktake, putting forward a plan to close implementation gaps by 2030, calling on Parties to transition away from fossil fuels in a just, orderly and equitable manner to reach net zero, recognizing the crucial need to scale up adaptation finance, and introducing targets to triple renewable energy capacity globally and double the global rate of energy efficiency improvements by 2030,

Recalling also the ultimate objective of the UNFCCC to achieve stabilization of greenhouse gas concentrations in the atmosphere at a level that would prevent dangerous anthropogenic interference with the climate system,

Considering that the Paris Agreement has established mechanisms and procedures allowing countries to define their nationally determined contributions (NDCs) to reduce greenhouse gas emissions and adapt to the impacts of climate change; *expressing appreciation* that all Parties to the Paris Agreement have communicated NDCs that demonstrate progress towards achieving the Paris Agreement temperature goal; and *noting* that more ambitious mitigation targets in NDCs are needed to reduce emissions rapidly,

Noting the launch, during the COP26 meeting in Glasgow, of the Global Methane Pledge, which is based on solid scientific data and contains a commitment to reduce global methane emissions by at least 30% below 2020 levels by 2030,

Noting also that, presently, more than 155 countries have signed the Global Methane Pledge, and *recognizing* that only by drastically reducing methane emissions in the current decade will it be possible to stay on track to avoid the average temperature rise in the atmosphere exceeding the 1.5°C target,

Bearing in mind that, despite making up only 16% of greenhouse gases, methane is responsible for approximately a third of global warming and traps 80 times more heat than carbon dioxide, although it dissipates in the atmosphere within decades, rather than centuries as is the case for carbon dioxide, and *recognizing* both forestry activity, thanks to its vital importance in capturing carbon dioxide, and the production of renewable raw materials for construction, such as wood and its derivatives, as strategic for the sustainable development of countries,

Acknowledging that the right to a clean and healthy environment, including the right to have the environment protected for the benefit of present and future generations, is a fundamental right enshrined in both national and international laws,

Considering that parliaments play a fundamental role in the oversight and control of government policies on environmental matters as well as in budgetary allocations and enacting legislation, monitoring the implementation of corresponding legislation and regulations, and ensuring alignment between national policies and international commitments,

Considering also that many parliamentary initiatives address the need for urgent financing and climate action, including the parliamentary platforms taking shape for climate action against methane emissions,

Acknowledging that reducing carbon emissions is critical in dealing with climate change and mitigating environmental damage, and that renewable energy that does not degrade ecosystems provides a cleaner and more sustainable means to meet energy demand, bringing environmental sustainability and offering the further advantage of being able to provide power to even the most underprivileged people living in the remotest areas,

Acknowledging also that armed conflicts instigated by States or non-States have a considerable impact on the climate, causing the release of significant amounts of carbon dioxide and other greenhouse gases into the atmosphere, leading to the destruction of ecosystems that currently store carbon and absorb and remove greenhouse gases from the atmosphere, and resulting in ecocide,

Acknowledging further that the deployment of renewables in the power, heat and transport sectors is one of the main enablers of keeping the rise in average global temperatures within reach of 1.5°C, that the need to encourage the deployment of renewable energy has increased in recent years, that more cities, regions and countries, both developed and developing, are promoting and adopting policies to deploy renewable energy, and that concrete and easily-measured environmental goals are paramount in this respect,

Emphasizing the need for deep, rapid and sustained reductions in greenhouse gas emissions in line with 1.5°C pathways, as expressed in the decision on the first global stocktake at COP28, by tripling renewable energy capacity globally and doubling the global average annual rate of energy efficiency improvements by 2030 as well as through accelerating zero- and low-emission technologies and transitioning away from fossil fuels in energy systems,

Welcoming the G20 New Delhi Leaders' Declaration, which emphasizes accelerating clean, sustainable, just, affordable and inclusive energy transitions through various pathways, as a means of enabling strong, sustainable, balanced and inclusive growth and achieving climate objectives, and which calls for recognition of the needs, vulnerabilities, priorities and different national circumstances of developing countries and support of strong international and national enabling environments to foster innovation, voluntary and mutually agreed technology transfer, and access to low-cost financing,

Recognizing the need expressed in the decision on the first global stocktake at COP28 for States to contribute to global climate change efforts by accelerating zero- and low-emission technologies, including renewables, nuclear, abatement and removal technologies, and low-carbon hydrogen production,

Recognizing also the importance of the agreement reached at COP27 to provide loss and damage funding for vulnerable countries hit hard by floods, droughts and other climate disasters, and *welcoming* the subsequent operationalization of the global fund for loss and damage at COP28,

Recognizing further the role of developed countries in providing support to and enhancing cooperation with developing countries in transitioning to low-carbon, low-emission economies; *emphasizing* the imperative to significantly scale finance to meet the urgent and evolving needs of developing countries, including access to technology and low-cost financing; *advocating* a collective approach for technology transfer and development, knowledge sharing, and cultivating innovative solutions as crucial to fostering socially just, sustainable and effective progress; and *emphasizing* that every nation is responsible for creating an attractive investment climate that can draw in both domestic and international capital to speed up change,

Noting that developed countries, as the largest contributors to carbon dioxide and greenhouse gas emissions, should bear the greatest responsibility,

Noting also that the world's population is growing at an unprecedented rate and that this has resulted in a dramatic increase in energy demand globally, at a rate likely to be even more rapid than population growth,

Aware that, in an effort to meet this ever-increasing energy demand and address the issue of global warming, breakthrough advances have been made in the design of technologies that can control emissions and harness power from renewable and alternative energy sources, but their costs remain unaffordable to many developing countries,

Recognizing the need to promote and encourage new technologies to scale up integration of battery energy storage systems, aimed at enabling greater integration of variable renewable energy sources and fulfilling the dynamic energy requirements of a growing population,

Encouraging the harmonization of zero- and low-carbon hydrogen standards with the goal of fostering worldwide collaboration, facilitating trade and igniting innovation, which holds the capacity to unlock economies of scale, promote technology transfer and development, expedite the transition towards cleaner energy sources, and reach the full potential of renewable energy,

Welcoming the collaborative initiatives on universal energy access from civil society organizations for increased deployment of green energy technologies to bring energy access, ensure energy security and drive energy transition,

Recognizing the crucial role of grid interconnections, resilient energy infrastructure and regional/cross-border power systems integration in enhancing energy security, fostering economic growth, and facilitating universal energy access for all, in an affordable, reliable and sustainable manner,

Highlighting that climate change impacts individuals and communities differently, with women, youth, the elderly, persons with disabilities, the populations of small island developing States, indigenous groups and communities in vulnerable situations often bearing the brunt of its consequences, and *calling for* coordinated efforts to ensure that actions to address these challenges reflect a comprehensive and equitable approach to climate action, including through the promotion of just transition pathways,

Recognizing that women and girls are uniquely affected by the damaging effects of climate change and that steps should be taken to support women's leadership and decision making in climate change mitigation and adaptation efforts, resilience-building and sustainable natural resource management,

Acknowledging that youth are the most important and dynamic segment of the population in a society, that they are agents of change, entrepreneurs and innovators, and that, through education, science and technology, they are scaling up their efforts and using their skills to accelerate climate action, taking account of their common needs, such as access to quality education to prepare them for the jobs of tomorrow, the availability of decent work, equality among men and women, and a planet that is healthy, clean and sustainable,

Bearing in mind that promoting climate culture and harnessing the perspectives, new ideas and energy of young people constitute vital components in the broader efforts to address key issues affecting people of all ages, such as achieving the Sustainable Development Goals (SDGs), peace and security, the right to education, health and social protection, gender equality, equal socioeconomic and political opportunities, and fighting climate change,

Acknowledging the importance of investments in sustainable, healthy lifestyles, just and sustainable energy transitions, and accelerating progress with and achievement of the SDGs, especially in developing countries, as well as in the context of the fight to eradicate poverty in all its forms and dimensions,

Recognizing that sustainable and responsible consumption, production and trade, coupled with environmentally friendly life choices and lifestyles such as zero-waste approaches, are key to achieving the SDGs, including climate goals and inclusive economic growth,

Recognizing also the leadership of subnational governments in accelerating and scaling up climate mitigation and adaptation action through the implementation of local and regional climate plans and actions, while effectively engaging citizens and industry in the transformative process towards responsible consumption and production,

Envisaging a comprehensive transformation in energy efficiency measures and global reduction in consumption, with the ambitious target of doubling the global annual rate of energy efficiency improvement by 2030 in a nationally determined manner, taking into account the UNFCCC and Paris Agreement and different national circumstances, pathways and approaches to foster a sustainable and responsible energy landscape on a global scale, and *acknowledging* that the global transition provides opportunities for and poses challenges to sustainable development, economic growth and eradication of poverty, and thus requires a coherent, just transition in different sectors of the national economy,

Recognizing the importance of accelerating the development, transfer, deployment, and dissemination of technologies, and of adopting policies to transition towards zero- and low-emission energy systems, including, inter alia, renewables, nuclear, abatement and removal technologies such as carbon capture and utilization and storage, particularly in hard-to-abate sectors, and *emphasizing* the need to make these technologies available and as affordable as possible to all,

Highlighting the importance of addressing environmental challenges through united climate actions and partnerships to safeguard the planet for present and future generations,

1. *Emphasizes* that global warming is a collective challenge requiring strengthened international cooperation and multilateral processes under the aegis of the UNFCCC framework, based on the principles of equity and common but differentiated responsibilities as outlined in Article 3.1 of the Convention and Article 2.2 of its Paris Agreement; and *underscores* the need for added international support for developing countries;

2. *Encourages* parliaments to ensure a transition away from fossil fuels in energy systems in a just, orderly and equitable manner, accelerating action in this critical decade to achieve the goal of net zero emissions;

3. *Stresses* the importance of enhancing a clean energy mix in line with 1.5°C pathways, including zero- and low-emission and renewable energy, at all levels as part of diversifying energy mixes and systems, in line with national circumstances and recognizing the need for support towards just transitions; particularly for workers whose jobs are affected by the transition away from fossil fuels;

4. *Affirms* support for promoting reliable, diversified, sustainable and responsible supply chains for energy transitions, including for critical minerals and materials through responsible sourcing practices and international cooperation;

5. *Reaffirms* parliaments' steadfast commitment, in pursuit of the objectives of the UNFCCC, to tackle climate change by strengthening the full and effective implementation of the Paris Agreement and its temperature goals, reflecting equity and the principle of common but differentiated responsibilities and respective capabilities, in the light of different national circumstances;

6. *Encourages* parliaments to urge their respective governments to undertake policy measures to combat climate change, promote renewable, zero- and low-emission energy, implement various schemes and initiatives, including based on the COP28 global stocktake, and establish regulatory frameworks to support green energy initiatives to the benefit of the people;

7. *Calls on* parliaments to actively commit to collective climate action to cut methane emissions, and ensure that:

   (a) NDCs explicitly include reductions of methane emissions,
   (b) legislative initiatives in national parliaments reduce methane emissions in the energy and waste management sectors,
   (c) best practices in agriculture are promoted, such as sustainable agriculture and livestock farming as strategic economic activities,
   (d) resources are allocated, including funding for research, technology development and implementation of methane emissions reduction strategies;

8. *Also calls on* parliaments to monitor whether government policies are effectively aligned with the commitments and emission reduction goals established in the Global Methane Pledge and the International Energy Agency's 75% reduction goal;

9. *Further calls on* parliaments to ensure that international funding in the coming years focuses on aid, investments and deployment of innovative green technologies to reduce methane emissions, namely by:

   (a) detecting and repairing methane emissions from oil, gas and coal production and distribution, upgrading obsolete equipment, reducing flaring and venting waste, and applying drastic emissions controls,
   (b) implementing better livestock and manure management practices,
   (c) investing in waste management (household and industrial), as well as waste reduction, requiring landfills to strictly control methane emissions, and diverting organic waste to valorization processes such as composting, protein extraction and energy production;

10. *Recognizes* that the unprecedented global energy crisis underlines the urgency to rapidly transform energy systems to be more secure, reliable and resilient, including by accelerating the clean, equitable, affordable and just transition to renewable, zero- and low-emission energy;

11. *Encourages* the collective actions and efforts to triple renewable energy capacity globally through existing targets and policies, as well as to demonstrate similar ambition with respect to other zero- and low-emission technologies, including, inter alia, renewables, nuclear, abatement and removal technologies such as carbon capture and utilization and storage, particularly in hard-to-abate sectors, and low-carbon hydrogen production, in line with national circumstances;

12. *Encourages* parliaments to urge their respective governments to meet their international commitments to contribute to global climate change efforts by accelerating zero- and low-emission technologies, including renewables, nuclear, abatement and removal technologies, and low-carbon hydrogen production;

13. *Urges* parliaments to press their governments to create international, national, regional and local enabling environments and partnerships to foster innovation, voluntary and mutually agreed upon technology development and transfer, and access to low-cost financing, including capacity-building, grant-based finance and non-debt instruments, taking into account the needs, vulnerabilities, priorities and different national circumstances of developing countries;

14. *Also urges* parliaments to press their governments to allocate specific budgetary resources for climate action initiatives, focusing on the implementation of sustainable, zero- and low-emission development strategies, and to prioritize capacity-building to empower all nations, particularly those facing significant socio-economic challenges and the adverse effects of climate change;

15. *Encourages* parliaments to establish a parliamentary mechanism to systematically monitor and report, through an evidence-based approach, the progress of climate-related legislation and the mainstreaming of green budgeting in parliamentary procedures, to ensure transparency and accountability of the climate actions taken;

16. *Encourages* national parliaments to cooperate with other regional and international parliaments on knowledge exchange and the transfer of best practices, policy standards and legislation regarding climate action for sustainable development and clean technology transfer and development;

17. *Recommends* that the IPU, other inter-parliamentary institutions and platforms, and national parliaments closely engage with relevant international climate stakeholders including the UNFCCC finance architecture and its climate technology framework as a means to strengthen parliamentary exposure and awareness on climate issues;

18. *Urges* parliaments to cooperate with the public and private sectors to create a conducive environment for investing in clean energy technologies and infrastructure, capacity-building and technology transfer and development, as well as to promote greater public-private partnership at the regional and international level, and to deliver a more people-centred energy transition and climate-resilient development for all;

19. *Calls upon* parliaments to urge their governments to work towards facilitating access to low-cost financing for developing countries, for existing as well as new and emerging clean and sustainable energy technologies, and for supporting just and sustainable energy transitions;

20. *Recognizes* the role of parliamentarians in raising awareness of climate change issues and of the fact that children and youth will be significantly affected in the future by climate change, and *calls on* governments to include youth in all climate negotiations;

21. *Encourages* parliaments to ensure the meaningful and equal participation of women in climate action, including gender-responsive implementation of climate goals;

22. *Applauds* the initiative of the IPU to engage parliaments and parliamentarians in its *Parliaments for the Planet* campaign, which highlights that parliaments and parliamentarians can be agents of change by contributing to ensure a just, inclusive, equitable and sustainable transition through collective, individual and institutional efforts;

23. *Encourages* national parliaments to take stronger climate action by implementing the IPU climate change tools, such as the *10 actions for greener parliaments*, to align their work with greening initiatives, to take greater part in NDC processes and to call for more ambitious climate action plans and goals that focus on people-centred and community-led adaptation and a just and equitable energy transition at all levels;

24. *Recognizes* that climate equity is impossible when entities responsible for climate damage are not held accountable;

25. *Emphasizes* the importance of considering climate change-related damages within reparation mechanisms arising from internationally wrongful acts and of acknowledging that major past, present and future large emitters have a great responsibility in this respect;

26. *Highlights* the need to define ecocide as unlawful or wanton acts committed with knowledge that there is a substantial likelihood of severe and either widespread or long-term damage to the environment being caused by those acts.

---

[*]- **India** and **Iran (Islamic Republic of)** expressed their opposition to the entire text of the resolution.
- **China** expressed reservations on preambular paragraphs 7 and 8, and operative paragraphs 7, 8 and 25.
- **Türkiye** expressed reservations on operative paragraphs 24, 25 and 26.

Raising awareness of the International Court of Justice provisional measures for Israel in relation to Palestinians in Gaza, and of the need for urgent action on the humanitarian crisis in Gaza

Results of the roll-call vote on the request of the delegation of South Africa with the support of the Arab Group and the African Group for the inclusion of an emergency item

Results

Affirmative votes..... 904
Negative votes 470
Abstentions 237

Total of affirmative and negative votes .. 1,374
Two-thirds majority..... 916

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*			Georgia			11	Paraguay	*Absent*		
Algeria	16			Germany		19		Peru		15	
Andorra		10		Ghana	15			Philippines	20		
Angola	15			Greece		13		Poland		15	
Argentina		8		Guinea	*Absent*			Portugal		13	
Armenia	11			Guinea-Bissau	11			Qatar	9		
Australia		14		Guyana	10			Republic of Korea	17		
Austria		12		Hungary		10		Romania		13	
Azerbaijan	13			Iceland		10		Russian Federation	20		
Bahamas	*Absent*			India			23				
Bahrain	11			Indonesia	22			Rwanda	*Absent*		
Bangladesh	21			Iran (Islamic Republic of)	19			San Marino		10	
Belgium		13						Sao Tome and Principe			10
Benin	*Absent*			Iraq	16						
Bolivia (Plurinational State of)	8	5		Ireland	4		8	Saudi Arabia	15		
				Israel		12		Serbia	*Absent*		
				Italy		10		Seychelles	10		
Bosnia and Herzegovina	8			Japan			20	Sierra Leone	*Absent*		
				Jordan	13			Singapore			12
Botswana	11			Kazakhstan	*Absent*			Slovakia	*Absent*		
Brazil	22			Kenya	17			Slovenia		11	
Bulgaria	10			Lao People's Dem. Republic	12			Somalia	*Absent*		
Burkina Faso	14							South Africa	17		
Burundi	13			Latvia		11		South Sudan	*Absent*		
Cabo Verde	10			Lebanon	8			Spain		16	
Cambodia	13			Lesotho	11			Sri Lanka	*Absent*		
Cameroon			14	Liechtenstein		10		Suriname	10		
Canada		15		Lithuania		11		Sweden		13	
Chad	13			Luxembourg		10		Switzerland		12	
Chile	2	6	5	Madagascar			14	Syrian Arab Rep.	14		
China	23			Malawi			13	Thailand			18
Côte d'Ivoire	14			Malaysia	15			Timor-Leste			11
Cuba	13			Maldives	10			Tonga	10		
Cyprus	5		6	Mali	10			Trinidad & Tobago	*Absent*		
Czech Republic		13		Malta	8			Tunisia	13		
DR of the Congo	19			Mexico	10	10		Türkiye	19		
Denmark		12		Monaco	*Absent*			Turkmenistan	*Absent*		
Djibouti	11			Mongolia	*Absent*			Uganda	16		
Dominican Rep.	*Absent*			Montenegro			10	Ukraine			16
Ecuador	10			Morocco	15			United Arab Emirates	12		
Egypt	20			Mozambique	15						
Equatorial Guinea	11			Namibia	11			United Kingdom		18	
Estonia		11		Nepal			15	United Republic of Tanzania	18		
Eswatini	*Absent*			Netherlands		13					
Ethiopia			20	New Zealand		12		Uruguay			11
Fiji	*Absent*			Nigeria		22		Uzbekistan	*Absent*		
Finland		12		Norway		12		Viet Nam	*Absent*		
France		18		Oman	11			Yemen	13		
Gabon	*Absent*			Pakistan	22			Zambia	13		
Gambia (The)	11			Palestine	12			Zimbabwe	13		

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes. Parliaments participating in the IPU in a non-voting observer capacity in accordance with the decision of the 209th session of the Governing Council in Nusa Dua do not appear on this list.

Call for urgent action regarding the conflict in the Middle East

Results of roll-call vote on the request of the delegations of Denmark, France, Hungary, Ireland, Portugal, Sweden and United Kingdom for the inclusion of an emergency item

R e s u l t s

Affirmative votes 778
Negative votes 471
Abstentions 362

Total of affirmative and negative votes .. 1,249
Two-thirds majority 833

Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*		
Algeria		16	
Andorra	10		
Angola			15
Argentina	8		
Armenia	10		1
Australia	14		
Austria	12		
Azerbaijan			13
Bahamas	*Absent*		
Bahrain		11	
Bangladesh		21	
Belgium	13		
Benin	*Absent*		
Bolivia (Plurinational State of)	5		8
Bosnia and Herzegovina	8		
Botswana		11	
Brazil			22
Bulgaria	10		
Burkina Faso		14	
Burundi			13
Cabo Verde	10		
Cambodia	13		
Cameroon			14
Canada	15		
Chad		13	
Chile	11		2
China		20	3
Côte d'Ivoire		14	
Cuba			13
Cyprus	6		5
Czech Republic	13		
DR of the Congo			19
Denmark	12		
Djibouti		11	
Dominican Rep.	*Absent*		
Ecuador			10
Egypt		20	
Equatorial Guinea			11
Estonia	11		
Eswatini	*Absent*		
Ethiopia			20
Fiji	*Absent*		
Finland	2	10	
France	18		
Gabon	*Absent*		
Gambia (The)		11	
Georgia	11		
Germany	19		
Ghana	15		
Greece	13		
Guinea	*Absent*		
Guinea-Bissau		11	
Guyana	10		
Hungary	10		
Iceland	10		
India	23		
Indonesia		22	
Iran (Islamic Republic of)		19	
Iraq		16	
Ireland	12		
Israel			12
Italy	10		
Japan	20		
Jordan		13	
Kazakhstan	*Absent*		
Kenya			17
Lao People's Dem. Republic			12
Latvia	11		
Lebanon		8	
Lesotho			11
Liechtenstein	10		
Lithuania	11		
Luxembourg	10		
Madagascar			14
Malawi	13		
Malaysia			15
Maldives			10
Mali		10	
Malta	8		
Mexico	20		
Monaco	*Absent*		
Mongolia	*Absent*		
Montenegro	10		
Morocco		15	
Mozambique			15
Namibia		11	
Nepal	15		
Netherlands	13		
New Zealand	12		
Nigeria	22		
Norway	10	2	
Oman		11	
Pakistan		22	
Palestine		12	
Paraguay	*Absent*		
Peru	15		
Philippines	20		
Poland	15		
Portugal	13		
Qatar		9	
Republic of Korea	17		
Romania	13		
Russian Federation		20	
Rwanda	*Absent*		
San Marino	10		
Sao Tome and Principe			10
Saudi Arabia		15	
Serbia	*Absent*		
Seychelles		10	
Sierra Leone	*Absent*		
Singapore	12		
Slovakia	*Absent*		
Slovenia	11		
Somalia	*Absent*		
South Africa		17	
South Sudan	*Absent*		
Spain	16		
Sri Lanka	*Absent*		
Suriname	7	3	
Sweden	13		
Switzerland	12		
Syrian Arab Rep.		14	
Thailand	18		
Timor-Leste			11
Tonga	10		
Trinidad & Tobago	*Absent*		
Tunisia		13	
Türkiye			19
Turkmenistan	*Absent*		
Uganda			16
Ukraine	16		
United Arab Emirates	12		
United Kingdom	18		
United Republic of Tanzania			18
Uruguay	11		
Uzbekistan	*Absent*		
Viet Nam	*Absent*		
Yemen		13	
Zambia		13	
Zimbabwe			13

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes. Parliaments participating in the IPU in a non-voting observer capacity in accordance with the decision of the 209th session of the Governing Council in Nusa Dua do not appear on this list.

Free, fair and transparent elections without prohibitions: Towards an orderly and peaceful democratic transition in the Bolivarian Republic of Venezuela

Results of the roll-call vote on the request of the delegations of Argentina, on behalf of the delegations of Argentina, Guyana, Peru and Uruguay for the inclusion of an emergency item

R e s u l t s

Affirmative votes..... 225
Negative votes 760
Abstentions 626

Total of affirmative and negative votes ..985
Two-thirds majority.....657

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*			Georgia	11			Paraguay	*Absent*		
Algeria		16		Germany			19	Peru	15		
Andorra		10		Ghana			15	Philippines			20
Angola			15	Greece		13		Poland		15	
Argentina	8			Guinea	*Absent*			Portugal		13	
Armenia	11			Guinea-Bissau	7	4		Qatar		9	
Australia			14	Guyana	10			Republic of Korea	17		
Austria	12			Hungary			10	Romania		13	
Azerbaijan		13		Iceland		10		Russian Federation		20	
Bahamas	*Absent*			India			23				
Bahrain		11		Indonesia		22		Rwanda	*Absent*		
Bangladesh		21		Iran (Islamic Republic of)		19		San Marino		10	
Belgium		13						Sao Tome and Principe			10
Benin	*Absent*			Iraq		16					
Bolivia (Plurinational State of)	5		8	Ireland			12	Saudi Arabia		15	
				Israel			12	Serbia	*Absent*		
				Italy	10			Seychelles		10	
Bosnia and Herzegovina		8		Japan			20	Sierra Leone	*Absent*		
				Jordan		13		Singapore			12
Botswana		11		Kazakhstan	*Absent*			Slovakia	*Absent*		
Brazil			22	Kenya			17	Slovenia		11	
Bulgaria		10		Lao People's Dem. Republic			12	Somalia	*Absent*		
Burkina Faso		14						South Africa			17
Burundi			13	Latvia		11		South Sudan	*Absent*		
Cabo Verde			10	Lebanon		8		Spain	16		
Cambodia			13	Lesotho			11	Sri Lanka	*Absent*		
Cameroon			14	Liechtenstein		10		Suriname	5		5
Canada			15	Lithuania			11	Sweden		13	
Chad		13		Luxembourg			10	Switzerland		12	
Chile	11		2	Madagascar			14	Syrian Arab Rep.		14	
China		23		Malawi			13	Thailand			18
Côte d'Ivoire		14		Malaysia	15			Timor-Leste			11
Cuba			13	Maldives			10	Tonga			10
Cyprus		3	8	Mali		10		Trinidad & Tobago	*Absent*		
Czech Republic		13		Malta		8		Tunisia		13	
DR of the Congo		19		Mexico	10		10	Türkiye		19	
Denmark		12		Monaco	*Absent*			Turkmenistan	*Absent*		
Djibouti		11		Mongolia	*Absent*			Uganda		16	
Dominican Rep.	*Absent*			Montenegro	7		3	Ukraine	16		
Ecuador			10	Morocco		15		United Arab Emirates		12	
Egypt		20		Mozambique			15				
Equatorial Guinea			11	Namibia			11	United Kingdom	18		
Estonia			11	Nepal			15	United Republic of Tanzania			18
Eswatini	*Absent*			Netherlands		13					
Ethiopia			20	New Zealand		12		Uruguay	9	2	
Fiji	*Absent*			Nigeria		22		Uzbekistan	*Absent*		
Finland	12			Norway			12	Viet Nam	*Absent*		
France			18	Oman		11		Yemen		13	
Gabon	*Absent*			Pakistan		22		Zambia		13	
Gambia (The)		11		Palestine		12		Zimbabwe			13

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes. Parliaments participating in the IPU in a non-voting observer capacity in accordance with the decision of the 209th session of the Governing Council in Nusa Dua do not appear on this list.

Report of the Standing Committee on Democracy and Human Rights

Noted by the 148th IPU Assembly
(Geneva, 27 March 2024)

The Committee held two sittings, on 25 and 26 March 2024.

The two sittings were chaired by Mr. A. Torosyan (Armenia), Vice-President of the Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, substituting for Bureau President Ms. J. Mahmood (Maldives), who was absent due to the election campaign in her country.

Debate on the draft resolution to be adopted at the 149th Assembly on *The impact of artificial intelligence on democracy, human rights and the rule of law*

On 25 March 2024, the preparatory debate provided an opportunity to gather Committee members' perspectives, share experiences of actions taken by parliaments and make suggestions on the content of the resolution.

The debate was introduced by the co-Rapporteurs of the resolution, Ms. M. Rempel Garner (Canada) and Ms. N. Lugangira (United Republic of Tanzania), who observed that recent major advances in artificial intelligence (AI) and its rapid application across political, economic and social spheres pose immediate risks to democracy, human rights and the rule of law that must be urgently addressed by legislators around the world.

The debate also benefited from opening remarks from Mr. T. Lamanauskas, Deputy Secretary-General of the International Telecommunication Union (ITU) and Mr. P. Sibal, Programme Specialist, Digital Policies and Digital Transformation Section, UNESCO, representing the two lead organizations on AI within the UN system. The experts drew attention to the work on an international governance framework for AI that is taking place within the United Nations Secretary-General's AI Advisory Body. They also flagged certain resources published by their organizations, such as UNESCO's *Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence*.

The main message from the debate was very clear. Delegates see the many potential benefits that AI can bring, such as creating new economic opportunities, accelerating medical research, and identifying actions to mitigate climate change. But the more than 30 delegates who took the floor also expressed many concerns about the potential risks of AI, ranging from democratic instability to ethical concerns, threats to global peace and security, unease around data protection, the revolutionization of warfare and, particularly alarmingly, potential extinction-level events.

As an example, AI-generated "deep nudes" are already a new battleground in the fight against the exploitation of women and online harassment. AI-generated deep fakes have also greatly increased the risk of misinformation, and of manipulation of elections.

Delegates posed several questions for further consideration: What will the development of AI mean regarding our ability to trust each other, and our confidence in what we see and hear? How do we limit the risks of negative uses of AI? What can parliaments do to safeguard people's rights and ensure that this technology helps us build the society we want? These are pressing questions that the co-Rapporteurs will seek to address as they draft the resolution, which will be discussed at the 149th Assembly in October 2024.

Debate on *Sustainable actions to improve the life conditions of people with disabilities, including their chances for education and work opportunities*

On 26 March 2024, the Standing Committee on Democracy and Human Rights held a debate to discuss existing challenges and share good practices on how parliaments can advance the inclusion of people with disabilities in society, in particular securing their chances for good quality education and work opportunities.

The debate was held in two parts. The first part consisted of a set of interventions from a panel, followed by a question-and-answer session. The second part was an open debate in which delegates shared their national experiences and potential solutions to enhance the life conditions of people with disabilities.

The Committee was joined in part 1 by Ms. G. Oforiwa Fefoame, Chairperson of the UN Committee on the Rights of Persons with Disabilities (CRPD Committee), Ms. N. Shabani, Disability Focal Point at the UNICEF Europe and Central Asia Regional Office, Mr. C. Lohr, Member of Parliament from Switzerland, and Mr. J.I. Pérez Bello, Senior Human Rights Advisor at the International Disability Alliance (IDA). Panellists highlighted the important role parliaments can play to advance implementation of the UN Convention on the Rights of Persons with Disabilities (CRPD), by ensuring laws, policies and budgets advance the full inclusion of persons with disabilities in the community and seek to remove all forms of discrimination and stigma based on disability. This includes addressing the multiple and intersectional forms of discrimination based, inter alia, on age, sex, gender and social origin. This can be achieved through the close consultation and active involvement of persons with disabilities in all decision-making processes. Parliaments should also duly utilize guidance by the CRPD in their work, such as the CRPD Committee's concluding observations adopted following the review of their own State party report, as well as the Committee's general comments on specific areas or provisions of the CRPD.

As far as the rights of children with disabilities in education is concerned, the aim should be to achieve inclusive education and avoid as much as possible their institutionalization. Inclusive education requires coordinated efforts, training of professionals, awareness-raising, support to families and an individualized approach. Staffing can prove challenging, and the training of trainers can be of greater importance than focusing on the qualification of professionals.

Delegates discussed the use of digital tools as an enabler of inclusion of people with disabilities, which can be a game changer if well-designed and tailored to each person's specific needs. Such tools must be accompanied by support services and a regulatory framework. In the absence of such a whole ecosystem approach, such tools may in fact widen disparities and expose persons with disabilities to abuse.

When asked about how to ensure that the rights of people with disabilities are prioritized, panellists indicated that political will is a determining factor. Holistic laws and dedicated budgets must be developed, including but not limited to, the areas of health and education — and their impact must also be regularly monitored. Political party quotas can prove effective in enhancing access to decision-making bodies, including parliament, for people with disabilities. This brings much-needed perspectives to the decision-making table and sets a good example to society. Also, the need to ensure a strong focus on disability in the context of the Summit of the Future was highlighted, as it needs to be considered as a public issue and a societal matter.

In part 2, delegates shared good practices in legislating for the rights of persons with disabilities and the non-discrimination principle and embedding such provisions in their constitutions. In many cases, national dialogues have been held, and dedicated national mechanisms have been put in place to ensure multistakeholder engagement and to devise policies in a consultative manner. Financial compensation mechanisms have also been put in place to encourage employers to recruit persons with disabilities.

Recommendations were also made during the debate, in particular to the IPU, which was encouraged to 1) develop a handbook for parliamentarians on the CRPD, following a similar format to the IPU handbooks on the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW) published in collaboration with the UN in 2003 and 2023, 2) continue to foster exchanges among parliamentarians on the topic, and 3) explore the possibility of setting up a dedicated working group on persons with disabilities.

In total, 25 delegations contributed to the debate, for a total of 29 speakers (13 men and 16 women).

At the end of its second sitting, pursuant to Rule 10.2 of the Rules of the Standing Committees, the Committee decided to declare vacant the seat held in its Bureau by Mr. E. Uwizeyimana (Rwanda). Mr. Uwizeyimana had not been included in the delegation from his country at the 148th Assembly and therefore had not taken part in Bureau meetings for more than two consecutive sessions, nor had he been replaced by another member from the same country.

Report of the Standing Committee on United Nations Affairs

Noted by the 148th IPU Assembly
(Geneva, 27 March 2024)

The Committee met on 26 March 2024 in two sittings. The President, Mr. D. McGuinty (Canada), opened the session by welcoming all present and by introducing the new IPU anti-harassment policy. He then invited participants to adopt the agenda of the session as well as the summary record of the preceding session (Luanda, October 2023). Having heard no objections, the Chair proceeded with the agenda as adopted.

The new United Nations Youth Office: Ensuring a deeper engagement with young people

The Chair introduced the topic by recalling the needs of youth as a key group that ought to be at the centre of policy-making for peace and development. He then introduced Dr. F. Paullier, Assistant Secretary General for Youth Affairs and head of the new UN Youth Office. 48 delegations were present, of which 18 participated in the debate with questions and comments from the floor.

Dr. Paullier, who had been just three months in the job, introduced the new Youth Office, its mandate, and basic approach to facilitating youth access to debates and processes throughout the entire UN system. He noted that the Office had been established by a resolution of the General Assembly but that the initial impetus to create it had come from civil society groups who had long been asking for youth voices to be heard at the UN. Consistent with its Charter that starts with the phrase “We the peoples…”, the UN is pursuing a networked organizational model whereby youth and other key constituencies get to contribute their perspectives to various deliberative processes led by member States.

Dr. Paullier highlighted the fact that the world’s demographics have changed dramatically over the last few decades, with the largest number of young people ever recorded. He noted the paradox of some countries ageing while others are populated disproportionately by young people, and how this is causing both challenges and opportunities.

One of the objectives of the new Youth Office is to help the UN system carry forward the Youth 2030 plan as a common youth engagement blueprint adjustable to the different mandates of each UN system agency as well as to the geographic distribution of young people (urban vs. rural) within different national contexts. The plan includes a specific focus on young parliamentarians as a key constituency that can help advance youth concerns across the entire policy spectrum.

The underlying theme of the Youth 2030 plan and of the Youth Office is about achieving *meaningful* youth participation, understood as much more than providing input from the outside but as a way of effectively mainstreaming youth concerns directly within policies for climate, education, employment and the like. In practical terms, meaningful participation proceeds in three steps: consultation, participation and accountability. Bringing the voices of youth to bear in the policy-making process will help restore young people’s trust in the UN and in government in general.

Dr. Paullier highlighted the Summit of the Future, taking place later in 2024, as an important opportunity for the UN and member States to build on current commitments on youth. The Summit’s outcome, known as the Pact for the Future, will include a chapter on youth. In addition, there will be a more in-depth annex called the Declaration on Future Generations.

The following points emerged from the ensuing debate with delegates:

Many parliaments have instituted good practices for youth engagement that need to be scaled up and shared with other parliaments. It is not true that young people are not interested in politics. First and foremost, parliaments need to be more inclusive of young people, which is what the IPU’s campaign *I Say Yes to Youth in Parliament!* is all about.

Having been turned off by formal processes, youth are finding outlets in protest movements, civil society organizations and social media. New digital technologies and social media present an opportunity for young people to make themselves heard and to connect to one another, but they also come with risks of exploitation and disinformation. Parliamentarians need to address these risks urgently and with the participation of young people themselves.

Employment and labour policy in general is a key concern for youth who are struggling to find good jobs. Part of the problem in some countries is that schooling is not sufficiently geared to the needs of the marketplace. The advent of AI and other such new developments pose a challenge to young people and indeed to workers at large, as they may result in a net loss of jobs in the economy.

The question of employment generation also illustrates a bigger problem of reconciling the needs of young people with those of older people. In this regard, many participants stressed the need for inter-generational dialogue as a mainstay of the youth agenda. Older people have much to share with the younger generation that can help communities and societies thrive.

Finally, most participants expressed strong support for the new Youth Office and encouraged Dr. Paullier on the journey ahead. The Office will no doubt become a hub for the IPU and parliaments to help bring more young parliamentarians closer to UN processes. At the same time, Dr. Paullier and his team were encouraged to make use of the extensive IPU network of members of parliament to disseminate information and engage parliaments in the work of the Office.

The United Nations' humanitarian work: How sustainable is it?

The President introduced the topic of this discussion on challenges that the UN faces in its humanitarian work, including lack of funding.

The President noted that the UN was dealing with a growing number of conflict theatres, natural disasters and other emergencies, requiring an unprecedented humanitarian effort. He introduced the panel, made up of representatives from four UN system entities responsible for humanitarian work: Ms. G. Connell, Chief, Assessment, Planning and Monitoring Branch, UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs; Mr. G.C. Cirri, Director, Geneva Global Office, World Food Programme; Ms. M. Lorenzo, Director, Representative Office for Europe, UN Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA); and Mr. M. Manly, Head of Donor Relations and Resource Mobilization Service, UN High Commissioner for Refugees.

The four presenters spoke almost in unison about the tremendous strain under which the UN humanitarian system finds itself at present as a result of concurrent crises. Besides the headline grabbing crises in Ukraine and Gaza, there are crises in the Democratic Republic of Congo, Sudan and elsewhere, the vast majority in low or middle-income developing countries. The case of Gaza however was particularly grave because the civilian population under attack there had nowhere to flee.

A principal concern expressed was the inadequate funding to support humanitarian assistance, which mostly comes from unstable voluntary sources. Paradoxically, while global military expenditure has now reached a record-breaking US$2.3 trillion per year, the UN is being asked to deliver assistance to millions of people on a budget of just a few billion dollars.

Despite inadequate funding, the UN's humanitarian system is not broken. Workers continue to provide support to refugees, malnourished or starving populations, civilians caught in the crossfire of war, and many others in need, making the most of each dollar. A key point about this work is that much of it could be spared if greater efforts were made upstream at the political level to prevent conflicts and other crisis situations. In fact, humanitarian crises are almost always the result of policy failure, for which governments are not held accountable. Parliamentarians have a key oversight role to play in all humanitarian crises and in addressing their root causes.

The UN system's humanitarian work is grounded in key principles of neutrality, impartiality and independence. The case for humanitarian assistance – whether in cash or in kind – is easily made: it is a testament to our shared humanity and moral obligation to one another; it reduces future costs to the international community by forestalling possible social unrest and more conflict; and it props up donor countries' standing on the world stage.

The following points emerged from the ensuing debate with delegates:

The UN's humanitarian work deserves high praise and full support by parliamentarians in both donor and recipient countries. Parliamentarians should ensure that such good work is never politicized or weaponized by parties in conflict or other nations pursuing their strategic objectives. Some participants openly denounced the hypocrisy of those who are arming aggressors and assisting victims at the same time. Others spoke against the risks involved in the "privatization" of humanitarian work.

Many participants spoke about the specific case of Gaza and expressed their solidarity with UNRWA for the tremendous work it is doing there despite impossible conditions. They denounced the collective punishment to which the people of Gaza had been subjected and called on the international community to demand a ceasefire that would allow for humanitarian assistance to be delivered urgently and at the required scale.

Several speakers highlighted the bilateral assistance (hospitals, food supplies, etc.) that their countries are providing in various crisis situations, including Gaza. It was noted that such assistance should aim not just at meeting immediate needs, but also at building resilience to prevent new crises, with investments in key institutions and infrastructure.

Parliamentary motion on Security Council reform

The President introduced a motion calling for parliamentary action to speed up the decades-long effort to reform the Security Council as the chief United Nations deliberative body in matters of international security. He explained that he had originally prepared the motion and circulated it to the Bureau for input. The present draft had been approved by the Bureau and members were now invited to adopt it.

A member from Pakistan spoke in favour of the motion while expressing a reservation to it. A member from Japan expressed his full support for the motion. Having run out of time and hearing no objections, the Chair declared the motion adopted.

Elections to the Bureau of the Standing Committee

At the end of the session, the President announced that two new members had been nominated by their respective geopolitical groups to the Bureau: Mr. H. Arshakyan of Armenia, and Mr. M. Salinas of Paraguay. The two members were then elected by acclamation.

With all agenda items completed, the President thanked all participants and declared the session closed.

Reform of the United Nations Security Council

Motion adopted by the IPU Standing Committee on United Nations Affairs (Geneva, 26 March 2024)

The IPU Standing Committee on United Nations Affairs is committed to seeing reform of the United Nations Security Council.

In the context of diminishing trust in the UN multilateral system, the Committee is deeply concerned by the current stalemate at the UN, where reform of the Security Council has been on the agenda for decades with no end in sight.

Despite widespread acknowledgment that the composition of the Security Council does not reflect the geopolitical realities of the 21st century, Member States remain deeply divided on, among other things, the question of expanded membership, the criteria by which new members should be considered, and possible limits to the use of the veto power by current and future permanent members.

The Committee welcomes resolution 76/262 of the General Assembly, which makes Permanent Members accountable to the General Assembly whenever they make use of their veto power to block a resolution of the Security Council. However, as recent experience demonstrates, this measure is not strong enough to prevent misuse of the veto.

Without effective Security Council reform, the Committee believes that the overall effort to make the multilateral system more democratic and accountable to the people will be severely hampered. The Committee looks to this year's Summit of the Future as an opportunity to demonstrate meaningful progress in order to restore trust and faith in multilateralism when global cooperation is most needed.

Building on the briefing on Security Council reform held at the 147th Assembly (Luanda, Angola, October 2023) and reflecting on possible parliamentary action to advance the current discussions, the Committee urgently calls upon each IPU Member Parliament to:

1. Engage with its government leadership and its Permanent Representatives to the United Nations to obtain regular updates about proposals for reforming the Security Council as well as progress made in this regard;

2. Demand that the reform process is undertaken democratically, inclusively and transparently, and with an eye to the Summit of the Future in September 2024 as a decisive turning point;

3. Prepare for the ratification of UN Security Council reform, pursuant to any final General Assembly approval and in accordance with national procedures; and

4. Engage in parliamentary processes, such as debates, committee hearings and resolutions, to influence the intergovernmental process leading up to the Summit of the Future in order to ensure that the voices of parliamentarians are reflected in its outcome document, the Pact for the Future.

Composition of the Preparatory Committee for the Sixth World Conference of Speakers of Parliament

Noted by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

Composition of the Preparatory Committee for the Sixth World Conference of Speakers of Parliament (July/August 2025), as per the nominations received from the geopolitical groups and the IPU Executive Committee.

The Preparatory Committee of the Summit of Women Speakers will be composed of the women members of the Preparatory Committee of the Speakers Conference and, as ex-officio members, the President of the Bureau of Women Parliamentarians and a female representative of the Board of the Forum of Young Parliamentarians.

President of the Preparatory Committee

Dr. Tulia Ackson	President of the IPU

Members

African Group		
Mr. Brahim Boughali	President	National People's Assembly, Algeria
Ms. Carolina Cerqueira	Speaker	National Assembly, Angola
Mr. Adama Bictogo	Speaker	National Assembly, Côte d'Ivoire
Mr. Godswill Akpabio	President	Senate, Nigeria
Arab Group		
Mr. Rachid Talbi El Alami	Speaker	House of Representatives, Morocco
Ms. Hamda bint Hassan Al-Sulaiti	Deputy Speaker	Shura Council, Qatar
Asia Pacific Group		
Mr. Milton Dick	Speaker	House of Representatives, Australia
Ms. Shirin Sharmin Chaudhury	Speaker	Parliament, Bangladesh
Mr. Zhao Leji	Chairman	National People's Congress, China
Eurasia Group		
Mr. Alen Simonyan	Chairman	National Assembly, Armenia
Ms. Sahiba Gafarova	Chairwoman	National Assembly, Azerbaijan
Group of Latin America and the Caribbean		
Ms. Victoria Eugenia Villarruel	President	Senate, Argentina
Mr. Manzoor Nadir	Speaker	National Assembly, Guyana
Ms. Marcela Guerra Castillo	Speaker	Chamber of Deputies, Mexico
Twelve Plus Group		
Ms. Raymonde Gagné	Speaker	Senate, Canada
Mr. Angelo Farrugia	Speaker	House of Representatives, Malta

Representatives of the Executive Committee

Ms. Nelly Butete Kashumba Mutti	Speaker	National Assembly, Zambia
Mr. Agustín Almodóbar	Senator	Senate, Spain

***Ex-officio* Members of the Preparatory Committee**

Ms. Cynthia López Castro	President	Bureau of Women Parliamentarians
Mr. Dan Carden	President	Board of the Forum of Young MPs
Ms. Maja Riniker	First Vice-President	National Council, Switzerland (President of the National Council in 2025 and President of the 2025 Summit of Women Speakers)
Mr. David McGuinty	President	IPU Standing Committee on United Nations Affairs

Representative of the UN Secretary-General

Mr. Courtenay Rattray Chef de Cabinet of the UNSG

* * * * * *

Mr. Martin Chungong Secretary General of the IPU

Report on the work of the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine

Noted by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

Since its establishment in March 2022, the IPU Task Force on the peaceful resolution of the war in Ukraine has endeavoured to promote political dialogue in support of peacebuilding efforts, including by working with the delegations of Ukraine and the Russian Federation to identify possible ways to ease the humanitarian consequences of the war. The IPU Task Force deplores the fact that the war is raging on, with countless victims on both sides, and has continued to advocate for a return to the negotiating table. In the meantime, Task Force members have sought to engage in parliamentary diplomacy and focus on small steps that can eventually lead to dialogue, better understanding and possible positive humanitarian outcomes.

During the 146th IPU Assembly in Manama, both sides agreed, in principle, to focus on four issues identified as common ground in the various proposed peace plans: (1) nuclear safety, (2) food security, (3) access to, treatment and exchange of prisoners of war, and (4) safety of ecologically vulnerable sites. At its eleventh meeting in October 2023, in the context of the 147th IPU Assembly in Luanda, the Task Force agreed to include a fifth point of discussion: the subject of conflict-displaced children. In particular, the Task Force expressed a willingness to address the challenge raised in United Nations-verified reports of separated children who find themselves stranded across the Russian-Ukrainian border or along the lines of military control in the conflict zone without their parents or legal guardians.

As a follow-up to its eleventh meeting, the Task Force collected information on this issue from the delegations of both Ukraine and the Russian Federation. It received several communications providing competing accounts of the situation of conflict-displaced children. The Task Force has noted that while both Ukrainian and Russian officials acknowledge that thousands of children have been displaced from Ukraine to the Russian Federation or Russian-controlled territories since the beginning of the war, the explanations differ (abduction vs. humanitarian evacuations).

On 14 March 2024, the Task Force held an online briefing alongside the IPU Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law, with a special focus on children and with contributions by experts from the United Nations Children's Fund (UNICEF), the United Nations Committee on the Rights of the Child (CRC), the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), and the United Nations Special Rapporteur on the human rights of internally displaced persons. During this session, the Task Force was briefed on the need for more political support to bolster international mechanisms to reunite children and parents.

The Task Force held its twelfth meeting on 25 March 2024 during the 148th IPU Assembly and held follow-up hearings with the delegations of Ukraine and the Russian Federation. The parties agreed to deepen cooperation with the IPU on the issue of conflict-displaced children, share further information as requested, and work to develop more concrete and structured procedures to support family reunifications. In this context, the Task Force is looking to address the situation of identified displaced children on a case-by-case basis through its discreet good offices. Two years after its first field visit to Ukraine and the Russian Federation, the Task Force also discussed the possibility of conducting a second mission to Kyiv and Moscow, which was welcome by both parties.

The Task Force is committed to continuing its efforts to help bring about a peaceful resolution to the war in Ukraine.

Report of the Forum of Women Parliamentarians

Noted by the IPU Governing Council at its 213th session
(Geneva, 27 March 2024)

1. The 37th session of the Forum of Women Parliamentarians was held on 23 March 2024. It brought together 262 participants, including 141 parliamentarians (129 women and 12 men) from 91 countries and representatives from various international organizations.

2. The First Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. F. Ilimi Haddouche (Algeria), chaired the session in the absence of the President of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. C. López Castro (Mexico). The President of the IPU, Dr. T. Ackson, welcomed participants to the Forum and to the 148th IPU Assembly.

3. As the IPU Gender Partnership Group had not met prior to the Forum meeting, the IPU Secretary General, Mr. M. Chungong, took the floor to announce the implementation at the Assembly of the IPU's new policy to prevent and address harassment, including sexual harassment. He also provided information on the gender balance of delegations to the 148th Assembly, and expressed his satisfaction that the IPU currently had a perfectly gender-balanced Executive Committee.

Initiatives taken to promote gender equality

4. Ms. S. Sirivejchapun (Thailand) summarized the work of the 50th session of the Bureau of Women Parliamentarians, which had taken place in Luanda in October 2023, and of its 51st session held immediately prior to the Forum meeting.

5. Participants were informed of the IPU's recent and future activities on the issue of gender equality. Ms. Z. Hilal, Secretary of the Forum, presented the key highlights of the IPU report, *Women in Parliament in 2023*. Ms. V. Riotton (France) reported on the parliamentary meeting and other events organized during the 68th session of the Commission on the Status of Women (CSW), held in March 2024 in New York. Ms. F. Ilimi Haddouche (Algeria) presented a report on a regional online conference organized with the United Nations Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) held in January 2024, on promoting equal sharing of care responsibilities to remove barriers to women's full economic empowerment. Finally, Ms. A. Nassif Ayyoub (Egypt), Second Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians, reported on the webinar for African parliaments entitled *Preventing and responding to violence against women in parliaments*, organized in November 2023.

Contributions to the work of the 148th Assembly from a gender perspective

6. In order to contribute to the work of the Assembly, participants examined, from a gender perspective, the draft resolution of the Standing Committee on Peace and International Security entitled *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence.* The debate was opened with a presentation by the resolution's co-Rapporteurs, Ms. L. Crexell on behalf of Ms. M. Stolbizer (Argentina) and Mr. C. Lacroix (Belgium), and a presentation by Ms. S. Mohan, associate researcher on gender and disarmament, security and technology at the United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDIR). The debate continued in plenary, presided by Ms. A. Nassif Ayyoub (Egypt) and with Ms. L. Reynolds (Australia) as Rapporteur.

7. The discussions highlighted concerns and fears about autonomous weapon systems that could lead to a world where weapons could kill people without any human intervention, based solely on algorithms. Participants stressed that this was all the more worrying given that the algorithms that underpin artificial intelligence (AI) systems already incorporate gender norms and biases. Therefore, action is urgently needed to remove these biases from all AI algorithms and datasets by applying a gender perspective. Women's participation in decision-making processes related to the development, regulation and use of AI and autonomous weapon systems is also urgently needed. The challenge is daunting, given that only 8% of software developers are women, and that women make up only a tiny proportion of the armed forces in most countries, which highlights the need to encourage girls and women to study STEM subjects. The discussion also focused on the need for national laws, policies and an international instrument to regulate military AI systems and autonomous weapons, including from a gender perspective.

8. The debate resulted in the formulation of two amendments to the Standing Committee's draft resolution. The proposed amendments were incorporated into the text of the draft resolution, strengthening its gender perspective.

Panel discussion on *Women peacebuilders advancing sustainable peace*

9. During the panel discussion, participants examined how parliamentarians can improve the implementation of the women, peace and security (WPS) agenda and work with women peacebuilders to promote inclusive and gender-sensitive processes that are more likely to lead to sustainable peace.

10. The discussions opened with a keynote address by Ms. P. Patten, UN Special Representative of the Secretary-General on Sexual Violence in Conflict; followed by presentations by Ms. A. Quiñones, Head of Human Rights and Development, UN Women Geneva Office; Mr. T. Greminger, Executive Director, Geneva Centre for Security Policy (GCSP); and Ms. M. Cabrera Balleza, CEO, Global Network of Women Peacebuilders (GNWP). Video testimonials from two women peacebuilders were also shown.

11. The intensification of armed conflict around the world and conflict-induced displacement expose women and girls to a heightened risk of gender-based sexual violence. In this context, participants deplored the fact that although progress is being made in implementing the WPS agenda, the parties negotiating conflict resolution continue to exclude women, and peace processes remain an almost exclusively male domain. The discussions highlighted the fact that for peace to be sustainable, it is essential that women play an important role and participate on an equal footing in peacebuilding. Women's contributions are essential in conflict zones, peace processes, peacekeeping, peacebuilding and security efforts. Without the inclusion of women in post-conflict reconstruction processes, there will be no justice or full reparations. Participants called for women peacebuilders who are on the front line of conflict, have access to information on the ground and are in close contact with victims and survivors of violent conflict and humanitarian emergencies, to be present at the negotiating table and participate in decision-making processes on peace and security. By working with parliamentarians, women peacebuilders can also inform and influence better policies more effectively to implement the WPS agenda.

Election to the Bureau of Women Parliamentarians

12. The Forum elected Ms. Z. Mashaba (Eswatini) to fill the vacant seat of the African Group.

Bureau of Women Parliamentarians

13. The Bureau held meetings on 23 and 27 March 2024. The meeting of 23 March was dedicated to the Forum's discussions, and the meeting of 27 March took stock of the results of the 148th Assembly from a gender perspective and dealt with the Forum's future work.

Report of the Forum of Young Parliamentarians

Noted by the IPU Governing Council at its 213th session
(Geneva, 27 March 2024)

The Forum of Young Parliamentarians was held on 24 March 2024. It brought together almost 130 participants, including 70 parliamentarians (29 young women and 41 young men) from 60 countries, as well as representatives from organizations. The meeting was presided over by Mr. D. Carden (United Kingdom), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians.

In the opening session of the Forum, the President of the Board drew attention to the lack of opportunity for young parliamentarians to take active roles in parliamentary diplomacy and called for this to be rectified. He also called on parliaments to help further implement United Nations Security Council resolution 2250 (2015) on youth, peace and security. The IPU President, Dr. T. Ackson, reaffirmed her commitment to promote inclusivity during her tenure and to elevate youth voices in the IPU and in parliaments. Young MPs were well-positioned to advocate for the promotion and protection of the human rights of young men and women, especially in times of conflict. IPU Secretary General, Mr. M. Chungong, highlighted that the youth movement at the IPU was continuing to grow. He noted

that there was a greater proportion of young MPs at Assemblies and expressed his hope that their participation would reach even greater heights. He welcomed the presence of the UN Assistant Secretary-General (ASG) for Youth Affairs, Dr. F. Paullier, and expressed the IPU's support for this new role and the promise it holds for the further promotion of youth within the United Nations.

The young MPs updated the Forum on recent developments in promoting youth participation in their respective countries and parliaments. This included the formalization of youth caucuses, such as in Thailand; the adoption of new youth quotas, such as in Ecuador; and the increase of youth participation in political parties, such as in Nepal. Young MPs also highlighted the importance of implementing pledge 2 of the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign to lower the age of eligibility to hold office, as had been done in Mexico, Nigeria, Paraguay and Türkiye. Despite these positive developments, alarm was raised over rising violence against young MPs, including assassination and death threats by drug cartels and criminal groups, sexism and gender-based violence against young women, and online violence and harassment on social media. Such violence deters young people from getting involved in politics and must be addressed.

Contributing to the work of the 148th Assembly, participants examined the theme of the General Debate, *Parliamentary diplomacy: Building bridges for peace and understanding*, from a youth perspective. The ASG for Youth Affairs, Dr. F. Paullier, praised the IPU and young MPs as allies in the youth, peace and security agenda. He called on young MPs to support the agenda in parliamentary commissions to hold governments accountable, to create youth bodies in parliament, to advocate for the adoption of national action plans for peace, and to promote the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign. In their remarks, young MPs stressed the important roles of young people in fostering peace dialogues and engaging in peace processes. They stressed that there can be no lasting peace without youth participation and leadership in democracy and peacebuilding. They called for increased focus and funding to advance youth rights and provide education and employment opportunities to young people in conflict-affected situations, and pledged to take up these tasks.

Discussing the two draft resolutions considered at the Assembly, *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence*, and *Partnerships for climate action: Promoting access to affordable green energy, and ensuring innovation, responsibility and equity*, the young MPs were briefed on the youth overview reports submitted during the resolutions' drafting processes to contribute a youth perspective. The young MPs highlighted the importance of increased education on autonomous weapon systems, including through awareness raising on social media. They also called for greater investments in green energy, including through the implementation of smart grids, and pledged to continue their work on climate action.

In preparation for the 149th IPU Assembly to be held in Geneva in October 2024, the Forum appointed a member of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, Mr. F. Fakafanua (Tonga), to prepare a youth overview report on the proposed resolution *The impact of artificial intelligence on democracy, human rights and the rule of law.*

The Board of the Forum of Young Parliamentarians had met earlier that day. It took stock of youth participation at the 148th Assembly and looked forward to the review process to amend the Statutes and Rules of the IPU to lower the age limit to 40 years old to be considered a young MP. The Board also welcomed preparations underway for the forthcoming Tenth Global Conference of Young Parliamentarians, which will take place in Armenia from 12 to 14 September 2024. The Conference will focus on preserving education and employment for youth at all times, to ensure no lost generations. The Board also approved the establishment of a youth hub within the Centre for Innovation in Parliament, which would now begin outreach efforts to interested members.

Finally, the members of the Board took stock of the work carried out in the first half of their mandate, which was very productive thanks to the Board's strong drive and sense of responsibility, and the vitality of the results reached in reinforcing youth participation in climate action and in building linkages with youth movements and organizations. Looking ahead to the second half of their mandate up to March 2025, members agreed to redouble efforts to aim higher to have younger MPs at IPU Assemblies and promote the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign. They also provided guidance on future Empowerment Series briefing topics and resolved to continue meeting with youth groups and movements in different sectors.

Report of the Committee on Middle East Questions

Noted by the IPU Governing Council at its 213th session
(Geneva, 27 March 2024)

Since the last Assembly, the Committee on Middle East Questions has met three times, on 5 February, 24 March and 26 March 2024, with at least seven members in attendance at each sitting. Members emphasized the importance of the Committee as a unique global forum with representatives from Israel and Palestine. Its prominent role in encouraging dialogue underlines its pertinence in the current crisis, and in the search for a path towards peace. At its sitting on 24 March 2024, Committee members elected Mr. H.-J. Talsma (Netherlands) as President of the Committee.

At its sitting on 5 February 2024, the IPU President praised members for ensuring that their parliaments and the world at large were paying attention to issues in the Middle East. The Committee President at the time of the sitting, Mr. H. Julien-Laferrière (France), emphasized the importance of finding points of consensus in the Committee and in the IPU to pursue the common goal of establishing peace in the region.

The Committee President briefed members on the recent events in Israel and Palestine, notably the conflict in the Gaza Strip and the hostages remaining in Gaza. The humanitarian situation in Gaza was dire. Among other problems, more than half of all housing units in the area had been destroyed or damaged; all of Gaza's population was at imminent risk of famine; and only a third of Gaza's hospitals were still functioning. The briefing also updated members on international and regional efforts for a ceasefire and hostage release agreement. Committee members expressed their concern about a possible Israeli offensive on Rafah, and the possible humanitarian ramifications of such an invasion. Members emphasized the importance of Palestinian and Israeli representatives sitting at the negotiating table to discuss the future. The Committee heard from Mr. D. Danon (Israel) and Mr. M. Hadid (Palestine) regarding the situation in Gaza.

At the same sitting, the IPU President briefed Committee members on her mission to Israel and Palestine from 25 to 29 November 2023. One of the key issues raised in her meeting with Palestinian representatives was funding from tax collection in Palestine. Taxes were collected by Israel but were not being released to the Palestinian authorities. In the IPU President's meeting with Israeli representatives, the concern was raised that if the tax revenues were made available, they would be disbursed to the families of people who had killed Israelis. The meetings with both sides provided the IPU President with many insights that the Committee could benefit from. It was important, in assessing the conflict, to remember that those who had been killed in Israel and Gaza were not just statistics, but human souls that had been lost. The Committee had a crucial role to play as a platform for dialogue, listening to both sides' concerns, and considering how to move towards establishing a lasting peace.

Committee members affirmed their desire to visit the region to assess the situation on the ground and find out how they could contribute to peacebuilding efforts. The Israeli and Palestinian representatives both assured the Committee that such a mission would be welcome. At its sitting on 24 March 2024, the Committee agreed that they would like to, if possible, visit the region in one mission, and as soon as possible. Members suggested holding a visit in coordination with the United Nations Senior Humanitarian and Reconstruction Coordinator for Gaza and the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian AffairsAt its sitting on 5 February 2024, the Committee heard an appeal from Mr. M. Hadid (Palestine) for humanitarian aid to support the Palestinian people during the current crisis. The international parliamentary community must think about how to relieve and support the more than two million Palestinians in Gaza who have no shelter, no food, no education, no homes, no schools and no future.

At its sitting on 5 February 2024, the Committee agreed to publish a communiqué outlining its recommendations from the meeting. The communiqué reiterated the IPU's appeal for immediate and unimpeded humanitarian access to the Gaza Strip. It appealed to IPU Member Parliaments to work with their governments and other entities to that end. The Committee called for the immediate cessation of hostilities and implored the global parliamentary community to concentrate its efforts on stopping further bloodshed. Members further agreed that it was imperative to receive assurances about the release of all remaining Israeli hostages. They stressed the importance of dialogue as a tool for peacebuilding and thanked the representatives of the Knesset and the Palestinian National Council who had attended the meeting.

At its sittings on 5 February and 26 March 2024, the Committee heard from a representative of the UN Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA) on recent developments. Members were updated on current events in Gaza and the West Bank, as well as on the Agency's response to allegations against some of its staff, and the investigation being carried out by the UN Office of Internal Oversight Services. UNRWA was committed to fully cooperating with the investigation. Nonetheless, the withdrawal of funding to UNRWA in light of these allegations was putting the lives of 2.2 million people in Gaza at even further risk, as well as of millions of others dependent on UNRWA assistance in the West Bank, Jordan, Lebanon and the Syrian Arab Republic.

The representative appealed to the Committee to urge countries that had suspended funding to reconsider their decision. The Committee stressed the importance of a comprehensive investigation into the allegations, while recognizing that UNRWA must be able to continue delivering critical aid to the millions of Palestinians who depend on it and acknowledging UNRWA's role in providing stability in the region. UNRWA called for the immediate and unconditional release of all hostages; the adequate, safe and unimpeded access of humanitarian aid into Gaza; and for all parties to the conflict to adhere fully to international humanitarian law. The humanitarian situation in Gaza is marked by insufficient access to food, water and medical supplies, with about one-third of children in the northern part of Gaza severely malnourished and at risk of starvation. Members agreed that political support for UNRWA was imperative, and that its collapse would jeopardize the entire humanitarian effort.

The Committee highlighted the importance of addressing the mental health recovery of children and individuals in Gaza, which was identified as a significant challenge, underscoring that violence perpetuates further violence.

The Committee discussed the inability of IPU Member Parliaments to adopt an emergency item resolution on Gaza for the second time. It was emphasized that the resolution proposed by South Africa and the resolution proposed by Denmark shared four main principles: an immediate ceasefire, the release of all hostages, opening access for humanitarian assistance, and respecting international law. The entire global parliamentary community had reached a consensus on these principles, with unanimous support. The only point of contention revolved around the issue of Palestinian detainees.

The Palestinian delegation said that it was unjust to distinguish between the Israeli hostages held by Hamas and the more than 4,000 Palestinian detainees held by Israel without judicial charges since 7 October 2023.

Report of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

Noted by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

The Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL) met on 26 March 2024.

Review of specific areas of humanitarian concern

The Committee heard an update on recent developments with regard to situations involving IHL and refugee protection issues which it has been monitoring over the past few years. It paid particular attention to three situations of concern: Afghanistan, the Democratic Republic of the Congo (DRC) and Sudan.

Regarding the situation in Afghanistan, the Committee highlighted that life-saving efforts have become a priority for support agencies involved in the country. The Committee recalled that, in 2024, 23.7 million people were in need of urgent humanitarian assistance to survive. As of 30 June 2023, a total of 1,619,145 Afghan refugees had been displaced to neighbouring countries since the Taliban takeover, and some 3.25 million had been internally displaced. The situation of women has not improved, in particular given the decision by the Taliban in January 2024 to enforce a stricter dress code, which has caused numerous women to be arbitrarily deprived of their liberty. The Committee also paid particular attention to the situation of Afghan parliamentarians who were in danger and were seeking refuge. There are currently 38 former members of the Afghan Parliament, 12 parliamentary staff, and their families who remain in danger in Afghanistan and neighbouring countries. The Committee called on IPU Member Parliaments to consider providing refuge to those colleagues by looking at opportunities in their own countries. It learned of the action carried out by Operation Snow

Leopard and encouraged members to reach out to this initiative (by email to jason.hatch@opsnowleopard.org) if they were able to provide support. The Committee also stressed the importance of addressing the root causes of displacement in this context.

The Committee acknowledged the current situation in the DRC, which had worsened since January 2024, with armed clashes across the country (especially in the North Kivu province). There are currently 6.1 million people internally displaced in the DRC, in addition to over 500,000 refugees and asylum-seekers fleeing from other neighbouring countries. This displacement crisis is one of the largest in the world and second only to Sudan. The Committee pointed out the need to draw more attention to the situation of internally displaced persons (IDPs) globally, but especially in the DRC. Between July and December 2023, 23.4 million people were experiencing acute food insecurity in the country, with 2.8 million children in a situation of acute malnourishment. The Committee called on parliamentarians to raise awareness of the situation in DRC, draw attention to the plight of IDPs and consider encouraging the provision of support to humanitarian organizations working to protect these populations within the country.

The Committee also noted with concern the dire situation in Sudan, especially since the armed conflict that had broken out in April 2023. This conflict had displaced nearly six million people within Sudan by October 2023, and driven over 1.4 million people into five neighbouring countries – the Central African Republic, Chad, Egypt, Ethiopia and South Sudan. Half of Sudan's population now requires humanitarian aid and protection. Sudan currently faces the largest internal displacement crisis in the world and the most significant child displacement crisis, with more than three million children displaced inside and outside the country. As of March 2024, Sudan's Humanitarian Response Plan has received only 4% of its target funding. The Committee made a plea for parliamentarians to raise awareness on this situation and call on their governments to provide support for humanitarian assistance to the country.

The Committee expressed a strong and urgent call for armed conflicts to stop, for IHL to be respected and for humanitarian assistance to be provided to affected civilians, including refugees and internally displaced populations.

Parliamentary commitments towards ending statelessness

The Committee discussed parliamentary efforts towards ending statelessness. This engagement builds on the IPU pledges made in the context of the Global Refugee Forum in 2023 to mobilize parliaments towards universalization of the 1954 Convention relating to the Status of Stateless Persons and the 1961 Convention on the Reduction of Statelessness.

The Committee acknowledged the progress made in this area since the launch of the *#IBelong* Campaign in 2014. The Committee also learned about the Global Alliance to End Statelessness (which will be launched in October 2024) – a multistakeholder platform with the vision of a world without statelessness in which everyone enjoys the right to a nationality. The Committee also expressed concern regarding gender discriminatory nationality laws, especially in the Middle East and Africa, and lack of birth registration, as causes leading to statelessness. Providing universal birth registration was put forward as a solution to tackle some of these concerns.

2024 marks the 70th Anniversary of the 1954 Convention. The Committee called on IPU Member Parliaments to look at the ratification status with regard to both the 1954 and 1961 Conventions and consider accession; review current legal frameworks with a view to address provisions that can lead to statelessness; raise awareness on the situation of stateless women and men; and consider joining the Global Alliance. The Committee also recommended that its members work as champions within their geopolitical groups and report on progress with accession to the two Statelessness Conventions at the Committee's next session.

Parliamentary commitments under the Anti-Personnel Mine Ban Convention

The Committee discussed work towards the universalization and domestic implementation of the Anti-Personnel Mine Ban Convention (APMBC). It took note that only 33 States were not yet parties to the Convention and of the objective to have several further ratifications by the Fifth Review Conference of the APMBC, which will take place in November 2024 in Cambodia.

The Committee also reviewed a checklist of proposed actions for parliaments to take towards universalization and national implementation of key obligations under the Convention. The Committee called on parliamentarians to: begin by championing discussions about the Convention in parliament;

speak out against anti-personnel mines; contribute to raising awareness of the impact of such weapons and encourage the stigmatization of their use; if their country was not yet a State Party, assess the reasons why not and consider ratification; if they have a National Committee on IHL, engage with it on the topic; and review the status of the Convention at the domestic level, especially in terms of implementing legislation and stockpile destruction.

The Committee also agreed to hold its open session at the next IPU Assembly in October 2024 on the topic of disability and armed conflict (including in connection with the use of anti-personnel mines) to mark the 25th anniversary of the entry into force of the APMBC.

75th anniversary of the 1949 Geneva Conventions

The Committee discussed various priorities related to the implementation of IHL in view of the 75th anniversary of the 1949 Geneva Conventions. It acknowledged that this anniversary would be an opportunity to look at contemporary warfare and reinforce engagement towards respect for IHL.

The Committee made a special plea for IPU Member Parliaments to work towards the universalization of IHL treaties, especially with regard to the two 1977 Additional Protocols to the Geneva Conventions, and support efforts to assess the level of implementation of the Geneva Conventions and the Additional Protocols in their respective countries. In addition, the Committee called on parliamentarians to be more vocal on IHL issues, including by making IHL a flagship priority domestically, promoting it to their constituents and making other States accountable on their obligations under IHL.

Finally, the Committee agreed to include the situation of the Al-Hawl refugee camp in the Syrian Arab Republic on the agenda of the Committee's next session in October 2024, due to related IHL and refugee protection concerns.

Report of the Advisory Group on Health

Noted by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

The IPU Advisory Group on Health met on 23 March 2024, with five out of nine members in attendance, as well as technical partners from the World Health Organization (WHO), the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), the Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria, and UNAIDS.

The Group discussed its main areas of work, namely women's, children's and adolescents' health, global health security, and universal health coverage. The work plan for this year focuses on the sexual and reproductive health and rights of vulnerable and marginalized populations. Particular attention will be devoted to the political space for health; girls' health; and health in emergencies.

The Group was briefed by the WHO on the ongoing negotiations on an international instrument on pandemic preparedness. The Group's discussion highlighted the importance of reaching an agreement and of engaging stakeholders in the process. It further noted the current challenging context, with many crises affecting national health systems and limiting countries' capacities to respond to emergencies.

The Advisory Group discussed the preliminary results of a study looking at parliamentary strategies and practices to make parliaments more responsive to the health needs of women, children and adolescents. The Group recalled its visit to WHO the previous day and noted the shrinking political space for addressing sexual and reproductive health and rights. It committed to engaging parliaments and parliamentarians during IPU Assemblies on key issues affecting gender equality and the right to health.

As the focal point for accountability for implementation of the 2019 IPU resolution on universal health coverage, the Advisory Group called on its technical partners to provide monitoring tools to better track progress and gaps in the implementation of universal health coverage at the national level.

Upcoming activities of the Advisory Group include a series of podcasts to communicate and raise awareness on the Group's priority themes. The Group agreed to work with the WHO to hold an event during the World Health Assembly in May, and to hold a side event at the 149th IPU Assembly. Ms. Luna Morales (Cuba) expressed interest in hosting a visit of the Advisory Group to her country.

Finally, the Group welcomed the signature by the IPU of a new memorandum of understanding with the WHO during this Assembly to further strengthen the two organizations' long-standing partnership, as well as the IPU's ongoing collaboration with PMNCH on women's, children's and adolescents' health.

Report of the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG)

Noted by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

On 23 March 2024, the IPU High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) convened its sixteenth meeting. Welcoming all participants, the IPU Secretary General underscored the pivotal role of the HLAG, particularly in the Sahel region, where countries face persistent threats from terrorism. Noting the escalation of terrorism and instability in the region in recent years, he emphasized the critical nature of the HLAG's work. He also addressed the financial aspect of the IPU's programme on counter-terrorism and prevention of violent extremism (CTPVE), urging members of the HLAG to collaborate on fundraising efforts to sustain its activities. Additionally, he expressed his optimism regarding recent discussions held with Bahrain and the United Arab Emirates on fundraising.

During the meeting, the members elected Mr. Mattias Karlsson from Sweden as the new Chairperson and Ms. Marcela Guerra Castillo from Mexico as the Vice-Chairperson. Both will serve a one-year term, with eligibility for re-election for an additional year.

Discussions centred on the situation in the Sahel and the implementation of outcomes from the Second Global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism: *The Global Response to the Call of the Sahel*. The HLAG reaffirmed its commitment to advancing the objectives outlined in the *Call of the Sahel*, with a particular focus on fostering development and economic growth to create opportunities for youth employment. Recognizing the abundant natural resources in these countries, members agreed on the importance of promoting investment to support development efforts. Members also stressed the need for security assistance while emphasizing respect for the sovereignty and objectives of the Sahel nations.

A key recommendation from the Second global Parliamentary Summit on Countering Terrorism and Violent Extremism held in October 2023 was to establish an ad hoc mechanism within the HLAG to coordinate, monitor and follow up on the second phase of the *Call of the Sahel*. This mechanism will oversee studies, projects and development initiatives in the Sahel countries. Members agreed on the importance of launching this ad hoc group within the HLAG, comprising five facilitators from among the members of the group who will be responsible for each of the five priority areas: communities, security, environment, development and education. The members asked the Secretariat to prepare a comprehensive proposal outlining the structure and functions of this group.

The Secretariat provided an update on financing, indicating ongoing fundraising efforts. Several countries, including Algeria, Bahrain, China and the United Arab Emirates, along with the King Hamad Global Centre for Peaceful Coexistence in Bahrain, have expressed interest in supporting the CTPVE programme. Some countries have shown interest in supporting specific activities, while others, such as Algeria, have expressed enthusiasm for supporting the implementation of the *Call of the Sahel*. China has confirmed its commitment to renew its support for the CTPVE programme in its entirety. Additionally, consultations with Saudi Arabia are scheduled in the near future.

Furthermore, the Secretariat informed attendees about a proposal that the President of the Forum of Women Parliamentarians had received from the Qatari-UNOCT parliamentary group (the Programme Office on Parliamentary Engagement in Preventing and Countering Terrorism) to hold a conference on the role of women in counter-terrorism in Mexico City. The members raised objections to this proposal, citing the lack of consultation with the HLAG, which serves as the global parliamentary focal point for counter-terrorism and related activities. Moreover, concerns were expressed regarding the activities of the Qatari-UNOCT parliamentary group more generally, which intersect with the mandate of the IPU as an international organization representing parliaments and regional parliamentary assemblies worldwide.

Report of the Working Group on Science and Technology

Noted by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

Two sittings of the Working Group were held, online on 22 January 2024 and in Geneva on 25 March 2024. At least ten members attended each of these meetings in person or virtually.

During its sitting on 22 January 2024, the Working Group members discussed the progress made with their initiative to produce an IPU Charter on the Ethics of Science and Technology. Members agreed to circulate the first agreed draft of the Charter to the IPU membership at the 148th IPU Assembly in Geneva with a view to gathering feedback and input. Members also agreed to submit the Charter to the relevant bodies of the United Nations and the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) at a later stage to gather expert feedback to allow finalization of the Charter in advance of its presentation at the 149th Assembly for formal adoption. The Chair briefed the members on progress with the survey on understanding parliamentarians' use of scientific research and circulated it among them for feedback and finalization, so that it could be launched in the course of the 148th Assembly.

During its sitting on 25 March 2024, the Working Group was briefed by the Chair on his participation in the Munich Security Conference, held from 16 to 18 February 2024, where he promoted the Working Group and its various initiatives and activities. The Chair also represented the Working Group in meetings held on 19 and 20 March 2024 relating to CGIAR's Montpellier Process, which is addressing the complex challenges of the polycrisis and is dedicated to designing transformative pathways across climate, biodiversity, health and food systems, by bringing evidence into the broader policy process.

The Working Group members were encouraged to participate in the Ninth UN Multi-Stakeholder Forum on Science, Technology and Innovation for the Sustainable Development Goals on 9 and 10 May 2024 in New York. Members suggested coordinating their participation to promote and advance their ongoing work on the IPU Charter on the Ethics of Science and Technology.

The members also discussed other ongoing projects of the Working Group, including the Science for Peace Schools' first edition on water, and the recommendations document that was produced following the Science for Peace Parliamentary Meeting on *Water security and insecurity: Rebuilding peaceful coexistence with science*, held in cooperation with the International Centre for Interdisciplinary Science and Education (ICISE) from 11 to 13 September 2023 in Quy Nhon, Viet Nam. They emphasized the importance of aligning the programme of the upcoming Parliamentary Meeting on the occasion of the 10th World Water Forum with the outcome of the Science for Peace Parliamentary Meeting in order to build on the work of the experts and MPs that had participated in the event and avoid unnecessary duplication of effort.

In order to align the activities of the Working Group with the proposed IPU Charter on the Ethics of Science and Technology as well as the ongoing work of the Standing Committee on Democracy and Human Rights on the draft resolution on *The impact of artificial intelligence on democracy, human rights and the rule of law*, members discussed the possibility of holding the next Science for Peace Parliamentary Meeting on the subject *Understanding artificial intelligence: Ethics and the Charter*, in September 2024, in cooperation with ICISE in Quy Nhon, Viet Nam.

Building on the Working Group members' desire to put together a parliamentary toolkit providing practical assistance and guidance to parliamentarians on ways to engage with the scientific community, members reviewed the structure and content of the toolkit in its latest form, which was based on the pilot projects that they had conducted in their respective parliaments and the input received from the mapping exercise that had been circulated to parliamentary administrators and staff.

In this regard, the Working Group members highlighted the dominance of scientific information from the Global North, as well as the importance of investment in science and research in developing countries and of establishing parliamentary committees to oversee scientific issues and budgets. They also shared examples of initiatives from their respective parliaments focused on science, technology and innovation, and stressed their parliaments' need for capacity-building and skills development.

The Working Group members expressed their surprise at the resolution of the Council of the European Organization for Nuclear Research (CERN) that had been adopted on 15 December 2023, terminating the Russian Federation's cooperation agreement with CERN. A field visit of the Working Group

members to CERN had been scheduled to take place on 26 March 2024. However, the CERN team refused to welcome the Russian member of the Working Group, given that CERN considers that her participation would not be compatible with the decisions made by the CERN Council on the Russian Federation, which were based on respect for international sanctions and CERN's obligations towards its Host States.

In this regard, the Working Group members held an urgent meeting in the evening to discuss the issue and collectively agreed to not participate in the CERN visit as a Group as long as the Russian member was excluded. The members asserted that CERN's decision in that regard was not aligned with the IPU's values and principles of inclusivity, including the important role of multilateralism in addressing global challenges, advocating for international cooperation and collaboration among nations and parliaments, and fostering dialogue and cooperation among parliamentarians from different countries and political backgrounds.

Finally, the Working Group re-elected Ms. S. Attia (Egypt) as its Vice-Chair and agreed on its work plan for 2024.

Statistics of the Gender Partnership Group

Status of participation of women delegates at the 148th Assembly of the IPU (at 27 March 2024)

Composition of delegations of IPU Members attending the last eight IPU statutory meetings (October 2019 - present)

Meeting	Total delegates	Total/percentage of women delegates		Total delegations	Total/percentage of all-male delegations (2 or more)		Total all-female delegations (2 or more)	Total single-sex delegations (2 or more)	Total single-member delegations (male and female)
Geneva (27/03/24)	703	252	35.8	142	15	11.4	2	17	10
Luanda (10/23)	600	217	36.2	128	10	8.3	3	13	8
Manama (03/23)	661	228	34.5	136	21	16	3	24	5
Kigali (10/22)	553	196	35.4	120	14	12.6	4	18	9
Nusa Dua (03/22)	393	153	38.9	101	13	14.4	3	16	11
Madrid (11/21)	509	198	38.9	117	10	9.3	3	13	10
Virtual Gva (05/21)	755	287	38	133	8	6.2	2	10	4
Belgrade (10/19)	719	221	30.7	149	15	11.4	0	15	17

Single-sex, multi-member delegations of IPU Members present in Geneva (status on 27 March 2024)

		Geneva Mar24			Luanda Oct23			Manama Mar23			Kigali Oct22			Nusa Dua Mar22			Madrid Nov21			Virtual May 21			Belgrade 10/19		
N°	Country	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total
1	Brazil	0	7	7	2	3	5	0	6	6	0	1	1	absent			3	5	8	2	2	4	1	10	11
2	Denmark	0	5	5	1	6	7	1	6	7	2	0	2	3	2	5	2	3	5	2	1	3	2	3	5
3	Gabon	0	3	3	1	3	4	0	2	2	0	2	2	absent			1	5	6	absent			1	4	5
4	Greece	0	4	4	1	0	1	1	1	2	1	3	4	0	3	3	1	2	3	1	4	5	1	3	4
5	Guinea	0	2	2	1	4	5	1	3	4	4	5	9	1	2	3	absent			0	4	4	0	1	1
6	Guinea-Bissau	0	5	5	2	5	7	absent			absent			0	1	1	2	0	2	absent			absent		
7	Latvia	2	0	2	0	1	1	1	3	4	absent			0	2	2	0	3	3	2	2	4	0	2	2
8	Mali	0	4	4	1	2	3	0	2	2	1	3	4	absent			absent			1	1	2	1	2	3
9	Malta*	0	3	3	0	3	3	0	3	3	0	2	2	0	1	1	0	3	3	0	2	2	0	1	1
10	Paraguay*	0	3	3	absent			0	1	1	0	1	1	0	1	1	0	2	2	1	2	3	0	1	1
11	Qatar*	0	3	3	0	7	7	0	7	7	1	4	5	1	2	3	1	5	6	1	4	5	1	5	6
12	Slovenia	0	2	2	1	1	2	1	2	3	0	1	1	absent			0	1	1	2	0	2	1	3	4
13	Spain	0	2	2	1	2	3	1	5	6	0	6	6	1	3	4	2	4	6	2	6	8	1	3	4
14	Tonga	0	2	2	1	1	2	0	2	2	absent			absent			absent			absent			0	1	1
15	Turkmenistan	2	0	2	absent			0	1	1	absent			absent			absent			0	2	2	0	2	2
16	Vanuatu	0	2	2	absent			absent			absent			absent			absent			absent			absent		
17	Yemen*	0	4	4	0	4	4	0	4	4	0	6	6	0	5	5	0	5	5	0	8	8	0	8	8

Single-member delegations of IPU Members present in Geneva (status on 27 March 2024)

N°	Country	Geneva Mar24			Luanda Oct23			Manama Mar23			Kigali Oct22			Nusa Dua Mar22			Madrid Nov21			Virtual May 21			Belgrade 10/19		
		Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total	Women MPs	Men MPs	Total
1	Argentina*	1	0	1	3	0	3	4	0	4	2	0	2	absent			absent			4	5	9	1	3	4
2	Bosnia and Herzegovina*	0	1	1	absent			absent			absent			absent			0	1	1	absent			0	2	2
3	Bulgaria	1	0	1	1	1	2	absent			absent			1	0	1	absent			absent			0	2	2
4	Dominican Republic*	0	1	1	0	1	1	absent			absent			absent			1	1	2	absent			1	1	2
5	Ecuador	1	0	1	absent			4	1	5	absent			3	2	5	2	2	4	4	4	8	absent		
6	Lebanon*	0	1	1	absent			absent			absent			absent			0	1	1	1	2	3	absent		
7	Luxembourg	0	1	1	absent			absent			absent			absent			1	0	1	0	1	1	absent		
8	Rwanda	1	0	1	1	1	2	1	1	2	3	3	6	1	0	1	2	1	3	2	1	3	2	1	3
9	Slovakia	1	0	1	absent			0	2	2	absent			absent			absent			absent			0	1	1
10	Trinidad and Tobago	0	1	1	absent			absent			absent			absent			absent			2	1	3	absent		

** Delegations subjected to sanctions at the 148th Assembly, pursuant to Art. 10.4 and 15.2.c of the IPU Statutes, for being composed exclusively of representatives of the same sex for two consecutive Assemblies.*

*****

49th session of the Gender Partnership Group

Geneva (Switzerland), 27 March 2024

Delegations with 40 to 60% of women parliamentarians

The Gender Partnership Group promotes gender parity within the delegations of IPU Member Parliaments to the Assemblies and has decided to give visibility to those that are composed of a minimum of 40% and maximum of 60% of each gender.

The countries below are ordered according to the percentage of women parliamentarians in their delegations at the 148th IPU Assembly.

There are a total of 43 gender-balanced delegations out of 142 delegations (30.3%) of IPU members attending the 148th IPU Assembly (as at 27 March 2024).

Delegations with 40 to 49.9% women parliamentarians (11):

Albania	40.0%	Democratic Rep. Of Congo	42.9%
Austria	40.0%	South Africa	42.9%
Finland	40.0%	United Rep. of Tanzania	42.9%
Peru	40.0%	Zambia	42.9%
Syrian Arab Republic	40.0%	Zimbabwe	44.4%
Indonesia	41.7%		

Delegations with 50% women parliamentarians (20):

Australia	Italy
Azerbaijan	Liechtenstein
Burundi	Lithuania
Cameroon	Monaco
Canada	Mongolia
Chad	Namibia
Egypt	Republic of Korea
Guyana	San Marino
Hungary	Serbia
Israel	Uzbekistan

Delegations with 50.1 to 60% women parliamentarians (12)

Philippines	54.5%	Angola	60.0%
Kenya	55.6%	Estonia	60.0%
Poland	55.6%	Ireland	60.0%
France	57.1%	Netherlands	60.0%
Sweden	57.1%	Norway	60.0%
United Arab Emirates	57.1%	Saudi Arabia	60.0%

Calendar of future meetings and other activities

Approved by the IPU Governing Council at its 213rd session (Genève, 27 March 2024)

Fifth Expert Roundtable on the Common Principles for Support to Parliaments	GENEVA (Switzerland) 28 March 2024
Parliamentary Meeting at the 10th World Water Forum	BALI (Indonesia) 19 - 22 May 2024
Regional seminar for the Caribbean Parliaments	PORT OF SPAIN (Trinidad and Tobago) 27 – 29 May 2024
Information seminar on the structure and functioning of the Inter-Parliamentary Union for French-speaking participants	GENEVA (Switzerland) 28 – 31 May 2024
Workshop for members of Parliamentary Human Rights Committees from English-speaking countries that have recently or will soon be reviewed by the Human Rights Council – Organized in collaboration with CPA and OHCHR	GENEVA (Switzerland) May 2024 (Dates to be confirmed)
Parallel Session of the Parliamentary Segment of the Asian Women's Forum: *Expanding Women's Economic Participation and Opportunities: The Role of Parliament*. Event hosted and organized by the Parliament of Uzbekistan, with the support of the IPU and other partners	Uzbekistan May 2024 (Dates to be confirmed)
Meeting of the IPU Executive Committee	June 2024 (Venue and dates to be confirmed)
17th Workshop of Parliamentary Scholars and Parliamentarians, co-sponsored by the IPU and the Centre for Legislative Studies, University of Hull, United Kingdom	WROXTON (United Kingdom) July 2024 (Dates to be confirmed)
Parliamentary Forum at the UN High-Level Political Forum on Sustainable Development	NEW YORK (USA) 16 July 2024
Tenth IPU Global Conference of Young Parliamentarians	Armenia 12 – 14 September 2024 (Dates to be confirmed)
Second Science for Peace School	Viet Nam September 2024 (Dates to be confirmed)
54th Session of the Steering Committee of the Parliamentary Conference on the WTO (in the context of the WTO Public Forum)	GENEVA (Switzerland) September/October 2024 (Dates to be confirmed)
149th Assembly and related meetings	GENEVA (Switzerland) 13 – 17 October 2024
Parliamentary meeting at COP29	Azerbaijan November 2024 (Dates to be confirmed)
14th G20 Speakers' Summit (P20)	Brazil November 2024 (Dates to be confirmed)
Parliamentary event at the SUN Movement Global Gathering	KIGALI (Rwanda) November 2024 (Dates to be confirmed)
Parliamentary Track at the Internet Governance Forum 2024	Saudi Arabia December 2024 (Dates to be confirmed)

Parliamentary roundtable on statelessness and nationality laws	GENEVA (Switzerland) December 2024 (Dates to be confirmed)
Third Summit of Parliamentary Committees of the Future (to be co-organized with a Parliamentary Committee of the Future)	December 2024 (Venue and dates to be confirmed)
Workshop for members of Parliamentary Human Rights Committees from French-speaking countries that have recently or will soon be reviewed by the Human Rights Council	Geneva (Switzerland) 2024 (Dates to be confirmed)
Sixth Interregional Seminar on Parliamentary Capacity-building and the Further Implementation of the Sustainable Development Goals	BEIJING (China) 2024 (Dates to be confirmed)
Meeting for parliamentarians on global coalition for social justice organized in collaboration with the International Labour Organization (ILO)	GENEVA (Switzerland) 2024 (Date to be confirmed)
Regional workshop for parliamentarians and parliamentary staff from Latin America and the Caribbean, co-organized with the World Trade Organization (WTO)	GEORGETOWN (Guyana) 2024 (Dates to be confirmed)
Regional meeting on Health Security for Asia	Thailand 2024 (Venue and dates to be confirmed)
Regional workshop for parliaments and State Audit Institutes co-organized with the INTOSAI Development Initiative (IDI)	Caribbean 2024 (Venue and dates to be confirmed)
Regional seminar on climate action and sustainable development for parliaments of Latin America and the Caribbean	Mexico 2024 (Dates to be confirmed)
World e-Parliament Conference 2024	2024 Venue and dates to be confirmed
Third regional seminar for African Parliaments on Achieving the SDGs	2024 Venue and dates to be confirmed
Regional workshop on promoting the rights of the child for the parliaments of the East and South Asia region or for the parliaments of West Africa	2024 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the African Group	2024 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the Eurasia Group	2024 Venue and dates to be confirmed
Series of workshops on human security and common security with partners including the International Peace Bureau and the World Academy on Art and Science	Virtual 2024 (Series dates to be announced)
Joint event with UNFCCC on climate finance	Virtual – preparation for COP29 2024 (Dates to be confirmed)
Briefing on the outcome of the Abu Dhabi Parliamentary Conference on the WTO and the MC13	Virtual 2024 (Dates to be confirmed)

Series of workshops on disarmament, arms control and non-proliferation as well as military expenditures, co-organized with partners including Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament (PNND) and the Parliamentary Forum for Small Arms and Light Weapons	Virtual 2024 (Series dates to be announced)
African regional dialogue on climate action co-organized with UNEP	Virtual 2024 (Dates to be confirmed)
Joint online event on the SDGs with the United Nations Economic Commission for Europe (ECE), and the Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP)	Virtual 2024 (Dates to be confirmed)
Series of briefings for parliaments of countries that will be reviewed in 2023 and early 2024 by the UN Human Rights Council under its Universal Periodic Review; by the UN Committee on the Rights of Child; by the UN Committee on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families; and by the UN Committee on the Elimination of Discrimination against Women	Virtual Regular webinars throughout 2024
Webinar series on public engagement in the work of parliament, in follow-up to the 2022 Global Parliamentary Report	Virtual Regular webinars throughout 2024
Webinar series on digital transformation in parliaments, organized by the IPU's Centre for Innovation in Parliament	Virtual Regular webinars throughout 2024
Global empowerment series: Briefings and training courses for young parliamentarians	Virtual 2024 (Quarterly)
Series of regional and global virtual workshops on gender equality and women's empowerment	Virtual 2024 (Series dates to be announced later)
Information Seminar on the structure and functioning of the Inter-Parliamentary Union for Spanish-speaking participants	Virtual 2024 (Dates to be confirmed)
Webinar series on types of audits organized in cooperation with INTOSAI Development Initiative	Virtual 2024 Regular webinars
Annual Conference of Women Parliamentarians	Mexico February 2025 (Dates to be confirmed)
150th Assembly and related meetings	TASHKENT (Uzbekistan) 5 – 9 April 2025
Second Parliamentary Conference on Interfaith Dialogue	ROME (Italy) 19 – 21 June 2025
Sixth World Conference of Speakers of Parliament, preceded by the Fifteenth Summit of Women Speakers of Parliament	GENEVA (Switzerland) Late July/early August 2025 (dates to be confirmed)
Fourth regional seminar for the Twelve Plus Group on achieving the SDGs	2025 Venue and dates to be confirmed
Capacity-building regional workshop on countering terrorism and violent extremism for the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC)	2025 Venue and dates to be confirmed
Regional workshop on promoting the rights of the child for the parliaments of the East and South Asia region or for the parliaments of West Africa	2025 Venue and dates to be confirmed

Agenda of the 149th Assembly

(Geneva, 13 to 17 October 2024)

1. Election of the President of the 149th Assembly
2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda
3. General Debate
4. Special accountability segment on the implementation of IPU resolutions and other decisions
5. *The impact of artificial intelligence on democracy, human rights and the rule of law*
   (Standing Committee on Democracy and Human Rights)
6. Reports of the Standing Committees
7. Approval of the subject item for the Standing Committee on Democracy and Human Rights at the 151st IPU Assembly and appointment of the Rapporteurs
8. Amendments to the IPU Statutes and Rules

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي

جنيف، سويسرا

(23 – 27 آذار/مارس 2024)

مرفق رقم 1

قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي

جنيف، 23 – 27 آذار/مارس 2024

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

المجلس الحاكم
البند 13 (أ)

CL/213/13(a)-R.2
جنيف، 27 آذار/مارس 2024

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

القرارات التي اعتمدها المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213
(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

المحتويات

الصفحة

- **بنغلاديش**: السيد شاه أ.م.ش. كيبريا
  القرار **3**
- **جمهورية مصر العربيّة**: السيد مصطفى النجار
  القرار **6**
- **إسواتيني**: ثلاثة برلمانيين
  القرار **11**
- **غينيا–بيساو**: 4 برلمانيين
  القرار **17**
- **إسرائيل**: السيد عوفر كاسيف
  القرار **22**
- **قيرغيزستان**: السيد أداخان مادوماروف
  القرار **25**
- **مدغشقر**: السيد فترا ر. رازافيتسيميالونا
  القرار **29**

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

- **باكستان**: 5 برلمانيين

القرار **33**

- **دولة فلسطين/ ~~إسرائيل~~**: السيد مروان البرغوثي

القرار **39**

- **دولة فلسطين/ ~~إسرائيل~~**: السيد أحمد سعدات

القرار **46**

- **الفلبين**: السيدة ليلى دي ليما

القرار **52**

- **الفلبين**: برلمانيان

القرار **57**

- **جمهورية الصومال الفيدرالية**: السيد عبدي حاشي عبد الله

القرار **62**

- **تركيا**: 68 برلمانياً

القرار **66**

- **فنزويلا**: السيدة ماريا كورينا ماتشادو

القرار **74**

- **فنزويلا**: 135 برلمانياً

القرار **78**

- **زيمبابوي**: 41 برلمانياً

القرار **87**

بنغلاديش

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

السيد شاه أ.م.ش. كيبريا (يمين) يقدّم الموازنة الوطنيّة في البرلمان في 13 حزيران/يونيو 1997 – بعدسة مفتي منير / وكالة فرانس بريس

BGD-14 – شاه أ.م.ش. كيبريا

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التأخيرات المفرطة
- ✓ القتل

القضية BGD-14

بنغلاديش: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو برلماني معارض
صاحب الشكوى المؤهل: القسم I-1(أ) و (د) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: آذار/مارس وتشرين الأوّل/أكتوبر 2005
قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): نيسان/أبريل 2017

جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة:
–جلسة استماع مع وفد جمهورية بنغلاديش الشعبية إلى الجمعية العامة الـ 148 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2024)
–جلسة استماع مع صاحب الشكوى – عبر الانترنت (آذار/مارس 2023)

المتابعة الأخيرة:
– بلاغ من السلطات: بيان مزوّد بآخر المستجدّات حول القضيّة شاركه وفد جمهورية بنغلاديش الشعبية مع الجمعية العامة الـ 148 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2024)
– بلاغ من صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024
– بلاغ موجه إلى السلطات: رسائل إلى رئيس البرلمان (شباط/فبراير 2024)
– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024

أ. ملخص القضية

قتل السيد شاه أمس كبرية، وهو عضو في البرلمان ينتمي إلى رابطة عوامي المعارضة آنذاك، في 27 كانون الثاني/يناير 2005 في هجوم بقنبلة يدوية أثناء تجمع سياسي. ووفقاً لصاحب الشكوى، كان القتل لدوافع سياسية. ومر ما يقرب من 20 عاماً ولم يحاسب أحد بعد على القتل. وقد تم التحقيق فيه ثلاث مرات من قبل ثلاث حكومات مختلفة (الحزب القومي البنغلاديشي، والحكومة المؤقتة، وحالياً رابطة عوامي).

ومع كل تحقيق، تم توسيع قائمة الأشخاص المتهمين ولكن لم يتم القبض

على عدد منهم. تجري المحاكمة لكنها تتقدم ببطء شديد. كما أثار صاحب الشكوى عدداً من المسائل المتعلقة بالشواغل العامة المتعلقة باستقلال القضاء واحترام ضمانات المحاكمة العادلة في بنغلاديش وبأن جميع المشتبه فيهم المستهدفين ينتمون على ما يبدو إلى المعارضة السياسية، مما قد يشير إلى أن الإجراءات لها دوافع سياسية.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن أقارب السيد كيبريا – وهم طرف في الإجراءات الجنائية – لم يُطلعوا على الإجراءات. لقد تقدموا مراراً وتكراراً بطلبات سحب الثقة ضد لوائح الاتهام المتتالية، والتي اعتبروها غير مكتملة. لا تزال الأسرة تعتقد أن الأفراد الآخرين المتورطين في الجريمة، ولا سيما المحرضون المحتملون والعقول المدبرة، لم يتم اتهامهم أو اعتقالهم بعد بسبب التدخل السياسي. وفي آذار/مارس 2023، وفي جلسة استماع أمام لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، أكد صاحب الشكوى أن الوضع لم يتغير.

وخلال جلسة الاستماع التي عقدت في الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، آذار/مارس 2024)، أكد وفد بنغلاديش أن الإجراءات القضائية في بنغلاديش تستغرق وقتاً، وأن المحاكم لديها قدرة وموارد محدودة، وأن التأخيرات في التحقيق كانت إلى حد كبير بسبب المتهمين، والأسرة تطعن في لوائح الاتهام وتقارير التحقيق. واعترافاً بأن تأخير العدالة هو إنكار للعدالة، التزم الوفد بمواصلة إبقاء الاتحاد البرلماني الدولي على علم بأي تطورات جديدة في القضية وبذل قصارى جهده، في إطار الولاية الدستورية للبرلمان، للمساهمة في التوصل إلى حل مرض للقضية من دون المزيد من التأخير غير المبرر.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يشكر* وفد بنغلاديش على المعلومات التي قدمها أثناء جلسة الاستماع وعلى روح التعاون؛ *ويؤكد من جديد رغبته* في تلقي معلومات أكثر تفصيلاً على أساس منتظم عن التطورات في إجراءات المحاكمة الجارية، بما في ذلك نسخ من لوائح الاتهام، وكذلك معلومات إضافية عن الأسباب والأدلة المؤيدة للتهم الموجهة إلى المشتبه فيهم، وأسماء ومركز جميع المشتبه فيهم وهويات جميع الأفراد الذين لا يزالون متهمين اليوم والمحتجزين؛

2. *ويشير إلى* أن الإجراءات لا تزال جارية وأنه يجري إحراز تقدم بطيء؛ *ويحيط علماً* بالأسباب التي قدمتها السلطات البرلمانية في هذا الصدد؛ وبيد أنه *لا يزال يساوره بالغ القلق* لأنه بعد انقضاء ما يقرب من 20 عاماً على الهجوم لم يتحمل أي من الجناة المسؤولية بعد أمام محكمة قانونية؛ *ويؤكد رسمياً* أن تأخير العدالة هو إنكار للعدالة؛ *ويأمل*

مخلصاً أن تسير المحاكمة في نهاية المطاف بسرعة وأن تحرز المزيد من التقدم على وجه السرعة نحو ضمان المساءلة الكاملة عن هذه الجريمة الخطيرة، امتثالاً للمعايير الوطنية والدولية المتعلقة بالحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام، من دون أي تدخل سياسي؛

3. *وعجز عن فهم* لماذا لم تتمكن رابطة عوامي، التي تتولى السلطة منذ العام 2009، من اتخاذ الخطوات اللازمة لتسليط الضوء على مقتل أحد أعضائها البارزين؛ *ويؤكد من جديد*، في هذا الصدد، اقتناعه الراسخ بأن استمرار اهتمام رابطة عوامي والبرلمان بالقضية – داخل حدود الفصل بين السلطات – أمر حاسم للمساعدة على ضمان إقامة العدل وإرسال إشارة قوية إلى أنه يجب عدم ترك اغتيال عضو في البرلمان من دون عقاب؛ *ويلاحظ مع التقدير* أن برلمان بنغلاديش يواصل رصد الحالة؛ *ويرغب في إبقائه* على علم بأي خطوات يتخذها في هذا الصدد؛

4. *ويطلب من* الأمين العام إحالة هذا القرار إلى السلطات البرلمانية وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه أن يساعد في التنظيم الناجح للبعثة؛

5. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير له في الوقت المناسب.

جمهورية مصر العربيّة

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

مصطفى النجار حقوق الصورة/بلادي – جزيرة للإنسانيّة – الولايات المتحدة

07 – EGY – مصطفى النجار

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختفاء القسري
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب

أ. ملخص القضية

يُزعم أن السيد مصطفى النجار اختفى في محافظة أسوان الجنوبية في 27 أيلول/سبتمبر 2018. ولم تتمكن أسرته ومحاموه من الاتصال به أو الحصول على معلومات عن مكان وجوده. ويخشون أن يكون قد اعتقل تعسفاً واحتجز في الحبس الانفرادي.

ويدعي أصحاب الشكوى أن السيد النجار كان رمزاً لثورة العام 2011

القضية EGY – 07

جمهورية مصر العربيّة: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: ذكر، عضو مستقل في مجلس النواب
صاحب الشكوى المؤهل: القسم I–1(أ) و (د) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: شباط/فبراير 2020
قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): آذار/مارس 2022
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع وفد جمهورية مصر العربية إلى الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2022)
المتابعة الأخيرة:
– بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس مجلس النواب (آذار/مارس 2022)
– بلاغ من أصحاب الشكوى: آذار/مارس 2024
– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس مجلس النواب (آذار/مارس 2024)
– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024

ومنتقداً صريحاً للحكومة المصرية خلال فترة ولايته البرلمانية التي استمرت من 23 كانون الثاني/يناير إلى 14 حزيران/يونيو 2012، عندما تم حل البرلمان في جمهورية مصر العربية بموجب حكم أصدرته المحكمة الدستورية العليا. في كانون الأول/ديسمبر 2017، تم تغريمه وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات بتهمة "إهانة القضاء" في خطاب ورد أنه ألقاه خلال جلسة برلمانية في العام 2012. في حكمها الصادر في 30 كانون الأول/ديسمبر 2017، وجدت محكمة جنايات القاهرة أن السيد النجار ارتكب جريمتين في العامين 2012 و2013، يتمثل أولها في إهانة المحاكم والسلطات القضائية والتشهير بها بخطاب الكراهية والخطاب البغيض، تم نشرها وعبر المقابلات عبر القنوات التلفزيونية والإذاعية، وكذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ويدعي أصحاب الشكوى أيضاً أن المحكمة خلصت، حسبما أفادت التقارير، إلى أن تصريحات السيد النجار خلال جلسة برلمانية في العام 2012 كانت تهدف أيضاً إلى التشهير بالقضاء والقضاة والإضرار بهم. لم يقض السيد النجار وقته في السجن لأنه اختار الاختباء، رغم أنه كان واضحاً في ذلك الوقت لأفراد أسرته مكان وجوده. اختفى قبل أيام قليلة من محاكمة الاستئناف التي جرت في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

وأفاد أصحاب الشكوى أنه في 10 تشرين الأول/2018، تلقت عائلة السيد النجار مكالمة هاتفية مجهولة لإبلاغهم بأنه محتجز لدى الشرطة في مخيم الشلال التابع لقوات الأمن المركزي في أسوان. وقدم محامي السيد النجار طلباً إلى السلطات المصرية للحصول على رد رسمي بشأن ادعاء احتجاز موكله في مخيم الشلال، ولكن لم تقدم أي معلومات في هذا الصدد. نفى جهاز الإعلام الحكومي المصري الذي أدى دوراً في اختفاء السيد النجار وقال في بيان رسمي صدر في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2018 إنه اختفى عمداً لتجنب قضاء عقوبة السجن، واصفاً إياه بأنه هارب.

وفي رسالتها المؤرخة 24 أيار/مايو 2021، أشارت السلطات البرلمانية المصرية إلى أن قرار محكمة النقض المصرية المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 2018 يتعلق برفض استئناف السيد النجار لإلغاء الحكم الأصلي الصادر بحقه. وتوضح الرسالة أن قرار محكمة النقض برفض استئناف المتهم للعقوبة الأصلية لم يكن بسبب غيابه عن جلسة المحكمة الجنائية. وقد طُبق القانون المصري بشكل صحيح، مما سمح بدفاع المتهم بالمثول أمام المحكمة الجنائية في غيابه. وبما أن المحكمة وافقت على هذا الترتيب، فإن الحكم الصادر ضد المتهم أصبح بالتالي حكما غيابياً؛ فقد كان من حق المتهم أن يستأنف ضده للاستفادة من مستويات التقاضي المختلفة التي يحق له التمتع بها.

وفي 29 تموز/يوليو 2019، قدم المشتكون شكوى إلى المحكمة الإدارية لمجلس الدولة ضد وزارة الداخلية المصرية بزعم عدم الكشف عن مكان السيد النجار أو بذل جهود جادة لتحديد مكانه. أشارت المحكمة الإدارية لمجلس الدولة في قرارها الصادر في 18 كانون الثاني/يناير 2020 إلى مسؤولية الدولة وأشارت إلى أن البيان الصادر عن دائرة الإعلام الحكومية غير كاف. ولاحظت المحكمة أن الدولة وقوة الشرطة، وفقاً للمادة 1 من قانون تنظيم سلطة الشرطة (القانون

رقم 109 للعام 1971)، "هيئة عادية تابعة لوزارة الداخلية تؤدي مهامها وتمارس اختصاصها تحت قيادة وزارة الداخلية"، وكان من واجبها تحديد مكان الأشخاص المختفين، وخاصة عندما تم تقديم شكوى بشأن اختفائهم.
وفي رسالتها المؤرخة 24 أيار/مايو 2021، أعربت السلطات البرلمانية المصرية عن آرائها حول القضية. وأضافت السلطات أن الجريمة التي ارتكبها السيد النجار لا علاقة لها بولايته البرلمانية وأنه لم يحاكم على التصريحات التي أدلى بها في البرلمان. أشارت السلطات البرلمانية بأنه بين العامين 2012 و2013، تم اتهام السيد النجار وأفراد آخرين بتقويض القضاء والقضاة من خلال مقالات مكتوبة وتعليقات وملاحظات تم الإدلاء بها خلال المقابلات والرسائل المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي التي تحتوي على تصريحات كاذبة وبغيضة ضد المحاكم المصرية والقضاء. كما أشارت السلطات إلى أن الحصانة البرلمانية يجب ألا تحمي أعضاء البرلمان من الملاحقة القضائية عندما يعاقب القانون على الجرائم المرتكبة. وذكرت السلطات أنه تم حل البرلمان وفقاً للحكم الصادر عن المحكمة الدستورية العليا في جلسة 14 حزيران/يونيو 2012 وأن أثر هذا القرار هو رجعي. ولذلك فإن المذكورين أعلاه لم يمارسوا قط، في أي وقت من الأوقات، مهام تمثيلية.

وخلال جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في آذار/مارس 2022، أكد الوفد المصري على أهمية عمل اللجنة وشرح الآراء والحجج التي أعربت عنها السلطات في رسالتها المؤرخة 24 أيار/مايو 2021. وأبرز الوفد المصري أن السلطات مقتنعة بأن قضية السيد النجار ينبغي ألا تكون قيد نظر الاتحاد البرلماني الدولي لأن ما سبق ذكره لا يمارس، ولم يمارس قط، أي مهام تمثيلية، وفقاً لحكم المحكمة الدستورية العليا الصادر في حزيران/يونيو 2012. غير أنها على استعداد للعمل مع اللجنة بحسن نية لتوضيح بعض المسائل.

كما ذكر الوفد أنه استجابة لحكم المحكمة الإدارية لمجلس الدولة المؤرخ 18 كانون الثاني/يناير 2020، بذلت السلطات المصرية جهوداً لتحديد مكان الغائب باتخاذ عدة إجراءات، بما في ذلك من خلال توزيع تعميمات تتضمن تفاصيل عن السيد النجار على جميع مراكز الشرطة في جميع المحافظات المصرية للحصول على معلومات عن مكان وجوده. وأشار الوفد أيضاً إلى أنه على الرغم من ادعاء صاحبي الشكوى أن السيد النجار قد تعرض للاختفاء القسري، لا يوجد دليل على أنه ضحية للاختفاء القسري وأن هذه الجريمة تخضع لمجموعة من المعايير التي لم تستوف في هذه القضية. وتعتبر السلطات أن السيد النجار "غائب" نظراً إلى أنه اختبأ لتجنب قضاء عقوبة السجن، كما أشار أفراد أسرته. وذكر الوفد أن المهام التمثيلية لأعضاء البرلمان لن تسمح لشاغلي المناصب بارتكاب جرائم، ولن تبرر ارتكاب هذه الجرائم ولن تشكل عائقاً أمام تقديمهم إلى محكمة جنائية.

ولذلك فإن مبدأ الفصل بين السلطات لن يسمح للأعضاء السابقين والحاليين في السلطة التشريعية بالتدخل في عمل السلطة القضائية؛ وإهانة أعضائها أو التأثير عليهم؛ أو شن حملات إعلامية ضدهم للتأثير على أحكامهم وقراراتهم. وأوضح الوفد أن التهم الجنائية الموجهة إلى السيد النجار كانت بسبب ملاحظات أدلى بها خارج البرلمان، وليس في سياق برلماني على الإطلاق، وكرر التأكيد على أن الشكوى قيد النظر ليس لها أي أساس وقائعي أو قانوني؛ بل إنه يستند إلى خطاب مشكوك فيه وباطل عن أي دليل قانوني.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، ذكر أصحاب الشكوى أنه في العام 2018 قدم محامي السيد النجار طلباً إلى المدعي العام لأسوان لتتبع رقم هاتف السيد النجار (011555879436) لتحديد موقعه الأخير. ووفقاً لأصحاب الشكوى، كان من السهل جداً الحصول على مثل هذه المعلومات وكان من الممكن أن تلقي الضوء على مكان وجود السيد النجار في العام 2018.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يتأسف بشدة* لأن مجلس النواب المصري توقف عن الاستجابة لطلباته للحصول على معلومات منذ العام 2022؛ *ويكرر تأكيده* أن إجراء اللجنة يستند إلى حوار مستمر وبناء مع السلطات، وفي مقدمتها البرلمان؛
2. *ويشير إلى* التدابير التي اتخذتها السلطات لتحديد مكان السيد النجار، بما في ذلك توزيع تعميمات مشفوعة بتفاصيله على عدة مراكز للشرطة في مختلف المحافظات تطلب فيها معلومات عن مكان وجوده؛ *ويتأسف بشدة* لأن هذه المعلومات لم تصل بعد إلى اللجنة رغم رغبتها في تلقي تأكيد خطي من السلطات المعنية بأن هذه التدابير قد اتخذت بالفعل وأن هذه المعلومات لم تبلغ بالنتائج التي تحققت حتى الآن؛
3. *ويؤكد* مرة أخرى أنه بينما يعتبر جمهورية مصر العربية السيد النجار هارباً و"غائباً"، فإنه يظل ملزماً ببذل كل ما في وسعه للعثور عليه، وأن السلطات، بعدم اتخاذها تدابير جادة لتحديد مكانه، تحرم أقاربه الذين لهم الحق المشروع في معرفة مصيره من العدالة عمداً؛ *ولا يزال مقتنعاً* بأن جمهورية مصر العربية يمكن أن تبذل مزيداً من الجهود لتحديد مكان السيد النجار، لا سيما في ضوء طلب صاحب الشكوى تعقب رقم هاتف السيد النجار لتحديد موقعه الأخير؛

4. *ويحث* السلطات، مرة أخرى، على اتخاذ التدابير المناسبة للتصدي الفعلي لاختفاء السيد النجار والعثور عليه، من خلال إجراء تحقيق كامل في مكان وجوده، بغض النظر عن إدانته وحقيقة أنه لم يقض مدة عقوبته في السجن؛ *ويرغب في إبقائه* على علم على وجه السرعة بالخطوات المتخذة في هذا الصدد؛
5. *ويكرر الإعراب عن قلقه* إزاء إدانة السيد النجار لانتقاده السلطة القضائية عندما كان عضواً في البرلمان، وهو ما يشكل جزءاً من الممارسة المشروعة لولايته البرلمانية وينبغي حمايته بحصانته البرلمانية؛ *ويؤكد مرة أخرى* في هذا الصدد أن حرية التعبير هي إحدى دعائم الديمقراطية، وأنها ضرورية لأعضاء البرلمان، وأنها تشمل جميع أنواع التعبير، التي تحددها الاتفاقيات الأساسية لحقوق الإنسان والسوابق القضائية ذات الصلة؛
6. *ويكرر الإعراب عن رغبته في* تلقي نسخ من قرارات محكمة جنايات القاهرة ومحكمة النقض للعامين 2017 و2018 على التوالي، بالإضافة إلى مزيد من المعلومات عن حالة الأشخاص المفقودين في جمهورية مصر العربية، بما في ذلك المعايير المطلوبة لكي تبدأ السلطات تحقيقاً في اختفاء الأفراد الذين تقدمت أسرهم بشكوى بشأن اختفائهم؛
7. *ويطلب من* الأمين العام إحالة هذا القرار إلى السلطات البرلمانية وأصحاب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه أن يساعد في تقديم المعلومات ذات الصلة عن مكان وجود السيد النجار؛
8. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير له في الوقت المناسب.

إسواتيني

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213
(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

أعضاء دائرة شرطة إسواتيني الملكية يراقبون المنتسبين إلى مؤتمر النقابات العمالية في إسواتيني وهم يرددون شعارات سياسية في وسط مانزيني في 28 تشرين الأول/ أكتوبر 2021 خلال احتجاج مؤيد للديمقراطية. ميشيل سباتاري – وكالة فرانس برس

القضية SWZ-COLL-01

إسواتيني: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحايا: ثلاثة أعضاء برلمانيين مستقلين
صاحب الشكوى المؤهل: القسم I-1(أ) و (د) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: كانون الثاني/يناير 2022
قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): شباط/فبراير 2024
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: مراقبة المحاكمة (شباط/فبراير 2024؛ تشرين الثاني/نوفمبر 2022)
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع وفد إسواتيني إلى الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف (آذار/مارس 2024)
المتابعة الأخيرة:
– بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس مجلس الجمعية (شباط/فبراير 2024)
– بلاغ من أصحاب الشكوى: تشرين الثاني/نوفمبر 2023
– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس مجلس الجمعية (شباط/فبراير 2024)
– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024

SWZ-02 – مدودوزي باسيدي مابوزا

SWZ-03 – مثانديني دوبيه

SWZ-04 – مدودوزي غاوزيلا سيميلان

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم ورود إجراءات محاكمة عادلة
- ✓ التأخيرات المفرطة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير

- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ أعمال أخرى تعوق ممارسة الولاية البرلمانية

أ. ملخص القضية

تم القبض على البرلمانيين السيد مدودوزي باسيدي مابوزا، والسيد مثانديني دوبي في 25 تموز/يوليو 2021. وفرّ برلماني ثالث، هو السيد مدودوزي سيميلان، من البلد قبل تنفيذ أمر اعتقال لا يزال سارياً. واتهم السيد مابوزا، والسيد دوبي بمخالفة المادة 5 (1)، مقروءة بالاقتران مع المادة (2) (2) (أ) – (د) و (ط) من قانون قمع الإرهاب للعام 2008 (بصيغته المعدلة)، وتهمتين بديلتين بموجب قانون الفتنة والأنشطة التخريبية للعام 1938، وتهمتي قتل. وبالإضافة إلى ذلك، يُتهم المتهم رقم 1 بمخالفة المادة 4 (3) (ب)، مقروءة بالاقتران مع المادة 4 (8) من قانون إدارة الكوارث رقم 1 للعام 2006. قدم كل منهم إقراراً بالبراءة في ما يتعلق بجميع التهم الموجهة إليه. وقدم المتهم عدة طلبات للإفراج عنه بكفالة، ورفضت جميعها.

وتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد البرلمانيين في السياق التالي: في أيار/مايو 2021، بدأت الدعوات للإصلاح السياسي في التداول على مختلف المنصات في جميع أنحاء إسواتيني، كما دعا البرلمانيون الثلاثة المذكورون أعلاه إلى هذه التغييرات. ولإثبات أن أعضاء البرلمان هؤلاء حصلوا على تفويض من دوائرهم الانتخابية لتوجيه هذه الدعوة، أدى ذلك إلى تسليم سلسلة من الالتماسات إلى البرلمان لدعم الدعوة إلى التغيير. كان المتظاهرون يطالبون بإصلاحات دستورية وسياسية، ويتأسفون على فشل الحكومة في تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها، ويطالبون بالاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية، ويتذرعون بسوء المعاملة المزعوم من قبل الشرطة.

وقدمت التماسات إلى مختلف مراكز تينخوندلا، ومعظمها من الشباب، إلى أعضاء برلمانهم كإقرار للدعوة إلى إجراء إصلاحات دستورية وسياسية. تم تصعيد هذه الدعوات خلال الاحتجاجات ضد "وحشية الشرطة" المزعومة بعد وفاة طالب الحقوق في جامعة إسواتيني، السيد ثاباني نكوموني. في 24 حزيران/يونيو 2021، أصدر رئيس الوزراء بالنيابة آنذاك، نائب رئيس الوزراء، السيد ثيمبا ن. ماسوكو، حظراً على تسليم هذه الالتماسات، قائلاً إن هذا كان "قراراً واعياً للحفاظ على سيادة القانون وتهدئة التوترات التي حولت هذه الممارسات إلى عنف وفوضى." واصل المتظاهرون تقديم الالتماسات على الرغم من الحظر ولقد منعتهم الشرطة.

وفي تقريرها الذي صدر في نهاية حزيران/يونيو 2021 بشأن الأحداث التي وقعت في وقت سابق من ذلك الشهر، وجدت لجنة إسواتيني لحقوق الإنسان والإدارة العامة (اللجنة) – وهي مؤسسة حقوق الإنسان الوطنية في إسواتيني – أن انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها قد تم ارتكابها خلال الاضطرابات.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن التهم الموجهة إلى السيد مابوزا والسيد دوبي، وربما السيد سيميلان، هي أعمال انتقامية تهدف إلى إسكاتهم، نظراً لأنهم كانوا في طليعة المطالب المذكورة أعلاه بإجراء إصلاحات ديمقراطية في إسواتيني، وهي ملكية مطلقة يقودها الملك مسواتي الثالث منذ أكثر من 30 عاماً، حيث لا يُعترف قانوناً بالأحزاب السياسية.

وعيّن الاتحاد البرلماني الدولي السيد رحيم خان، وهو محام ورئيس قضاة سابق بالإنابة في بوتسوانا، يتمتع بخبرة قانونية تزيد على 40 عاماً، لحضور ومتابعة إجراءات المحاكمة النهائية ضد السيد مابوزا والسيد دوبي، وهي تلك التي جرت في الفترة من 8 إلى 10 ومن 14 إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2022.

وأشار مراقب المحاكمة في تقريره الأول إلى ما يلي: "لقد حُرم عضوان في البرلمان من الإفراج عنهما بكفالة لأنهما يعتبران ممنوعين من السفر، على الرغم من مناصبهما الرسمية كعضوين في البرلمان، ولديهما أصول ثابتة في البلاد، ولديهما سجلات نظيفة، ولم يتدخلا مع الشهود وهما على استعداد لتقديم مبلغ من المال لتأمين حضورهما. ويبدو من المدهش للغاية رفض الإفراج عنهما بكفالة باستمرار." وذكر مراقب المحاكمة في تعليقاته العامة وتقييمه للمحاكمة أن "المحاكمة تؤجل باستمرار، ولا سيما في المحكمة الابتدائية التابعة للملك"، وأن القاضي "لا يوجه أي أسئلة مفصلة إلى الملك... ويمنحهما حرية أكبر بكثير من اللازم لإجراء المحاكمة كما يحلو لهما."

وفي 31 كانون الثاني/يناير 2023، قدم الدفاع والمدعي العام للملك مرافعات نهائية في الدعوى الجنائية ضد السيد مابوزا والسيد دوبي، وبعد ذلك أرجأ القاضي المكلّف بالقضية بالبت. في 1 حزيران/يونيو 2023، وجد القاضي أنهما مذنبان في جميع التهم، باستثناء التهمة المتعلقة بلوائح كوفيد-19 في ما يتعلق بالسيد مابوزا، واحتفظ بالحكم لجلسة استماع في كانون الأول/ديسمبر 2023. تم تأجيل هذه الجلسة لاحقاً، مع جلسات استماع جديدة عقدت في الفترة من 20 إلى 22 شباط/فبراير وفي 26 آذار/مارس 2024. وحضر مراقب المحاكمة من الاتحاد البرلماني الدولي جميع هذه الجلسات التي ركزت على قيام محامي الدفاع بتقديم معلومات دعماً لتخفيف عقوبة البرلمانيين. وفقاً للمعلومات التي قدمتها السلطات، في جلسة الاستماع التي عقدت في 26 آذار/مارس 2024، لم يكن السيد دوبي والسيد مابوزا مستعدين للمضي قدماً وقدما طلباً للتأجيل حتى 30 نيسان/أبريل 2024. وقد وافقت المحكمة على هذا الطلب.

وذكر مراقب المحاكمة من الاتحاد البرلماني الدولي في تقريره الأخير، لدى استعراضه للحكم، أنه "إذا درسنا التصريحات

المنسوبة إليهما (السيد مابوزا والسيد دوبي) من قبل القاضي الموّقر، فإن التحليل الدقيق في الواقع لا يعكس النية الجنائية. في جميع الأدلة كما تظهر في السجل، لا يرد حثّ للجمهور السوازي على الانتفاض في التمرد والإطاحة بالنظام الملكي وإنشاء حكومة الشعب. في الواقع، المتهمون محترمون للغاية تجاه النظام الملكي، من الناحية الدينية تقريباً. وتستند القضية برمتها إلى رد المتهم على إعلان الحكومة أنها تحظر تقديم الالتماسات وتعيين رئيس الوزراء بالانتخاب. وقعت حوادث الاضطرابات المدنية في 24 حزيران/يونيو 2021. يتضح تماماً من التهم الموجهة إليهم، أن المتهمين لم يكونوا قريبين من مسرح الجريمة. إن ما ذكروه يعكس ما تقوله الدولة بأن أساس سلوكهم الإجرامي: أنهم شجعوا الناس في بياناتهم العامة على عصيان التعيين القانوني لرئيس الوزراء وشجعوا في هذه العملية العصيان المدني. ولكن، بالمقارنة، كيف يمكن مساواة العصيان المدني بالإرهاب والفتنة؟ لم يكن يحدث تمرد مسلح، ولا حمل السلاح بشعارات ثورية ضد الدولة، ولا تدمير متعمد لأبرز مظاهر سلطة الدولة. من الصعب تقدير كيف أدى تشجيع الناس على عصيان الحكومة بشأن مسألة رفض تقديم الالتماسات تلقائياً إلى اعتقالات بسبب الإرهاب من دون إظهار صلة مباشرة بين الخطاب والسببية.”

ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد تعرض البرلمانيان المحتجزان في 22 أيلول/سبتمبر 2022 للاعتداء من قبل حراس السجن الذين دخلوا زنزاناتهما. يُزعم أنه في 29 أيلول/سبتمبر 2023، تعرض السيد مابوزا للضرب مرة أخرى على يد ضابط الخدمات الإصلاحية. وفي جلسة الاستماع التي عقدت مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي، قدم وفد إسواتيني وثيقة غير مؤرخة تتضمن معلومات عن التحقيق الداخلي بموجب قانون الخدمات الإصلاحية تقدم رداً إلى البرلمان بشأن الاعتداء المزعوم على السيد مابوزا والسيد دوبي. وتشير الوثيقة إلى أنه كان يرد تفتيش روتيني، وأن السيد مابوزا رفض أن يتم تفتيشه، وأنه أثناء أوامره بالالتزام بالتفتيش، هاجم السيد مابوزا الضابط الحاضر. ثم انضم السيد دوبي وهاجم الضابط من الخلف ثم استخدم الضباط الآخرون رذاذ الفلفل لتهدئة الموقف. لم يرد اعتداء على السيد مابوزا والسيد دوبي.

واستجابةً لرغبة الاتحاد البرلماني الدولي في إرسال وفد من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين إلى إسواتيني، في جلسة استماع عقدت في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022، رد رئيس البرلمان آنذاك بأنه سيرحب بهذا الوفد. بيد أن محاولات الاتحاد البرلماني الدولي اللاحقة لتنظيم البعثة لم تؤت ثمارها بعد لدى سلطات إسواتيني. وفي جلسة الاستماع التي عقدت مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي، ذكر وفد إسواتيني أن اللجنة لا تزال مرحبة بالحضور إلى إسواتيني.

وفي ليلة 21 كانون الثاني/يناير 2023، قُتل المدافع عن حقوق الإنسان في إسواتيني والمحامي السيد ثولاني ماسيكو –

وهو محام كان يمثل كلا البرلمانيين سابقاً. وأدان خبراء الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي على الفور القتل ووصفوه بأنه "بغيض"، وطالبوا بإجراء تحقيق محايد. وكان السيد ماسيكو عضواً في منظمة المحامين من أجل حقوق الإنسان في سوازيلند ورئيساً لمنتدى أصحاب المصلحة المتعددين، وهو ائتلاف من جماعات المعارضة السياسية ونشطاء المجتمع المدني يطالبون بالإصلاح الدستوري في إسواتيني. لا يزال مقتله مسألة معلّقة حتى يومنا هذا. وفي جلسة الاستماع التي عقدت مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي، ذكر وفد إسواتيني أن التحقيق جار ولكن لا تتوفر معلومات إضافية.

ومنذ اندلاع الاحتجاجات في إسواتيني في العام 2021، شجعت الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي وشركاء دوليون آخرون بشدة سلطات إسواتيني على إجراء حوار وطني هادف وموضوعي وشامل لمناقشة خيارات الإصلاحات الديمقراطية والمؤسسية. وفي جلسة الاستماع التي عقدت مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي، ذكر وفد إسواتيني أن الحوار الوطني قد اختتم منذ ذلك الحين وحقق نجاحاً كبيراً وأن الوزارات المعنية مكلفة الآن باعتماد خطط التنفيذ ذات الصلة.

وفي جلسة الاستماع نفسها، ذكر وفد إسواتيني أن مراقب المحاكمة من الاتحاد البرلماني الدولي لم يكن محايداً، وأن نظامه القضائي الوطني سليم وملائم، وأن القاضي الذي حكم في القضية كان شديد الخبرة وأخذ جميع الوقائع ذات الصلة في الاعتبار. وقال الوفد إن للسيد مابوزا والسيد دوبي الحق في استئناف الحكم وقال إن التهم الموجهة إليهما تتعلق بأحداث وقعت عندما كانت إسواتيني في حالة إغلاق تامة بسبب ورود لوائح جائحة كوفيد-19 وأن خلال أحداث العام 2021 فقدت حياة أكثر من 30 شخصاً. وقال الوفد أيضاً إنه إذا كان السيد مابوزا والسيد دوبي مهتمين حقاً من ممارسة الضغط من أجل الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، كان ينبغي لهما أن يختارا تحقيق هذه النتيجة من خلال عملهما في البرلمان، بدلاً من التفاعل مع المواطنين خارج البرلمان وتحريضهم على العنف.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يشكر* وفد إسواتيني للجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي على المعلومات المستفيضة والقيّمة التي قدمها في جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين وروح التعاون التي أبداها؛ *ويعرب عن* تقديره للمراسلات الخطية التي وجهتها السلطات البرلمانية إلى الاتحاد البرلماني الدولي طوال فترة معالجة هذه القضية؛ *ويشير إلى* أن هذه المراسلات لقيت دائماً اعترافاً، وتلقت دائماً رداً؛

2. *ويحيط علماً مع بالغ الاهتمام* بآخر تقرير قدمه مراقب المحاكمة من الاتحاد البرلماني الدولي؛ *ويشكره* على تحليله الشامل وعلى استعداده المستمر للحضور وتقديم تقرير عن الإجراءات القانونية القائمة؛

3. *ويعرب عن بالغ قلقه* إزاء إدانة السيد مابوزا والسيد دوبي نتيجة محاكمة أظهرت أوجه قصور خطيرة، على النحو المحدد في تقارير مراقبي المحاكمة؛ وهو *مقتنع أكثر من أي وقت مضى* بأن هذه التقارير، والأسباب التي قدمتها القاضية للحكم الذي توصلت إليه، تعطي تأثيراً كبيراً لتأكيد صاحب الشكوى أن القضية الجنائية جاءت استجابة للنداء العام الذي وجهه البرلمانيون لتعزيز الديمقراطية، والذي يندرج مباشرة ضمن الممارسة المشروعة لحقهم في حرية التعبير؛ ولذلك، *يؤمن إيماناً راسخاً* بأنه ما كان ينبغي أبداً احتجاز الرجلين ومحاكمتهما في المقام الأول؛ *ويأمل مخلصاً* في أن تظل المسألة تحل، بطريقة تتماشى مع معايير حقوق الإنسان السارية، قبل الحكم على الرجلين؛

4. *ويلاحظ باهتمام كبير* الحوار الوطني المزمع إجراؤه في إسواتيني؛ *ويود* الحصول على مزيد من المعلومات عن التوصيات الملموسة المقدمة في سياق الحوار الوطني وعن الإجراءات المحددة المزمع اتخاذها لتنفيذها، ولا سيما في مجال الإصلاحات السياسية والديمقراطية؛ *ويكرر تأكيد* استعداد الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم الدعم للجهود الجارية في هذا الصدد؛

5. *ويعيد تأكيد اعتقاده* بأنه، علاوة على الجهود الجارية والجديدة المبذولة لتعزيز الديمقراطية في إسواتيني، إن بعثة من لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي، التي تشمل عقد اجتماعات مع جميع السلطات المعنية، وعقد اجتماع مع عضوين في البرلمان ومحاميهما، وإلى جانب الاجتماعات مع الأطراف الثالثة ذات الصلة، ستتيح فرصة مفيدة لمناقشة المسائل التي برزت في القضية قيد النظر ولبحث الحلول الممكنة؛ *ويسره أن يعلم* أن وفد إسواتيني أبلغ لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، في جلسة الاستماع التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي، بأن هذه البعثة ستظل موضع ترحيب؛ *ويطلب من* الأمين العام أن يواصل العمل مع السلطات البرلمانية الحالية في إسواتيني لإيفاد البعثة في أقرب وقت ممكن؛

6. *ويطلب من* الأمين العام إحالة هذا القرار إلى رئيس البرلمان وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه أن يساعد في تقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير له في الوقت المناسب.

غينيا–بيساو

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213
(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

فيسبوك – مارشيانو إندي

GNB–13 – مارشيانو إندي

GNB–14 – دومينغو سيمويس بيريرا

GNB–15 – أنجيلو ريغالا

GNB–16 – بانجاي بامبا

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختطاف[1]
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ انتهاك حرية التعبير والرأي
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات

القضية GNB–COLL–01

غينيا–بيساو: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: 4 أعضاء برلمان معارضين
صاحب الشكوى المؤهل: القسم I–1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: آذار/مارس 2024
قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): ---
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع صاحب الشكوى في خلال الجمعية العامة الـ 148 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2024)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: ---
- بلاغ من أصحاب الشكوى: آذار/مارس 2024
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمهورية: آذار/مارس 2024
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024

[1] يتعلق هذا الانتهاك فحسب بالعضو البرلماني السيد مارشيانو إندي.

- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ الإبطال التعسفي لانتخاب برلماني
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ أعمال أخرى تعوق ممارسة الولاية البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب

أ. ملخص القضية

تتعلق هذه القضية بحالة أربعة أعضاء في الجمعية الوطنية لغينيا-بيساو، بما في ذلك رئيسها، السيد دومينغوس سيمويس بيريرا، والسيد مارسيانو إندي، والسيد أنيلو ريغالا والسيد بامبا بانجاي، الذين عانوا من انتهاكات حقوق الإنسان منذ العام 2020 لانتقادهم علناً رئيس الجمهورية، السيد أومارو سيسوكو إمبالو، ورئيس الوزراء، السيد نونو غوميز نابيام. وفي 23 أيار/مايو 2020، اختطف السيد مارسيانو إندي، زعيم المجموعة البرلمانية *لتحالف الشعب المتحد-الحزب الديمقراطي لغينيا-بيساو*، على يد أفراد ينتمون إلى الحرس الوطني، وهو قوة أمنية تخضع لسلطة الوزارة الداخلية، وسلطتها السياسية. قبل وقت قصير من اختطافه، شكك السيد إندي في سياسة الرئيس ودعوات لاستبدال رئيس حكومة المعارضة.

وتعرض السيد إندي للضرب والإهانة وسوء المعاملة على أيدي خاطفيه. ومع ذلك، حاول عضو البرلمان التفاوض على إطلاق سراحه بعد سماع محادثة هاتفية بين أحد الخاطفين ووزير الداخلية. واقتيد السيد إندي إلى وزارة الداخلية حيث وضع في زنزانة لبضع ساعات. ووفقاً للادعاءات، أتيحت للسيد إندي فرصة التحدث إلى وزير الداخلية، الذي يُزعم أنه أخبره بأن كل شيء سيُحل وتوسل إليه ألا يفشي أي شيء مما حدث لوسائل الإعلام. ثم اقتاده خاطفوه إلى منزل رئيس البرلمان السابق حيث أطلق سراحه. اصطحبه رئيس البرلمان السابق إلى منزله. وبعد الاستماع إلى المحادثات الهاتفية بين خاطفيه ووزير الداخلية، وكذلك المحادثات بين رئيس البرلمان السابق ورئيس الجمهورية، أدرك السيد إندي أن اختطافه قد أمر به الرئيس إمبالو وأنه لن يحصل على أي تعويض عن الضرر الذي لحق به.

وفي ما يتعلق بحالة السيد أنيلو ريغالا، أطلق مسلحون يرتدون الزي الرسمي النار على عضو البرلمان خارج منزله في 7 أيار/مايو 2022. أصيب بجروح خطيرة، وتم إجلاؤه إلى البرتغال لتلقي العلاج الطبي المتخصص. وقع الحادث في اليوم التالي لمؤتمر صحافي عقد في مقر الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا وكابو فيردي، تعرض خلاله نظام الرئيس إمبالو لانتقادات شديدة. ولم يكتمل قط التحقيق الذي فتحته الشرطة القضائية.

وفي 3 شباط/فبراير 2024، ألقى وزير الدولة للنظام العام القبض على السيد بامبا بانجاي، عضو المجموعة البرلمانية MADEM-G15، التي ينتمي إليها رئيس الجمهورية، في مطار بيساو أثناء انتظار وصول زعيم حزبه. ووفقاً لصاحب الشكوى، انضم إلى وزير الدولة للنظام العام عدد من ضباط الشرطة المدججين بالسلاح الذين أخذوهم إلى وزارة الداخلية، حيث تم استجوابهم واحتجازهم حتى الساعة 9 مساءً. في 27 شباط/فبراير 2024، بعد قضاء بضعة أيام في الاختباء بسبب التهديدات الخطيرة بالقتل ومحاولات إعادة اعتقاله، يقال إن السيد بانجاي ذهب مع محاميه إلى وزارة الداخلية. وعند وصوله، زُعم أن السيد بانجاي تعرض لاستجواب مكثف لانتقاده النظام خلال مؤتمر صحافي نظمه قادة حزبه السياسي. في الساعة 9 مساءً، نُقل السيد بانجاي إلى القصر الرئاسي واستمر في استجوابه من قبل الرئيس إمبالو، الذي أمر بعد ذلك بالإفراج عنه.

وفي ما يتعلق برئيس البرلمان، حُرم السيد دومينغوس سيمويس بيريرا تعسفاً من ولايته البرلمانية بعد قرار رئيس الجمهورية في 4 كانون الأول/ديسمبر 2023 الذي أمر بحل البرلمان بعد الانتخابات التشريعية في 4 حزيران/يونيو 2023 على أساس انقلاب مزعوم، تنفي المعارضة وجوده. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن قرار الرئيس إمبالو كان مدفوعاً بتدخل أفراد من الحرس الوطني للإفراج عن وزيرين معارضين أثناء استجوابهما من قبل الشرطة القضائية. اندلعت اشتباكات بين عناصر من الحرس الوطني والقوات الخاصة للحرس الرئاسي، مما أسفر عن مقتل شخصين على الأقل. وبحسب ما ورد قرر الرئيس إمبالو حل البرلمان بعد أن تدخلت قوات الأمن نيابة عن وزيرين معارضين.

وبعد حل البرلمان، ورد أن الجيش استخدم القوة المفرطة لمنع أعضاء البرلمان من الوصول إلى مباني الجمعية الوطنية وعقد اجتماعاتهم. تم تجميد الموازنة التشغيلية للمجلس الشعبي الوطني، التي تمت الموافقة عليها في جلسة عامة، بناءً على أوامر من الرئيس إمبالو. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن قرار الرئيس إمبالو بحل البرلمان يتعارض مع الدستور الذي يحظر حل البرلمان في غضون 12 شهراً من تعيينه (المادة 94 من الدستور). ويتهم صاحب الشكوى رئيس الجمهورية بالسعي إلى تعطيل عمل البرلمان وتغيير تشكيله الحالي الذي تهيمن عليه المعارضة.

وخلال جلسة استماع أمام لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2024، شكر الوفد البرلماني لغينيا-بيساو، برئاسة رئيس المجلس الشعبي الوطني، اللجنة على اهتمامها ودعوتها إلى جلسة استماع. وأقر رئيس البرلمان بالصعوبات العديدة التي واجهها بلده في تحقيق الاستقرار السياسي. في ما يتعلق بالقضايا قيد نظر اللجنة، أوضح رئيس البرلمان أنها مرتبطة بالانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، والتي أدت إلى فوز الرئيس إمبالو المتنازع عليه. بعد إعلان فوزه من قبل مفوضية الانتخابات في شباط/فبراير 2020، أنهى السيد إمبالو الحكومة التي يقودها الحزب الإفريقي من خلال تعيين رئيس وزراء جديد. في تشرين الأول/أكتوبر 2021، تم إحباط انقلاب، تلاه محاولة ثانية في شباط/فبراير 2022. في أيار/مايو 2022، قرر الرئيس حل البرلمان نتيجة

الانتخابات التشريعية في آذار/مارس 2019، ومن المقرر إجراء الانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر 2022. في النهاية، لم يتم عقدها حتى حزيران/يونيو 2023.

وأوضح وفد غينيا-بيساو أن الانتخابات التشريعية في حزيران/يونيو 2023 تمثل بصيص أمل وفرصة للأحزاب السياسية لإنهاء خلافاتها. وجاءت المعارضة التي يقودها الحزب الإفريقي في المرتبة الأولى بحصوله على 54 مقعداً من أصل 102 مقعداً في البرلمان. ووفقاً للوفد، فإنه على الرغم من اختلاف الآراء السياسية، فإن البرلمان يعمل ويبدو أنه يرد تفاهم يتطور بين المعارضة والأغلبية، مما يبشر بعهد جديد من الاستقرار السياسي في البلد. ولذلك تساءل الوفد عن الأسباب الكامنة وراء حل الرئيس إمبالو للبرلمان. وبالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى أن حل البرلمان يتعارض، من وجهة نظر دستورية، مع المادة 94 من الدستور والقواعد ذات الصلة بالموضوع لأنه إذا كانت لدى الرئيس أسباب وجيهة لحل البرلمان، فسيتعين عليه عرضها على البرلمان ولجنته الدائمة، التي ستنظر فيها. ولم تحترم هذه الأحكام.

ووفقاً للوفد، فإن عدم الاستقرار السياسي والتدابير التعسفية التي اتخذها الرئيس إمبالو، بما في ذلك حل البرلمان، وإقالة رئيس المحكمة العليا والعديد من أعضائها، وعدم استقلال المدعي العام، تيسر انتهاكات حقوق الإنسان في غينيا-بيساو. قد يجد أي شخص يجرؤ على انتقاد الرئيس نفسه مختطفاً ومعرضاً للضرب والاحتجاز قبل إطلاق سراحه من دون تحقيق العدالة. وأكد الوفد من جديد أن معارضة جميع الأحزاب السياسية والرأي العام لحل البرلمان ليست خياراً بل ضرورة، نظراً إلى أن عدم وجود برلمان وجميع المؤسسات التي تضمن سيادة القانون في غينيا-بيساو يمكن أن يؤدي إلى حالة كارثية في البلد.

وقال الوفد البرلماني إن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة هو استئناف المهام البرلمانية والعودة التدريجية إلى سيادة القانون. وعشية جلسة الاستماع، تلقى الوفد معلومات تفيد بأن رئيس الجمهورية قد يكون على وشك التوصل إلى مثل هذا الاستنتاج، حيث أفادت التقارير بأن رئيس الوزراء أعلن انسحاب القوات العسكرية من البرلمان.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يشير إلى* أن الشكوى المتعلقة بقضية السيد دومينغوس سيمويس بيريرا والسيد مارسيانو إندي والسيد أنيلو ريغالا والسيد بامبا بانجاي مقبولة، نظراً إلى أن الشكوى: (1) قدمها أصحاب الشكاوى المؤهلون بالشكل الواجب بموجب المادة I.1 (أ) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (2) تتعلق بأعضاء البرلمان الحاليين وقت حدوث الوقائع المزعومة؛ (3) تتعلق بادعاءات الاختطاف والتهديد وأعمال التخويف، وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق، وانتهاك حرية الرأي والتعبير، وانتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات، وانتهاك حرية التنقل، والإبطال التعسفي

لانتخاب برلماني، أو الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها، وعدم احترام الحصانة البرلمانية، وغير ذلك من الأفعال التي تعوق ممارسة الولاية البرلمانية، والإفلات من العقاب، وهي ادعاءات تقع ضمن ولاية اللجنة؛

2. *ويشكر* السلطات البرلمانية في غينيا-بيساو على المعلومات التي قدمتها خلال اجتماعها مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي؛

3. *ويدين* الانتهاكات التي تعرض لها البرلمانيون الأربعة، ولا سيما اختطاف السيد إندي، والهجوم العنيف الذي ارتكب ضد السيد ريغالا، والاعتقال التعسفي للسيد بانجاي، وهي انتهاكات لم يعاقب عليها حتى الآن رغم معرفة هوية الجناة المزعومين؛ *ويتأسف* لعدم إجراء تحقيقات قضائية جادة في هذه القضايا المختلفة ولعدم قيام نظام العدالة في غينيا-بيساو بحماية السلامة الجسدية لهؤلاء البرلمانيين وضمان احترام حقوقهم، بما في ذلك حقهم في حرية التعبير والتجمع؛

4. *ويحث* السلطات المختصة في غينيا-بيساو على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التحقيق على النحو الواجب في الانتهاكات التي تعرض لها هؤلاء البرلمانيون الأربعة ومحاسبة مرتكبي هذه الجرائم؛ *ويشدد على* أن الجرائم من هذا النوع المرتكبة ضد البرلمانيين المعارضين، ولا سيما في حالة إفلاتهم من العقاب، تشجع على تكرارها وتساهم في تهيئة مناخ من الإفلات من العقاب لا يمكن فيه بعد الآن سماع أصوات ناقدة أخرى في المجتمع، مع ما قد يترتب على ذلك من تداعيات خطيرة؛

5. *ويعرب عن قلقه* إزاء حل برلمان غينيا-بيساو في تجاهل للأحكام الدستورية ذات الصلة، الأمر الذي يحتمل أن تكون له عواقب وخيمة على الأداء الديمقراطي للبلد؛ *ويعرب عن تضامنه* مع برلمان غينيا-بيساو؛ *ويشدد على* أن حله يؤثر تأثيراً مباشراً على الحقوق الفردية لأعضاء البرلمان، بمن فيهم رئيسه، السيد بيريرا، ويحرم مواطني غينيا-بيساو من التمثيل السياسي؛ *ويأمل*، في ضوء المعلومات الواردة في جلسة الاستماع، في استعادة المهام البرلمانية في أقرب وقت ممكن لتيسير العودة إلى سيادة القانون في البلد؛

6. *ويطلب من* الأمين العام إحالة هذا القرار إلى السلطات البرلمانية وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه أن يساعد في تقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير له في الوقت المناسب.

إسرائيل

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

عضو الكنيست عوفر كاسيف – جميع الحقوق محفوظة

ISR-22 – عوفر كاسيف

القضية ISR-22

إسرائيل: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو برلمان معارض
صاحب الشكوى المؤهل: القسم I-1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: كانون الثاني/يناير 2024
قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): ---
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: ---
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: ---
- بلاغ من أصحاب الشكوى: شباط/فبراير 2024
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الكنيست (كانون الثاني/يناير 2024)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: شباط/فبراير 2024

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ انتهاك حرية التعبير والرأي
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ إلغاء أو تعليق، أو إبطال لا داعي له وغير ذلك الأعمال التي تعيق ممارسة الولاية البرلمانية

أ. ملخص القضية

في 10 كانون الثاني/يناير 2024، خضع السيد عوفر كاسيف لإجراء طرد بدأه زميل له في الكنيست اتهمه بدعم الكفاح المسلح والإرهاب ضد إسرائيل لدعمه علناً قضية جنوب إفريقيا في محكمة العدل الدولية. رفعت جنوب إفريقيا قضية في محكمة العدل الدولية تزعم فيها أن إسرائيل متورطة في "أعمال إبادة جماعية" في غزة بعد ردها على هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 من قبل حماس.

وبعد جمع توقيعات 85 من أعضاء الكنيست المؤيدين لطرد السيد كاسيف، أحيلت المسألة إلى لجنة الكنيست للموافقة

عليها. ووفقاً للقانون الأساسي الإسرائيلي، يمكن للكنيست أن يطرد عضواً إذا أعرب عن تأييده للكفاح المسلح ضد إسرائيل، شريطة أن يكون 90 عضواً في الكنيست، أو 75 في المئة، قد صوتوا لصالح الاقتراح.

وفي 30 كانون الثاني/يناير 2024، بعد جلسة استمرت يومين، أيدت لجنة مجلس النواب في الكنيست اقتراح طرد السيد كاسيف. وقد صوت أربعة عشر عضواً من أعضاء اللجنة مؤيدين للاقتراح واثنان معارضون له، مما قدم طلب اقتراح الطرد إلى الجلسة العامة للكنيست. وكرر السيد كاسيف أن دعمه لقضية جنوب إفريقيا ضد إسرائيل هو نداء لإنهاء الحرب في غزة. وقال أيضاً في عدة مقابلات إنه أدان الهجوم الذي وقع في 7 تشرين الأول/أكتوبر ضد إسرائيل وأنه لم يبد قط أي دعم لجماعة حماس الإرهابية.

وفي 19 شباط/فبراير 2024، فشل اقتراح طرد السيد كاسيف في الحصول على الأغلبية المطلوبة في الجلسة العامة، حيث أيد 85 فحسب من أصل 120 عضواً في الكنيست اقتراح طرد السيد كاسيف في جلسة عامة، والتي كانت أقل بخمسة أصوات من أغلبية 90 مقعداً المطلوبة. وعلى الرغم من فشل عملية الطرد، أكد صاحب الشكوى أن الذين صوتوا لصالح طرد السيد كاسيف هم رئيس الكنيست ورئيس الوزراء نتنياهو ورئيس لجنة الأخلاقيات.

وأضاف صاحب الشكوى أن السيد كاسيف كان ضحية إجراءات غير عادلة وغير ديمقراطية وأن توجهه السياسي، بما أنه العضو اليهودي الوحيد في حزب حداش–تعال ذي الأغلبية العربية، كان السبب وراء طرده. وذكر صاحب الشكوى أنه منذ بدء قضية الطرد، ازدادت بشكل مستمر التهديدات الموجهة إلى السيد كاسيف، الذي يحتاج إلى حماية أمنية دائمة.

وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شن مسلحون بقيادة حماس من قطاع غزة هجوماً في جنوب إسرائيل، وقتلوا المدنيين عمداً وأخذوا الرهائن إلى غزة. ورداً على الهجوم، شنت إسرائيل هجوماً على غزة تسبب في خسائر كبيرة في الأرواح البشرية ودمار واسع النطاق. في كانون الأول/ديسمبر 2023، رفعت جنوب إفريقيا قضية في محكمة العدل الدولية تزعم فيها أن إسرائيل متورطة في "أعمال إبادة جماعية" في غزة. طلبت جنوب إفريقيا من محكمة العدل الدولية أن تأمر إسرائيل بوقف العمليات في غزة على الفور والحكم على عدة خطوات مؤقتة يجب اتخاذها ضد إسرائيل، التي رفضت بشدة هذا الادعاء، ووصفته بأنه "لا أساس له." في 26 كانون الثاني/يناير 2024، أصدرت محكمة العدل الدولية "تدابير طارئة"، أوعزت إلى إسرائيل بمنع جيشها من ارتكاب أعمال يمكن اعتبارها إبادة جماعية، ومنع ومعاقبة التحريض على الإبادة الجماعية، والتمكين من تقديم المساعدة الإنسانية لشعب غزة. إن إسرائيل ملزمة بالامتثال لتدابير محكمة العدل الدولية.

وفي 25 آذار/مارس 2024، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً يعرب فيه عن قلقه العميق إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في قطاع غزة ويطالب بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان، والإفراج الفوري وغير المشروط عن

الرهائن، فضلاً عن "الحاجة الملحة إلى توسيع نطاق تدفق المساعدة الإنسانية إلى المدنيين في قطاع غزة بأكمله وتعزيز حمايتهم."

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يشير إلى* أن الشكوى المتعلقة بحالة السيد عوفر كاسيف لم تعلن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين قبولها بموجب إجرائها المتعلق نظراً في الشكاوى ومعالجتها في 26 آذار/مارس 2024؛
2. *ويشير* في هذا الصدد أنه على الرغم من اعتبار اللجنة أن جميع معايير المقبولية الأخرى قد استوفيت، فإن عدم تمرير طلب طرد السيد كاسيف في جلسة عامة وتمكنه من الاحتفاظ بمقعده البرلماني في الكنيست يعني أن أساس الشكوى الأصلية قد أصبح موضع نقاش؛
3. *ويتأسف بالغ الأسف*، مع ذلك، لأن السيد كاسيف كان موضوع إجراء طرد بسبب تعبيره عن رأيه في قضية عامة ولأنه كان هدفاً للتعليقات البغيضة والتخويف بسبب انتمائه السياسي؛ *ويتأسف أيضاً* لعدم رد السلطات الإسرائيلية على شكوى السيد كاسيف، رغم طلباتها المتكررة للحصول على معلومات؛
4. *ويعرب عن قلقه* من إمكانية طرد أعضاء الكنيست على أساس الآراء والتعليقات المعرب عنها علناً لاعتبارهم ضد إسرائيل؛ *ويعتبر* أن الأسباب التي من أجلها يمكن الاحتجاج بإجراءات الطرد تنتهك الحق في حرية التعبير لأعضاء الكنيست وتعيق الممارسة المشروعة لولايتهم البرلمانية التي ينبغي حمايتها بالحصانة البرلمانية؛
5. *ويدعو* السلطات الإسرائيلية إلى ضمان احترام حقوق أعضاء الكنيست، بما في ذلك حقهم في حرية الرأي والتعبير، وحماية حصانتهم البرلمانية؛ *ويؤكد* في هذا الصدد أن حرية التعبير تذهب إلى صميم الديمقراطية، وأنها ضرورية لأعضاء البرلمان ولا تقتصر على الكلام والآراء والتعبيرات التي تلقى استقبالاً إيجابياً أو التي تعتبر غير مؤذية، بل تشمل أيضاً تلك التي قد تسيء إلى الآخرين أو تصدمهم أو تزعجهم؛
6. *ويطلب من* الأمين العام إحالة هذا القرار إلى رئيس الكنيست وصاحب الشكوى.

قيرغيزستان

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

الصورة بعدسة توكتوستون شمباتوف/إذاعة أوروبا الحرّة – خدمات كيرغيز

KGZ-02 – أدا خان مادوماروف

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وأعمال العنف الأخرى
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المرفوعة ضد البرلمانيين
- ✓ انتهاك حرية التعبير والرأي
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

القضية KGZ-02

قيرغيزستان: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو برلمان معارض
صاحب الشكوى المؤهل: القسم I-1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: كانون الثاني/يناير 2024
قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): شباط/فبراير 2024

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع وفد الجمهورية القيرغيزية إلى الجمعية العامة الـ 148 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2024)

المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: ---
- بلاغ من أصحاب الشكوى: كانون الثاني/يناير 2024
- بلاغ موجه إلى السلطات: شباط/فبراير 2024
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: كانون الثاني/يناير 2024

أ. ملخص القضية

السيد أداخان كومسانبايفيش مادوماروف برلماني موّقر، ورئيس سابق لبرلمان قيرغيزستان، *Jogorku Kenesh* (المجلس الأعلى).

وكان السيد مادوماروف المنافس الرئيسي للرئيس المؤقت صادر جاباروف في الانتخابات الرئاسية للعام 2021، وهو أيضاً زعيم *Butun Kyrgystan* (قيرغيزستان المتحدة)، أحد أكبر أحزاب المعارضة في البرلمان. ووفقاً لصاحب الشكوى، ألقت وحدة تابعة للقوات الخاصة بقيادة عملاء من إدارة التحقيقات المركزية بوزارة الداخلية القبض عليهما في 2 أيلول/سبتمبر 2023 عندما كان السيد مادوماروف في نزهة مع ابنه البالغ من العمر 13 عاماً. وأطلق سراح ابنه في ما بعد ونقل البرلماني إلى محكمة بيشكيك بيرفومايسكي المحلية، حيث وجهت إليه تهمة الخيانة العظمى وأمر باحتجازه رهن المحاكمة في سجن احتياطي تابع للجنة الدولة للأمن القومي. بعد وقت قصير من اعتقاله، أدلى رئيس لجنة الدولة للأمن القومي كامشيبيك تاشييف بتصريحات يبدو أنها تعتبر تهمة السيد مادوماروف فرضية.

ويشدد صاحب الشكوى على أن السيد مادوماروف ظل محتجزاً حتى الآن من دون إمكانية مواصلة الاضطلاع بولايته، لأن كل استئناف للإفراج عنه قد رُفض من دون مبرر. وبالإضافة إلى ذلك، يدعي صاحب الشكوى أن السيد مادوماروف يواجه سوء المعاملة وظروف احتجاز لا إنسانية أثناء احتجازه تعسفاً، لأنه يعاني من عدة أمراض مزمنة وخطيرة، بما في ذلك مرض السكري من النوع 2 وارتفاع ضغط الدم الخطير. ويشدد صاحب الشكوى على أن الاحتجاز المطول للسيد مادوماروف ينتهك المادتين 3 و6 من مرسوم حكومة جمهورية قيرغيزستان رقم 296 المؤرخ 20 حزيران/يونيو 2018 بشأن الموافقة على قائمة الأمراض الخطيرة التي تمنع احتجاز المشتبه فيهم والمتهمين.

ويضيف صاحب الشكوى أن المجلس الأعلى رفض، في آذار/مارس 2022، الطلب الأولي المقدم من المدعي العام برفع الحصانة عن السيد مادوماروف. ومع ذلك، بعد طلب جديد في حزيران/يونيو 2023، رفض البرلمانيون التهم المتعلقة بالتحضير لأعمال شغب جماعية ومحاولة الاستيلاء على السلطة، لكنهم سمحوا للمضي قدماً في قضية إساءة استخدام السلطة ضد السيد مادوماروف. وشدد صاحب الشكوى على أن قيام السلطات في وقت لاحق بتحويل تهمة إساءة استخدام السلطة إلى تهمة الخيانة العظمى لم يُفسر قط، ولذلك يؤكد أن إلقاء القبض التعسفي على السيد مادوماروف ينتهك حصانته البرلمانية. ويضيف صاحب الشكوى أن السلطات وجهت في ما بعد تهم اختلاس تتعلق بتبرع انتخابي قديم مدعوم بأدلة مشكوك فيها. ويضيف صاحب الشكوى أن موافقة البرلمان على المقاضاة في قضية تهمة الاختلاس لم تُلتمس قط، ويشدد على أن التهمتين تجاوزتا التقادم. ويضيف صاحب الشكوى أن محكمة بيرفومايسكي المحلية انتهكت كذلك حقوق السيد مادوماروف بتمديد فترة احتجازه وإعلان المحاكمة مغلقة. ويسلط صاحب الشكوى الضوء على التصنيف التعسفي للقضية على أنها "سرية"، ويفرض التزاماً بعدم الإفصاح على محامي

السيد مادوماروف ويقوض قدرتهم على الدفاع عن موكلهم.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن تهمة الخيانة العظمى الموجهة إلى السيد مادوماروف تتعلق بمشاركته في اجتماع ثنائي مع مسؤولين من طاجيكستان في آذار/مارس 2009، حيث أُرسل، مع وفد أكبر، بصفته أميناً لمجلس الأمن لمناقشة المسائل التي طال أمدها والمتعلقة بالحدود غير المرسومة بين البلدين. ويضيف صاحب الشكوى قائلاً: كان السيد مادوماروف يتصرف بناءً على تعليمات من رئيس قيرغيزستان آنذاك عندما شارك في توقيع البروتوكول (محضر) الاجتماع، الذي نوقشت خلاله فكرة مبادلة الأراضي. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن الوثيقة لا تحمل أي قيمة قانونية، لأنها لم يوافق عليها البرلمان ولم تنفذ.

ويخلص صاحب الشكوى إلى أن سبب احتجاز السيد مادوماروف، الذي ينتهك معايير الإجراءات القانونية الواجبة في قيرغيزستان، هو معاقبته على انتقاده السلطات، بما في ذلك معارضته لصفقة مبادلة الأراضي المثيرة للجدل مع أوزبكستان، ومحاولة القضاء على المعارضة في البرلمان. تصف تصريحات حزبه حملة "تهديدات لا يمكن تصورها وضغط نفسي وملاحقة جنائية" بعد انتخابات العام 2020 والاضطرابات السياسية اللاحقة. وفي ما يتعلق بالسيد مادوماروف على وجه التحديد، جاء في البيان أنه "لا يرد شك في أن بروتوكول العام 2009 هو مجرد ذريعة للتدمير الكامل لحزبنا وزعيمنا."

وخلال الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي، اجتمعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي بممثلي البعثة الدائمة لجمهورية قيرغيزستان لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، الذين أجابوا على أسئلتها المتعلقة بالقضية. وأوردوا على وجه الخصوص تفاصيل عن الطبيعة الحساسة للنزاع الحدودي مع طاجيكستان في أعقاب هجوم مسلح شنته القوات المسلحة الطاجيكية في أيلول/سبتمبر 2022، تسبب في وقوع 64 إصابة، و250000 مشرد داخلياً. ووفقاً للسلطات، أدت خطورة هذه المسألة إلى قيام رئيس المحكمة بإجراء المحاكمة سراً. ونتيجة لذلك، لم يتسن إتاحة الكثير من المعلومات التي طلبتها اللجنة. ومع ذلك، تعهد ممثلو السلطات باطلاع اللجنة على أي معلومات أتيحت في أقرب وقت ممكن. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت السلطات أنه خلال جلسة استماع للمحكمة في 19 آذار/مارس 2024، طلب المدعي العام إدانة السيد مادوماروف في كلا الجريمتين من دون عقوبة بالسجن، حيث انتهى قانون التقادم لكلا التهمتين. وفي 26 آذار/مارس 2024، أبلغ صاحب الشكوى بأن السيد مادوماروف أدين بتهمة إساءة استعمال السلطة والاختلاس لكنه لم يُحكم عليه بالسجن. غير أن صاحب الشكوى يفيد بأنه سيبقى رهن الاحتجاز إلى حين الانتهاء من الإجراءات الجنائية، وهو أمر يبدو أنه غير قانوني.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يشير إلى* أن الشكوى المتعلقة بحالة السيد مادوماروف، وهو عضو في البرلمان القيرغيزي وقت تقديم الادعاءات الأولية، قد أعلنت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين قبولها بموجب إجرائها المتعلق نظراً في الشكاوى ومعالجتها في 7 شباط/فبراير 2024؛
2. *ويشكر* ممثلي البعثة الدائمة لجمهورية قيرغيزستان لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف على المعلومات التي قدموها في جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف؛ *ويتطلع إلى* تلقي معلومات إضافية من السلطات المختصة، ولا سيما من البرلمان، رداً على استفساراتها؛
3. *ويشعر بالجزع* لأن السيد مادوماروف ظل في السجن لأكثر من سبعة أشهر من دون إمكانية لممارسة ولايته؛ *ولا يفهم* سبب ضرورة إلقاء القبض عليه واحتجازه لفترات طويلة للتحقيق في الادعاءات الموجهة ضده؛ *ويساوره القلق إزاء* التقارير التي تفيد بأن احتجازه يعرض صحته للخطر والادعاء بأن الطلبات المتكررة لإنهاء حرمانه من الحرية على أساس أن احتجازه غير قانوني قد رُفضت من دون مبرر؛ *ويدعو* السلطات إلى الإفراج عن السيد مادوماروف من دون تأخير؛
4. *ويعرب عن قلقه إزاء* التقارير التي تفيد باعتقاله رغم عدم رفع الحصانة عنه بسبب التهم الموجهة إليه؛ *ويساوره القلق إزاء* ما أفادت به التقارير من أن رئيس لجنة الدولة للأمن القومي أدلى ببيانات يبدو أنها تفترض إدانة السيد مادوماروف بعد إلقاء القبض عليه بوقت قصير؛ *ويساوره بالغ القلق إزاء* الادعاءات المتعددة بأن حقه في محاكمة عادلة قد حرم وأن الأدلة المقدمة ضده لا علاقة لها بالتهم الموجهة إليه؛ *ويرحب* بالمعلومات التي قدمتها السلطات ومفادها أنه ليس من المتوقع أن يُحكم على السيد مادوماروف بالسجن لأن التقادم على التهم قد انقضى؛ *ويدعو* السلطات إلى بذل كل جهد ممكن لحماية حقوق السيد مادوماروف في محاكمة عادلة وممارسة ولايته البرلمانية من دون أي تدخل لا مبرر له وضمان تمكنه من استئناف مهامه البرلمانية من دون تأخير؛ *ويتطلع* إلى الاستماع إلى السلطات البرلمانية بشأن النقاط المذكورة أعلاه؛
5. *ويطلب من* الأمين العام إحالة هذا القرار إلى رئيس البرلمان وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه أن يساعد في تقديم المعلومات ذات الصلة؛
6. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير له في الوقت المناسب.

مدغشقر

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213
(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

فايسبوك – فترا رالامبوزافيمبولولونا رازافيتسيميالونا

MDG-17 – فترا ر. رازافيتسيميالونا

القضية MDG-17

مدغشقر: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو برلمان معارض
صاحب الشكوى المؤهل: القسم I-1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: تشرين الثاني/نوفمبر 2023
قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): ---
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: ---

المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس الجمعية الوطنيّة (آذار/مارس 2024
- بلاغ من أصحاب الشكوى: تشرين الثاني/نوفمبر 2023
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسائل من رئيس الجمعية الوطنيّة (آذار/مارس 2024)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ التأخيرات المفرطة في الإجراءات
- ✓ انتهاك حرية التعبير والرأي
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

أ. ملخص القضية

في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، خلال مظاهرة لمجموعة من 10 مرشحين للرئاسة، تم القبض على عضو البرلمان فيترا ر. رازافيتسيميالونا لمشاركته في مظاهرة غير مصرح بها للاحتجاج على عدم شفافية الانتخابات الرئاسية. ووفقاً لأصحاب الشكوى، اعتُبرت الانتخابات الرئاسية مزورة نظراً للتدابير التي اتخذتها الحكومة الحالية، بما في ذلك الاستخدام

المفرط للقوة لتفريق المتظاهرين. وبالإضافة إلى ذلك، قبل سبعة أشهر من بدء الانتخابات الرئاسية رسمياً، أفيد بأن وزير الداخلية أعلن حظراً على المظاهرات السياسية في الأماكن العامة.

ويدعي أصحاب الشكوى أن عضو البرلمان احتُجز في مقر وحدة التحقيقات الجنائية في فيادانانا وأن مثوله أمام مكتب المدعي العام مُدد 48 ساعة من دون سبب وجيه. ووجهت إليه في ما بعد تهمة تحريض السكان على المشاركة في مظاهرات غير مصرح بها وتم حبسه لفترة وجيزة قبل إطلاق سراحه في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 تحت إشراف قضائي.

وكان من المفترض أن يحاكم السيد رازافيتسيميالونا في 19 كانون الأول/ديسمبر 2023 ولكن تم تأجيل القرار إلى 30 كانون الثاني/يناير ثم 6 شباط/فبراير ثم مرة أخرى إلى 12 آذار/مارس 2024. وذكر أصحاب الشكوى أن المحكمة أحالت القضية إلى المحكمة الدستورية العليا بسبب الاعتراض على عدم الدستورية الذي أثاره محامو النائب البرلماني، الذين ادعوا أن السيد رازافيتسيميالونا قد ألقي القبض عليه واحتُجز ووجهت إليه تهمة انتهاك حقه الدستوري في الحصانة البرلمانية المكفولة بموجب المادة 73 من دستور مدغشقر.

ويقول أصحاب الشكوى إن الاتهامات الموجهة إلى السيد رازافيتسيميالونا تنتهك حقه في حرية التعبير والتجمع. وعلاوة على ذلك، يزعمون أن الدعوى قد رفعت ضده لأنه أعرب بصورة سلمية عن معارضته للظروف التي جرت فيها الانتخابات الرئاسية.

وذكرت السلطات البرلمانية في رسالتها المؤرخة 18 آذار/مارس 2024 أن الجمعية الوطنية اتخذت عدداً من التدابير لحماية حقوق السيد رازافيتسيميالونا. في الواقع، بعد اجتماع مع أعضاء المكتب الدائم، قررت الجمعية إرسال رسالة إلى وزير العدل في 6 كانون الأول/ديسمبر 2023 للمطالبة باحترام الحصانة البرلمانية للسيد رازافيتسيميالونا، مشيرة إلى الأحكام الدستورية ذات الصلة خلال الدورة البرلمانية. وأشارت السلطات البرلمانية، في رسالتها إلى وزير العدل، إلى أنه تماشياً مع أحكام الفقرة 2 من المادة 73 من الدستور والمادة 112 من النظام الداخلي للجمعية الوطنية، فإن أي دعوى ترفع ضد البرلمانيين خلال دورة برلمانية تتطلب رفع الحصانة البرلمانية عنهم. وأشارت السلطات البرلمانية إلى أن طلب رفع الحصانة البرلمانية ينبغي أن يقدمه وزير العدل خطياً إلى المكتب الدائم للجمعية الوطنية، وهو ما لم يتم.

وأضافت السلطات البرلمانية أن بعض أعضاء البرلمان قاموا بمضايقة وزيرة العدل عندما زارت الجمعية الوطنية خلال جلستها الاستثنائية الأخيرة في شباط/فبراير 2024. وقالت رئيسة الجمعية في رسالتها إنها لم تتلق أي رد رسمي ومرض حتى الآن.

وعلاوة على ذلك، قالت السلطات البرلمانية في رسالتها المؤرخة 18 آذار/مارس 2024 إن اعتراض عدم الدستورية الذي أثاره محامو السيد رازافيتسيميالونا اعتبر غير مقبول من قبل المحكمة الدستورية العليا في قرارها المؤرخ 22 شباط/فبراير

2024، والذي تمت إحالة نسخة منه إلى اللجنة من قبل الجمعية الوطنية. ورأت المحكمة الدستورية العليا في قرارها أن الاعتراض على عدم الدستورية الذي أبداه السيد رازافيتسيميالونا، سعياً منه إلى تفسير المادة 73 من الدستور بشأن الحصانة البرلمانية والتلبس، يمكن تشبيهه بطلب رأي لأغراض تفسير حكم دستوري. بيد أنه بموجب المادة 119 من الدستور، يقتصر هذا الامتياز على رؤساء المؤسسات وجميع هيئات الحكم المحلي اللامركزية. ولذلك رأت المحكمة الدستورية العليا أن إحالة البرلماني القضية إلى المحكمة لا يمكن اعتبارها اعتراضاً على عدم الدستورية بالمعنى المقصود في المادة 118[2] من الدستور، ولذلك ينبغي إعلان عدم مقبوليتها.

وسيتم إصدار قرار محكمة أنتاناناريفو بشأن قضية السيد رازافيتسيميالونا في 9 نيسان/أبريل 2024.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يشير إلى* أن الشكوى المتعلقة بحالة السيد فيترا ر. رازافيتسيميالونا مقبولة، نظراً إلى أن الشكوى: (1) قدمها أصحاب الشكاوى المؤهلون بالشكل الواجب بموجب المادة I.1 (أ) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (2) تتعلق بأعضاء البرلمان الحاليين وقت حدوث الوقائع المزعومة؛ (3) تتعلق بادعاءات التهديد وأعمال التخويف، والتوقيف والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق، وانتهاك حرية الرأي والتعبير، وانتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات، وانتهاك حرية التنقل، وعدم احترام الحصانة البرلمانية، وهي ادعاءات تقع ضمن ولاية اللجنة؛
2. *ويشكر* السلطات البرلمانية على رسالتها المؤرخة 18 آذار/مارس 2024؛ *ويرحب* بالتدابير التي اتخذتها الجمعية الوطنية لحماية حقوق السيد رازافيتسيميالونا، بما في ذلك حقه في الحصانة البرلمانية؛ *ويرغب في إبقائه* على علم بأي رد يرد من وزير العدل؛
3. *ويتأسف* لأن السيد رازافيتسيميالونا قد حوكم بسبب اضطلاعه بولايته البرلمانية بالمشاركة في مظاهرة نظمت للتنديد بالقرارات التي اتخذتها الحكومة الحالية في اليوم السابق للانتخابات الرئاسية؛ *ويعرب عن قلقه إزاء* قرار وزير الداخلية

[2] الفقرة 1 من المادة 118 من دستور مدغشقر: "يجوز لرئيس مؤسسة أو ربع أعضاء إحدى الجمعيات البرلمانية أو هيئات الحكومة المحلية اللامركزية أو المجلس الأعلى للدفاع عن الديمقراطية وسيادة القانون أن يحال إلى المحكمة الدستورية، لمراجعة دستورية أي نص تشريعي أو تنظيمي وكذلك جميع المسائل التي تدخل في نطاق اختصاصها ."

حظر المظاهرات السياسية في الأماكن العامة؛ *ويرى* أن هذا القرار يشكل انتهاكاً خطيراً للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين الملغاشيين؛

4. *ويدعو* السلطات القضائية إلى إسقاط التهم الموجهة إلى السيد رازافيتسيميالونا؛ *ويأمل* أن القرار الذي ستصدره محكمة أنتاناناريفو في 9 نيسان/أبريل 2024 سيبرئ البرلماني من التهم الموجهة إليه، إذ يبدو أنها تستند فحسب إلى الممارسة السلمية لحقوقه في حرية التعبير، والتجمع، المكفولة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه مدغشقر؛

5. *ويشير إلى* قرار المحكمة الدستورية العليا رفض اعتراض السيد رازافيتسيميالونا على عدم الدستورية؛ ومع ذلك، *يشدد على* أن الحصانة البرلمانية تشكل أحد أهم الحقوق الأساسية لممثلي الشعب، وهدفها ضمان حقهم في حرية الرأي والتعبير وحمايتهم من الإجراءات القضائية ذات الدوافع السياسية؛ *ويشجع* السلطات الملغاشية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحسين حماية حقوق جميع البرلمانيين، بما في ذلك الحق في حرية الرأي والتعبير؛

6. *ويطلب من* الأمين العام إحالة هذا القرار إلى رئيس برلمان مدغشقر وأصحاب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه أن يساعد في تقديم المعلومات ذات الصلة؛

7. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير له في الوقت المناسب.

باكستان

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

قوى الأمن واقفون في الخارج يحرسون سجن أتوك حيث تم سجن السيد عمران خان.

| عبد المجيد / وكالة فرانس بريس

PAK-26 – محمد عازم خان سواتي

PAK – 27 – عمران خان

PAK-28 – عليا حمزة مالك (السيدة)

PAK-29- إيجاز شودهاري

PAK-30- قنوال شوزب (السيدة)

القضية PAK-COLL-01

باكستان: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: 5 أعضاء من البرلمان الباكستاني معارضون (أنثيان و3 ذكور)

صاحب الشكوى المؤهل: القسم I-1(ج) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكوى: كانون الأوّل/ديسمبر 2022 وأيلول/سبتمبر 2023

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): تشرين الأول/أكتوبر – 2023

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: ---

جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع عضو من وفد مجلس الشيوخ الباكستاني في الجمعية العامة الـ 147 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر – 2023)

المتابعة الأخيرة:

- بلاغ من السلطات: تشرين الأول/أكتوبر – 2023
- بلاغ من أصحاب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر – 2023
- بلاغ موجه إلى السلطات: أيلول/سبتمبر – 2023
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر – 2023

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاختفاء القسري
- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاحتجاز والاعتقال التعسفيان
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المرفوعة ضد البرلمانيين
- ✓ انتهاك حرية التعبير والرأي
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ الإفلات من العقاب

- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ انتهاكات أخرى: الحق في الخصوصية
- ✓ انتهاكات أخرى: تمييز قائم على الجندر
- ✓ انتهاكات أخرى: الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة

أ. ملخص القضية

تتعلق القضية الحالية بخمسة برلمانيين من حزب حركة الإنصاف الباكستانية تعرضوا، وفقاً لصاحب الشكوى، للاضطهاد نتيجة معارضتهم للسلطة العسكرية في باكستان، بعد تصويت عدم ثقة التي عزلت حكومة السيد عمران خان في 14 نيسان/أبريل 2022. ويفيد صاحب الشكوى بأن السلطات تدخلت منذ ذلك الحين في المظاهرات التي نظمها السيد خان باعتقال أكثر من 400 من مسؤولي حزب حركة الإنصاف الباكستانية، وإلغاء التجمعات بسبب شواغل أمنية غامضة. ووفقاً لصاحب الشكوى، على الرغم من الضغوط المتزايدة، واصل السيد خان وأنصاره مسيراتهم للمطالبة بإجراء انتخابات جديدة. ويفيد صاحب الشكوى بأن المتظاهرين كثيراً ما يواجهون استخداماً غير متناسب للقوة، مما أدى إلى إصابة السيدة شوزب بجروح طويلة الأمد.

ويفيد صاحب الشكوى أيضاً بأن السناتور عزام سواتي اختطف في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2022 على أيدي مسلحين ينتمون إلى وكالة التحقيقات الاتحادية وتعرض للتعذيب والاحتجاز التعسفي عقب تغريدة انتقد فيها رئيس الأركان المنصرف، الجنرال قمر جواد باجوا. في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ألقت وكالة التحقيقات الاتحادية القبض على السيد سواتي مرة أخرى بعد ساعات من نشر تغريدة انتقادية ضد السيد باجوا، واحتجزه في مكان لم يكشف عنه، مما أثار مخاوف من تعرضه للاختفاء القسري. ومع ذلك، بعد حملة لتأمين إطلاق سراحه من قبل عدد من البرلمانيين، أطلق سراحه بكفالة في 3 كانون الثاني/يناير 2023. تم إلغاء الكفالة. وبالرغم من ذلك، تضمن أمر الكفالة على تحذير أنه في حال كرر السيد سواتي المخالفة، سيتم إلغاء الأمر.

ويذكر صاحب الشكوى أن السيد خان أصيب بالرصاص في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2022 أثناء قيادته احتجاجاً سلمياً. ويدعي صاحب الشكوى أن الهجوم بالأسلحة النارية كان واحداً من عدة محاولات اغتيال استهدفت السيد خان، ويفيد بأن هذه الحوادث لم يتم التحقيق فيها على النحو الواجب، لأن الشكاوى التي قدمها السيد خان ضد المدير العام لمكافحة التجسس، فيصل ناصر، إلى الشرطة ظلت غير مسجلة لفترة طويلة، مما دفع المحكمة العليا إلى التدخل. ويذكر صاحب الشكوى أن الشرطة اقتحمت منزله في 8 آذار/مارس 2023 وعاملت موظفي السيد خان بوحشية، مما أدى إلى وفاة أحد مسؤولي حركة الإنصاف الباكستانية. ووفقاً لصاحب الشكوى، مُنع أنصاره من الاحتجاج عقب الهجوم على منزل السيد خان، ومُنعت وسائل الإعلام من ذكر اسم السيد خان.

ووفقاً لصاحب الشكوى، ألقي القبض على السيد خان في 9 أيار/مايو 2023 بتهمة إساءة تفسير عائدات بيع هدايا الدولة، مما أثار احتجاجات واضطرابات جماهيرية. أصبحت بعض المظاهرات مسرحاً للعنف، حيث استهدفت عدة منشآت حكومية وعسكرية من قبل مفتعلي الحرائق وسط انقطاع الإنترنت. وادعى صاحب الشكوى أن السلطات العسكرية هو الذي نظم حوادث العنف كجزء من عملية زائفة لإلحاق الأذى بالسيد خان وتفكيك حزب حركة الإنصاف الباكستانية. ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد سارعت السلطات إلى إلقاء اللوم على حركة الإنصاف الباكستانية، وشنت حملة واسعة النطاق من الاعتقالات العنيفة، فقتلت خمسة من نشطاء الحركة واحتجزت أكثر من 5000 شخصاً، بمن فيهم السيد إيجاز شوداري والسيدة علياء حمزة، بينما توجهت السيدة شوزب والسيد سواتي إلى البرلمان. ويضيف صاحب الشكوى أن العشرات من أعضاء البرلمان في حركة الإنصاف الباكستانية قد تعرضوا للترهيب لتغيير الجوانب أو يواجهون عدة تهم تتراوح بين الفتنة والإرهاب بموجب القوانين الصارمة.

ووفقاً لصاحب الشكوى، أُطلق سراح السيد خان في وقت لاحق، بعد أن حكمت المحكمة العليا بأن اعتقاله غير قانوني. غير أن صاحب الشكوى أفاد بأن السيد خان اعتقل بعنف في 5 آب/أغسطس 2023، وحُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، وحُرم من مقعده ومُنع من المشاركة في الانتخابات لمدة خمس سنوات بسبب ادعاء بيع هدايا الدولة. فقد واجه السيد خان منذ ذلك الحين أكثر من 180 تهمة، بما في ذلك تسريب أسرار الدولة والفساد والخيانة وتنظيم احتجاجات عنيفة. في 29 آب/أغسطس 2023، علّقت محكمة إسلام آباد العليا إدانته وأفرجت عنه بكفالة، ومع ذلك ظل السيد خان في السجن على أساس التهم العديدة الأخرى الموجهة إليه. ووفقاً لصاحب الشكوى، ظل السيد خان بعد ذلك في سجون شديدة الحراسة مخصصة للإرهابيين والمقاتلين العنيفين حيث يظل في ظروف مروعة. ويضيف صاحب الشكوى أن صحة السيد خان تدهورت تدهوراً كبيراً في الأسابيع الأخيرة وأنه حُرم من المساعدة الطبية الكافية ومن زيارة طبيب من اختياره، مما أثار مخاوف من تعرضه للقتل ببطء. كما أعرب صاحب الشكوى عن قلقه إزاء صحة السيدة حمزة والسيد شودري وادعى أنهما واجها عواقب مماثلة أثناء احتجازهما. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن محاكماتهما مليئة بانتهاكات الإجراءات القانونية الواجبة وحالات التأخير المفرطة. في 31 كانون الثاني/يناير 2024، حُكم على السيد خان وزوجته بالسجن لمدة 14 عاماً في "قضية هدايا الدولة"، بعد يوم من إدانة محكمة خاصة أخرى للسيد خان بالكشف عن أسرار الدولة، والحكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات وإزالة حقوقه السياسية قبل أيام من إجراء الانتخابات العامة.

وسافر مراقب المحاكمة المفوّض من قبل الاتحاد البرلماني الدولي إلى إسلام آباد في 23 تموز/يوليو 2023 لمتابعة المحاكمة الغيابية للسيد سواتي وأعد تقريراً بناءً على المعلومات التي قدمها محامو الدولة ومحاميه. ووفقاً للتقرير، فإن اعتقاله واحتجازه "يمكن وصفه بأنه عقاب لممارسته الحق في حرية التعبير والرأي." كما خلص مراقب المحاكمة إلى أن السلطات

القضائية والتنفيذية تفسر القوانين ذات الصلة بطريقة "لا يُسمح للمواطن بانتقاد الحكومة أو تبادل الآراء ضد الجيش." وبالإضافة إلى ذلك، أعرب التقرير عن القلق إزاء استخدام الشرطة لتقارير المعلومات الأولية المتعددة في الحادثة نفسها، مما يشير إلى أن الدافع وراء هذه الممارسة كان إبقاؤه رهن الاحتجاز.

ويؤكد صاحب الشكوى أن السلطات استهدفت نساء برلمانيات لإسكات صوت النساء اللواتي يدعمن الحركة. وعلى وجه الخصوص، يفيد صاحب الشكوى بأن السيدة حمزة تخضع لعمليات تفتيش جسدية متكررة أثناء الليل وتحتجز على مقربة من المجرمين المتشددين كوسيلة لترهيبها. ويفيد صاحب الشكوى كذلك بأن السيدة شوزب، رئيسة جناح النساء في حركة الإنصاف الباكستانية، تلقت تهديدات تدعوها إلى مغادرة الحياة السياسية. وعرضت صاحبة الشكوى نسخاً من هذه التهديدات على الأمانة العامة، وشددت على أن شكاواها المقدمة إلى السلطات لا طائل من ورائها. ووفقاً لصاحب الشكوى، يجب النظر إلى هذه الانتهاكات في إطار نمط من القمع الحكومي والإفلات من العقاب يهدف إلى تهيئة جو من الخوف، والتخويف للمعارضة.

وخلال جلسة استماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، أشار عضو في الوفد الباكستاني إلى الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي إلى أنها ترد عدة إجراءات متاحة للسماح للبرلمانيين في حركة الإنصاف الباكستانية بالتعويض، بما في ذلك من خلال مطالبة القيادة البرلمانية بإصدار أوامر إنتاج للسماح للبرلمانيين المحتجزين بالمشاركة في الجلسات البرلمانية ودعوة برلمانيي حركة الإنصاف الباكستانية إلى اتباع هذه الإجراءات. إلا أنه ذكر صاحب الشكوى لاحقاً أن جميع أوامر الإنتاج المقدمة تجاهلها القطاع الأمني.

وأجريت الانتخابات في نهاية المطاف في باكستان في 8 شباط/فبراير 2024 بعد تأخير مثير للجدل بعد الموعد النهائي المنصوص عليه في الدستور. ووفقاً لصاحب الشكوى، كانت الانتخابات غارقة في الجدل، بما في ذلك انقطاع الاتصال، واتهامات بالتزوير، وحالات أخرى من التدخل التعسفي في عملية التصويت، بما في ذلك حظر استخدام رمز الحزب لصالح حزب حركة الإنصاف الباكستانية. ومع ذلك، أسفرت الانتخابات عن أكبر اضطراب انتخابي في تاريخ البلاد، حيث ذهب أكثر من 80 مقعداً لمرشحي حزب حركة الإنصاف الباكستانية الذين قاموا بحملتهم كمستقلين، قبل أي حزب آخر. ومع ذلك، تؤكد صاحبة الشكوى أن أياً من البرلمانيين في القضية لم يتمكن من المشاركة في الانتخابات، حيث كانوا جميعاً إما محتجزين أو مختبئين، باستثناء السيدة شوزب التي واجهت عقبات وتهديدات هائلة، فضلاً عن رفض غير مبرر لقبول أوراق تسجيلها في الانتخابات.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يشكر* وفد باكستان للجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي لاستعداده للاجتماع بلجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين ولتعاونه، رغم أن الاجتماع لم يعقد لأسباب مستقلة لا علاقة لها بتوافر الوفد الباكستاني؛ *ويأمل* أن يعقد هذا الاجتماع في المستقبل؛

2. *ويتأسف بشدة* لأن السلطات لم تر أن من المناسب تنفيذ قرار مجلس الحاكم المؤرخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ولم تسمح للبرلمانيين في هذه الحالة بالمشاركة بحرية في الانتخابات العامة لعام 2024؛ *ويرى*، في ضوء المعلومات التي أتيحت له، أن التخويف الذي يواجهه البرلمانيون المعنيون يشكل انتهاكاً لحقهم في المشاركة في إدارة الشؤون العامة على النحو المنصوص عليه في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تعد باكستان طرفا فيه؛ *ويؤمن إيماناً راسخاً* بأن البرلمان يتحمل مسؤولية تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية لما أدى إلى هذه النتيجة وبذل قصارى جهده لضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات في المستقبل، حتى يتمكن جميع أعضاء البرلمان من المشاركة في الانتخابات المقبلة من دون أي تدخل لا مبرر له؛

3. *ويساوره بالغ القلق إزاء* الادعاءات المتزايدة الخطورة التي نقلها صاحب الشكوى في هذه القضية، بما في ذلك ادعاءات التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والاعتقال والاحتجاز التعسفيين؛ *ويساوره بالغ القلق إزاء* المعلومات التي أطلعت عليها أسر البرلمانيين المحتجزين الذين شاركوا في جلسة استماع مع اللجنة خلال دورتها الـ173 التي انعقدت في كانون الثاني/يناير 2024، بما في ذلك التقارير المتعلقة بظروف الاحتجاز اللاإنسانية للبرلمانيين المحتجزين، فضلاً عن الممارسة المتمثلة في إصدار العديد من التقارير الإعلامية الأولى للأحداث عينها بنيّة مزعومة هي إبقاء السيد خان، والسيدة حمزة والسيد شودري في السجن، رغم أنهم تلقوا عدة أحكام تأمر بالإفراج عنهم؛ *ويحث* السلطات المختصة على إطلاق سراح جميع البرلمانيين المحتجزين من دون تأخير وضمان الاحترام الكامل لجميع حقوقهم؛ وحتى ذلك الحين، *يدعو* السلطات إلى تقديم معلومات مفصلة على وجه السرعة عن البرلمانيين الثلاثة المحتجزين أعلاه، بما في ذلك عن مواقعهم وحالتهم الصحية وقدرتهم على تلقي زيارات من طبيب من اختيارهم ومن أفراد أسرهم من دون أي تدخل لا مبرر له؛ *ويود* أن يتم إبلاغه بنتائج الإجراءات التي اتخذها البرلمان في إطار سلطاته وصلاحياته الدستورية تحقيقاً لهذه الغاية؛

4. *ويعرب عن قلقه أيضاً* إزاء استمرار نمط الادعاءات المتعلقة بعدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة والإفلات من العقاب في الحالات السابقة للبرلمانيين في باكستان؛ *وهو مصدوم بصفة خاصة* من الادعاءات التي تفيد بأن هذه الانتهاكات تستخدم للضغط على برلمانيين معارضين لتغيير ولائهم، ومن التقارير التي تفيد بأن هؤلاء البرلمانيين الذين استسلموا للضغوط هم وحدهم الذين يعفون من الأعمال التعسفية المرتكبة ضدهم؛ *ويرى* في هذا الصدد أن للبرلمان مصلحة راسخة وواجباً لا يمكن إنكاره يتمثل في ضمان الحماية الكاملة لحقوق جميع أعضائه، بصرف النظر عن ولائهم السياسي أو رأيهم أو دينهم، وعدم ترك أي إهانة لحقوقهم وكرامتهم من دون عقاب، بغض النظر عن موقف المنتهكين؛

5. *ويأمل* أن يتمكن من الاعتماد على دعم البرلمان لضمان حماية حقوق البرلمانيين في هذه الحالة حماية كاملة، بما في ذلك حقهم في محاكمة عادلة؛ *ويكرر الإعراب عن رغبته* في أن يظل على علم بمواعيد المحاكمة وبأي تطورات قضائية أخرى ذات صلة في القضية، فضلاً عن تلقي نسخة من الأحكام القانونية ذات الصلة استعداداً لإيفاد بعثة مراقبة للمحاكمة إلى باكستان؛

6. *وهو مقتنع* بأنه، في ضوء الشواغل المذكورة أعلاه، ترد حاجة ماسة إلى إيفاد بعثة من اللجنة إلى باكستان لمناقشة المسائل المطروحة مباشرة مع جميع السلطات المعنية والجهات المعنية الأخرى، وبأنه سيساعد على التوصل إلى حلول مرضية سريعة لهذه الحالات وفقاً للمعايير الوطنية والدولية السارية في مجال حقوق الإنسان؛ ولذلك، *يأمل مخلصاً* أن تتمكن السلطات الباكستانية من استقبال هذه البعثة في أقرب وقت ممكن عملياً؛ *ويطلب* في هذا الصدد من الأمين العام أن يتواصل مع السلطات البرلمانية الباكستانية بغية إيفاد البعثة في أقرب وقت ممكن؛

7. *ويطلب من* الأمين العام إحالة هذا القرار إلى السلطات المختصة وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه أن يساعد في تقديم المعلومات ذات الصلة؛

8. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير له في الوقت المناسب.

دولة فلسطين/ ~~إسرائيل~~

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

رجال يمرّون قرب قسم من الفاصل الخاص بإسرائيل الذي رسم عليه صورة مروان البرغوثي الفلسطيني الذي تم سجنه في السجون الإسرائيلية – حازم بدر – وكالة فرانس بريس

PSE-02- مروان البرغوثي

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم ورود إجراءات محاكمة عادلة

أ. ملخص القضية

إن السيد مروان البرغوثي، عضو منتخب في المجلس التشريعي الفلسطيني في دائرة رام الله في الضفة الغربية منذ كانون الثاني/يناير 1996 والمعروف على نطاق واسع، وفقاً لعدة مصادر، بالدعوة إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ألقت قوات الدفاع الإسرائيلية القبض عليه في 15 نيسان/أبريل 2002 في رام الله ونقلته إلى مرفق احتجاز في إسرائيل.

القضية PSE-02

دولة فلسطين/إسرائيل: إنّ المجلس التشريعي الفلسطيني والبرلمان الاسرائيلي منتسبان إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني، عضو في الأغلبية

صاحب الشكوى المؤهل: القسم I-1(ب) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكوى: نيسان/أبريل 2002

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): تشرين الثاني/نوفمبر – 2020

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: ---

جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع أصحاب الشكوى الفلسطينيين في الجمعية العامة الـ 162 في اجتماع للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر – 2020) وجلسة استماع مع رئيس المجموعة البرلمانيّة لفتح في الجمعية العمومية الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر – 2018)

المتابعة الأخيرة:

- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس وفد الكنيست إلى الاتحاد البرلماني الأوروبي (آذار/مارس 2024)؛ رسالة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (تشرين الأول/أكتوبر 2020)
- بلاغ من أصحاب الشكوى: آذار/مارس 2024
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الكنيست (كانون الأول/ديسمبر 2023)؛ رسالة إلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (كانون الأول/ديسمبر 2023)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024

ووجهت إليه تهمة القتل العمد ومحاولة القتل والتورط في منظمات إرهابية. وبدأت محاكمته أمام محكمة تل أبيب المحلية في 14 آب/أغسطس 2002 وانتهت في 6 حزيران/يونيو 2004، عندما حكمت عليه المحكمة بخمسة أحكام بالسجن المؤبد وعقوبتين بالسجن لمدة 20 سنة. على الرغم من وجوده في السجن، أعيد انتخاب السيد البرغوثي كعضو في البرلمان عن دائرته الانتخابية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية للعام 2006.

وقد أثار أصحاب الشكوى سلسلة من الاعتراضات القانونية على اعتقال السيد البرغوثي ومحاكمته، زاعمين أنه تعرض لسوء المعاملة، لا سيما في بداية احتجازه، وحُرم من الاستعانة بمحام. وعينت اللجنة خبيراً قانونياً ومحامياً، هو السيد سيمون فورمان، لتقديم تقرير عن المحاكمة. وجاء في تقريره للعام 2003، الذي لم تقدم السلطات الإسرائيلية ملاحظاتها بشأنه، أن "الانتهاكات العديدة للقانون الدولي... تجعل من المستحيل استنتاج أن السيد البرغوثي قد خضع لمحاكمة عادلة "وأن الذنب لم يثبت بالتالي.

وذكر السيد فورمان في تقريره أن هذه الانتهاكات بدأت باعتقال السيد البرغوثي ونقله بصورة غير قانونية إلى إسرائيل في انتهاك لاتفاقات أوسلو واتفاقية جنيف الرابعة. ووفقاً للتقرير، لم يتم قط التحقيق في ادعاءات السيد البرغوثي بأنه تعرض لمعاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة أثناء الاستجوابات. وفي ما يتعلق بسير إجراءات المحاكمة، أشار مراقب المحاكمة إلى أن أياً من شهود الإثبات، وجميعهم فلسطينيون، لم يشهد ضد السيد البرغوثي وقدم أي دليل على تورطه في الأفعال التي اتهم بارتكابها. بل على العكس من ذلك، اعترض بعضهم على "اعترافاتهم" على أنها انتزعت بالإكراه، بينما ذكر آخرون أنهم أجبروا على توقيع وثائق باللغة العبرية لا يفهمونها، واغتنم آخرون الفرصة للتنديد بالسياسة الإسرائيلية في الأراضي المحتلة.

وعلاوة على ذلك، ووفقاً لأحد المصادر، أفادت التقارير أن المحكمة قبلت في 6 نيسان/أبريل 2003 تقريراً كتبته أجهزة المخابرات الإسرائيلية رفض السيد البرغوثي التوقيع عليه بوصفه شهادة السيد البرغوثي. وأشار السيد فورمان أيضاً إلى أنه في الجلسات الأولى، أظهر الجمهور الحاضر في قاعة المحكمة موقفاً عدائياً، واصفاً السيد البرغوثي بأنه "قاتل وإرهابي."

ووفقاً لمحامي دفاع السيد البرغوثي، فإن التهم الموجهة إلى السيد البرغوثي تستند بالكامل إلى تقارير سرية لم يرها، والأسئلة التي طرحها عليه المحققون لا تتعلق إلا بالوثائق المأخوذة من مكاتب السلطة الوطنية الفلسطينية، أي طلبات الدعم المالي أو الاجتماعي الموجهة إلى السيد البرغوثي. وكان السيد البرغوثي، بصفته برلمانياً وأميناً عاماً سابقاً لحركة فتح – الضفة الغربية، يتلقى هذه الطلبات التي أحالها إلى مكتب السيد عرفات.

وفي السنوات الأولى من احتجازه، دعا العديد من أعضاء الكنيست إلى إطلاق سراح السيد البرغوثي، مثل عضو الكنيست السيد أمير بيريتس في آذار/مارس 2008، عندما ذكر أن السيد البرغوثي يمكن أن يكون عنصراً أساسياً في

تحقيق الاستقرار وتولي مسؤولية السلطة الوطنية الفلسطينية، والسيد غيديون عزرا، وهو عضو في السلطة الوطنية الفلسطينية. وعقب انتخاب السيد البرغوثي في آب/أغسطس 2009 لعضوية اللجنة المركزية لحركة فتح، أعرب أيضاً وزير شؤون الأقليات الإسرائيلي، السيد أفيشاي برافرمان، عن تأييده للإفراج عنه.

وفي 17 نيسان/أبريل 2017، بدأ السيد البرغوثي إضراباً جماعياً عن الطعام، انضم إليه أكثر من 1000 سجين فلسطيني، للاحتجاج على الظروف المسيئة واللاإنسانية التي يُزعم أن السلطات الإسرائيلية تحتجز فيها السجناء الفلسطينيين. وبينما وافقت دائرة السجون الإسرائيلية على تلبية بعض طلبات المحتجزين، بما في ذلك زيادة عدد الزيارات الشهرية، ذكر أصحاب الشكوى أن هذه الطلبات لم تُلبَ.

وخلال جلسة الاستماع التي عقدت مع أصحاب الشكوى الفلسطينيين في تشرين الأول/أكتوبر 2020، جمعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين معلومات عن حالة السيد البرغوثي وغيره من السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، بما في ذلك حقوق الزيارة، التي تم تقييدها بشدة بسبب جائحة كوفيد-19. كما علمت اللجنة بالظروف الصعبة التي يتعين على أفراد أسر المحتجزين مواجهتها قبل السماح لهم بزيارة أحبائهم، والتي تشمل تأكيد لجنة الصليب الأحمر الدولية، والسماح الإسرائيلي بدخول البلد والقيام برحلة طويلة إلى مرفق السجن. خلال جلسة تشرين الأول/أكتوبر 2020، وصف أصحاب الشكوى أيضاً ظروف الاحتجاز القاسية في السجون الإسرائيلية، ولا سيما اكتظاظها. ولم تقدم السلطات البرلمانية الإسرائيلية في رسالتها المؤرخة 18 أكتوبر/تشرين الأول 2020 أي معلومات عن ظروف احتجاز السيد البرغوثي، بما في ذلك حقوقه في الزيارة.

ودعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين السلطات الإسرائيلية إلى جلسة استماع خلال جلستها التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2022 لمناقشة قضية السيد البرغوثي واستئناف الحوار. وفي رسالتها المؤرخة 10 آذار/مارس 2022، رفضت السلطات الإسرائيلية دعوة اللجنة إلى الاستماع، معتبرة أن السيد البرغوثي قد أدين على النحو الواجب في محاكمة عادلة أجريت في محكمة إسرائيلية بتهمة القتل والشروع في القتل والعضوية في منظمة إرهابية. وأضافت السلطات الإسرائيلية أنها، في ضوء هذه العناصر، "لا ترى أي سبب لتغيير موقفها تجاه اللجنة بشأن هذه القضية أو أي قضية أخرى تتعلق بإرهابيين أدينوا في محاكم إسرائيلية."

وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شن مسلحون بقيادة حماس من قطاع غزة هجوماً في جنوب إسرائيل، وقتلوا المدنيين عمداً وأخذوا الرهائن إلى غزة. ورداً على الهجوم، شنت إسرائيل هجوماً على غزة تسبب في خسائر كبيرة في الأرواح البشرية ودمار واسع النطاق.

ووفقاً للمعلومات الأخيرة التي أطلع عليها أصحاب الشكوى، تدهورت ظروف احتجاز السيد البرغوثي، فضلاً عن ظروف احتجاز جميع السجناء الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، منذ هجوم حماس في 7 تشرين

الأول/أكتوبر.

ومنذ بداية النزاع الأخير، نُقل السيد البرغوثي ثلاث إلى خمس مرات إلى مرافق احتجاز مجهولة في إسرائيل. وأفاد محاميه بأنه وضع في الحبس الانفرادي للاشتباه في تخطيطه للانتفاضة اللاحقة في الضفة الغربية وغزة.

وبحسب محامي سجين آخر رأى البرغوثي في زنزانته أثناء زيارته لموكله، فإن وجه النائب السابق في البرلمان ملطخ بالدماء وظهرت عليه علامات واضحة للضرب. وذكرت عائلة السيد البرغوثي أن موظفي مصلحة السجون الإسرائيلية يعذبونه بالضرب والحرمان من النوم بانتظام من خلال عزف النشيد الوطني الإسرائيلي وإعلان الاستقلال الإسرائيلي بأعلى صوت في زنزانته. ولا تتاح للسيد البرغوثي إمكانية الحصول على الرعاية الطبية وقد فقد وزناً كبيراً بسبب القيود الشديدة التي تفرضها دائرة السجون الإسرائيلية على الإمدادات الغذائية في جميع زنزانات السجون. وبحسب عائلته، فإن السيد البرغوثي وفلسطينيين آخرين محتجزين في إسرائيل يتلقون ملعقتين من الأرز وحبة واحدة من طماطم يومياً.

كما يُحرم السيد البرغوثي من الحصول على الاستحمام وضروريات النظافة والمياه، والتي قيل إن دائرة السجون الإسرائيلية حدتها على أقل من ساعة في اليوم. المراحيض غير صالحة للاستخدام، مما يحرم السيد البرغوثي من الحد الأدنى من المعايير الصحية. بالإضافة إلى ذلك، تمت مصادرة متعلقات السيد البرغوثي، بما في ذلك ملابسه وكتبه، وليس لديه أي اتصال بالعالم الخارجي.

وتخشى عائلة السيد البرغوثي من أن استمرار التعذيب الجسدي ونقص الرعاية الطبية سيكون لهما عواقب تهدد الحياة. وذكرت عائلة السيد البرغوثي أنها لم تتمكن من زيارته خلال العامين الماضيين، لأن السلطات الإسرائيلية ترفض بشكل منهجي طلبات زيارتها. ومنذ هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، مُنعت لجنة الصليب الأحمر الدولية، وهي المنظمة الوحيدة التي سمحت لها السلطات الإسرائيلية بزيارة السجناء الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل، من دخول السجون الإسرائيلية، بينما مُنعت الزيارات الأسرية التي يسرتها لجنة الصليب الأحمر الدولية. لم يُمنح سوى المحامين الحق في زيارة موكليهم. وفي هذا الصدد، تلقى السيد البرغوثي زيارتين من محاميه الذي قدم تقريراً عن حالته وظروف احتجازه القاسية.

ووفقاً لتقرير عام[3] صادر عن منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية، بما في ذلك اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومنظمة أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل في 16 شباط/فبراير 2024، "منذ هجوم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والهجوم الإسرائيلي اللاحق على غزة، وحدوث تصعيد ملحوظ وشديد في إساءة معاملة

[3] *التعذيب المنهجي والمعاملة اللاإنسانية للمعتقلين الفلسطينيين في مرافق السجون الإسرائيلية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 – نداء عاجل إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة*، صادر عن اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل؛ عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل؛ HaMoked – مركز الدفاع عن الفرد؛ وأطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل، 14 شباط/فبراير 2024.

المحتجزين والسجناء الفلسطينيين المسجونين في السجون ومرافق الاحتجاز الإسرائيلية. وعلى مدى الأشهر الأربعة الماضية، لقي ما لا يقل عن سبعة فلسطينيين حتفهم أثناء احتجازهم في السجون الإسرائيلية ومرافق الاحتجاز المخصصة، مع وجود أدلة وشهادات أولية تشير إلى أن بعض هذه الوفيات على الأقل كانت مرتبطة بحالات عنف شديد من جانب ضباط دائرة السجون الإسرائيلية ."ويهدف التقرير إلى التصدي للانتهاكات الواسعة النطاق التي يرتكبها ضباط دائرة السجون الفلسطينية ضد السجناء الفلسطينيين.

وفي رسالتها المؤرخة 18 آذار/مارس 2024، كررت السلطات البرلمانية الإسرائيلية رأيها الطويل الأمد بأن السيد البرغوثي هو العقل المدبر للإرهاب الذي احتُجز للاستجواب وحُكم عليه بالسجن خمس سنوات متتالية مدى الحياة و40 عاماً أخرى في السجن، مضيفة أنه قضى 20 عاماً فحسب حتى الآن. ذكرت السلطات البرلمانية أنه "لا ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي تحت أي ظرف من الظروف أن يسلط الضوء على إرهابي لا ينتمي إلى حماس، مضيفة أن السيد البرغوثي هو زعيم إرهابي لفتح. من وجهة نظر إسرائيل، لا فرق بينه وبين إرهابي مرتبط بحماس أو الجهاد الإسلامي أو القاعدة أو داعش. " وفي ما يتعلق بظروف احتجاز السيد البرغوثي، ذكرت السلطات البرلمانية أن الصليب الأحمر مسؤول عن تنفيذ عمليات التفتيش هذه وأن سلطات السجون تستعرض بعناية توصيات كل تقرير للصليب الأحمر وتنظر فيها وتنفذ التغييرات عند الضرورة.

وفي ما يتعلق بالحالة في غزة، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 25 آذار/مارس 2024 قراراً يعرب عن قلقه العميق إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في قطاع غزة ويطالب بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان، والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن، فضلاً عن "الحاجة الملحة إلى توسيع نطاق تدفق المساعدة الإنسانية إلى المدنيين في قطاع غزة بأكمله وتعزيز حمايتهم."

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يحيط علماً* برسالة السلطات البرلمانية الإسرائيلية المؤرخة 18 آذار/مارس 2024؛ *ويتأسف*، مع ذلك، لعدم استعداد السلطات الإسرائيلية للتعامل بشكل بناء مع اللجنة بشأن حالة السيد البرغوثي وعدم وجود معلومات ملموسة عن ظروف احتجازه؛
2. *ويعرب عن بالغ قلقه إزاء* تدهور ظروف احتجاز السيد البرغوثي، بما في ذلك نقله على ما يبدو من دون مبرر إلى مختلف مراكز الاحتجاز وإيداعه في الحبس الانفرادي في غياب أي سبب وجيه؛ وما أبلغ عنه من تعذيب وسوء معاملة له؛ والإبلاغ عن حرمانه من الرعاية الطبية والزيارات الأسرية؛ والافتقار إلى الغذاء والماء والكهرباء وحرمانه من حقوق الإنسان الأساسية كمحتجز، مما قد تكون له عواقب تهدد حياته؛ *ويحث* السلطات الإسرائيلية على

معاملة السيد البرغوثي باحترام كرامته وقيمته المتأصلتين كإنسان، ومنع التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة، والتحقيق الدقيق في الادعاءات البالغة الخطورة بشأن معاملته الحالية، واتخاذ الإجراءات اللازمة التي قد تبرر نتيجة للتحقيق؛

3. *ويعرب عن استيائه إزاء* ما تردد عن استمرار السلطات الإسرائيلية في اتخاذ قرارات تعسفية في ما يتعلق بحقوق السيد البرغوثي في الزيارة، التي لم تُحترم، نظراً إلى أن أسرته مُنعت من زيارته خلال العامين الماضيين؛ *ويشير بحزم* إلى قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، التي تنص على أن حقوق السيد البرغوثي في الزيارة ينبغي ألا تخضع لقرارات تعسفية تأذن بزيارته أو ترفضها؛ *ويدعو* السلطات الإسرائيلية المعنية إلى ضمان تمتع السيد البرغوثي بحقوق زيارة العائلة وفقاً للقانون والمعايير الدولية ذات الصلة؛ *ويرغب في* التحقق من ظروف احتجازه الراهنة، ولا سيما في ما يتعلق بتواتر الزيارات والحصول على الرعاية الطبية؛

4. *ويؤكد من جديد*، مرة أخرى، آراءه القائلة بأن أعضاء البرلمان ليسوا فوق القانون، وبأنهم عندما يرتكبون جرائم، ينبغي أن يخضعوا للمساءلة أمام محكمة قانونية وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة؛ *ويشير إلى* أن السيد البرغوثي كان عضواً في المجلس التشريعي الفلسطيني عندما وجهت إليه تهم الإرهاب؛ *ويشير* في هذا الصدد إلى الحجج القانونية الصارمة التي قدمها السيد فورمان في تقريره للعام 2003، والتي لم تقدم السلطات الإسرائيلية ملاحظاتها بشأنها قط، ومفادها أن محاكمة السيد البرغوثي لا تتفق مع معايير المحاكمة العادلة التي لا بد أن تحترمها إسرائيل، بوصفها طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛، *ويشير*، في ضوء التقرير، إلى أن نقل السيد البرغوثي إلى إسرائيل قد انتهك اتفاقات أوسلو واتفاقية جنيف الرابعة وأدى بالاتحاد البرلماني الدولي إلى حث السلطات الإسرائيلية على نقل السيد البرغوثي إلى عهدة السلطات الفلسطينية بغية محاكمته، وفقاً للقانون الدولي والمعايير الدولية للمحاكمة العادلة؛

5. *ويؤكد* أنه في حين يدين هجوم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ويشجب الأرواح التي أودت بحياتها، ويشعر بقلق عميق إزاء مصير الرهائن الباقين، فإنه يرى أن على إسرائيل أن تتمسك بسيادة القانون وأن توقف اتخاذ أي تدابير عقابية جماعية ضد المعتقلين الفلسطينيين، بمن فيهم السيد البرغوثي، لأسباب لا مبرر لها؛ *ويدعو* السلطات الإسرائيلية إلى السماح لعائلته ومحاميه ولجنة الصليب الأحمر الدولية بالاتصال بالسيد البرغوثي من دون قيود وضمان أن تكون ظروف احتجازه متوافقة مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي؛

6. *ويأمل مخلصاً* أن تنظر السلطات الإسرائيلية في طلب اللجنة الذي طال أمده بمنحها الإذن بزيارة السيد البرغوثي؛

7. *ويؤكد*، مرة أخرى، أن التقارير الوطنية والدولية العديدة التي تندد بظروف احتجاز السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ينبغي أن تثير قلق الكنيست؛ *ويؤكد من جديد* أن الكنيست يمكنه، وينبغي له، أن يمارس وظيفته الرقابية في دائرة السجون الإسرائيلية في ما يتعلق بمعاملة السجناء الفلسطينيين، ومن ثم المساعدة على ضمان تمتع جميع الأشخاص الخاضعين لولاية إسرائيل وسيطرتها الفعلية تمتعاً كاملاً بالحقوق المكرسة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ *ويود* معرفة ما إذا كان يسمح للكنيست وفرادى الأعضاء بالقيام بزيارات مرتجلة للسجون، وإذا كان الأمر كذلك، الحصول على معلومات عن الإطار القانوني الواجب التطبيق؛
8. *ويطلب من* الأمين العام إحالة هذا القرار إلى السلطات المختصة وأصحاب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه أن يساعد في تقديم المعلومات ذات الصلة؛
9. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير له في الوقت المناسب.

دولة فلسطين/~~إسرائيل~~

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

داعمون فلسطينيون للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يشاركون في تظاهرة داعين إلى إطلاق سراح أحمد سعدات المسجون في إسرائيل – مصورة بعدسة مجدي فتحي/نور

PSE-05- أحمد سعدات

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ ظروف الاعتقال اللاإنسانية
- ✓ عدم ورود إجراءات محاكمة عادلة

أ. ملخص القضية

في 14 آذار/مارس 2006، اختطفت قوات الدفاع الإسرائيلية السيد أحمد سعدات من سجن أريحا ونقله إلى سجن هداريم في إسرائيل، مع أربعة سجناء آخرين، بعد أن اتهمته السلطات الإسرائيلية بالتورط في قتل السيد ر. زئيفي، وزير السياحة الإسرائيلي، في تشرين الأول/أكتوبر 2001. وخلصت السلطات الإسرائيلية بعد شهر من ذلك إلى أن السيد سعدات لم يشارك في عملية القتل، بل واصلت توجيه الاتهام إلى المشتبه

القضية PSE-05

دولة فلسطين/إسرائيل: إنّ المجلس التشريعي الفلسطيني والبرلمان الإسرائيلي منتسبان إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحية: عضو في الأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني

صاحب الشكوى المؤهل: القسم I-1(ب) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكوى: تموز/يوليو 2006

قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): تشرين الثاني/نوفمبر – 2020

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: ---

جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع أصحاب الشكوى الفلسطينيين في الجمعية العامة الـ 162 في اجتماع للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر – 2020) وجلسة استماع مع رئيس المجموعة البرلمانية لفتح في الجمعية العمومية الـ139 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر – 2018)

المتابعة الأخيرة:

- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس وفد الكنيست إلى الاتحاد البرلماني الأوروبي (آذار/مارس 2024)؛ رسالة من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (تشرين الأول/أكتوبر 2020)
- بلاغ من أصحاب الشكوى: آذار/مارس 2024
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسائل إلى رئيس الكنيست وإلى رئيس وفد الكنيست إلى الاتحاد البرلماني الأوروبي (آذار/مارس 2022)؛ رسالة إلى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني (كانون الأول/ديسمبر 2021)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024

فيهم الأربعة الآخرين. وفي وقت لاحق، وجهت 19 تهمة أخرى إلى السيد سعدات، نشأت جميعها عن قيادته للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي تعتبرها إسرائيل منظمة إرهابية. لا تدعي أي من التهم التورط المباشر في جرائم العنف. وفي 25 كانون الأول/ديسمبر 2008، حُكم على السيد سعدات بالسجن لمدة 30 عاماً. وأثناء احتجازه، أفادت التقارير بأن السيد سعدات لم يتلق الرعاية الطبية التي يحتاجها، ولا زيارات من عائلته. في آذار/مارس وحزيران/يونيو 2009، تم وضعه في الحبس الانفرادي، مما دفعه في حزيران/يونيو 2009 إلى الإضراب عن الطعام لمدة تسعة أيام. وبقي في الحبس الانفرادي لمدة ثلاث سنوات حتى أيار/مايو 2012.

وفي نيسان/أبريل 2017، شارك السيد سعدات في إضراب جماعي عن الطعام من قبل المعتقلين الفلسطينيين للاحتجاج على ظروف اعتقالهم في السجون الإسرائيلية. وذُكر أنه نُقل في ذلك الوقت إلى الحبس الانفرادي في سجن أوليكدار. وفقاً للمعلومات التي تم جمعها خلال جلسة استماع مع أصحاب الشكوى الفلسطينيين في تشرين الأول/أكتوبر 2020، فإن الإضراب كان أيضاً ناتجاً عن قرار السلطات الإسرائيلية للعام 2017 بخفض عدد الزيارات الشهرية إلى زيارة واحدة بدلاً من زيارتين شهرياً. وذكر أصحاب الشكوى أن السلطات الإسرائيلية وعدت بزيادة عدد الزيارات الشهرية؛ غير أن ذلك لم يتم بعد.

وخلال جلسة الاستماع التي عقدت مع أصحاب الشكوى الفلسطينيين في تشرين الأول/أكتوبر 2020، جمعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين معلومات عن حالة السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، بما في ذلك حقوق الزيارة، التي تم تقييدها بشدة بسبب جائحة كوفيد-19. كما علمت اللجنة بالظروف الصعبة التي يتعين على أفراد عائلات المحتجزين مواجهتها قبل السماح لهم بزيارة أحبائهم، والتي تشمل تأكيد لجنة الصليب الأحمر الدولية، والسماح الإسرائيلي بدخول البلد والقيام برحلة طويلة إلى مرفق السجن. خلال جلسة تشرين الأول/أكتوبر 2020، وصف أصحاب الشكوى أيضاً ظروف الاحتجاز القاسية في السجون الإسرائيلية، ولا سيما اكتظاظها. في رسالتها المؤرخة 18 تشرين الأول/أكتوبر 2020، لم تقدم السلطات البرلمانية الإسرائيلية أي معلومات عن ظروف احتجاز السيد سعدات، بما في ذلك حقوقه في الزيارة. واقترحت السلطات أن ينظر الاتحاد البرلماني الدولي في ما إذا كانت المراسلات المقبلة المتعلقة بقضية السيد سعدات مناسبة، نظراً لتورطه في جرائم ذات صلة بالإرهاب.

ودعت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين السلطات الإسرائيلية إلى جلسة استماع أثناء جلستها المعقودة خلال الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2022 لمناقشة قضية السيد سعدات واستئناف الحوار. ورفضت السلطات الإسرائيلية، في رسالتها المؤرخة 10 آذار/مارس 2022، دعوة اللجنة إلى الاستماع، معتبرة أن السيد سعدات قد أدين لرئاسته جماعة إرهابية اغتالت، في جملة أمور، عضواً في البرلمان الإسرائيلي وحكم عليه بالسجن لمدة 30 عاماً. ووفقاً للسلطات، أُدين السيد سعدات على النحو الواجب في محاكمة عادلة أجريت في محكمة إسرائيلية بتهمة القتل

والشروع في القتل والعضوية في منظمة إرهابية. وأضافت السلطات الإسرائيلية أنها، في ضوء هذه العناصر، "لا ترى أي سبب لتغيير موقفها تجاه اللجنة بشأن هذه القضية أو أي قضية أخرى تتعلق بإرهابيين أدينوا في محاكم إسرائيلية."

وفي 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، شن مسلحون بقيادة حماس من قطاع غزة هجوماً في جنوب إسرائيل، وقتلوا المدنيين عمداً وأخذوا الرهائن إلى غزة. ورداً على الهجوم، شنت إسرائيل هجوماً على غزة تسبب في خسائر كبيرة في الأرواح البشرية ودمار واسع النطاق.

ووفقاً للمعلومات الأخيرة التي أطلع عليها صاحب الشكوى، تدهورت ظروف احتجاز السيد سعدات، فضلاً عن ظروف احتجاز جميع السجناء الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، منذ هجوم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وقد مُنعت لجنة الصليب الأحمر الدولية، وهي المنظمة الوحيدة التي سمحت لها السلطات الإسرائيلية بزيارة السجناء الفلسطينيين المحتجزين في إسرائيل، من دخول السجون الإسرائيلية، بينما مُنعت الزيارات الأسرية التي يسرتها لجنة الصليب الأحمر الدولية. لم يُمنح سوى المحامين الحق في زيارة موكليهم.

ووفقاً لصاحب الشكوى، نُقل السيد سعدات من سجن ريمون إلى مرفق احتجاز مجهول في إسرائيل. وأفيد بأن عضو البرلمان السابق وضع في الحبس الانفرادي. ويُزعم أن السيد سعدات لا يستطيع الحصول على الرعاية الطبية أو المياه أو الكهرباء بسبب القيود الشديدة التي تفرضها دائرة السجون الإسرائيلية في جميع زنزانات السجون، والتي تمتد أيضاً لتشمل القيود المفروضة على الإمدادات الغذائية. كما يُحرم السيد سعدات من الحصول على الاستحمام وضروريات النظافة والمياه، والتي قيل إن دائرة السجون تقيدها بأقل من ساعة في اليوم. المراحيض غير صالحة للاستخدام، مما يحرم السيد سعدات من الحد الأدنى من المعايير الصحية.

ووفقاً لتقرير عام[4] صادر عن منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية، بما في ذلك اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل ومنظمة أطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل في 16 شباط/فبراير 2024، "منذ هجوم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، والهجوم الإسرائيلي اللاحق على غزة، وحدوث تصعيد ملحوظ وشديد في إساءة معاملة المحتجزين والسجناء الفلسطينيين المسجونين في السجون ومرافق الاحتجاز الإسرائيلية. وعلى مدى الأشهر الأربعة الماضية، لقي ما لا يقل عن سبعة فلسطينيين حتفهم أثناء احتجازهم في السجون الإسرائيلية ومرافق الاحتجاز المخصصة، مع وجود أدلة وشهادات أولية تشير إلى أن بعض هذه الوفيات على الأقل كانت مرتبطة بحالات عنف شديد من

[4] *التعذيب المنهجي والمعاملة اللاإنسانية للمعتقلين الفلسطينيين في مرافق السجون الإسرائيلية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 – نداء عاجل إلى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة*، صادر عن اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل؛ عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقليات العربية في إسرائيل؛ HaMoked – مركز الدفاع عن الفرد؛ وأطباء لحقوق الإنسان في إسرائيل، 14 شباط/فبراير 2024.

جانب ضباط دائرة السجون الإسرائيلية ."" ويهدف التقرير إلى التصدي للانتهاكات الواسعة النطاق التي يرتكبها ضباط دائرة السجون الفلسطينية ضد السجناء الفلسطينيين.

وكررت السلطات البرلمانية الإسرائيلية، في رسالتها المؤرخة 18 آذار/مارس 2024، رأيها الراسخ بأن السيد أحمد سعدات إرهابي من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كان مسؤولاً عن التخطيط لقتل عضو الكنيست الإسرائيلي رحبعام زئيفي. وذكرت السلطات أنه "بسبب هذا العمل الشنيع، تم القبض عليه وحكم عليه بالسجن 30 عاماً."" غير أنه وفقاً للمعلومات الواردة في الملف، أسقطت السلطات الإسرائيلية في العام 2006 تهمة تورط السيد سعدات في جريمة قتل السيد زئيفي بعد أن قرر المدعي العام عدم وجود أدلة كافية لمحاكمة السيد سعدات بتهمة القتل. وأدين السيد سعدات في وقت لاحق بتهمة قيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ووجهت إليه 19 تهمة، ولكن لم يدع أي منها تورطه المباشر في جرائم العنف، على الرغم من أن سبع (يعود تاريخها إلى العام 1998 أو قبل ذلك) ادعت تورطها التحضيري أو الثانوي في مثل هذه الأعمال.

وفي ما يتعلق بظروف احتجاز السيد سعدات، ذكرت السلطات البرلمانية في رسالتها المؤرخة 18 آذار/مارس 2024 أن الصليب الأحمر مسؤول عن تنفيذ عمليات التفتيش هذه وأن سلطات السجون تستعرض بعناية وتنظر في توصيات كل تقرير من تقارير الصليب الأحمر وتنفذ التغييرات عند الضرورة.

وفي ما يتعلق بالحالة في غزة، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قراراً في 25 آذار/مارس 2024 يعرب فيه عن قلقه العميق إزاء الحالة الإنسانية الكارثية في قطاع غزة ويطالب بوقف فوري لإطلاق النار في شهر رمضان، والإفراج الفوري وغير المشروط عن الرهائن، فضلاً عن "الحاجة الملحة إلى توسيع نطاق تدفق المساعدة الإنسانية إلى المدنيين في قطاع غزة بأكمله وتعزيز حمايتهم.""

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يحيط علماً* برسالة السلطات البرلمانية الإسرائيلية المؤرخة 18 آذار/مارس 2024؛ *ويتأسف*، مع ذلك، لعدم استعداد السلطات الإسرائيلية للتعامل بشكل بناء مع اللجنة بشأن قضية السيد سعدات وعدم وجود معلومات ملموسة عن ظروف احتجازه؛
2. *ويعرب عن بالغ قلقه إزاء* تدهور ظروف احتجاز السيد سعدات، بما في ذلك نقله على ما يبدو من دون مبرر إلى مرفق احتجاز مجهول وإيداعه في الحبس الانفرادي في غياب أي سبب وجيه؛ والإبلاغ عن حرمانه من الرعاية الطبية والزيارات الأسرية؛ والافتقار إلى الغذاء والماء والكهرباء وحرمانه من حقوق الإنسان الأساسية كمحتجز؛ *ويحث* السلطات الإسرائيلية على معاملة السيد سعدات باحترام كرامته وقيمته المتأصلتين كإنسان، ومنع التعذيب

وغيره من أشكال إساءة المعاملة، والتحقيق الدقيق في الادعاءات الخطيرة للغاية بشأن معاملته الحالية، واتخاذ الإجراءات اللازمة التي قد تبرر نتيجة للتحقيق؛

3. *ويعرب عن استيائه* لاستمرار القرارات التعسفية التي تتخذها السلطات الإسرائيلية في ما يتعلق بحقوق السيد سعدات في الزيارة، والتي حُرم منها؛ *ويشير بحزم* إلى قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، التي تنص على أن حقوق السيد سعدات في الزيارة ينبغي ألا تخضع لقرارات تعسفية تأذن بزيارته أو ترفضها؛ *ويدعو* السلطات الإسرائيلية المعنية إلى ضمان تمتع السيد سعدات بحقوق زيارة الأسرة وفقاً للقانون والمعايير الدولية ذات الصلة؛ *ويرغب في* التحقق من ظروف احتجازه الراهنة، ولا سيما في ما يتعلق بتواتر الزيارات والحصول على الرعاية الطبية؛

4. *ويؤكد من جديد*، مرة أخرى، آراءه القائلة بأن أعضاء البرلمان ليسوا فوق القانون، وبأنهم عندما يرتكبون جرائم، ينبغي أن يخضعوا للمساءلة أمام محكمة قانونية وفقاً للإجراءات القانونية الواجبة؛ *ويشير* في هذا الصدد إلى أن اختطاف السيد سعدات ونقله إلى إسرائيل قد انتهكا اتفاقية أوسلو واتفاقية جنيف الرابعة وأنهما لا يتعلقان بتهمة القتل الأصلية وإنما بأنشطته السياسية بصفته أميناً عاماً للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛

5. *ويؤكد* أنه في حين يدين هجوم حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ويشجب الأرواح التي أودت بحياتها، ويشعر بقلق عميق إزاء مصير الرهائن الباقين، فإنه يرى أن على إسرائيل أن تتمسك بسيادة القانون وأن توقف اتخاذ أي تدابير عقابية جماعية ضد المعتقلين الفلسطينيين، بمن فيهم السيد سعدات، لأسباب لا مبرر لها؛ *ويدعو* السلطات الإسرائيلية إلى السماح لعائلته ومحاميه ولجنة الصليب الأحمر الدولية بالاتصال بالسيد سعدات من دون قيود وضمان أن تكون ظروف احتجازه متماشية مع التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي؛

6. *ويكرر* طلبه الذي طال أمده بمنح اللجنة الإذن بزيارة السيد سعدات؛ *ويأمل مخلصاً* أن تلبي السلطات الإسرائيلية هذا الطلب؛

7. *ويؤكد*، مرة أخرى، أن التقارير الوطنية والدولية العديدة التي تندد بظروف احتجاز السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ينبغي أن تثير قلق الكنيست؛ *ويؤكد من جديد* أن الكنيست يمكنه، وينبغي له، أن يمارس وظيفته الرقابية في دائرة السجون الإسرائيلية في ما يتعلق بمعاملة السجناء الفلسطينيين، ومن ثم المساعدة على ضمان تمتع جميع الأشخاص الخاضعين لولاية إسرائيل وسيطرتها الفعلية تمتعاً كاملاً بالحقوق المكرسة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ *ويود* معرفة ما إذا كان يسمح للكنيست وفرادى الأعضاء بالقيام بزيارات مرتجلة للسجون، وإذا كان الأمر كذلك، الحصول على معلومات عن الإطار القانوني الواجب التطبيق؛

8. *ويطلب من* الأمين العام إحالة هذا القرار إلى السلطات المختصة وأصحاب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه أن يساعد في تقديم المعلومات ذات الصلة؛

9. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير له في الوقت المناسب.

الفلبين

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

سناتور سابقة من الفلبين، ومدافعة عن حقوق الإنسان ليلى دي ليما (في الوسط) تلوّح وهي تصل إلى محكمة مدينة مونتينلوبا الابتدائية في مانيلا، في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023. جام ستا روزا/وكالة فرنس برس

القضية PHL-08

الفلبين: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: برلمانية من المعارضة
صاحب الشكوى المؤهل: القسم I-1(د) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: أيلول/سبتمبر 2016
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/أكتوبر 2023
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: أيار/مايو 2017
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: ---
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس مجلس الشيوخ (آذار/مارس 2024)
- بلاغ من صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2023
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس مجلس الشيوخ (آذار/مارس 2024)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024

PHL-08- ليلى دي ليما

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المتخذة ضد البرلمانيين
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير

أ. ملخص القضية

شغلت السيدة ليلى دي ليما منصب رئيسة لجنة الفلبين لحقوق الإنسان في الفترة من أيار/مايو 2008 إلى حزيران/يونيو 2010. وبهذه الصفة، قادت سلسلة من التحقيقات في عمليات القتل خارج نطاق القضاء المزعومة المرتبطة بفرقة الموت في دافاو في مدينة دافاو، حيث كان السيد دوتيرتي عمدة منذ فترة طويلة، وخلصت إلى أن السيد دوتيرتي، الرئيس السابق للفلبين، كان وراء فرقة الموت في دافاو.

وفي العام 2010، تم تعيين السيدة دي ليما وزيرة للعدل. استقالت من هذا المنصب في تشرين الأول/أكتوبر 2015 للتركيز على حملتها للحصول على مقعد في مجلس الشيوخ في انتخابات أيار/مايو 2016، وهي محاولة كانت ناجحة. في آب/أغسطس 2016، كرئيسة للجنة مجلس الشيوخ للعدالة وحقوق الإنسان، أطلقت تحقيقاً في مقتل الآلاف من

متعاطي المخدرات وتجار المخدرات المزعومين، والذي ورد أنه حدث بعد تولي الرئيس دوتيرتي منصبه في حزيران/يونيو 2016. بعد انتخابها لعضوية مجلس الشيوخ، أصبحت هدفاً لأعمال الترهيب والتشهير، بما في ذلك من قبل الرئيس آنذاك دوتيرتي نفسه.

وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، رفعت السيدة دي ليما التماساً ضد الرئيس دوتيرتي آنذاك أمام المحكمة العليا تطلب فيه إلى المحكمة، في جملة أمور، أن تأمر الرئيس دوتيرتي وأي من ممثليه بالتوقف عن القيام بما يلي: البحث عن تفاصيل عن حياتها الخاصة خارج نطاق الاهتمام العام المشروع أو الإدلاء بتصريحات تسيء إليها كامرأة وتضر بكرامتها كإنسان؛ والتمييز ضدها على أساس الجندر؛ ووصف سلوكها الجنسي المزعوم أو نشره؛ وممارسة العنف النفسي ضدها؛ وانتهاك حقوقها أو القيام بأفعال تتعارض مع القانون والأخلاق الحميدة والعادات الحميدة والسياسة العامة و/أو المصلحة العامة. في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019، رفضت المحكمة العليا التماس أمر الإحضار على أساس أن الرئيس كان محصّناً من الإجراء القانوني خلال فترة شغله لمنصبه وولايته.

وتم القبض على السيدة دي ليما واحتجازها في 24 شباط/فبراير 2017 بتهمة تلقي أموال مخدرات لتمويل حملتها للحصول على مقعد في مجلس الشيوخ. ووجهت التهم، في ثلاث قضايا مختلفة، في أعقاب تحقيق أجراه مجلس النواب في تجارة المخدرات في سجن نيو بيليبيد في العام 2016، ومسؤولية السيدة دي ليما في مثل هذه التجارة عندما كانت وزيرة للعدل. بدأ التحقيق الذي قاده مجلس النواب بعد أسبوع من بدء تحقيقها في مجلس الشيوخ في عمليات القتل خارج نطاق القضاء.

ومنذ تموز/يوليو 2018، تم اتهام السيدة دي ليما في القضايا الثلاث المعروضة على الفروع 205 و256 من المحكمة الابتدائية الإقليمية – مدينة مونتينلوبا. في 17 شباط/فبراير 2021، منح فرع من المحكمة الابتدائية الإقليمية 205 بطلان السيدة دي ليما للأدلة في القضية رقم 17-166، وبرأها تقنياً، في غياب أدلة كافية.

ويشير صاحب الشكوى إلى أنه أثناء تقديم أدلة الادعاء في القضيتين الأوليتين المتبقيتين (القضية رقم 17-165)، لم يرد دليل مادي على المخدرات غير المشروعة المزعومة فحسب، أو الأموال التي يُزعم أنها سلمت إلى السيدة دي ليما كنصيبها في تجارة المخدرات غير المشروعة المزعومة، ولكن حتى شهود الادعاء أنفسهم، ومعظمهم من المجرمين الذين يقضون عقوبات في سجن بيليبيد الجديد، نفى أي تورط أو حتى أي معرفة شخصية بتجارة المخدرات غير المشروعة المزعومة. وبدلاً من ذلك، أمضى الادعاء معظم وقته في محاولة إثبات ذنب شهوده، بما في ذلك السيد بيتر كو والسيد هانز تان والسيد فيسنتي سي، الذين أنكروا جميعاً مراراً وتكراراً أي تورط في تجارة المخدرات غير المشروعة، والذين فشل الادعاء حتى الآن في توجيه الاتهام إليهم كمتآمرين. بشكل مفاجئ، توفي الشخص الوحيد الذي اتهمه هؤلاء الشهود باستمرار على أنه على دراية شخصية بتجارة المخدرات في سجن بيليبيد الجديد، ودور السيدة دي ليما في 26 أيلول/سبتمبر

2016. كان هذا الشخص، السيد توني كو، سجيناً، طُعن حتى الموت في أعمال شغب في السجن استهدفت السجناء الذين رفضوا في البداية الإدلاء بشهادتهم ضد السيدة دي ليما أمام جلسة استماع لجنة العدل في مجلس النواب بشأن تجارة المخدرات في سجن نيو بيليبيد. والأهم من ذلك، يشير صاحب الشكوى إلى أن شاهد الادعاء الأول في القضية، السيد رافائيل راغوس، نائب مدير مكتب التحقيقات الوطني السابق والمسؤول السابق عن مكتب الإصلاحيات، الذي كان الشاهد الوحيد الذي شهد بأنه سلم المال إلى منزل السيدة دي ليما في مناسبتين، تراجع عن جميع شهادته وبياناته ضد السيدة دي ليما في 30 نيسان/أبريل 2022. في تراجعه، قال السيد راغوس إنه أُجبر على الإدلاء بشهادته ضدها من قبل وزير العدل آنذاك فيتاليانو أغيري الثاني، الذي قاد مطاردة الساحرات ضد السيدة دي ليما في جلسات استماع لجنة العدل في مجلس النواب الفلبيني في العام 2016. بالإضافة إلى السيد راغوس، تراجع عن كلامهما كل من السيد رودولفو ماجلو، وهو ضابط شرطة سابق أدين بالاختطاف، والسيد نونيلو أريلي، أحد عناصر الشرطة. وبالرغم من ذلك، في ضوء إعادة السيد راغوس الإدلاء بشهادته، اختتمت القضية رقم 17-165 في 12 أيار/مايو 2023 بتبرئة السيدة دي ليما، لكن مكتب النائب العام ووزارة العدل استأنفا الحكم بالبراءة أمام محكمة الاستئناف، وفقاً لما ذكره صاحب الشكوى، انتهاكاً للحظر الدستوري على الازدواج.

وبعد إعادة السيد راغوس، والتراجع السابق للسيد كيروين إسبينوزا والحارس الشخصي السابق المتهم السيد روني دايان، في القضية المتبقية (القضية رقم 17-167)، تراجع شاهدان آخران للادعاء عن شهادتهما في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وقد تم ذلك في رسالة سُلمت إلى السيدة دي ليما، وعُرضت بعد ذلك على المحكمة، قالوا فيها إنهم "منزعجون من ضمائرهم"، وأنهم لا يريدون أن يكون المتهم ضحية بطلان المحاكمة. كما ذكرت الرسالة أن خمسة شهود آخرين سيتراجعون أيضاً. وعلاوة على ذلك، يؤكد صاحب الشكوى أن شاهدين آخرين على الأقل، هما السيد جويل كابونيس والسيد هربرت كولانغو، يدعيان أنهما ضالعان في الاتجار غير المشروع بالمخدرات. على الرغم من هذه الاعترافات التي تم تقديمها تحت القسم وفي جلسة علنية، فقد رفض الادعاء حتى يومنا هذا توجيه الاتهام إليهم، سواء كمتآمرين في القضية نفسها أو في قضية منفصلة، وبالتالي أظهر – وفقاً لصاحب الشكوى – أنهم سيستفيدون من تجريم السيدة دي ليما. في الوقت الحالي، القضية معلقة أمام المحكمة الابتدائية الإقليمية في مدينة مونتينلوبا (الفرع 206)، برئاسة القاضي جينر جيتو. لا يزال أمام المحكمة طلب إعادة النظر في أمر المحكمة بموجب القاضي السابق، السيد روميو بوينافينتورا، الذي رفض طلب السيدة دي ليما بالإفراج بكفالة في 7 حزيران/يونيو 2023. تم تقديم اقتراح إعادة النظر بعد أن تم اكتشاف أن شقيق القاضي بوينافنتورا له صلات مباشرة ووثيقة بتحقيق رئيس مجلس النواب المذكور أعلاه في السيدة دي ليما في العام 2016. بعد أن تنحى القاضي بوينافنتورا عن القضية، تم إسناد القضية إلى فرع 206 من المحكمة الابتدائية الإقليمية في مونتينلوبا، برئاسة القاضي جينير جيتو. في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أفرج القاضي جيتو عن السيدة

دي ليما بكفالة، وبعد ذلك أطلق سراحها. وبعد الاطلاع على شهادات الشهود الرئيسيين، ذكرت المحكمة أن الشهادات لم تتمكن من إثبات ورود مؤامرة بين المتهمين، بمن فيهم السيدة دي ليما، لارتكاب الاتجار غير المشروع بالمخدرات. أكمل الادعاء مرافعته في 11 آذار/مارس 2024. في 21 آذار/مارس 2024، قدم محامي الدفاع اعتراضاً على الأدلة، والتي، إذا تم منحها، ستكون بمثابة تبرئة. وقد فعل ذلك محامي الدفاع اعتقاداً منه بأنه لا ترد أدلة كافية لمتابعة القضية.

وفي رسالته المؤرخة 6 آذار/مارس 2024، ذكر رئيس مجلس الشيوخ أن "مجلس الشيوخ الفلبيني يواصل دعم الحقوق والامتيازات بسبب أعضائه الحاليين والسابقين."

وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، خلص فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، مردداً استنتاجات بعثة الاتحاد البرلماني الدولي السابقة إلى الفلبين، إلى أن احتجاز السناتور دي ليما كان تعسفياً وأن إطلاق سراحها الفوري كان على ما يرام.

وترشحت السيدة دي ليما لإعادة انتخابها لمجلس الشيوخ من الاحتجاز في أيار/مايو 2022، لكن لم تتم إعادة انتخابها.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يشكر* رئيس مجلس الشيوخ على اتصاله وروح التعاون التي أبداها؛

2. *ويسعده أنه* تم الإفراج عن السيدة دي ليما أخيراً بكفالة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023؛ ومع ذلك، يساوره بالغ القلق لأن الأسباب التي دفعت القاضي إلى الإفراج بكفالة تؤكد مرة أخرى أوجه القصور الخطيرة في المحاكمة وفي الأدلة المقدمة ضد السيدة دي ليما؛ *ويأمل مخلصاً* أن تنجح مطالب تقديم الأدلة وأن تتحقق العدالة في نهاية المطاف من خلال فصل هذه التهمة الأخيرة المتبقية؛

3. *ولا يزال مقتنعاً* في هذا الصدد بأن الخطوات المتخذة ضد السيدة دي ليما جاءت رداً على معارضتها الصريحة للطريقة التي كان يشن بها الرئيس دوتيرتي آنذاك حرباً على المخدرات، بما في ذلك إدانتها لمسؤوليته المزعومة عن عمليات القتل خارج نطاق القضاء؛ ويشير في هذا الصدد، بالإضافة إلى التراجعات عن الكلام المتعددة من قبل الشهود، إلى المدة التي لا يمكن تفسيرها للإجراءات الجنائية، والانتهاك المتكرر لمبدأ افتراض البراءة، وتوقيت الإجراءات الجنائية، وتعديل التهم، والاعتماد على شهادات المدانين من تجار المخدرات الذين تلقوا معاملة تفضيلية في المقابل، أو تعرضوا للترهيب الجسدي، بما في ذلك الموت في السجن، أو كان لديهم نية لإيذاء السيدة

دي ليما نتيجة لجهودها لتفكيك عمليات الاتجار بالمخدرات عندما كانت وزيرة للعدل، والضغط الذي يمارس على الأفراد الآخرين للإدلاء بشهاداتهم ضدها؛

4. *ويرحب* باستعداد مجلس الشيوخ للمساعدة في حماية حقوق السيدة دي ليما؛ *وثق في* أنه سيواصل رصد حالتها إلى حين التوصل إلى نهاية مرضية؛

5. *ويطلب من* الأمين العام أن يحيل هذا القرار إلى رئيس الفلبين، وإلى السلطات البرلمانية ذات الصلة، وإلى صاحب الشكوى، وإلى أي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يسمح له بتقديم المعلومات ذات الصلة؛

6. *ويطلب من* اللجنة أن تواصل النظر في هذه القضية، وأن تقدم إليه تقريراً في الوقت المناسب.

الفلبين

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

الصورة الرسمية لفرانس كاسترو، 2019. ويكيبيديا

PHL-10- فرانشيسكا كاسترو

PHL-13- سارة جاين ي. إيلاغو

القضية PHL-COLL-02

الفلبين: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: برلمانيتان حاليتان من المعارضة (امرأتان)
صاحب الشكوى المؤهل: القسم I-1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: كانون الأول/ديسمبر 2019
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: : تشرين الأول/أكتوبر 2023
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: ---
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: تقرير من مكتب المراجع والبحوث لمجلس النواب (آذار/مارس 2024)
- بلاغ من صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس مجلس الشيوخ (آذار/مارس 2024)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: تشرين الأول/أكتوبر 2023

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة في مرحلة التحقيق
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية

أ. ملخص القضية

أصبحت السيدة فرانسيسكا ("فرانس") كاسترو والسيدة سارة جين ي. إيلاغو عضوتين في مجلس النواب الفلبيني في العام 2016. بعد العام 2022، بقيت السيدة كاسترو فحسب عضوة في مجلس النواب.

ويذكر أصحاب الشكوى أنهما تعرضتا خلال ولايتيهما البرلمانيتين لمضايقات منتظمة بسبب معارضتهما لسياسات الرئيس

السيد رودريغو ر. دوتيرتي آنذاك. ويشمل هذا التخويف المزعوم التعرض لتهم ليس لها أساس قانوني أو وقائعي وتتعارض مع حق الأفراد في محاكمة عادلة وحقهما في حرية التعبير، وتشكيل الجمعيات، والتنقل.

وفي هذا الصدد، يذكر أصحاب الشكوى أن السيدة كاسترو، التي تتهم مع معلمين آخرين وتدافع عن جماعة لوماد الأصلية في دافاو ديل نورتي بالفلبين، تم اعتقالها واحتجازها لفترة وجيزة في 28 و29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 بتهمة "إساءة معاملة الأطفال" في ما يتعلق بإجلاء 14 طفلاً من لوماد في مركز سالوغبوغان تاتانو إيغكانونغون للتعليم المجتمعي المحلي في ميندناو التي مزقتها النزاعات، حيث تقاتل القوات المسلّحة، إلى جانب جماعة ألامارا شبه العسكرية، ضد التمرد الشيوعي. يبدو أن السلطات تدعي أيضاً أن مركز التعلم يعمل كواجهة للتمرد الشيوعي. يحاول الادّعاء إثبات جريمة "إساءة معاملة الأطفال" من خلال التأكيد على أن هذا الاعتداء تم من خلال مرافقة القصر من دون مساعدة ووجود وكالة إنفاذ القانون الحكومية المعنية أو إذن خطي وموافقة والدي القاصرين. ويفيد أصحاب الشكوى أن السيدة كاسترو والمتهمين الآخرين أنقذوا القاصرين الـ14 من مضايقة جماعة ألامارا شبه العسكرية والجيش. وبحسب ما ورد أنكر أهل الأطفال أن المتهمين اختطفوا أطفالهم وقالوا إنهم اضطروا إلى المغادرة لأن التهديدات لم تعد محتملة. ويدعي أصحاب الشكوى أن النيابة العامة سرحت مؤخراً أحد المتهمين لكي يصبح شاهداً من شهود الدولة، وأن هذا الشخص – شأنه شأن شهود الادعاء الآخرين – لم يكن لديه أي معرفة شخصية من شأنها أن تورط السيدة كاسترو والمتهمين الآخرين في ارتكاب أي جريمة. على الرغم من الإبلاغ عن عدم ورود أدلة، في 25 أيلول/سبتمبر 2023، رفضت المحكمة في القضية طلب محامي الدفاع بالإذن بتقديم اعتراض على الأدلة. وبدلاً من ذلك، وجهت محامي الدفاع لتقديم شهودها اعتباراً من 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023. من المعلومات التي قدمها مكتب المراجع والبحوث في مجلس النواب في 20 آذار/مارس 2024، يبدو أنه حتى الآن، لم يتمكن شهود الادعاء من دعم أطروحة الادعاء. منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، تم الاستماع إلى العديد من شهود الدفاع. سيقدم محامي الدفاع شاهدته التالية، السيدة نولاسكو، في 11 نيسان/أبريل 2024، وبعد ذلك ستحدد المحكمة موعداً لمحاكمة شاهد الدفاع الأخير، السيدة كاسترو. سيتم إجراء هاتين الجلستين الأخيرتين عبر الفيديو، حيث لا تزال السيدة نولاسكو والسيدة كاسترو هدفين للتشهير عبر الإنترنت أو خارجها، مما شكّل مصدر قلق على سلامتهما إذا سافرتا من مانيلا إلى مدينة دافاو ومدينة تاغوم.

وفي هذا الصدد، يفيد صاحب الشكوى أيضاً أن السيدة كاسترو لا تزال تتعرض للهجمات، والاتهامات، والمضايقات، وحتى التهديدات السياسية. يتعلق آخر مثال على تشويه سمعة السيدة كاسترو علناً بالملاحظات التالية التي تم الإدلاء بها في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2023 على التلفزيون الوطني، والتي تم نشرها لاحقاً على وسائل التواصل الاجتماعي، من قبل الرئيس السابق دوتيرتي، الذي تشغل ابنته منصب نائب رئيس الفلبين الحالي: "لم أخبرهم (فرنس كاسترو وآخرون) وجهاً لوجه، لم أخبرهم أنهم كما تعلمون، نحن أعداء، أريد قتلكم لكني أريد قتلكم بهدوء." ثم ورد أنه قال لابنته، نائب

الرئيس: "لكن هدفك الأول مع صندوق المخابرات، هو أنت، أنت، فرنس، أنتم الشيوعيون الذين أريد قتلهم. أخبريها بالفعل." ووفقاً لأصحاب الشكوى، أصدر الرئيس السابق هذه التهديدات بسبب إدانة السيدة كاسترو لاستلام نائب الرئيس واستخدامه غير المأذون به المزعوم في العام 2022 لـ125 مليون بيزو من الأموال السرية. بعد معارضة ملحّة من السيدة كاسترو وآخرين للمنحة الجديدة للأموال السرية، ألغى مجلس النواب طلب نائب الرئيس. دعت قيادة مجلس النواب الرئيس السابق دوتيرتي إلى التهديد بإلحاق الأذى بالسيدة كاسترو. وأصدر قادة جميع الأحزاب السياسية في مجلس النواب بياناً في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2023 قالوا فيه "إننا، نحن قادة جميع الأحزاب السياسية في مجلس النواب، نستثني إلى أقصى حد الملاحظات التي أدلى بها الرئيس السابق رودريغو ر. دوتيرتي." في 24 تشرين الأول/أكتوبر 2023، رفعت السيدة كاسترو شكوى جنائية من بين شكاوى أخرى ضد الرئيس السابق دوتيرتي بتهمة التهديدات الخطيرة في ما يتعلق بقانون الجرائم الإلكترونية أو قانون الجمهورية 10175. في شكواها الجنائية، قالت السيدة كاسترو أيضاً إن ملاحظات الرئيس دوتيرتي بشأنها لا أساس لها من الصحة من الناحية الواقعية وخبيثة بشكل واضح، لكنها لا تستطيع وصفها بأنها "مجازية أو مزحة أو حميدة." في 9 كانون الثاني/يناير 2024، رفض مكتب المدعي العام لمدينة كيزون الشكوى بسبب "عدم ورود أدلة كافية." قدمت السيدة كاسترو التماساً للمراجعة إلى وزارة العدل في 5 شباط/فبراير 2024.

وبصفتها عضوة في البرلمان آنذاك، تم تصنيف السيدة إيلاغو بشكل مباشر وغير مباشر في منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الشرطة والجيش على أنها إرهابية. من المفهوم أن تصنيف أحد بمبدأ "العلامات الحمراء" في الفلبين يشير إلى الإدراج في القائمة السوداء الخبيثة للأفراد أو المنظمات التي تنتقد أو لا تدعم بالكامل تصرفات الحكومة القائمة في البلاد. يتم "تصنيف" هؤلاء الأفراد والمنظمات على أنهم إما شيوعيون أو إرهابيون، أو كلاهما، بغض النظر عن معتقداتهم السياسية الفعلية أو انتماءاتهم. في 7 كانون الأول/ديسمبر 2020، قدمت السيدة إيلاغو شكوى إلى مكتب أمين المظالم في ما يتعلق بسلوك ستة من كبار المسؤولين في الجيش والحكومة. لا تزال المسألة معلقة.

وكجزء من المضايقات المزعومة، استُهدفت السيدة إيلاغو أيضاً بشكوى معدلة، تم تقديمها في الأصل في 24 تموز/يوليو 2019، وأضيف إليها اسمها كمدعى عليه. يتعلق الأمر بشكوى من أم ضد مجموعة الشباب "قائمة حزب الكباتان"، اتهمت فيها الأخيرة باختطاف ابنتها وإساءة معاملتها. في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، أيدت المحكمة العليا قرارها السابق برفض الالتماس المقدم من والدي الفتاة. وخلصت المحكمة العليا، في ذلك، إلى أن الفتاة كانت في سن قانونية وأنها أنكرت تعرضها للإكراه واختارت طواعية الانضمام إلى مجموعة الشباب. قبل وقت قصير، في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، رفض المدعون العامون في وزارة العدل العديد من التهم المتعلقة بهذا الوضع ضد السيدة إيلاغو لعدم ورود سبب مقنع.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم في الاتحاد البرلماني الدولي،

1. يشكر مكتب المراجع والبحوث التابع لمجلس النواب على التقرير المقدم؛

2. *ولا يزال يساوره بالغ القلق إزاء* تهديد رئيس الفلبين السابق على الهواء مباشرة حياة عضو في البرلمان؛ *ويرى* أن هذه المسألة، علاوة على العواقب الوخيمة على السيدة كاسترو نفسها، لها أيضاً أثر خطير على سير عمل البرلمان الفلبيني ككل، لأنها قد تمنع أعضاءه من التحدث علناً بشأن مسائل هامة وتعرض حياتهم لخطر كبير؛ *ويعيد التعبير عن سروره بشأن* قادة الأحزاب السياسية في البرلمان الذين شجبوا تصريحات الرئيس السابق دوتيرتي بعد وقت قصير من الإدلاء بها؛

3. *ويشعر بالحيرة* لأنه، في ضوء الطبيعة العلنية للتهديدات، قرر مكتب المدعي العام عدم المضي قدماً في الشكوى الجنائية للسيدة كاسترو ضد الرئيس آنذاك؛ *ويأمل مخلصاً* أن تعيد وزارة العدل النظر في هذا القرار وأن تتخذ إجراءات المتابعة اللازمة التي تستدعيها الشكوى؛ *ويرغب في الحصول* على مزيد من المعلومات عن هذه النقطة؛

4. *ولا يزال يساوره القلق إزاء* الادعاءات المستمرة بتخويف السيدة كاسترو والتشهير بها؛ *ويود* معرفة الخطوات التي يجري اتخاذها للتحقيق في هذه الادعاءات وتوفير الحماية اللازمة لها؛ *ويثق في* أن مجلس النواب يراقب حالتها عن كثب؛ *ويرغب في* الحصول على تأكيد لذلك؛

5. *ويساوره القلق* لأن إجراءات المحاكمة ضد السيدة كاسترو وبقية المتهمين لم تكتمل بعد، ولأن حالة التهم المحتملة المتبقية ضد السيدة إيلاغو لم تحدد بعد، مما يؤدي إلى حالة من عدم اليقين القانوني المطول؛ *ويثق في* أن محاكمة السيدة كاسترو ستنتهي قريباً، لا سيما في غياب أي دليل واضح على دعم التهمة؛ *ويثق أيضاً في* أن التهم المحتملة المتبقية ضد السيدة إيلاغو ستحدد قريباً وأن الاستنتاجات التي توصلت إليها المحكمة العليا بشأن الالتماس المتعلق بالوقائع نفسها ستؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب؛ *ويرغب في إبقائه* على علم في هذا الصدد؛

6. *ولا يزال يشعر بالقلق* لأن شكوى السيدة إيلاغو بشأن التشهير بها المزعومة لا تزال معلقة لدى أمين المظالم من دون أي دليل على أنها قيد النظر الفعلي؛ *ويدعو مجدداً* أمين المظالم إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للنظر في الشكوى إلى جانب أي خطوات قد تبرر استنتاجاته؛ *يرغب في إبقائه* على علم في هذا الصدد؛

7. *ويطلب من* الأمين العام إحالة هذا القرار إلى السلطات البرلمانية ووزارة العدل وأمين المظالم وأصحاب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه أن يساعد في تقديم المعلومات ذات الصلة؛

8. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير له في الوقت المناسب.

جمهورية الصومال الفيدرالية

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

فيسبوك – سعادة السيد عبدي حاشي عبد الله

SOM-14- سعادة السيد عبدي حاشي عبد الله

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ انتهاك حرية التعبير والرأي
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ إلغاء أو تعليق، أو إبطال لا داعي له وغير ذلك الأعمال التي تعيق ممارسة الولاية البرلمانية

القضية SOM-14

جمهورية الصومال الفيدرالية: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: عضو برلماني مستقل
صاحب الشكوى المؤهل: القسم I-1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: شباط/فبراير 2024
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: ---
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: ---
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: آذار/مارس 2024
- بلاغ من صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (آذار/مارس 2024)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024

أ. ملخص القضية

إن سعادة السيد عبدي حاشي عبد الله عضو مستقل في مجلس الشعب في جمهورية الصومال الفيدرالية. ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد واجه السيد عبدي تهديدات متصاعدة ضده وضد أسرته فضلاً عن التخويف بسبب جهوده لكشف انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة وحالات الفساد داخل الحكومة. كما يُزعم أنه تمت مواجهته في البرلمان ودُعي إلى

وقف تحقيقاته. ونتيجة لذلك، لم يكن أمام السيد عبدي خيار سوى الإقامة من حين لآخر خارج البلاد حفاظاً على سلامته. عندما يكون في جمهورية الصومال الفيدرالية، عليه أن يتخذ احتياطات شديدة لتجنب تعريض نفسه للخطر، مما يحد من حريته في الحركة وقدرته على العمل مع ناخبيه.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤكد صاحب الشكوى أن السيد عبدي حُرم مراراً وتكراراً من فرصة التحدث في البرلمان، ومُنع من تقديم التماسات، وواجه تحذيرات بفرض عقوبات بسبب إدلائه بتصريحات انتقادية ضد السلطات. ويشير صاحب الشكوى أيضاً إلى أن رئيس البرلمان لم يسمح، خلال دورة برلمانية كان من المقرر فيها مناقشة الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بأي مناقشة بشأن هذا البند على الرغم من التأييد الواسع النطاق الذي حظي به البرلمانيون الحاضرون. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن هذا القرار ينتهك القواعد البرلمانية، وقد اتخذ نتيجة لضغوط من خارج البرلمان، وكان الدافع وراءه هو الرغبة في حماية كبار المسؤولين لتورطهم في العديد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك مقتل زميلة السيد عبدي، السيدة أمينة عبدي، في آذار/مارس 2022. (راجع القضية SOM-13)، التي اشتهرت بدعوتها إلى المساءلة في البرلمان.

وبعد انتخابات أيار/مايو 2022، حدث انتقال سلمي للسلطة في حزيران/يونيو 2022، مما رفع الآمال في مستقبل يتسم بالمزيد من الديمقراطية والسلام للبلاد. ووفقاً لصاحب الشكوى، دعا الرئيس الجديد باهتمام إلى إجراء تحقيق لتحديد العقل المدبر لاغتيال السيدة عبدي، التي تنتمي إلى الحزب نفسه الذي ينتمي إليه السيد عبدي، ولكن لم يحرز أي تقدم في التحقيق منذ الانتخابات. ووفقاً لصاحب الشكوى، يواصل السيد عبدي المطالبة بالمساءلة عن اغتيال السيدة عبدي، على أمل إنهاء الإفلات المتوطن من العقاب على جرائم القتل السياسية التي ارتكبت ضد شخصيات نسائية بارزة في جمهورية الصومال الفيدرالية. كما يهدف إلى حشد زملائه البرلمانيين من خلال زيادة وعيهم وبناء قدرتهم على الوفاء بولايتهم من خلال مشاركته مع المعهد البرلماني للقرن الإفريقي وشرق إفريقيا.

وتواجه جمهورية الصومال الفيدرالية زيادة في الهجمات المسلحة العنيفة كجزء من حرب أهلية استمرت عقوداً ضد الجماعات المتمردة. في القضايا السابقة، لم تتمكن السلطات الفيدرالية من التحقيق في مقتل البرلمانيين بسبب التحديات الهيكلية التي يعاني منها النظام القضائي في البلاد. وتناولت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي المعنية 12 قضية اغتيال يعود تاريخها إلى أعوام 2008 و2009 و2014. وتتعلق جميع القضايا بأعمال القتل العمد، ولم يتم حل أي منها.

وخلال الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، تمكنت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين من الاجتماع بوفد جمهورية الصومال الفيدرالية. وأثناء الاجتماع، أطلع الوفد رئيس مجلس الشعب على رسالة تناولت بعض الشواغل التي طرحها صاحب الشكوى. ووفقاً للسلطات البرلمانية، يُسمح للسيد عبدي دائماً بالإعراب عن آرائه، على النحو

المنصوص عليه في النظام الداخلي للبرلمان؛ ولم يكونوا على علم بأي شكاوى أثارها السيد عبدي في البرلمان ولم يسمعوا بأي تهديدات موجهة ضده. وشجعت السلطات السيد عبدي على استخدام آليات داخلية لمعالجة شواغله وإدراج أدلة داعمة لأي ادعاءات أثيرت ضد السلطات.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يشير إلى* أن الشكوى المتعلقة بقضية السيد عبدي مقبولة، نظراً إلى أن الشكوى: (1) قدمها أصحاب الشكاوى المؤهلون بالشكل الواجب بموجب المادة I.1 (أ) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (2) تتعلق بعضو برلماني حالي وقت حدوث الوقائع المزعومة؛ (3) تتعلق بادعاءات التهديد وأعمال التخويف، وانتهاك حرية الرأي والتعبير، وانتهاك حرية التنقل، والإبطال أو التعليق أو الإلغاء أو غير ذلك من الأفعال التي تعوق ممارسة الولاية البرلمانية، وهي ادعاءات تقع ضمن ولاية اللجنة؛

2. *ويشكر* أعضاء الوفد الصومالي على المعلومات التي قدموها خلال اجتماع مع أعضاء لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي في آذار/مارس 2024؛

3. *ويشعر بالقلق* إزاء الادعاءات بأن السيد عبدي تلقى تهديدات بالقتل نتيجة لأنشطته الرقابية؛ *ويعترف* بأن جمهورية الصومال الفيدرالية لا تزال تواجه تحديات أمنية خطيرة تؤثر على جميع أفراد المجتمع؛ *ولا يزال مقتنعاً* بأن السلطات البرلمانية تتحمل مسؤولية بذل قصارى جهدها لضمان سلامة زملائها من أي أعمال انتقامية أو تهديدات نتيجة لعملهم البرلماني؛ *ويطلب من* السلطات أن تبذل كل ما في وسعها لضمان حماية حياة السيد عبدي وتمكينه من القيام بعمله من دون تهديد أو ترهيب أو عرقلة؛

4. *ويعرب عن قلقه إزاء* التفاوت بين رواية صاحب الشكوى ورواية السلطات بشأن الادعاءات التي تفيد بأن السيد عبدي وآخرين قد حرموا مراراً وتكراراً من الحق في الكلام أو تقديم طلبات في البرلمان؛ *ويود* الحصول على مزيد من التوضيح بشأن هذه النقطة، بما في ذلك نسخة من النظام الداخلي لمجلس الشعب؛ *ويأمل في* أن تتمكن من الاعتماد على مساعدة السلطات البرلمانية في الحصول على تسجيلات فيديو لجلسات البرلمان التي أبلغ فيها صاحب الشكوى عن وقوع حوادث؛

5. *ويطلب من* الأمين العام توجيه انتباه رئيس مجلس الشعب في جمهورية الصومال الفيدرالية إلى هذا القرار وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه أن يساعد في تقديم المعلومات ذات الصلة؛

6. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير له في الوقت المناسب.

تركيا

قرار اعتمد بتوافق الآراء من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)[5]

متظاهرة تحمل صورة فيجن يوكسيكداغ أثناء محاكمة القائد المشارك لحزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأكراد أمام المحكمة في أنقرة في 13 نيسان/أبريل 2017.

TUR-69 – جولسر يلدريم (السيدة)

TUR-70 – سلمى إيرماك (السيدة)

TUR-71 – فيصل ساريلديز

TUR-73 – كمال أكتاش

TUR-75 – بيديا أوزغوكتشي إرتان (السيدة)

TUR-76 – يسيمي كونكا (السيدة)

TUR-78 – تشاغلار ديميريل (السيدة)

TUR-79 – ديليك أوتشالان (السيدة)

TUR-80 – ديلان ديرايت تقسيم (السيدة)

TUR-81 – فيليكين أوكا (السيدة)

TUR-82 – فيغان يوكسيداغ (السيدة)

TUR-83 – فيليس أوزغوكتشي (السيدة)

TUR-84 – هدى كايا (السيدة)

TUR-85 – ليلى بيرليك (السيدة)

TUR-86 – ليلى زانا (السيدة)

TUR-87 – ميرال دانيش بيشتاش (السيدة)

TUR-88 – مزكين إرجت (السيدة)

القضية TUR-COLL-02

تركيا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحايا: 68 عضواً برلمانياً من المعارضة (34 رجلاً و34 امرأة)
صاحب الشكوى المؤهل: القسم I-1(أ) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: حزيران/يونيو 2016
قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: شباط/فبراير 2023
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: حزيران/يونيو 2019
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع نائب رئيس الوفد التركي إلى الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، آذار/مارس 2024)
المتابعة الأخيرة:
– بلاغ من السلطات: رسالة من رئيسة المجموعة التركية للاتحاد البرلماني الدولي (كانون الثاني/يناير 2024)
– بلاغ من صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024
– بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى رئيسة المجموعة التركية للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2024)
– بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024

[5] أعرب الوفد التركي عن تحفظاته بشأن القرار.

TUR-89 - نورسيل أيدوغان (السيدة)
TUR-90 - بيرفين بولدان (السيدة)
TUR-95 - آدم جيفيري
TUR-96 - أحمد يلدريم
TUR-97 - علي أتالان
TUR-98 - أليكان أونلو
TUR-99 - ألتان تان
TUR-100 - أيهان بيلجن
TUR-101 - بهجت يلدريم
TUR-102 - بردان أوزتورك
TUR-105 - إيرول دورا
TUR-106 - أرطغرل كوركجو
TUR-107 - فرحات إنكو
TUR-108 - هيسيار أوزسوي
TUR-109 - إدريس بالوكين
TUR-110 - الإمام تاشير
TUR-114 - محمد أمين أديامان
TUR-116 - نهاد أكدوغان
TUR-122 - مدحت سنجار
TUR-123 - محمود طغرل
TUR-125 - عائشة أكار باساران (السيدة)
TUR-126 - جارو بايلان
TUR-128 - أيسل توغلوك (السيدة)
TUR-133 - أمينة آينا (السيدة)
TUR-134 - نظمي جور
TUR-135 - أيلا أكات آتا (السيدة)
TUR-136 – بيزا أوستن (السيدة)
TUR-137 - رمزية طوسون (السيدة)
TUR-138 - كمال بلبل
TUR-140 - جولتان كيشاناك (السيدة)
TUR-141 - سمرا غوزيل (السيدة)
TUR-142 - صالحة أيدمير (السيدة)
TUR-143 – كان أتالاي

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق
- ✓ عدم ورود إجراءات محاكمة عادلة والتأخيرات المفرطة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ سوء المعاملة
- ✓ إبطال أو تعليق ممارسة الولاية البرلمانية

أ. ملخص القضية

تم توجيه أكثر من 600 تهمة جنائية وإرهابية ضد أعضاء البرلمان من حزب الشعوب الديمقراطي منذ 20 أيار/مايو 2016، عندما تم تعديل الدستور للسماح برفع الحصانة البرلمانية بشكل كامل. ويحاكمون بتهم تتعلق بالإرهاب وتهم بالتشهير بالرئيس أو الحكومة أو دولة تركيا. ويواجه بعضهم أيضاً اتهامات قديمة في ما يتعلق بالمحاكمة الابتدائية لمنظومة المجتمع الكردستاني المستمرة منذ العام 2011، بينما يواجه آخرون اتهامات أحدث. وفي هذه الحالات، يُزعم أن حصانتهم البرلمانية لم تُرفع.

ومنذ 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، تم اعتقال العشرات من البرلمانيين وذهب آخرون إلى المنفى. منذ العام 2018، حُكم على أكثر من 30 برلمانياً بالسجن. ويوجد عشرة برلمانيين حاليين وسابقين في السجن، وهم الرئيسان المشاركان السابقان لحزب الشعوب الديمقراطي، السيد صلاح الدين دميرتاش، والسيدة فيغين يوكسيكداغ، وكذلك السيدة ليلى غوفين، والسيدة سمرة غوزل، والسيدة هودا كايا، والسيدة غولان، والسيدة غولدن، والسيدة غوزل، والسيدة جودة كايا، والسيدة غوت آتا والسيد كان أتالاي. تم القبض على بعضهم في أيلول/سبتمبر 2020، على الرغم من أن الاتهامات الموجهة إليهم تتعلق بالأحداث في الماضي البعيد التي تكشفت بعد فترة وجيزة من حصار كوباني في الجمهورية العربية السورية في العام 2014. فقد ما لا يقل عن 15 من أعضاء البرلمان من حزب الشعوب الديمقراطي تفويضاتهم البرلمانية في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى إدانتهم الجنائية. في الآونة الأخيرة، في 30 كانون الثاني/يناير 2024، فقد السيد كان أتالاي، الذي تم انتخابه في الانتخابات البرلمانية في أيار/مايو 2023 من السجن، ولايته البرلمانية بسبب إدانته السابقة وحُكم عليه بالسجن 18 عاماً بتهمة "المساعدة في محاولات الإطاحة بالجمهورية التركية" لتورطه المزعوم في احتجاجات جيزي في العام 2013. وتجدر الإشارة إلى أنه في تشرين الأول/أكتوبر 2023، قضت

المحكمة الدستورية بوجوب الإفراج عنه نظراً لأن استمرار سجنه ينتهك حقه في تولي المنصب، الأمر الذي أدى لاحقاً إلى أزمة قضائية عندما أفادت محكمة النقض أنها لن تعترف بالحكم وقدمت شكوى جنائية ضد القضاة الذين قدموها. وبحسب ما ورد، أعلن الرئيس أردوغان منذ ذلك الحين أنه يعتزم كبح سلطات المحكمة الدستورية.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن التهم الموجهة إلى أعضاء البرلمان من حزب الشعوب الديمقراطي لا أساس لها من الصحة وتنتهك حقوقهم في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع وتشكيل الجمعيات. يدعي صاحب الشكوى أن الأدلة المقدمة لدعم التهم الموجهة إلى أعضاء البرلمان تتعلق بتصريحات عامة وتجمعات وغير ذلك من الأنشطة السياسية السلمية المضطلع بها تعزيزاً لواجباتهم البرلمانية ولبرنامج الأحزاب السياسية. وتشمل هذه الأنشطة التوسط بين حزب العمال الكردستاني، والحكومة التركية كجزء من عملية السلام بين العامين 2013 و2015، داعين علناً إلى الحكم الذاتي السياسي وانتقدوا سياسات الرئيس أردوغان في ما يتعلق بالنزاع الحالي في جنوب شرق تركيا وعلى الحدود مع الجمهورية العربية السورية (بما في ذلك إدانة الجرائم المزعومة التي ارتكبتها قوات الأمن التركية في هذا السياق). ويدعي صاحب الشكوى أن هذه التصريحات والتجمعات والأنشطة لا تشكل أي جريمة، وأنها تندرج في نطاق وحماية الحقوق الأساسية لأعضاء البرلمان.

وخلص مراقب المحاكمة من الاتحاد البرلماني الدولي في العام 2018 إلى أن احتمالات حصول السيدة يوكسكداغ والسيد دميرتاش على محاكمات عادلة كانت بعيدة وأن الطبيعة السياسية لكلا المحاكمتين كانت واضحة. وتجدر الإشارة إلى أنه في 17 تموز/يوليو 2022، حكمت المحكمة الدستورية في إحدى القضايا المرفوعة ضد السيدة يوكسيكداغ بأن حقوقها في حرية الفكر والتعبير، وكذلك في أن يتم انتخابها، قد انتهكت عندما تم تجريدها من حصانتها البرلمانية في العام 2016.

وتوصلت مراجعة الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2018 لـ 12 قراراً قضائياً صدر ضد أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي إلى استنتاجات مماثلة. وخلصت، في جملة أمور، إلى أن السلطة القضائية في تركيا، من المحاكم الابتدائية إلى المحكمة الدستورية، تجاهلت تماماً الاجتهاد القضائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والحكم الرئيسي للمحكمة الدستورية التركية في ما يتعلق بحرية التعبير عند تقييم ما إذا كان التعبير يشكل تحريضاً على العنف أو إحدى الجرائم الأخرى التي اتهم بها أعضاء البرلمان.

وفي 22 كانون الأول/ديسمبر 2020، أصدرت الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حكمها في قضية دميرتاش ضد تركيا (رقم 2) (الطلب رقم 17/14305)، ورأت أنه حدثت انتهاكات لحقوقه في حرية التعبير، وفي الحرية والأمن، وفي اتخاذ قرار سريع بشأن مشروعية الاحتجاز، وفي إجراء انتخابات حرة. ووجدت المحكمة أيضاً أن احتجاز السيد دميرتاش، خاصة خلال حملتين حاسمتين تتعلقان باستفتاء 16 نيسان/أبريل 2017 والانتخابات

الرئاسية في 24 حزيران/يونيو 2018، قد اتبعت الدافع الخفي لخنق التعددية والحد من حرية النقاش السياسي، الذي كان في صميم مفهوم المجتمع الديمقراطي. ورأت المحكمة أن الدولة المدعى عليها ستتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان الإفراج الفوري عنه. في 7 كانون الثاني/يناير 2021، قبلت محكمة الجنايات 22 في أنقرة لائحة اتهام من 3500 صفحة ضد السيد دميرتاش و107 متهمين آخرين، أصدرها المدعي العام في أنقرة في 30 كانون الأول/ديسمبر 2020، بشأن الاحتجاجات نفسها التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر 2014، هذه المرة اتهم السيد دميرتاش بـ30 جريمة جديدة. ومنذ ذلك الحين، حكم على السيد دميرتاش بالسجن في قضايا جنائية أخرى، وهو ما يؤكد صاحب الشكوى أنه ينتهك حقوقه الإنسانية الأساسية. وذكرت السلطات التركية أنه لا يمكن تنفيذ حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، نظراً إلى أن استمرار احتجاز السيد دميرتاش يرتبط بأدلة جديدة تختلف اختلافاً كبيراً عن الأدلة التي نظرت فيها المحكمة. وبالمثل، في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن تركيا انتهكت المادة 10 (حرية التعبير) و5 (الفقرات الفرعية 1 و3 و4 المتعلقة بالحق في الحرية والأمن) للاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالاحتجاز السابق للمحاكمة لـ 13 برلمانياً من حزب الشعوب الديمقراطي انتخبوا لعضوية البرلمان في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، لا سيما السيدة فيغين يوكسيكداغ، والسيد إدريس بالوكين، والسيدة بيسيمي كونكا، والسيد عبد الله زيدان، والسيد نيهات أكدوغان، والسيدة سلمى إيرماك، والسيد فرحات إنكو، والسيدة غولسر يلدريم، والسيد نورسل أيدوغان، والسيدة جاغلار ديميريل، والسيد أيهان بيلغن، والسيدة بوركو تشيليك أوزكان، والسيدة ليلى بيرليك. وفي 1 شباط/فبراير 2022، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن رفع الحصانة البرلمانية عن 40 من البرلمانيين من حزب الشعوب الديمقراطي، الذين رفعوا قضيتهم إلى المحكمة الأوروبية بعد التعديل الدستوري في أيار/مايو 2016، انتهك حقهم في حرية التعبير. وبذلك، ردت المحكمة على تأكيدها بأن رفع الحصانة جاء استجابة لآرائهم السياسية واستخلصت استنتاجاتها بشأن هذه النقطة بشأن أحكامها في قضيتي دميرتاش ضد تركيا، وديمير ضد تركيا.

وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021، في القرار التاريخي فيدات شورلي ضد تركيا، وجدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن المادة 299 من القانون الجنائي التركي، التي تجرم إهانة الرئيس، تتعارض مع الحق في حرية التعبير، وحثت الحكومة على مواءمة التشريع مع المادة 10 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

وقدمت السلطات التركية معلومات مستفيضة عن الوضع القانوني للإجراءات الجنائية ضد برلمانيي حزب الشعوب الديمقراطي، ولكن من دون تقديم معلومات عن الوقائع الدقيقة لدعم التهم أو الإدانات، على الرغم من الطلبات العديدة التي قدمها الاتحاد البرلماني الدولي على مر السنين.

وبررت السلطات التركية مراراً وتكراراً شرعية التدابير المتخذة ضد برلمانيي حزب الشعوب الديمقراطي، واحتجت باستقلال القضاء، وضرورة الاستجابة للتهديدات الأمنية والإرهابية والتشريعات المعتمدة في ظل حالة الطوارئ. قدمت السلطات

معلومات مفصلة عن "التعديل الدستوري المؤقت" للبرلمان في أيار/مايو 2016 بشأن الحصانة البرلمانية، والذي تم استخدامه لمحاكمة البرلمانيين من جميع الأحزاب. وأكدوا أنه لا يرد "حملة ضد حزب الشعوب الديمقراطي" في تركيا؛ وعدم استهداف النساء البرلمانيات على وجه التحديد؛ وعدم وجود قضية كردية في تركيا وعدم وجود نزاع حالي في جنوب شرق تركيا؛ وأن تركيا تواجه قضية إرهابية على مستويات عديدة تشمل حزب العمال الكردستاني و"امتداداته"؛ وأن حزب الشعوب الديمقراطي لم يندد علناً بأنشطة العنف التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني؛ وأن أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي، بمن فيهم أعضاء البرلمان، أدلوا ببيانات عديدة دعماً لحزب العمال الكردستاني و "امتداداته"؛ وأن أعضاء حزب الشعوب الديمقراطي حضروا جنازات المفجرين الانتحاريين التابعين لحزب العمال الكردستاني ودعوا الناس إلى النزول إلى الشوارع، مما أدى إلى وقوع حوادث عنف أسفرت عن سقوط ضحايا من المدنيين؛ وأن ذلك لا يقع ضمن الحدود المقبولة لحرية التعبير؛ وأن المحكمة الدستورية قد توصلت إلى هذه الاستنتاجات في عدة قضايا، وفي قضايا أخرى، لم تستنفد بعد سبل الانتصاف المحلية؛ واحترام استقلال القضاء وسيادة القانون في تركيا.

وفي 17 آذار/مارس 2021، أحال المدعي العام لمحكمة النقض التركية طلباً لحل حزب الشعوب الديمقراطي إلى المحكمة الدستورية، متهماً حزب الشعوب الديمقراطي بأنشطة إرهابية. يبدو أن الادعاء يعتمد بشكل كبير على الإجراءات الجارية ضد العديد من سياسيي حزب الشعوب الديمقراطي في قضية كوباني للعام 2014 المشار إليها سابقاً. في جلسة الاستماع المعقودة مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2024)، صرح نائب رئيس الوفد التركي أن الإجراءات القانونية قد اكتملت، وأنه تم تسليم الملفات إلى مقرري المحكمة، الذين سيتعين عليهم الآن تقديم تقرير إلى المحكمة ككل، وبعد ذلك سيتم تحديد موعد للحكم. وأشارت إلى أن القانون التركي قد عُدل، وأن المعايير الحالية تسمح بحل الأحزاب السياسية أكثر صرامة بكثير. وقالت أيضاً إن المحكمة يمكن أن تقرر، بدلاً من الاختيار بين حل حزب الشعوب الديمقراطي أم لا، أن العقوبة ستكون حرمانه من تمويل الدولة.

كما أشار نائب رئيس الوفد التركي إلى أنه تم إجراء المزيد من الإصلاحات القانونية لتعزيز احترام الحق في حرية التعبير، وهو ما اعترفت به لجنة الوزراء التابعة لمجلس أوروبا في 14 آذار/مارس 2024. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن اللجنة رحبت، في ما يتعلق بمجموعة قضايا إيشكيريك، بالقرار الأخير للمحكمة الدستورية الذي ألغى المادة 220(6) من القانون الجنائي، ودعت السلطات إلى تزويد اللجنة بالتفاصيل والتحليلات الكاملة للتعديل التشريعي الذي دخل حيز التنفيذ في 12 آذار/مارس 2024، وإبقاء اللجنة على علم بتطبيق المحاكم المحلية لهذا الحكم. ورحبت اللجنة أيضاً بأحكام المحكمة الدستورية ومحكمة النقض التي أصدرتها السلطات، مما يدل على تطبيق المادة 220 (7) من القانون الجنائي امتثالاً للاتفاقية. وفي الوقت نفسه، وفي غياب أي معلومات تشير إلى انخفاض كبير في عدد التحقيقات، والمحاكمات وأوامر الاحتجاز السابق للمحاكمة والإدانات المفروضة في ما يتعلق بممارسة حرية التعبير، وكررت اللجنة

دعوتها السلطات إلى النظر في إدخال مزيد من التعديلات التشريعية على القانون الجنائي والتشريع المتعلق بمكافحة الإرهاب، ولا سيما المواد 125(3) و301 من القانون الجنائي، لتوضيح أن ممارسة الحق في حرية التعبير لا تشكل جريمة، ولإلغاء المادة 299 من القانون الجنائي.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يشير إلى* أن الشكوى المتعلقة بحالة السيد كان أتالاي، التي هي موضوع قضايا TUR-69 إلى TUR-142، مقبولة، نظراً إلى أن الشكوى: (1) قدمها أصحاب الشكاوى المؤهلون بالشكل الواجب بموجب المادة I.1 (أ) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (2) تتعلق بعضو برلماني حالي وقت حدوث الوقائع المزعومة؛ (3) تتعلق بادعاءات عدم احترام الحصانة البرلمانية، وانتهاك حرية الرأي والتعبير، والتوقيف والاحتجاز التعسفيين، وهي ادعاءات تقع ضمن ولاية اللجنة؛ *ويقرر* قضية السيد أتالاي مع القضية الجماعية الحالية؛
2. *ويشكر* رئيسة المجموعة التركية للاتحاد البرلماني الدولي على رسالتها الأخيرة ونائب رئيس الوفد التركي على المعلومات المقدمة في جلسة الاستماع التي عقدت مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي (آذار/مارس 2024)؛
3. *ولا يزال يشعر بالقلق إزاء* احتمال حل حزب الشعوب الديمقراطي، مع مراعاة أن أسلافه قد تم حلهم بأمر من المحكمة؛ *ويرى* أن هذه الخطوة ستظهر مرة أخرى أن السلطات لا تزال تنظر، بشكل خاطئ، إلى حزب العمال الكردستاني وحزب الشعوب الديمقراطي بوصفهما الكيان نفسه؛ *ويشير* في هذا الصدد إلى أن حزب الشعوب الديمقراطي، مع تسليمه بأن المنظمتين تعتمدان إلى حد كبير على قاعدة الدعم نفسها، وتسعيان إلى تحقيق أهداف مماثلة، هو حزب سياسي قانوني لا يدعو بأي حال من الأحوال إلى العنف لتحقيق أهدافه؛ *ويثق في* أن المحكمة الدستورية التركية ستأخذ هذا التمييز في الاعتبار بوضوح في الحكم الذي تعتمده؛ *ويأمل* أيضاً في أن يمتثل الإطار القانوني المعدل المعمول به في تركيا للاجتهاد القضائي للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ما يتعلق بحل طرف ما أو حظره كتدبير متطرف لا يمكن تبريره إلا كملاذ أخير وفي ظروف استثنائية جداً، وأن يفسر في هذه الحالة؛

4. *ولا يزال يساوره القلق* لأن عدد ونطاق الأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في السنوات الأخيرة يؤكدان أن الخطوات القانونية التي خضع لها البرلمانيون التابعون لحزب الشعوب الديمقراطي لم تتبع الإجراءات القانونية الواجبة وأنها جاءت استجابة مباشرة لممارسة حريتهم في التعبير، وكما تقرر في قضية السيد دميرتاش، كان الهدف منها كتم صوت المعارضة؛

5. *ولا يزال يساوره بالغ القلق* في هذا الصدد لأن 10 برلمانيين حاليين وسابقين ما زالوا يقبعون في السجون؛ *ويرى مرة أخرى* أن المعلومات الواردة في الملف، كما قدمها البرلمان التركي، لا تفعل شيئاً لتبديد الشكوك في أن برلمانيي حزب الشعوب الديمقراطي قد استهدفوا في ما يتعلق بالممارسة المشروعة لحقوقهم السياسية؛ *ويدعو* السلطات التركية إلى إعادة النظر في حالتهم والإفراج عنهم، حيثما أمكن، وإنهاء الإجراءات الجنائية؛ *ويطلب من* السلطات التركية أن تقدم مرة أخرى معلومات عن الوقائع الداعمة للإجراءات القانونية المتخذة ضد 10 وغيرهم من الأفراد المعنيين في هذه القضية؛

6. *ويؤكد من جديد* رأيه الراسخ بأن السلطات التركية بحاجة، في كفاحها المشروع ضد الإرهاب، إلى اتخاذ إجراءات أكثر حسماً لضمان توافق التشريعات الوطنية الحالية وتطبيقها مع المعايير الدولية والإقليمية المتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجمع وتشكيل الجمعيات؛ غير أنه *يلاحظ باهتمام كبير* أن المحكمة الدستورية قد اعتمدت عدة أحكام لدعم بعض حقوق الإنسان الأساسية في صميم القضايا قيد النظر، وأن بعض الإصلاحات التشريعية قد أجريت لتعزيز حرية التعبير؛ *ويود* الحصول على مزيد من المعلومات عن هذه المسائل، وكذلك في ضوء الدعوات المبلغ عنها لكبح سلطات المحكمة الدستورية على أعلى مستوى رسمي في تركيا التي قد تعرض عملها للخطر، وبشأن أي خطط مقصودة أخرى لتعزيز حرية التعبير؛ ويود أيضاً أن يتلقى في هذا الصدد مزيداً من المعلومات عن إعداد خطة العمل الجديدة لحقوق الإنسان وورقة استراتيجية جديدة للإصلاح القضائي؛

7. *ويطلب من* الأمين العام إحالة هذا القرار إلى السلطات المختصة وأصحاب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه أن يساعد في تقديم المعلومات ذات الصلة؛

8. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير له في الوقت المناسب.

فنزويلا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

ماريا كورينا ماتشادو في اجتماع مع داعمين في كراكس في 22 تشرين الأول/أكتوبر 2023 – بيدرو رانسيس ماتيي / أندلو وكالة فرانس بريس

VEN-18– السيدة ماريا كورينا ماتشادو

القضية VEN-18

فنزويلا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحية: برلمانية من المعارضة
صاحب الشكوى المؤهل: القسم I-1(ج) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكوى: شباط/فبراير 2023
قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): شباط/فبراير 208
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي: آب/أغسطس 2021
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبين في العام 2020 في الدورة الـ173 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين (كانون الثاني/يناير 2024)

المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: رسالة من سفير فنزويلا في جنيف (كانون الثاني/يناير 2024)
- بلاغ من أصحاب الشكوى: آذار/مارس 2024
- بلاغ موجه إلى السلطات: رسالة إلى سفير فنزويلا في جنيف (شباط/فبراير 2024)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ عدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة في الإجراءات المرفوعة ضد البرلمانيين
- ✓ انتهاك حرية التعبير والرأي
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ إبطال أو تعليق ممارسة الولاية البرلمانية

أ. ملخص القضية

وفقاً لصاحب الشكوى، أعلن رئيس الجمعية الوطنية آنذاك، في 24 آذار/مارس 2014، من دون أي مناقشة في الجلسة العامة، أن السيدة ماتشادو قد جُردت من ولايتها البرلمانية بعد أن شاركت في اجتماع عقدته منظمة الدول الأمريكية في واشنطن العاصمة في 21 آذار/مارس 2014. وقد دعت بنما السيدة ماتشادو إلى تقديم سردها في

اجتماع منظمة الدول الأمريكية للحالة في فنزويلا في ذلك الوقت. وذكر رئيس الجمعية الوطنية أن السيدة ماتشادو انتهكت الدستور بقبولها الدعوة إلى العمل كمسؤولة بنمية في الاجتماع. ويؤكد صاحب الشكوى أن قرار إلغاء ولاية السيدة ماتشادو اتخذ من دون أي احترام للإجراءات القانونية الواجبة وأنه لا أساس له من الصحة في القانون. ثم أصبحت السيدة ماتشادو موضوع تحقيقين جنائيين وتم استبعادها من الانتخابات البرلمانية في 6 كانون الأول/ديسمبر 2015، حيث ادعت السلطات أنها قدمت إقراراً غير دقيق بالأصول، وهو ما يعتبره صاحب الشكوى غير صحيح وعذراً تافهاً لاستبعادها من السباق الانتخابي. وفي هذا السياق، قرر المراقب العام استبعاد السيدة ماتشادو من شغل المناصب العامة لمدة 15 عاماً. ووفقاً لصاحب الشكوى، لم تُخطر السيدة ماتشادو بذلك رسمياً، ولم تتح لها الفرصة للدفاع عن نفسها أثناء الإجراءات التي أدت إلى هذا القرار.

ومن المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في فنزويلا في 28 تموز/يوليو 2024. وقبل ذلك، نظمت عدة فصائل معارضة مسابقة أولية رئاسية داخلية لانتخاب مرشح واحد للمعارضة. في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ظهرت السيدة ماتشادو كمرشحة مختارة للمعارضة. في 26 كانون الثاني/يناير 2024، أيدت المحكمة العليا في فنزويلا حظراً لمدة 15 عاماً على السيدة ماتشادو من تولي مناصب عامة. ويؤيد الحكم دستورية قرار المراقب العام للجمهورية الذي يحظر على السيدة ماتشادو تولي المناصب العامة لمدة 15 عاماً. وفقاً للمعلومات التي تلقاها الاتحاد البرلماني الدولي، تم إصدار العديد من أوامر الاعتقال ضد أعضاء فريق حملة السيدة ماتشادو، الذين تم اعتقال بعضهم، بما في ذلك السيدة ديجنورا هيرنانديز، العضو السابق في البرلمان المنتخب في العام 2015، والتي تم اعتقالها في 20 آذار/مارس 2024.

وفي رسالة أرسلتها السلطات الفنزويلية في كانون الثاني/يناير 2024، ورد أنه لم يرد اضطهاد سياسي أو إجراءات تعسفية أخرى ضد البرلمانيين السابقين أو الحاليين. وتستند قضايا البرلمانيين السابقين التي يجري التحقيق فيها والتي أدت إلى تصرفات الأجهزة المختصة في الدولة الفنزويلية إلى وقائع مزعومة تشكل انتهاكاً للقواعد المعمول بها في النظام القانوني الفنزويلي، الذي يتمتع فيه المتهم بجميع الضمانات القانونية المنصوص عليها في دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية وقوانينها. تم التأكيد على هذا الموقف من قبل وفد من أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبين في العام 2020 خلال اجتماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في كانون الثاني/يناير 2024. كما أعرب الوفد عن استعداده للعمل مع اللجنة لإيجاد حلول للقضايا الفنزويلية المعروضة عليها. بيد أن طلب اللجنة الحصول على معلومات مستكملة ورسمية عن جميع القضايا المعروضة عليها لا يزال من دون رد حتى الآن.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. يشكر السلطات الفنزويلية على المعلومات المقدمة خطياً وعلى اجتماعها مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال دورتها الـ123 لمناقشة القضايا والشواغل المطروحة؛ *ويلاحظ بارتياح* الاستعداد الذي أعرب عنه الوفد للتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي في البحث عن حلول مرضية للقضايا المعروضة على اللجنة والتعاون معه بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك؛

2. *ويشعر بالقلق* لأن السيدة ماتشادو، التي تضع نصب عينيها أعلى منصب في الدولة، تُمنع من الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة نتيجة لفعل انفرادي قام به المراقب العام، وهو سلطة غير قضائية، وإجراء لم يسمح لها بممارسة حقها في الدفاع؛ *ويشير إلى* أن السيدة ماتشادو قد مُنعت بالفعل من الترشح للانتخابات التشريعية في كانون الأول/ديسمبر 2015؛ *ويعتبر* أن الموقف الذي اتخذته المحكمة العليا في فنزويلا بشأن منع السيدة ماتشادو من تولي المناصب العامة هو على ما يبدو استمرار للإجراءات المستمرة التي تتخذها مؤسسات الدولة لتقييد حقوق السيدة ماتشادو، التي بدأت عندما كانت عضواً بارزاً في المعارضة في البرلمان؛

3. *ويساوره القلق أيضاً* إزاء إصدار عدة أوامر بالقبض على أعضاء فريق حملة السيدة ماتشادو، الذين ألقي القبض على بعضهم؛ *ويرى* في هذا الصدد أن استمرار الأعمال الانتقامية ضد أعضاء فريق حملتها يمنع السيدة ماتشادو من المشاركة في العملية الانتخابية على قدم المساواة مع المرشحين الآخرين وقد يثبط مشاركة المعارضة في الانتخابات الرئاسية؛

4. *ويشير بقلق إلى* أن البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن جمهورية فنزويلا البوليفارية التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أفادت في 20 آذار/مارس 2024 بأن التطورات الأخيرة في فنزويلا تسلط الضوء على الصعوبات الخطيرة التي تعترض ضمان إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة وفقاً للحق في المشاركة في الشؤون العامة، على النحو الذي أكده العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛

5. *ويشير مرة أخرى*، كما جاء في الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، إلى أن "العنصر الرئيسي في ممارسة الديمقراطية هو إجراء انتخابات حرة ونزيهة... وتمكين الشعب من التعبير عن إرادته..."؛ *ويعرب بالتالي عن أمله* الراسخ في أن تتخذ السلطات الوطنية تدابير عاجلة لضمان السماح لمرشحي

المعارضة ومؤيديهم بممارسة حقهم الإنساني الأساسي في المشاركة في إدارة الشؤون العامة على قدم المساواة مع الحزب الحاكم ومؤيديه؛

6. *ويؤكد من جديد* موقفه بأن المسائل في هذه الحالة تشكل جزءاً من الحالة المعقدة الأوسع نطاقاً في فنزويلا، والتي لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار السياسي ومن جانب الفنزويليين أنفسهم؛ *ويدعو*، مرة أخرى، جميع الجهات الفاعلة السياسية ذات الصلة إلى العمل بحسن نية والالتزام التام بالحوار السياسي الشامل الذي سيؤدي إلى ميثاق اجتماعي جديد من خلال وسائل تشاركية وغير عنيفة، من دون تدخل أجنبي وامتثالاً لالتزامات الدولة الدولية في مجال حقوق الإنسان، وكذلك تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات التي تقبلها جميع الأحزاب؛ *ويؤكد من جديد* أن الاتحاد البرلماني الدولي مستعد للمساعدة في هذه الجهود؛ *ويدعو* السلطات المختصة إلى تقديم مزيد من المعلومات الرسمية عن أفضل السبل لتقديم هذه المساعدة؛

7. *ويجدد دعوته إلى* جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي والمراقبين الدائمين للاتحاد البرلماني الدولي ومنظمات حقوق الإنسان ذات الصلة والمجتمع الدولي عموماً إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم أي جهد يرمي إلى تعزيز الديمقراطية في فنزويلا على نحو يتسق مع قيم حقوق الإنسان وضمن حدود مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛

8. *ويطلب من* الأمين العام إحالة هذا القرار إلى السلطات المختصة وأصحاب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه أن يساعد في تقديم المعلومات ذات الصلة؛

9. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير له في الوقت المناسب.

فنزويلا

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213
(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

مبنى الجمعية الوطنية في كراكس، فنزويلا – لويس روبايو / وكالة فرنس برس

VEN-10- بياجيو بيليري

VEN-11- خوسيه سانشيز مونتسل

VEN-12- هيرنان كلاريت أليمان

VEN-13- ريتشارد بلانكو

VEN-16- خوليو بورخيس

VEN-19- السيدة نورا براكو

VEN-20- اسماعيل غارسيا

VEN-22- وليام دافيلا

VEN-24- السيدة نيرما غرولا

VEN-25- خوليو يغرازا

VEN-26- راميل غوزامانا

VEN-27- روزميت مانتيلا

VEN-28- رينزو بريتو

VEN-29- جيلبيرتا سوجا

VEN-85-فرانكو كاسيلا

VEN-86-إدغار زامبرانو

VEN-87-خوان بابلو غارسيا

VEN-88-سيزار كارديناس

VEN-89-رامون فلوريس كاريللو

VEN-91-السيدة ماريا بياتريز مارتينيز

VEN-92-السيدة ماريا سي. مولينو دي سافيدرا

VEN-93-خوسيه تروجيللو

VEN-94-السيدة ماريانيلا فيرناندیس

VEN-95-خوان بابلو غوانيبا

VEN-96-لويس سيلفا

VEN-97- السيدة إليزير سيريت

VEN-98- السيدة روزا بيتيت

VEN-99-ألفونسو مارغوينا

VEN-30- جيلبر كارو

VEN-31- لويس فلوريدا

VEN-32-إيدورا غونزاليس

VEN-33- جورجي ميلان

VEN-34- أرماندو أرماس

VEN-35- أمريكو دي غراتسيا

VEN-36- لويس باديلا

VEN-37- خوسيه ريغنولت

VEN-38- السيدة دينيس فيماندیز

VEN-39- السيدة أوليفيا لوزانو

VEN-40- السيدة ديلسا سوليرزانو

VEN-41- روبيرت ألكالا

VEN-42- السيدة غابي أريللانو

VEN-43-كارلوس باستاردو

VEN-44- السيدة ماريالبيرت باريسو

VEN-45- أميليا بيليساريو

VEN-46- ماركو بوزو

VEN-48- السيدة يانيت فيرمين

VEN-49- السيدة دينورا فيغييرا

VEN-50- وينستون فبريس

VEN-51-عمر غونزاليس

VEN-52-ستالين غونزاليس

VEN-53- خوان غويدو

VEN-54- توماس غوانيكا

VEN-55- خوسيه غويرا

VEN-56- فريدي جيوفارا

VEN-57- رفاييل غوزمان

VEN-58- السيدة ماريا جي. هيرماندیس

VEN-59- بييرو مارون

VEN-60- خوان أي. ميجيا

VEN-100-رشيد يزبك

VEN-101-عبيدة غوييبي

VEN-102-جوني رحال

VEN-103-يليديو أبريو

VEN-104-إيميليو فاجاردو

VEN-106-أنجيل ألفاريز

VEN-108-غيلمار ماركويز

VEN-109- خوسيه سيمون كازاديللا

VEN-110- خوسيه غريغوريو غراتيرول

VEN-111- خوسيه غريغوريو هيرناندیز

VEN-112 - السيدة موليجمر بالوا

VEN-113 - أرنولدو بينيتيز

VEN-114- الكسيس باباروني

VEN-115 - السيدة أدريانا بيتشاردو

VEN-116- تيودورو كامبوس

VEN-117 - السيدة ميلاغروس سانتشيز ايولاتي

VEN-118- دينكيس بازوس

VEN-119- السيدة كريم فيرا

VEN-120- رامون لوبيز

VEN-121- فريدي سوبرلانو

VEN-122 - السيدة ساندرا فلوريس جارزون

VEN-123 - أرماندو لوبيز

VEN-124 - السيدة إليمار دياز

VEN-125- السيدة ياجيرا فوريرو

VEN-126- السيدة ماريبيل جويديس

VEN-127- السيدة كارين سالانوفا

VEN-128- أنطونيو جيرا

VEN-129- خواكين أغيلار

VEN-130- خوان كارلوس فيلاسكو

VEN-131- السيدة كارمن ماريا سيفولي

VEN-61- خوليو مونتويا

VEN-62- خوسيه م. أوليفارس

VEN-63- كارلوس باباروني

VEN-64- ميغيل بيزارو

VEN-65- هنري راموس ألووب

VEN-66- خوان ريكيسنس

VEN-67- لويس إي روندي

VEN-68- السيدة بوليفيا سواريز

VEN-69- كارلوس فاليرو

VEN-70- السيدة ميلاغرو فاليرو

VEN-71- جيرمان فيرير

VEN-72- السيدة أدريانا إيا

VEN-73- لويس ليبا

VEN-74- كارلوس بيريزبيتيا

VEN-75- مانويلا بوليفار

VEN-76- سيرجيو فيرغارا

VEN-78- أوسكار رونديروس

VEN-79- السيدة ماريبلا ماغاللانيس

VEN-80- هيكتور كورديرو

VEN-81- خوسيه ميندوزا

VEN-82- أنجيل كاريداد

VEN-83- السيدة لاريسا غونزاليس

VEN-84- فيرناندو أوروزكو

VEN-132 - السيدة ميلاغروس باز

VEN-133 - جيسوس يانيز

VEN-134 - السيدة ديزيريه باربوزا

VEN-135 - السيدة سونيا أ. مدينا ج.

VEN-136 - هيكتور فارغاس

VEN-137 - كارلوس إيه لوزانو بارا

VEN-138 - لويس ستيفانيلي

VEN-139 - ويليام باريينتوس

VEN-140 - أنطونيو أرانغورين

VEN-141 - السيدة آنا سالاس

VEN-142 - إسماعيل ليون

VEN-143 - خوليو سيزار رييس

VEN-144 - أنجيل توريس

VEN-145 - السيدة تمارا أدريان

VEN-146 - السيدة ديالیتسا اراي

VEN-147 - السيدة يولاندا تورتوليرو

VEN-148 - كارلوس بروسبيري

VEN-149 - السيدة آدي فاليرو

VEN-150 - السيدة زاندرا كاستيلو

VEN-151 - ماركو أوريليو كوينونيس

VEN-152 - كارلوس أندريس غونزاليس

VEN-153 - كارلوس مايكل أنجلي

VEN-154- سيزار ألونسو

VEN-155- السيدة أوريستيلا فازكيس

القضية Ven-COLL-06

فنزويلا: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي
الضحايا: 135 عضواً برلمانياً من المعارضة (93 رجلاً و42 امرأة)
صاحب الشكوى المؤهل: القسم I.1(ج) من إجراءات اللجنة (الملحق الأول)
تقديم الشكاوى: آذار/مارس 2017
قرار (قرارات) الاتحاد البرلماني الدولي الأخير(ة): آذار/مارس 2023
بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: آب/أغسطس 2021
جلسة (جلسات) استماع اللجنة الأخيرة: جلسة استماع مع أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبين في العام 2020 في الدورة الـ173 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي (كانون الثاني/يناير 2024)
المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: كانون الثاني/يناير 2024
- بلاغ من صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024
- بلاغ موجه إلى السلطات التنفيذية: رسالة إلى سفير فنزويلا في جنيف (شباط/فبراير 2024)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: آذار/مارس 2024

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغيرها من أعمال العنف
- ✓ التهديدات، وأعمال الترهيب
- ✓ الاعتقال والاحتجاز التعسفيان
- ✓ عدم مراعاة الأصول القانونية في مرحلة التحقيق
- ✓ التأخيرات المفرطة
- ✓ انتهاك حرية الرأي والتعبير
- ✓ انتهاك حرية التجمع وتشكيل الجمعيات
- ✓ انتهاك حرية التنقل
- ✓ الإلغاء التعسفي للولاية البرلمانية أو تعليقها
- ✓ عدم احترام الحصانة البرلمانية
- ✓ أعمال أخرى تعوق ممارسة الولاية البرلمانية
- ✓ الإفلات من العقاب
- ✓ انتهاكات أخرى: الحق في الخصوصية

أ. ملخص القضية

تتعلق القضية بادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان التي طالت 135 برلمانياً[6] من ائتلاف *Mesa de la Unidad Democrática* (المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية – MUD)، على خلفية الجهود المستمرة التي تبذلها السلطات التنفيذية، والقضائية الفنزويلية لتقويض عمل الجمعية الوطنية المنتخبة في العام 2015. في ذلك الوقت، كان ائتلاف المائدة المستديرة للوحدة الديمقراطية يعارض حكومة الرئيس نيكولاس مادورو، وحصل على أغلبية المقاعد في الجمعية الوطنية في الانتخابات البرلمانية في 6 كانون الأول/ديسمبر 2015. وأجريت انتخابات برلمانية جديدة في 6 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن جميع البرلمانيين المدرجة أسماؤهم في هذه القضية تقريباً تعرضوا للاعتداء أو التخويف من دون عقاب على أيدي المسؤولين المكلفين بإنفاذ القوانين، و/أو المسؤولين المؤيدين للحكومة وأنصارهم أثناء المظاهرات وداخل البرلمان و/أو في منازلهم. وألقي القبض على ما لا يقل عن 11 عضواً في الجمعية الوطنية، ثم أطلق سراحهم بعد ذلك، بسبب الإجراءات القانونية المتخذة ضدهم بدوافع سياسية. وجميعهم محتجزون من دون الاحترام الواجب للأحكام الدستورية المتعلقة بالحصانة البرلمانية. وترد أيضاً شواغل جدية في ما يتعلق باحترام الإجراءات القانونية الواجبة، ومعاملتهم أثناء الاحتجاز. كما تم اعتقال الأشخاص المرتبطين ببرلمانيين من المعارضة، ومضايقتهم. يرد ما لا يقل عن 36 برلمانياً في المنفى، وعاد ستة منهم مؤخراً إلى فنزويلا، ويشارك 23 في إجراءات المحكمة، ومُنع العديد منهم من تولي مناصب عامة. تمت مصادرة جوازات سفر ما لا يقل عن 13 برلمانياً أو لم يتم تجديدها أو تم إلغاؤها من قبل السلطات، كأسلوب لممارسة الضغط، ومنعهم من السفر إلى الخارج للإبلاغ عما يحدث في فنزويلا.

وفي 31 آب/أغسطس 2020، أصدر الرئيس نيكولاس مادورو عفواً عن 110 من الأعضاء من المعارضة السياسية الذين اتهموا بارتكاب أعمال إجرامية. يعني القرار إغلاق الإجراءات الجنائية الجارية ضد 26 برلمانياً مدرجين في القضية الحالية والإفراج عن أربعة منهم.

وفي الفترة من 23 إلى 27 آب/أغسطس 2021، زارت فنزويلا بعثة مشتركة مؤلفة من أعضاء في كل من لجنة حقوق

[6] في هذا القرار، ينبغي تفسير استخدام مصطلح "برلماني" على أنه يشير إلى كل من النساء والرجال المنتخبين في العام 2015 كأعضاء في الجمعية الوطنية وليس بأي حال من الأحوال على أنه يعبر عن رأي حول صلاحية ولايتهم البرلمانية في الوقت الحالي.

الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي، واللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. وتمكن الوفد من الالتقاء بمجموعة كبيرة ومتنوعة من السلطات الحكومية والجهات المعنية، وكذلك بأكثر من 60 برلمانياً من أصل 135 برلمانياً انتخبوا في العام 2015، مع ورود قضايا قيد النظر في لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، وبالتالي الحصول على معلومات مباشرة عن حالاتهم الفردية.

وفي آب/أغسطس 2022، أبلغ صاحب الشكوى اللجنة أنه في 4 آب/أغسطس 2022، حُكم بالسجن على السيد خوان ريكيسنز (VEN-66)، ولثماني سنوات وذلك لتورطه المزعم في ما تعرّفه السلطات الفنزويلية بأنه محاولة اغتيال فاشلة لطائرات من دون طيّار تحمل متفجرات ضد الرئيس نيكولاس مادورو في كاراكاس في العام 2018. وقد أمضى عامين في السجن وثلاثة رهن الإقامة الجبرية. أطلق سراحه أخيراً في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ووفقاً لصاحب الشكوى، أصدر القضاة الفنزويليون في الأشهر الأخيرة أوامر توقيف وطلبات تسليم ضد عدة أعضاء سابقين في البرلمان من الجمعية الوطنية للعام 2015، بمن فيهم السيد خوليو بورخيس (VEN-16) والسيد خوان غوايدو (VEN-53)، وكلاهما رئيسان سابقان للجمعية الوطنية للعام 2015؛ والسيدة دينورا فيغيرا (VEN-49)؛ السيدة ماريانيلا فرنانديز (VEN-94) والسيدة أوريستيلا فاسكيز (VEN-155). كلهم يعيشون في المنفى. وأفاد صاحب الشكوى أيضاً بأن السلطات القضائية صادرت ممتلكات السيدة فيغيرا والسيدة فاسكيز في 25 كانون الثاني/يناير 2023. في أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2023، تلقت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين معلومات مفصلة حول التهديدات الجديدة بالقتل والترهيب ضد نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين السابقة، السيدة ديلسا سولورزانو (VEN-40). وفي آذار/مارس 2024، أبلغ صاحب الشكوى عن صدور أمر بالقبض على السيد عمر غونزاليس (VEN-51)، وهو عضو في فريق حملة المرشحة الرئاسية المعارضة، السيدة ماريا كورينا ماتشادو (VEN-18)، بزعم ارتباطه بخطة لزعزعة الاستقرار لإثارة العنف في البلاد بهدف ضمان مشاركة السيدة ماتشادو في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

وفي رسالة أرسلتها السلطات الفنزويلية في كانون الثاني/يناير 2024، ورد أنه لم يحدث اضطهاد سياسي أو إجراءات تعسفية أخرى ضد البرلمانيين السابقين أو الحاليين. وتستند قضايا البرلمانيين السابقين الذين يخضعون للتحقيق والتي قادت تحركات الأجهزة المختصة في الدولة الفنزويلية إلى وقائع مزعومة تشكل انتهاكاً للقواعد المعمول بها في النظام القانوني الفنزويلي، الذي يتمتع فيه المتهم بجميع الضمانات القانونية المنصوص عليها في دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية وقوانينها. تم التأكيد على هذا الموقف من قبل وفد من أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبين في العام 2020 خلال اجتماع مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في كانون الثاني/يناير 2024. كما أعرب الوفد عن استعداده للتعاون مع اللجنة في

التوصل إلى حلول للقضايا الفنزويلية المعروضة عليها. بيد أن طلب اللجنة الحصول على معلومات مستكملة ورسمية عن جميع القضايا المعروضة عليها لا يزال من دون رد حتى الآن.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي

1. *يشكر* السلطات الفنزويلية على المعلومات المقدمة خطياً وعلى اجتماعها مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين خلال دورتها الـ123 لمناقشة القضايا والشواغل المطروحة؛ *ويلاحظ بارتياح* الاستعداد الذي أعرب عنه الوفد للتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي في البحث عن حلول مرضية للقضايا المعروضة على اللجنة والتعاون معه بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك؛
2. *ويرحب* بالإفراج عن السيد خوان ريكيسنس، الذي كان آخر برلماني سابق في القضية الجماعية الحالية يُحرم من حريته؛
3. *ولا يزال يساوره بالغ القلق إزاء* التقارير التي تفيد بأن الإجراءات الجنائية جارية وأن عدداً من أوامر التوقيف و/أو طلبات التسليم قد صدرت ضد عدد من البرلمانيين المعارضين السابقين، بمن فيهم السيد خوليو بورغيس، والسيد خوان غوايدو، والسيدة دينورا فيغيرا، والسيدة ماريانيلا فرناندیز، والسيدة أوريستيلا فاسكيس، والسيدة ماريانيلا فرنانديس؛ *ويرغب في* تلقي معلومات رسمية ومفصلة عن الوقائع التي تبرر كل تهمة من التهم الموجهة إليهم، فضلاً عن نسخ من قرارات المحكمة ذات الصلة؛ *ويحث* السلطات الوطنية على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان الاحترام الكامل لحقوقهم؛
4. *ويساوره بالغ القلق* لأن السيدة دلسا سولورزانو تلقت تهديدات جديدة بالقتل وتواجه التخويف؛ وفي هذا الصدد، *يحث* السلطات المختصة على ضمان حصولها على الحماية الكافية والتحقيق الفعال في التهديدات ومساءلة المسؤولين عنها؛ وترغب في تلقي معلومات عن هذه النقطة؛

5. *ويؤكد من جديد* موقفه الثابت بأن المضايقات المستمرة للبرلمانيين المعارضين المنتخبين في العام 2015، على الرغم من انتهاء ولايتهم، وهي نتيجة مباشرة للدور البارز الذي أدوه كمعارضين صريحين لحكومة الرئيس نيكولاس مادورو وكأعضاء في الجمعية الوطنية التي كانت تقودها المعارضة آنذاك؛ *ويحث* السلطات، مرة أخرى، على وضع حد فوري لجميع أشكال الاضطهاد ضد برلمانيي المعارضة المنتخبين في العام 2015، وإجراء تحقيق شامل والمساءلة عن الانتهاكات المبلغ عنها لحقوقهم، وضمان احترام جميع سلطات الدولة المعنية لحقوقهم الإنسانية، بما في ذلك حق أولئك الذين يعيشون حالياً في المنفى في العودة الطوعية بأمان إلى فنزويلا؛ *ويدعو* السلطات الفنزويلية إلى تقديم

معلومات رسمية عن أي خطوات تتخذ لتحقيق هذه الغاية؛

6. *ويعرب عن بالغ قلقه* لأن الحكومة الفنزويلية قررت، في 15 شباط/فبراير 2024، تعليق أنشطة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في البلد؛ *ويشير* إلى أن وجود المفوضية في كاراكاس أدى دوراً هاماً في رصد وتوثيق حالة حقوق الإنسان في البلد وفي تقديم الدعم والمساعدة للضحايا والناجين، بمن فيهم أعضاء البرلمان السابقون المدرجون في هذه القضية؛ *ويأمل مخلصاً* أن تعكس الحكومة الفنزويلية هذا القرار وتعاود العمل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في أقرب وقت ممكن؛
7. *ويؤكد من جديد* موقفه بأن المسائل في هذه الحالة تشكل جزءاً من الحالة المعقدة الأوسع نطاقاً في فنزويلا، والتي لا يمكن حلها إلا من خلال الحوار السياسي ومن جانب الفنزويليين أنفسهم؛ *ويدعو*، مرة أخرى، جميع الجهات الفاعلة السياسية ذات الصلة إلى العمل بحسن نية والالتزام التام بالحوار السياسي الشامل الذي سيؤدي إلى ميثاق اجتماعي جديد من خلال وسائل تشاركية وغير عنيفة، من دون تدخل أجنبي وامتثالاً لالتزامات الدولة الدولية في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات الرئاسية، ويمكن لجميع الأطراف قبول نتائجها؛ *ويؤكد من جديد* أن الاتحاد البرلماني الدولي مستعد للمساعدة في هذه الجهود؛ *ويدعو* السلطات المختصة إلى تقديم مزيد من المعلومات الرسمية عن أفضل السبل لتقديم هذه المساعدة؛

8. *ويذكر*، مرة أخرى، كما جاء في الإعلان العالمي للديمقراطية الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي، بأن "العنصر الأساسي في ممارسة الديمقراطية هو إجراء انتخابات حرة ونزيهة ... تمكين الشعب من التعبير عن إرادته... على أساس الاقتراع العام والمتساوي والسري حتى يتمكن جميع الناخبين من اختيار ممثليهم في ظروف من المساواة والانفتاح والشفافية"؛ وبالتالي، *يعرب عن أمله الحازم* بأن تتخذ السلطات المحلية الإجراءات اللازمة بشكل ملحّ لضمان السماح لمرشحي المعارضة بممارسة حقهم الإنساني الأساسي في المشاركة في إدارة الشؤون العامة على قدم المساواة مع الحزب الحاكم ومؤيديه؛
9. *ويجدد دعوته* لجميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي والمراقبين الدائمين للاتحاد البرلماني الدولي ومنظمات حقوق الإنسان ذات الصلة والمجتمع الدولي عموماً إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لدعم أي جهد يرمي إلى تعزيز الديمقراطية في فنزويلا على نحو يتسق مع قيم حقوق الإنسان وضمن حدود مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية؛
10. *ويلاحظ* أن اللجنة قررت إغلاق القضية الفردية المتعلقة بحالة السيد أوسكار روندیروس (VEN-78) وفقاً للقسم 9.25 (ج) من الملحق الأول لإجراءاتها المتعلقة نظراً في الشكاوى ومعالجتها، نظراً إلى أن السيد روندیروس ذكر أن اتخاذ اللجنة لمزيد من الإجراءات لن يكون مفيداً بعد الآن في حالته؛

11. *ويطلب من* الأمين العام إحالة هذا القرار إلى السلطات الفنزويلية المختصة وصاحب الشكوى وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه أن يساعد في تقديم المعلومات ذات الصلة؛

12. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير له في الوقت المناسب.

زيمبابوي

قرار اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي في دورته الـ213

(جنيف، 27 آذار/مارس 2024)

X CCC@ زيمباوي

ZWE-47- باشور رافائيل سيباندا

ZWE-48 - إريك جونو

ZWE-49 - نيكولا جين واتسون

ZWE-50 - ديزموند ماكازا

ZWE-51 - أوبرت ماندونا

ZWE-52 - سيتابيل مليلو

ZWE-53 - ياسمين توفا

ZWE-54 - جانيث دوبي

ZWE-55 - دليل زانا

ZWE-56 - مورغان نكوبي

ZWE-57 - فيليسيوا نكومو

ZWE-58 - الأمير دوبيكو سيباندا

ZWE-59 - برايت مويو فانيا

ZWE-60 - فيبيون مونيارادزي كوفاهاتيزوي

ZWE-61 - هيلين زيفيرا

ZWE-62 - جدعون شوكو

ZWE-63 - سيفيوي نكوبي

ZWE-68 - ماتيفينجا جودفري مادزيكانا

ZWE-69 - ديفيد شيمهيني

ZWE-71 - أدمور شيفيرو

ZWE-72 - ستيفن شاتيزا

ZWE-73 - هدية أوستالوس سيزيبا

ZWE-74 - تافوماني ويلارد مادزيمباموتو

ZWE-75 - أوليفر موتاسا

ZWE-76 - عاموس شيبايا

ZWE-77 - إيما موزونديوا (السيدة)

ZWE-78 - ماشيرايروا مجيدهو (السيدة)

ZWE-79 - كونستانس تشيهوتا (السيدة)

ZWE-80 - مونيكا موكوادا (السيدة)

ZWE-81 - سيكاي مونغاني (السيدة)

ZWE-82 - لينيت مازينجيدزو (السيدة)

ZWE-83 - ديفين جوتسا (السيدة)

ZWE-84 - ماونديرا

ZWE-85 - جيمسون تيمبا

ZWE-64 – فيليكس ماجاليلا
ZWE-65 – تنداي سيباندا
ZWE-66 – جويل غابوزا غابوزا
ZWE-67 – أناستازيا مويو
ZWE-86 – إديتور ماتاميسا (السيدة)
ZWE-87 – فونجاي تومي (السيدة)
ZWE-88 – رالف تي ماجونجي

انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان

- ✓ التعذيب وسوء المعاملة وغير ذلك من أعمال العنف
- ✓ التهديدات وأعمال التخويف
- ✓ عدم اتخاذ الإجراء اللازم في الإجراءات ضد البرلمانيين
- ✓ إلغاء أو تعليق، أو إبطال لا داعي له وغير ذلك الأعمال التي تعيق ممارسة الولاية البرلمانية
- ✓ انتهاكات أخرى: الحق في المشاركة في سير الشؤون العامة

القضية ZWE-COLL-02

زيمبابوي: برلمان منتسب إلى الاتحاد البرلماني الدولي

الضحايا: 41 عضواً برلمانياً من المعارضة (22 رجلاً و19 امرأة)

صاحب الشكوى المؤهل: القسم I-1(أ) من إجراء اللجنة (الملحق الأول)

تقديم الشكاوى: تشرين الأول/أكتوبر 2023

قرار الاتحاد البرلماني الدولي الأخير: تشرين الأول/أكتوبر 2023

بعثة الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة: ---

جلسة استماع اللجنة الأخيرة: جلسة الاستماع مع رئيس الجمعية الوطنية في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2023)

المتابعة الأخيرة:
- بلاغ من السلطات: رسالة من رئيس الجمعية الوطنية (شباط/فبراير 2024)
- بلاغ من أصحاب الشكاوى: كانون الثاني/يناير 2024
- بلاغات موجهة إلى السلطات: رسالة إلى رئيس الجمعية الوطنية (شباط/فبراير 2024)
- بلاغ موجه إلى صاحب الشكوى: كانون الثاني/يناير 2024

أ. ملخص القضية

أجريت الانتخابات العامة في زيمبابوي في 23 آب/أغسطس 2023، مما أدى إلى افتتاح الدورة البرلمانية العاشرة في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن تحالف المواطنين من أجل التغيير، حزب المعارضة بقيادة السيد نيلسون تشاميسا، المنافس الرئيسي للرئيس الحالي منانجاجوا من حزب الاتحاد الوطني الإفريقي الحاكم في زيمبابوي، حصل على عدد كبير من المقاعد في مجلسي البرلمان، مما أنهى أغلبية الثلثين التي تمتع بها حزب الاتحاد الوطني الإفريقي الحاكم في زيمبابوي في السابق. ووفقاً لصاحب الشكوى، كتب السيد نيلسون شاميسا إلى رئيسَي مجلسَي البرلمان، في رسالة مؤرخة 11 أيلول/سبتمبر 2023، أن مكتبه، بوصفه رئيساً لتحالف المواطنين من أجل التغيير، هو المسؤول الوحيد عن أي مراسلات بين السلطات، وتحالف المواطنين من أجل التغيير.

وفي جلسة استماع عقدت مع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي، ذكر رئيس الجمعية الوطنية أن المادة 129 (1) (ك) من دستور زيمبابوي ينص على أن مقعد

عضو الجمعية الوطنية يصبح شاغراً "إذا لم يعد العضو ينتمي إلى الحزب السياسي الذي كان عضواً فيه عند انتخابه لعضوية البرلمان والحزب السياسي المعني، بإشعار خطي إلى رئيس البرلمان... قد أعلن أن العضو لم يعد ينتمي إليه."

ويدعي صاحب الشكوى أن رئيس موديندا أشار إلى 14 عضواً في الجمعية الوطنية على أساس رسالة زُعم أن السيد سينغوزو تشابانغو قد تلقاها في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حيث ادعى السيد تشابانغو أنه "الأمين العام المؤقت لتحالف المواطنين من أجل التغيير"، وطلب من رئيسَي البرلمان أن يستدعي 14 من أعضاء المجلس الأدنى وتسعة أعضاء من مجلس الشيوخ. ووفقاً لصاحب الشكوى، فإن السيد تشابانغو محتال ليس له أي منصب في تحالف المواطنين من أجل التغيير، وليس له سلطة لطلب هذا الاستدعاء. علاوة على ذلك، لم يذكر أي من الأفراد المعنيين في البرلمان أنهم غادروا تحالف المواطنين من أجل التغيير. وفي جلسة الاستماع مع لجنة الاتحاد البرلماني الدولي، ذكر رئيس الجمعية الوطنية أن رسالة السيد تشابانغو قد وردت قبل رسالة السيد شيماسا، وأكد أنه لو كان هذا هو العكس، لربما كان قرار رئيس البرلمان مختلفاً تماماً.

ووفقاً لصاحب الشكوى، فقد حرم رئيس الجمعية الوطنية من حق الاستماع إلى أعضاء البرلمان من تحالف المواطنين من أجل التغيير قبل الشروع في إلغاء ولايتهم البرلمانية في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفقاً للمعلومات الواردة من رئيس الجمعية الوطنية، ومؤخراً في رسالته المؤرخة 26 شباط/فبراير 2024، بموجب المادة 129(1) (ك) من الدستور، ومع مراعاة سابقة قانونية تنص على أنه لا ينبغي لرئيسي كل من المجلسين الفصل في النزاعات الحزبية الداخلية، لم يكن أمام رئيس الجمعية الوطنية خيار سوى المضي قدماً في الاستدعاء وإحالة الأفراد المعنيين إلى المحاكم إذا لم يوافقوا على قرار الاستدعاء. كما أشار رئيس الجمعية الوطنية في ملاحظاته إلى السوابق القضائية القائمة التي تؤكد هذا الموقف.

ويدعي صاحب الشكوى أن رئيس البرلمان تصرف بطريقة غير دستورية بتجاهله للرسالة الخطية والشفوية التي قدمها أعضاء معروفون في تحالف المواطنين من أجل التغيير، ورفضه إجراء أي نقاشات بشأن هذه المسألة، وقبوله رسالة السيد تشابانغو من دون التأكد من أنها رسالة مشروعة من تحالف المواطنين من أجل التغيير. وبالإضافة إلى ذلك، يدعي صاحب الشكوى أن رئيس البرلمان أمر بتدخل وحدة من شرطة مكافحة الشغب قامت بطرد أعضاء البرلمان من تحالف المواطنين من أجل التغيير في الجمعية الوطنية بعد أن رفضوا مغادرة المجلس واحتجوا على استدعاء زملائهم. ووفقاً لصاحب الشكوى، أصيب عدد من البرلمانيين بجروح نتيجة لوحشية الشرطة في البرلمان. وبالإضافة إلى ذلك، يشير صاحب الشكوى إلى أن رئيس البرلمان أوقف جميع أعضاء الجمعية الوطنية من تحالف المواطنين من أجل التغيير عن العمل على فترة ست جلسات، وأوقف رواتبهم لمدة شهرين.
ومنذ ذلك الحين، ذكر صاحب الشكوى أنه تم استدعاء 18 برلمانياً إضافياً من تحالف المواطنين من أجل التغيير في

14 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (خمسة أعضاء في مجلس الشيوخ و 13 عضواً من المجلس الأدنى)، وأن جميع المشرعين الذين تم استدعاؤهم قد مُنعوا من المشاركة في الانتخابات الفرعية التي أجريت منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وبالإضافة إلى ذلك، أفيد بأن السيد فيون كوفاهاتيزوي، الذي تأثرت ولايته باستدعاء 10 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تعرض للتهديد والتخويف هو وموظفيه خلال الانتخابات الفرعية، مما أدى إلى اختطاف وقتل مساعده، السيد تابفومانيي ماسايا. ويضيف صاحب الشكوى أن ذلك جاء في أعقاب اختطاف وتعذيب السيد تاكودزوا نغادزيوري في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وعضوين آخرين من أعضاء المجلس في الأشهر التي أعقبت انتخابات آب/أغسطس 2023.

ووفقاً لصاحب الشكوى، ينبغي النظر إلى هذه الأحداث على أنها جزء من نمط القمع، وعرقلة استقلال القضاء، وتقلص الحيز المدني، الذي ازداد كثافة بعد انتخابات العام 2023، وعلى خلفية الانتهاكات السابقة لحقوق برلمانيي المعارضة. وشارك صاحب الشكوى في عدة حوادث استُدعي فيها برلمانيون معارضون من أحزاب معارضة أخرى في الماضي، لكنه شدد على أنه لم يسبق أن بدأ إجراء الاستدعاء من قبل شخص قيل إنه خارج عن الحزب السياسي وقيادته. وبحسب ما ورد، أدلى السيد تشابانغو بتصريحات مفادها أنه لن يُسمح إلا لمرشحي تحالف المواطنين من أجل التغيير الذين تم فحصهم بنفسه بالمشاركة في الانتخابات الفرعية المستقبلية، مما أدى إلى تدخل لجنة الانتخابات في زيمبابوي لمنع أعضاء البرلمان المستدعين من المشاركة في الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، تم رفض جميع المحاولات لتصحيح عمليات الاستدعاء بالطعن فيها في المحكمة.

ب. القرار

إن المجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي،

1. *يلاحظ* أن القضية تتضمن أيضاً صاحب شكوى جديداً في ما يتعلق بوضع 18 شخصاً وأن الشكوى: (i) قدمت بالشكل الواجب بموجب المادة I.1 (أ) من إجراءات النظر في الشكاوى ومعالجتها (الملحق الأول من القواعد والممارسات المنقحة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين)؛ (ii) تتعلق بـ18 عضواً برلمانياً إضافياً، تم انتخابهم قبل الانتهاكات المزعومة؛ و(iii) تتعلق بادعاءات الإبطال أو التعليق أو الإلغاء أو غير ذلك من الأعمال التي تعوق ممارسة الولاية البرلمانية، وهي ادعاءات تندرج ضمن ولاية اللجنة؛ ويقرر دمج النظر في قضاياهم مع هذه القضية؛
2. *ويشكر* رئيس الجمعية الوطنية لزيمبابوي على رسالته الأخيرة وعلى المعلومات المفصلة الواردة فيها؛
3. *ويعرب عن قلقه* إزاء تصاعد عدد القضايا المعروضة على لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في زيمبابوي؛
4. *ويتأسف* لأن السلطات البرلمانية لم تر أن من المناسب تنفيذ قرار المجلس الحاكم المؤرخ 27 تشرين الأول/أكتوبر

2023 بشأن تعديل إجراءات سحب الثقة بعد إلغاء ولاية أول 23 برلمانياً معارضاً؛ *ويعلن مرة أخرى* أن الإجراء الذي يسمح للأحزاب السياسية في زيمبابوي باستدعاء أعضائها في البرلمان يتعارض مع المبدأ الأساسي لولاية التمثيل الحر والحق في حرية التعبير، اللذين دافع عنهما الاتحاد البرلماني الدولي باستمرار؛ *ويؤكد من جديد* أن الدستور ينبغي أن يكفل أيضاً حقوق البرلمانيين، وأنه إذا كان تفسير بعض المعايير ينتهك حقوق أعضاء البرلمان المنتخبين حسب الأصول ويحرمهم من الولاية التي أسندها إليهم الشعب، فينبغي النظر بجدية في تنقيح تلك المعايير؛ *ويجدد أمله الصادق في* أن تدرس سلطات زيمبابوي، ولا سيما البرلمان، بجدية إمكانية تعديل إجراءات سحب الثقة لضمان أن يتمكن أعضاء البرلمان من القيام بعملهم بحرية من دون ضغط لا مبرر له من أحزابهم السياسية؛

5. *يقدّر* الحجة التي قدمها رئيس الجمعية الوطنية ومفادها أنه تصرف وفقاً للمادة 129 (1) (ك) من دستور جمهورية زيمبابوي؛ *لا يعتبر* أي أسباب معقولة لقبول بلاغ رسمي من شخص مجهول من دون الاقتناع بأن البلاغ المذكور مشروع ومن دون التماس وجهة نظر الأفراد المعنيين أو رئيس طرفهم؛ إلا أنه *يساوره القلق إزاء* التأكيد على أن البلاغ الرسمي من قائد الحزب الذي ينتمي إليه البرلمانيون الـ18 لم يؤخذ في الحسبان لأنه ورد بعد الاستدعاء، رغم أنه مؤرخ قبل ثلاثة أسابيع من اتخاذ ذلك القرار؛ إنه *في حيرة من أمره* من السرعة التي اتُخذ بها قرار إلغاء ولاية البرلمانيين المنتخبين حديثاً، ومن عدم السماح بأي نقاش بشأن هذه المسألة؛ *يود* الحصول على إيضاحات إضافية من السلطات البرلمانية للجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ بشأن النقاط المذكورة أعلاه؛

6. *ويشعر بالفزع* لأن 18 برلمانياً معارضاً إضافياً فقدوا مقاعدهم عقب قرار رئيس الجمعية الوطنية ورئيس مجلس الشيوخ بإلغاء ولايتهم على أساس رسالة أخرى متنازع عليها بشدة من السيد تشابانغو، وهو فرد يُزعم أنه لا علاقة له بالحزب الذي ينتمي إليه هؤلاء المشرعون؛ *وهو في حيرة من أمره* لأن هذه الرسالة قد قبلت واتخذت إجراءات بشأنها على الرغم من أن رئيس الحزب المعني، السيد نيلسون شاميسا، كان قد كتب قبل أشهر إلى المتحدثين المذكورين، مشيراً بوضوح إلى أن جميع المراسلات مع تحالف المواطنين من أجل التغيير ومنه يجب أن تمر من خلاله فحسب، وعلى الرغم من تعليقاته اللاحقة بأن السيد تشابانغو كان محتالاً وأن البرلمانيين المعنيين كانوا أعضاء صادقين في الحزب ولم يوافقوا على الاستدعاء؛
7. *وشعر بالصدمة* عندما علم أن أعضاء البرلمان الذين فقدوا مقاعدهم نتيجة عمليات الاستدعاء حُرموا من الحق في المشاركة في الانتخابات الفرعية في دوائرهم الانتخابية بقرار من لجنة الانتخابات في زيمبابوي؛ *ويحيط علماً* بالمعلومات التي تفيد بأن المحكمة العليا في زيمبابوي قد أصدرت حظراً يمنع أي عمليات استدعاء جديدة ريثما تتخذ المحاكم قراراً نهائياً بشأن هذه المسألة؛ *ويعتقد اعتقاداً راسخاً* أنه ينبغي للبرلمان أن يستعرض الظروف التي مهدت الطريق

لظهور هذه القضية وأن يبذل كل ما يلزم لضمان عدم تكرار هذه الظروف؛

8. *وهو مقتنع* بأن هذه القضية والقضايا الجارية من زيمبابوي المعروضة على اللجنة تتطلب قيام لجنة الاتحاد البرلماني الدولي بتنظيم بعثة إلى زيمبابوي في أقرب وقت ممكن عملياً؛ *ويشكر مرة أخرى* رئيس الجمعية الوطنية على التزامه المتجدد، كما ورد في رسالته الأخيرة، باتخاذ ترتيبات مع السلطات التنفيذية لتيسير تنظيم هذه البعثة؛ *ويرغب في* تلقي هذه المعلومات في الوقت المناسب للقيام بهذه البعثة قبل انعقاد الجمعية العامة الـ149 للاتحاد البرلماني الدولي المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر 2024؛ *ويتطلع إلى* تلقي معلومات عن تفاصيل البعثة في أقرب وقت ممكن؛

9. *ويطلب من* الأمين العام إحالة هذا القرار إلى السلطات البرلمانية والسلطات الوطنية الأخرى ذات الصلة، وصاحب الشكوى، وأي طرف ثالث يحتمل أن يكون في وضع يمكنه أن يساعد في تقديم المعلومات ذات الصلة؛

10. *ويطلب من* اللجنة مواصلة النظر في هذه القضية، وتقديم تقرير له في الوقت المناسب.

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

148th IPU Assembly

Geneva, 23–27 March 2024

Governing Council
Item 13(a)

CL/213/13(a)-R.2
Geneva, 27 March 2024

Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Decisions adopted by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

CONTENTS

Page

- **Bangladesh:** Mr. Shah Ams Kibria
  Decision *1*
- **Egypt:** Mr. Mostafa al-Nagar
  Decision *3*
- **Eswatini:** Three parliamentarians
  Decision *7*
- **Guinea-Bissau:** Four parliamentarians
  Decision *11*
- **Israel:** Mr. Offer Cassif
  Decision *15*
- **Kyrgyzstan:** Mr. Adakhan Madumarov
  Decision *18*
- **Madagascar:** Mr. Fetra R. Razafitsimialona
  Decision *21*
- **Pakistan:** Five parliamentarians
  Decision *24*
- **Palestine/Israel:** Mr. Marwan Barghouti
  Decision *28*
- **Palestine/Israel:** Mr. Ahmad Sa'adat
  Decision *33*
- **Philippines:** Ms. Leila de Lima
  Decision *37*
- **Philippines:** Two parliamentarians
  Decision *40*

E

#IPU148

- **Somalia:** Mr. Abdullahi Hashi Abib
  Decision *43*
- **Türkiye:** Sixty-eight parliamentarians
  Decision *46*
- **Venezuela:** Ms. María Corina Machado
  Decision *51*
- **Venezuela:** 135 parliamentarians
  Decision *54*
- **Zimbabwe:** Forty-one parliamentarians
  Decision *59*

CL/213/13(a)-R.2
Geneva, 27 March 2024

Bangladesh

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

Shah Ams Kibria (right) presents the national budget in parliament on 13 June 1997 © MUFTY MUNIR / AFP

BGD-14 – Shah Ams Kibria

Alleged human rights violations

✓ Murder
✓ Excessive delays in proceedings

A. Summary of the case

Mr. Shah Ams Kibria, a member of parliament belonging to the then opposition Awami League, was killed on 27 January 2005 in a grenade attack during a political gathering. According to the complainant, the killing was politically motivated.

Almost 20 years have gone by and no one has yet been held accountable for the killing. It has been investigated three times by three different governments (the Bangladesh Nationalist Party, the caretaker government, and currently the Awami League). With each investigation, the list of persons charged has been expanded but a number of them have not been apprehended. A trial is under way but is progressing extremely slowly. The complainant has also raised a number of issues relating to general concerns about the independence of the judiciary and respect for fair-trial guarantees in Bangladesh and the fact that all the suspects targeted seem to be from the political opposition, which could indicate that the proceedings are politically motivated.

According to the complainant, Mr. Kibria's relatives – who are a party to the criminal proceedings – have not been kept informed of the proceedings. They repeatedly filed no-confidence motions against the successive charge sheets, which they considered incomplete. The family continue to believe that other individuals involved in the crime, particularly the

Case BGD-14

Bangladesh: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Male opposition member of parliament

Qualified complainant: Section I.(1) (a) and (d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: March and October 2005

Recent IPU decision: April 2017

IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearings:
- Hearing with the Bangladeshi delegation to the 148th Assembly (March 2024)
- Hearing with the complainant – online (March 2023)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Report providing updates about the case shared by the Bangladeshi delegation to the 148th Assembly (March 2024)
- Communication from the complainant: March 2024
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of Parliament (February 2024)
- Communication to the complainant: March 2024

potential instigators and masterminds, have not yet been charged or arrested owing to political interference. In March 2023, at a hearing before the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, the complainant confirmed that the situation had not changed.

During the hearing conducted at the 148th IPU Assembly (Geneva, March 2024), the Bangladeshi delegation reaffirmed that judicial proceedings in Bangladesh take time, that courts have limited capacity and resources, and that the delays in the investigation were largely caused by the defendants, and by the family contesting the charge sheets and investigation reports. Acknowledging that justice delayed is justice denied, the delegation committed to continue to keep the IPU informed of any new developments in the case and to do its utmost, within parliament's constitutional mandate, to contribute to a satisfactory resolution of the case without further undue delay.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Bangladeshi delegation for the information provided during the hearing and for the spirit of cooperation; and *reaffirms its wish* to receive more detailed information on a regular basis on developments in the ongoing trial proceedings, including copies of the charge sheets, as well as further information on the grounds and evidence supporting the charges against the suspects, the names and status of all suspects and the identities of all individuals who remain charged today and those who are in custody;

2. *Notes* that the proceedings are still under way and that slow progress is being made; *takes note* of the reasons given by the parliamentary authorities in this respect; *remains deeply concerned*, however, that almost 20 years after the attack none of the perpetrators has yet been held responsible in a court of law; *solemnly affirms* that justice delayed is justice denied; and *sincerely hopes* that the trial will finally proceed swiftly and that further progress will promptly be made towards ensuring full accountability for this serious crime, in compliance with national and international standards on the right to a fair trial, including those regarding the application of capital punishment, without any political interference;

3. *Fails to understand* why the Awami League, in power since 2009, has not been able to take the necessary steps to shed light on the murder of one of its prominent members; *reaffirms,* in this regard, its strong conviction that the continued interest of the Awami League and parliament in the case – within the boundaries of the separation of powers – is crucial for helping ensure that justice is done and for sending a strong signal that the assassination of a parliamentarian must not be left unpunished; *notes with appreciation* that the Parliament of Bangladesh continues to monitor the case; and *wishes* to be kept informed of any steps it takes in this regard;

4. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

5. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Egypt

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

Mostafa al-Nagar © Photo courtesy/Belady - An Island for Humanity, US

EGY-07 – Mostafa al-Nagar

Case EGY-07

Egypt: Parliament affiliated to the IPU

Victim: male, independent member of the House of Representatives

Qualified complainants: Section I.(1) (a) and (d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: February 2020

Recent IPU decision: March 2022

IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Egyptian delegation to the 144th IPU Assembly (March 2022)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the House of Representatives (March 2022)
- Communication from the complainants: March 2024
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the House of Representatives (March 2024)
- Communication to the complainants: March 2024

Alleged human rights violations

- ✓ Enforced disappearance
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity

A. Summary of the case

Mr. Mostafa al-Nagar allegedly disappeared in the southern governorate of Aswan on 27 September 2018. His family and lawyers have been unable to contact him or obtain information on his whereabouts. They fear that he might have been arbitrarily arrested and held incommunicado.

The complainants allege that Mr. al-Nagar was a symbol of the 2011 revolution and a vocal critic of the Egyptian Government during his parliamentary term, which lasted from 23 January to 14 June 2012, when the Egyptian Parliament was dissolved in accordance with a ruling by the Supreme Constitutional Court. In December 2017, he was fined and sentenced to three years in prison for "insulting the judiciary" in a speech he reportedly delivered during a parliamentary sitting in 2012. In its ruling of 30 December 2017, the Cairo Criminal Court found that Mr. al-Nagar had committed two crimes in 2012 and 2013, the first of which consisted in insulting and defaming the courts and the judicial authorities with hate speech and disdainful speech, both published and via interviews on television and radio channels, as well as through social media. The complainants also allege that the court reportedly found that Mr. al-Nagar's statements during a parliamentary sitting of 2012 were also intended to defame and harm the judiciary and

judges. Mr. al-Nagar did not serve his time in prison as he chose to go into hiding, although at the time it was clear to his family members where he was. He disappeared a few days before his appeal trial, which took place on 15 October 2018.

The complainants report that, on 10 October 2018, Mr. al-Nagar's family received an anonymous telephone call informing them that he was in police custody at Aswan's Central Security Forces Al-Shallal camp. Mr. al-Nagar's lawyer made a request to the Egyptian authorities for an official response concerning his client's alleged detention in the Al-Shallal camp, but no information was provided in this regard. Egypt's State Information Service denied playing a role in Mr. al-Nagar's disappearance and said in an official statement issued on 18 October 2018 that he had wilfully disappeared to avoid serving his prison sentence, describing him as a fugitive.

In their letter of 24 May 2021, the Egyptian parliamentary authorities indicated that the Egyptian Court of Cassation's decision of 15 October 2018 concerned the rejection of Mr. al-Nagar's appeal to have his original sentence set aside. The letter explains that the decision of the Court of Cassation to reject the accused's appeal against his original sentence was not because of his absence from the Criminal Court hearing. Egyptian law had been correctly applied, allowing the accused's defence to appear before the Criminal Court in his absence. As the Court had agreed to that arrangement, the ruling against the accused had therefore become a ruling *in absentia*; it had been the accused's right to appeal against it, in order to benefit from the different litigation levels to which he was entitled.

On 29 July 2019, the complainants filed a complaint at the Administrative Court of the State Council against the Egyptian Ministry of the Interior for allegedly failing to disclose Mr. al-Nagar's whereabouts or to make serious efforts to locate him. In its decision handed down on 18 January 2020, the Administrative Court of the State Council recalled the State's responsibility and indicated that the statement issued by the State Information Service was insufficient. The Court noted that the State and the police force, which in accordance with Article 1 of the Law on the Regulation of Police authority (Law No. 109 of 1971), "is a regular body of the Ministry of the Interior that performs its functions and exercises its jurisdiction under the leadership of the Ministry of the Interior", had the duty to locate disappeared individuals, especially when a complaint had been filed about their disappearance.

In their letter of 24 May 2021, the Egyptian parliamentary authorities expressed their views about the case. The authorities also added that the crime committed by Mr. al-Nagar was not related to his parliamentary mandate and that he was not prosecuted for the remarks he made in parliament. The parliamentary authorities argued that, between 2012 and 2013, Mr. al-Nagar and other individuals were accused of undermining the judiciary and judges through written articles and comments, remarks made during interviews and messages posted on social media containing false and hateful statements against the Egyptian courts and the judiciary. The authorities also indicated that parliamentary immunity should not protect members of parliament from prosecution when the crimes committed are punishable by law. The authorities stated that parliament was dissolved in accordance with the ruling by the Supreme Constitutional Court issued in the session of 14 June 2012 and that the effect of this decision is retroactive. The aforementioned had therefore never exercised, at any point in time, representational functions.

During a hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 144th IPU Assembly in March 2022, the Egyptian delegation emphasized the importance of the Committee's work and elaborated on the views and arguments expressed by the authorities in their letter of 24 May 2021. The Egyptian delegation highlighted that the authorities were convinced that the case of Mr. al-Nagar should not be under consideration by the IPU as the aforementioned does not exercise, and has never exercised, any representational functions, according to the June 2012 Supreme Constitutional Court ruling. However, they were willing to engage with the Committee in good faith to clarify some issues.

The delegation also stated that, in response to the ruling of the Administrative Court of the State Council of 18 January 2020, the Egyptian authorities had exerted efforts to locate the absent person by taking several measures, including through distributing circulars with Mr. al-Nagar's details to all police stations in all Egyptian governorates seeking information on his whereabouts. The delegation also indicated that, despite the complainants' claim that Mr. al-Nagar has been subjected to enforced disappearance, there is no evidence that he is a victim of enforced disappearance and that such a crime is subject to a set of criteria that have not been met in the present case. The authorities consider

that Mr. al-Nagar is “absent”, given that he went into hiding in order to avoid serving his prison sentence, as indicated by his family members. The delegation stated that the representational functions of members of parliament would not allow incumbents to commit crimes, would not justify the commission of such crimes and would not present a barrier to bringing them before a criminal court. The principle of separation of powers would therefore not allow former and current members of the legislative authority to interfere in the work of the judicial authority; to insult or influence its members; or to launch media campaigns against them to influence their rulings and decisions. The delegation clarified that the criminal charges against Mr. al-Nagar were because of remarks he had made outside of parliament, not in a parliamentary context whatsoever, and reiterated that the complaint under consideration did not have any factual or legal foundation; rather, it was based on rhetoric that was dubious and void of any legal evidence.

In December 2022, the complainants stated that in 2018 Mr. al-Nagar’s lawyer had submitted a request to the Attorney General of Aswan, to track Mr. al-Nagar’s phone number (011555879436) to determine his last location. According to the complainants, such information should have been quite easy to obtain and would have shed light on Mr. al-Nagar’s whereabouts in 2018.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Deeply regrets* that the Egyptian House of Representatives has stopped responding to its requests for information since 2022; and *reiterates* that the Committee’s procedure is based on ongoing and constructive dialogue with the authorities, first and foremost parliament;

2. *Recalls* the measures taken by the authorities to locate Mr. al-Nagar, including the distribution of circulars with his details to several police stations in different provinces calling for information on his whereabouts; and *deeply regrets* that, despite its wish to receive written confirmation from the authorities concerned that such measures have indeed been taken and to be informed of the results yielded so far, this information has yet to reach the Committee;

3. *Stresses*, once again that, while the State of Egypt considers Mr. al-Nagar to be a fugitive and “absent”, it remains duty-bound to do everything possible to find him and that, by not taking serious measures to locate him, the authorities are wilfully denying justice to his relatives, who have the legitimate right to know about his fate; and *remains convinced* that the State of Egypt could exert further efforts to locate Mr. al-Nagar, particularly in light of the complainant’s request to track Mr. al-Nagar’s phone number to identify his last location;

4. *Urges*, once more, the authorities to take the appropriate measures to truly address the disappearance of Mr. al-Nagar and to find him, through a fully-fledged investigation into his whereabouts, regardless of his conviction and the fact that he did not serve his prison sentence; and *wishes* to be kept informed as a matter of urgency about steps taken in this regard;

5. *Reiterates its concern* that Mr. al-Nagar was convicted for criticizing the judiciary when he was a member of parliament, which is part of the legitimate exercise of his parliamentary mandate and should be protected by his parliamentary immunity; *affirms*, once more, in this respect that freedom of expression is one of the pillars of democracy, that it is essential for members of parliament, and that it encompasses all kinds of speech, the restrictions on which are defined by the core human rights conventions and related case law;

6. *Reiterates its wish* to receive copies of the decisions of the Cairo Criminal Court and Court of Cassation of 2017 and 2018, respectively, in addition to further information on the status of missing persons in Egypt, including the required criteria to be met for the authorities to initiate an investigation into the disappearance of individuals whose families have filed a complaint about their disappearance;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the competent authorities, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information on the whereabouts of Mr. al-Nagar;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/213/13(a)-R.2
Geneva, 27 March 2024

Eswatini

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

Members of the Royal Eswatini Police Service (REPS) monitor affiliates of the Trade Union Congress of Eswatini (TUCOSWA) as they shout out political slogans in central Manzini on 28 October 2021 during a pro-democracy protest. Michele Spatari - AFP

SWZ-02 – Mduduzi Bacede Mabuza
SWZ-03 – Mthandeni Dube
SWZ-04 – Mduduzi Gawuzela Simelane

Case SWZ-COLL-01

Eswatini: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Three independent members of parliament

Qualified complainant: Section I.1(b) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: January 2022

Recent IPU decision: February 2024

Recent IPU mission: Trial observation (February 2024; November 2022)

Recent Committee hearing: Hearing with the delegation of Eswatini at the 148th IPU Assembly in Geneva (March 2024)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the House of Assembly (February 2024)
- Communication from the complainant: November 2023
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the House of Assembly (February 2024)
- Communication to the complainant: March 2024

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings
- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

A. Summary of the case

Parliamentarians Mr. Mduduzi Bacede Mabuza and Mr. Mthandeni Dube were arrested on 25 July 2021. A third parliamentarian, Mr. Mduduzi Simelane, fled the country before an arrest warrant, which still remains valid, could be implemented. Mr. Mabuza and Mr. Dube were charged with the contravention of section 5(1), read in conjunction with section (2)(2)(a)-(d) and (i) of the Suppression of Terrorism Act 2008 (as amended), two alternative counts under the Sedition and Subversive Activities Act of 1938, and two counts of murder. The Accused No. 1 is, in addition, charged with contravention of regulation 4(3)(b), read in conjunction with regulation 4(8) of the Disaster Management Act, No. 1 of 2006. They each entered a plea of not guilty in respect of all charges. The accused made several bail applications, which were all rejected.

The legal action against the parliamentarians was taken in the following context: In May 2021, calls for political reform started circulating on various platforms across Eswatini, with the aforesaid three parliamentarians also advocating for these changes. To prove that these members of parliament had the mandate from their constituencies to make this call resulted in a series of petitions being delivered to parliament in support of the call for change. Protesters were calling for constitutional and political reforms, lamenting the Government's reported failure to deliver basic services to its citizens, demanding responses to socioeconomic challenges, and invoking alleged ill-treatment by police. Petitions were delivered to various *tinkhundla* centres, predominantly by young people, to their members of parliament as an endorsement of the call for constitutional and political reforms. These calls were heightened during protests against alleged "police brutality" following the death of a University of Eswatini law student, Mr. Thabani Nkomonye. On 24 June 2021, the then acting Prime Minister, Deputy Prime Minster, Mr. Themba N. Masuku, issued a ban on the delivery of these petitions, saying that this was "a conscious decision to maintain the rule of law and de-escalate tensions that had turned the exercise into violence and disorder". Protesters continued to deliver petitions in spite of the ban and were blocked by the police.

In its report released at the very end of June 2021 regarding the events that had occurred earlier that month, the Eswatini Commission on Human Rights and Public Administration (the Commission) – which is Eswatini's national human rights institution – found that human rights violations and abuses had been perpetrated during the unrest.

According to the complainant, the charges against Mr. Mabuza, Mr. Dube and, potentially, Mr. Simelane serve as reprisals and aim to silence them, given that they have been at the forefront of the aforesaid demands for democratic reforms in Eswatini, an absolute monarchy led by King Mswati III for over 30 years, where political parties are not legally recognized.

Mr. Rahim Khan, an attorney and former acting chief magistrate in Botswana, with over 40 years of legal experience, was appointed by the IPU to attend and follow the final trial proceedings against Mr. Mabuza and Mr. Dube, namely those which took place from 8 to 10 and 14 to 16 November and on 13 December 2022.

In his first report, the trial observer pointed out that, "[T]he two members of parliament have been denied bail essentially as they are considered flight risks, notwithstanding their official positions as members of parliament, have fixed assets in the country, have clean records, have not interfered with witnesses and are willing to offer a sum of money to secure their attendance. It appears extremely surprising that their bail has been consistently refused". In his general comments and assessment of the trial, the trial observer stated that, "the trial is being continuously postponed, mainly at the instance of the Crown", and that the judge "does not direct any detailed questions to the Crown … and grants them far too much latitude to conduct the trial as they wish".

On 31 January 2023, the defence and the Crown Prosecutor made final submissions in the criminal proceedings against Mr. Mabuza and Mr. Dube, after which the judge in the case reserved judgement. On 1 June 2023, the judge found them guilty of all charges, except for the charge related to the COVID-19 regulations with respect to Mr. Mabuza, and reserved sentencing for a hearing in December 2023. This hearing was subsequently postponed, with new hearings that took place from 20 to 22 February and on 26 March 2024. The IPU trial observer attended all these hearings, which focused on the defence counsel presenting information in support of mitigating the parliamentarians' sentence. According to information provided by the authorities, at the hearing held on 26 March 2024, Mr. Dube and Mr. Mabuza were not ready to proceed and applied for a postponement to 30 April 2024. This application was granted by the court.

In his most recent report, the IPU trial observer, upon reviewing the verdict, stated that "if we examine the statements attributed to them (Mr. Mabuza and Mr. Dube) by the learned judge, a careful analysis in fact does not reflect criminal intent. Throughout the evidence as appears in the record, there is no exhortation on the Swazi public to rise up in insurrection, overthrow the Monarchy and establish a government of the people. In fact, the accused are very deferential towards the Monarchy, almost religiously so. The entire case rests on the response by the accused to the declaration by the government that it was banning the production of petitions and for the appointment of the Prime Minister by election. The incidents of civil unrest occurred on 24 June 2021. It is abundantly clear from the gravamen of the charges, that the accused were no way near the scene of the crime. It is the effect of what they stated that reflects what the State says is the foundation of their criminal conduct:

that they encouraged people in their public statements to disobey the lawful appointment of the Prime Minister and in the process encouraged civil disobedience. But, with respect, how can civil disobedience be equated with terrorism and sedition? There was no armed insurrection, no taking up of arms with revolutionary slogans against the State, no intentional destruction of the most visible manifestations of state power. How encouraging people to disobey the government on the issue of denying the filing of petitions automatically led to arrests for terrorism without showing a direct link between rhetoric and causation is difficult to appreciate".

According to the complainant, on 22 September 2022, the two detained parliamentarians were assaulted by prison guards who entered their cells. It is alleged that on 29 September 2023, Mr. Mabuza was again beaten by a correctional services officer. At the hearing held with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 148th IPU Assembly, the Eswatini delegation provided an undated document containing information on the internal inquiry under the Correctional Services Act that provides a response to parliament regarding the alleged attack against Mr. Mabuza and Mr. Dube. The document states that there was a routine search, that Mr. Mabuza refused to be searched and that, while being ordered to adhere to the search, Mr. Mabuza then attacked the officer attending. Mr. Dube then joined in and attacked the officer from behind and then other officers used pepper spray to calm down the situation. There was never an assault on Mr. Mabuza and Mr. Dube.

In response to the IPU's wish to send a delegation from the Committee on the Human Rights of Parliamentarians to Eswatini, at a hearing held at the 145th IPU Assembly in October 2022 the then Speaker responded that he would welcome such a delegation. Subsequent attempts by the IPU to organize the mission have, however, not yet borne fruit with the Eswatini authorities. At the hearing held with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 148th IPU Assembly, the Eswatini delegation stated that the Committee was still welcome to come to Eswatini.

On the night of 21 January 2023, Eswatini human rights defender and lawyer Mr. Thulani Maseko – a lawyer previously representing both parliamentarians – was killed. United Nations and African Union experts immediately condemned the killing as "abhorrent" and demanded an impartial investigation. Mr. Maseko was a member of Lawyers for Human Rights Swaziland and chairperson of the Multi-Stakeholder Forum, a coalition of political opposition groups and civil society activists calling for constitutional reform in Eswatini. His murder remains unresolved to this day. At the hearing held with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 148th IPU Assembly, the Eswatini delegation stated that an investigation was ongoing but that further information was not available.

Since the protests broke out in Eswatini in 2021, the SADC and other international partners have strongly encouraged the Eswatini authorities to conduct a meaningful, substantive and inclusive national dialogue to discuss options for democratic and institutional reforms. At the hearing held with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 148th IPU Assembly, the Eswatini delegation stated that the national dialogue had since been concluded and had been very successful and that the relevant ministries were now tasked with adopting the corresponding implementation plans.

At the same hearing, the Eswatini delegation stated that the IPU trial observer had not been impartial, that their national justice system was intact and proper, and that the judge who ruled in the case was very experienced and had taken all relevant facts into account. The delegation said that Mr. Mabuza and Mr. Dube have the right to appeal the verdict and said that the charges against them concerned events that took place when Eswatini was very much in lockdown due to the COVID-19 pandemic regulations being in place and that in the course of the events in 2021 the lives of more than 30 people were lost. The delegation also said that if, Mr. Mabuza and Mr. Dube had been genuinely interested in pushing for the direct election of the Prime Minister, they should have chosen to achieve this outcome through their work in parliament, rather than by interacting with citizens outside of parliament and inciting them to violence.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Eswatini delegation to the 148th IPU Assembly for the extensive and valuable information provided at a hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians and its spirit of cooperation; *appreciates* the written communications that the parliamentary authorities have sent to the IPU throughout the treatment of this case; and *points out* that these communications have always been acknowledged and have always received a response;

2. *Takes note with great interest* of the latest report from the IPU trial observer; and *thanks* him for his thorough analysis and for his continued readiness to attend and report on the legal proceedings at hand;

3. *Is deeply concerned* that Mr. Mabuza and Mr. Dube were found guilty as a result of a trial that had shown serious shortcomings, as identified in the trial observer's reports; *is ever more convinced* that these reports, and the reasons given by the judge for the verdict she reached, give serious weight to the complainant's assertion that the criminal case came in response to the parliamentarians' public appeal to strengthen democracy, which falls squarely within the legitimate exercise of their right to freedom of expression; *strongly believes*, therefore, that both men should never have been detained and prosecuted in the first place; and *sincerely hopes* that the matter will still be resolved, in a way that is in line with applicable human rights standards, before the men are sentenced;

4. *Notes with great interest* that the planned national dialogue has taken place in Eswatini; *wishes* to receive more information on the concrete recommendations made in the course of the national dialogue and on specific actions planned to implement them, in particular in the area of political and democratic reforms; and *reiterates* the IPU's readiness to provide support for ongoing efforts in this regard;

5. *Reaffirms its belief* that, over and above ongoing and new efforts to strengthen democracy in Eswatini, a mission by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians, which would include meetings with all the relevant authorities, a meeting with the two members of parliament and their lawyers, along with meetings with relevant third parties, would offer a useful opportunity to discuss the issues that have emerged in the case at hand and to examine possible solutions; *is pleased to learn* that the Eswatini delegation informed the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, at the hearing held during the 148th IPU Assembly, that such a mission would still be welcome; and *requests* the Secretary General to continue to engage with the current parliamentary authorities of Eswatini to dispatch the mission as soon as possible;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of the House of Assembly, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining the case and to report back to it in due course.

CL/213/13(a)-R.2
Geneva, 27 March 2024

Guinea-Bissau

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

© Facebook - Marciano Indi

GNB-13 - Marciano Indi
GNB-14 - Domingos Simões Pereira
GNB-15 - Angelo Regalla
GNB-16 - Banjai Bamba

Case GNB-COLL-01

Guinea-Bissau: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Four opposition members of parliament

Qualified complainant: Section I.(1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: March 2024

Recent IPU decision(s): - - -

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the complainant during the 148th IPU Assembly in Geneva (March 2024)

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: March 2024
- Communication to the authorities: Letter to the President of the Republic: March 2024
- Communication to the complainant: March 2024

Alleged human rights violations

- ✓ Abduction[1]
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Arbitrary invalidation of the election of a parliamentarian
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate
- ✓ Impunity

A. Summary of the case

The present case concerns the situation of four members of the National Assembly of Guinea-Bissau, including its speaker, Mr. Domingos Simões Pereira, Mr. Marciano Indi, Mr. Agnelo Regalla and Mr. Bamba Banjai, who have suffered human rights violations since 2020 for publicly criticizing the

1 This violation only concerns member of parliament Mr. Marciano Indi.

President of the Republic, Mr. Umaro Sissoco Embaló, and the Prime Minister, Mr. Nuno Gomes Nabiam.

On 23 May 2020, Mr. Marciano Indi, leader of the parliamentary group the United People's Alliance-Democratic Party of Guinea-Bissau *Alliance du Peuple Uni-Parti Démocratique de Guinée Bissau* (APU-PDGB), was abducted by individuals whom he identified as belonging to the National Guard, a security force that is under the authority and political auspices of the Ministry of the Interior. Shortly before his abduction, Mr. Indi had questioned the President's policy and calls to replace the opposition head of government.

Mr. Indi was beaten up, insulted and ill-treated by his kidnappers. The member of parliament nevertheless attempted to negotiate his release after overhearing a telephone conversation between one of the kidnappers and the Minister of the Interior. Mr. Indi was taken to the Ministry of the Interior, where he was placed in a cell for a few hours. According to the allegations, Mr. Indi had the opportunity to speak to the Minister of the Interior, who allegedly told him that everything would be resolved and begged him not to divulge anything to the media about what had happened. The member of parliament was then taken by his kidnappers to the house of the former Speaker of Parliament, where he was released. He was escorted back to his home by the former Speaker of Parliament. Having heard the telephone conversations between his kidnappers and the Minister of the Interior, as well as those between the former Speaker of Parliament and the President of the Republic, Mr. Indi understood that his kidnapping had been ordered by President Embaló and that he would receive no compensation for the harm he had suffered.

Regarding the situation of Mr. Agnelo Regalla, the member of parliament was shot outside his home on 7 May 2022 by uniformed armed men. Seriously injured, he was evacuated to Portugal for specialist medical treatment. The incident occurred the day after a press conference held at the headquarters of the African Party for the Independence of Guinea and Cape Verde (PAIGC), during which President Embaló's regime had been heavily criticized. The investigation opened by the judicial police was never completed.

On 3 February 2024, Mr. Bamba Banjai, a member of the parliamentary group MADEM-G15, to which the President of the Republic belongs, was arrested by the Secretary of State for Public Order at Bissau airport while awaiting the arrival of his party's leader. According to the complainant, the Secretary of State for Public Order was joined by several heavily armed police officers who took them to the Ministry of the Interior, where they were questioned and detained until 9 p.m. On 27 February 2024, after spending a few days in hiding due to serious death threats and attempts to re-arrest him, Mr. Banjai reportedly went to the Ministry of the Interior with his lawyer. On arrival, Mr. Banjai was allegedly subjected to intense interrogation for criticizing the regime during a press conference organized by the leaders of his political party. At 9 p.m., Mr. Banjai was alledgedly taken to the Presidential Palace and continued to be questioned by President Embaló, who then ordered his release.

Concerning the Speaker of Parliament, Mr. Domingos Simões Pereira was arbitrarily deprived of his parliamentary mandate following the decision of the President of the Republic on 4 December 2023 ordering the dissolution of parliament following the legislative elections of 4 June 2023 on the grounds of an alleged coup d'état, the existence of which the opposition denies. According to the complainant, President Embaló's decision was prompted by the intervention of members of the National Guard to release two opposition ministers while they were being questioned by the judicial police. Clashes broke out between elements of the National Guard and the Presidential Guard special forces, resulting in at least two deaths. President Embaló reportedly decided to dissolve parliament after the security forces intervened on behalf of two opposition ministers.

Following the dissolution of parliament, the military reportedly used excessive force to prevent members of parliament from accessing the National Assembly's premises and holding their meetings. The operating budget of the National People's Assembly, approved in plenary session, was frozen on the orders of President Embaló. According to the complainant, President Embaló's decision to dissolve parliament is contrary to the Constitution, which prohibits the dissolution of parliament within 12 months of its inauguration (article 94 of the Constitution). The complainant accuses the President of the Republic of seeking to disrupt the functioning of parliament and change its current composition, which is dominated by the opposition.

During a hearing before the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 148th IPU Assembly in March 2024, the Bissau-Guinean parliamentary delegation, led by the President of the National People's Assembly, thanked the Committee for its interest and for its invitation to a hearing. The Speaker of Parliament acknowledged the many difficulties his country had faced in achieving political stability. Regarding the cases under examination by the Committee, the Speaker of Parliament explained that they were related to the November 2019 presidential elections, which had resulted in the disputed victory of President Embaló. After being declared the winner by the Electoral Commission in February 2020, Mr. Embaló had ended the PAIGC-led government by appointing a new prime minister. In October 2021, a coup d'état had reportedly been foiled, followed by a second attempt in February 2022. In May 2022, the President had decided to dissolve the parliament resulting from the March 2019 legislative elections, with legislative elections scheduled for December 2022. In the end, these were not held until June 2023.

The Bissau-Guinean delegation explained that the legislative elections in June 2023 represented a glimmer of hope and an opportunity for political parties to end to their differences. The PAIGC-led opposition came first with 54 of the 102 seats in parliament. According to the delegation, despite the different political opinions, parliament was functioning and an understanding seemed to be developing between the opposition and the majority, heralding a new era of political stability in the country. The delegation therefore questioned the reasons behind President Embaló's dissolution of parliament. In addition, the delegation pointed out that, from a constitutional point of view, the dissolution contravenes article 94 of the Constitution and the relevant rules on the matter because, if the President had valid reasons for dissolving parliament, he would have to present them to parliament and its standing committee, which would have to examine them. These provisions have not been respected.

According to the delegation, the political instability and arbitrary measures taken by President Embaló, including the dissolution of parliament, the dismissal of the President of the Supreme Court and several of its members, and the lack of independence of the Prosecutor General, facilitate human rights violations in Guinea-Bissau. Anyone who dares to criticize the President may find themselves kidnapped, beaten up and detained before being released without justice being done. The delegation reiterated that the opposition of all the political parties and public opinion to the dissolution of parliament was not a choice but a necessity, given that the absence of a parliament and of all the institutions guaranteeing the rule of law in Guinea-Bissau could lead to a disastrous situation in the country.

The parliamentary delegation said that the only way out of the crisis was for parliamentary functions to resume and for there to be a gradual return to the rule of law. On the eve of its hearing, the delegation had received information that the President of the Republic might be on the verge of reaching such a conclusion, as the Prime Minister had reportedly announced the withdrawal of military forces from parliament.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning the case of Mr. Domingos Simões Pereira, Mr. Marciano Indi, Mr. Agnelo Regalla and Mr. Bamba Banjai is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by qualified complainants under section I.1(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns incumbent members of parliament at the time of the alleged facts; and (iii) concerns allegations of abduction, threats, acts of intimidation, lack of due process at the investigation stage, violation of freedom of opinion and expression, violation of freedom of assembly and association, violation of freedom of movement, arbitrary invalidation of the election of a parliamentarian, abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate, failure to respect parliamentary immunity, other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate, and impunity, which are allegations that fall within the Committee's mandate;

2. *Thanks* the parliamentary authorities of Guinea-Bissau for the information provided during their meeting with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 148th IPU Assembly;

3. *Denounces* the violations suffered by the four parliamentarians, in particular the abduction of Mr. Indi, the violent attack perpetrated against Mr. Regalla and the arbitrary arrest of Mr. Banjai, violations which have so far gone unpunished even though the identity of the alleged perpetrators is known; and *regrets* the absence of serious judicial investigations into these various cases and the failure of the Bissau-Guinean justice system to protect the physical integrity of these parliamentarians and to ensure that their rights are respected, including their right to freedom of expression and assembly;

4. *Urges* the competent authorities in Guinea-Bissau to take all necessary steps to ensure that the violations suffered by these four parliamentarians are properly investigated and that the perpetrators of these crimes are held accountable; and *stresses* that offences of this kind against opposition parliamentarians, particularly if they go unpunished, encourage their repetition and contribute to a climate of impunity in which other critical voices in society can no longer be heard, with potentially serious repercussions;

5. *Expresses its concern* at the dissolution of the Parliament of Guinea-Bissau in disregard of the relevant constitutional provisions, which is likely to have serious consequences for the democratic functioning of the country; *expresses its solidarity* with the Parliament of Guinea-Bissau; *stresses* that its dissolution directly affects the individual rights of members of parliament, including its President, Mr. Pereira, and deprives the citizens of Guinea-Bissau of political representation; and *hopes*, in view of the information received at the hearing, that parliamentary functions will be restored as soon as possible to facilitate a return to the rule of law in the country;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining the case and to report back to it in due course.

CL/213/13(a)-R.2
Geneva, 27 March 2024

Israel

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

© Member of Knesset Ofer Cassif

ISR-22 – Ofer Cassif

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Undue invalidation, suspension, revocation or other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

Case ISR-22

Israel: Parliament affiliated to the IPU

Victim: An opposition member of parliament

Qualified complainants: Section I.(1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: January 2024

Recent IPU decision(s): - - -

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: February 2024
- Communication to the authorities: Letter to Knesset Speaker (January 2024)
- Communication to the complainant: February 2024

A. Summary of the case

On 10 January 2024, Mr. Ofer Cassif was subjected to an expulsion procedure initiated by a fellow member of the Knesset, who accused him of supporting armed struggle and terrorism against the State of Israel for publicly supporting South Africa's case at the International Court of Justice (ICJ). South Africa had filed a case at the ICJ alleging that Israel was engaging in "genocidal acts" in Gaza following its response to the 7 October 2023 attack by Hamas.

After collecting the signatures of 85 members of the Knesset supporting Mr. Cassif's expulsion, the issue was referred to the Knesset House Committee for approval. According to the Israeli Basic Law, the Knesset can expel a member if (s)he expresses support for armed struggle against the State of Israel, provided that 90 Knesset members, or 75 per cent, have voted in favour of the motion.

On 30 January 2024, after a sitting that lasted two days, the Knesset House Committee endorsed the motion to expel Mr. Cassif. Fourteen Committee members had voted in favour of and two against the motion, which moved the motion for expulsion to the Knesset plenary. Mr. Cassif has reiterated that his support for South Africa's case against Israel is a plea to end the war in Gaza. He also said in

several interviews that he had condemned the 7 October attack against Israel and that he had never shown any support to the terrorist group Hamas.

On 19 February 2024, the motion to expel Mr. Cassif failed to gain the needed majority in plenary, as only 85 of the 120 members of the Knesset backed the motion to oust Mr. Cassif in a plenum session, which was five votes short of the 90-seat supermajority required. Despite the failure of the expulsion process, the complainant underlined that those who voted in favour of Mr. Cassif's expulsion were the Knesset Speaker, Prime Minister Netanyahu, and the Chair of the Ethics Committee.

The complainant added that Mr. Cassif was the victim of unfair and undemocratic proceedings and that his political orientation, being the only Jewish member of the Arab-majority Hadash-Ta'al party, was the reason behind his persecution. The complainant stated that since the expulsion case began there has been a constant rise in threats against Mr. Cassif, who requires permanent security protection.

On 7 October 2023, Hamas-led gunmen from the Gaza Strip launched an attack in southern Israel, deliberately killing civilians and taking hostages back to Gaza. In response to the attack, Israel launched an offensive against Gaza, which has caused large-scale loss of human lives and widespread destruction. In December 2023, South Africa filed a case at the ICJ alleging that Israel was engaging in "genocidal acts" in Gaza. South Africa requested the ICJ to order Israel to halt operations in Gaza immediately and to rule on several interim steps to be taken against Israel, which has strongly rejected the allegation, calling it "baseless". On 26 January 2024, the ICJ issued "emergency measures", instructing the State of Israel to prevent its military from committing acts that might be considered genocidal, to prevent and punish incitement to genocide, and to enable the provision of humanitarian assistance to the people of Gaza. Israel is obliged to comply with the ICJ's measures.

On 25 March 2024, the United Nations Security Council passed a resolution expressing deep concern about the catastrophic humanitarian situation in the Gaza Strip and demanding an immediate ceasefire for the month of Ramadan, the immediate and unconditional release of hostages, as well as "the urgent need to expand the flow of humanitarian assistance to and reinforce the protection of civilians in the entire Gaza Strip".

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning the situation of Mr. Ofer Cassif was not declared admissible by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians under its Procedure for the examination and treatment of complaints on 26 March 2024;

2. *Notes* in this regard that, although the Committee considered that all other admissibility criteria had been met, the fact that the motion to expel Mr. Cassif had failed to pass in plenary and that he was able to retain his parliamentary seat in the Knesset meant that the basis for the original complaint had become moot;

3. *Deeply regrets,* however, that Mr. Cassif was the subject of an expulsion procedure for expressing his opinion on a public issue and that he was the target of hateful comments and intimidation due to his political affiliation; and *also regrets* the lack of response of the Israeli authorities regarding the complaint of Mr. Cassif, despite its repeated requests for information;

4. *Expresses concern* that members of the Knesset could be expelled on the basis of opinions and comments expressed publicly because they are deemed to be against the State of Israel; and *considers* that the reasons for which the expulsion procedure can be invoked infringe upon the right to freedom of expression of members of the Knesset and hinder the legitimate exercise of their parliamentary mandate, which should be protected by parliamentary immunity;

5. *Calls on* the Israeli authorities to ensure that the rights of members of the Knesset, including their right to freedom of opinion and expression, are upheld and their parliamentary immunity is protected; and *underlines* in this respect that freedom of expression goes to the heart of democracy, is essential to members of parliament and includes not only speech, opinions and expressions that are favourably received or regarded as inoffensive, but also those that may offend, shock or disturb others;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of the Knesset and the complainant.

Kyrgyzstan

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

© PHOTO by Toktosun Shambatov / RFE/RL - Kyrgyz Service

KGZ-02 – Adakhan Madumarov

Case KGZ-02

Kyrgyzstan: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Opposition member of parliament

Qualified complainant: Section I.(1) (a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: January 2024

Recent IPU decision: February 2024

IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the delegation of Kyrgyzstan to the 148th IPU Assembly in Geneva (March 2024)

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: - - -
- Communication from the complainant: January 2024
- Communication to the authorities: February 2024
- Communication to the complainant: January 2024

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

A. Summary of the case

Mr. Adakhan Kumsanbayevich Madumarov is a seasoned parliamentarian and former Speaker of the Kyrgyz Parliament, the *Jogorku Kenesh* (Supreme Council). Mr. Madumarov was the main challenger to interim President Sadyr Japarov in the 2021 presidential elections, and is also the leader of *Butun Kyrgyzstan* (United Kyrgyzstan), one of the largest opposition parties in parliament. According to the complainant, on 2 September 2023, as Mr. Madumarov was out on a stroll with his 13-year-old son, they were both arrested by a *Spetsnaz* (special forces) unit led by agents of the Central Investigative Department of the Interior Ministry. His son was later released and the parliamentarian transferred to the Bishkek Pervomaysky District Court, where he was charged with high treason and ordered to be held in pretrial detention in a State Committee on National Security (GKNB) remand prison. Shortly after his arrest, GKNB Chairperson Kamchybek Tashiev made statements that seemed to presume Mr. Madumarov's guilt.

The complainant stresses that Mr. Madumarov has remained in detention until now with no possibility of continuing to carry out his mandate, as every appeal for his release has been rejected without justification. In addition, the complainant claims that Mr. Madumarov faces mistreatment and inhumane conditions of detention while being arbitrarily detained, as he suffers from a range of serious chronic health conditions, including type-2 diabetes and serious hypertension. The complainant stresses that the prolonged detention of Mr. Madumarov violates sections 3 and 6 of Government of

the Kyrgyz Republic Decree No. 296 of 20 June 2018 on the approval of the list of serious diseases preventing the detention of suspects and accused persons.

The complainant adds that, in March 2022, the *Jogorku Kenesh* rejected the Prosecutor General's initial request to lift Mr. Madumarov's immunity. However, following a new request in June 2023, parliamentarians rejected charges related to preparing mass riots and attempting to seize power but allowed the abuse of power case against Mr. Madumarov to go ahead. The complainant stressed that the fact that the authorities subsequently upgraded the abuse of power charge to the charge of high treason was never explained and therefore maintains that the arbitrary arrest of Mr. Madumarov violates his parliamentary immunity. The complainant adds that the authorities later introduced embezzlement charges related to an old electoral donation supported by questionable evidence. The complainant adds that parliament's approval to prosecute in the embezzlement charge case was never sought and stresses that both charges have exceeded the statute of limitations. The complainant adds that the Pervomaysky District Court further violated Mr. Madumarov's rights by extending his custody and declaring the proceedings a closed trial. The complainant highlights the arbitrary classification of the case as "secret", imposing a non-disclosure obligation on Mr. Madumarov's lawyers and undermining their ability to defend their client.

According to the complainant, the charge of high treason against Mr. Madumarov is related to his participation in a bilateral meeting with officials of Tajikistan in March 2009, where he was sent, together with a larger delegation, as Secretary of the Security Council to discuss long-standing issues related to the undemarcated border between the two countries. The complainant adds that Mr. Madumarov was acting on instructions from the then President of Kyrgyzstan when he co-signed the protocol (minutes) of the meeting, during which the idea of a land swap had been discussed. According to the complainant, the document carries no legal value, as it was neither endorsed by parliament nor implemented.

The complainant concludes that the reason for Mr. Madumarov's detention, which violates Kyrgyz due process standards, is to punish him for his criticism of the authorities, including his opposition to a recent controversial land-swap deal with Uzbekistan, and to attempt to stamp out opposition in parliament. Statements from his party describe a campaign of "unthinkable threats, psychological pressure and criminal prosecution" following the 2020 elections and the subsequent political upheaval. Regarding Mr. Madumarov specifically, the statement reads that there is "no doubt that the protocol of 2009 is just a pretext for the total destruction of our party and our leader".

During the 148th IPU Assembly, the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians met with representatives of the Permanent Mission of the Kyrgyz Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva, who responded to its questions related to the case. In particular, they elaborated on the sensitive nature of the border dispute with Tajikistan following an armed attack by Tajik armed forces in September 2022, which had caused 64 casualties and 250,000 internally displaced persons. According to the authorities, the seriousness of this matter had led the presiding judge to conduct the trial in secret. As a result, much of the information sought by the Committee could not be made available. Nevertheless, the representatives of the authorities undertook to share with the Committee any information that was made available as soon as possible. In addition, the authorities stated that during a court hearing on 19 March 2024 the prosecutor had requested that Mr. Madumarov be found guilty of both offences with no prison sentence, as the statute of limitations had expired for both charges. On 26 March 2024, the complainant communicated that Mr. Madumarov was found guilty of abuse of power and embezzlement but received no prison sentence. However, the complainant reports that he has to remain in detention until the criminal proceedings have been concluded, which is apparently unlawful.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning the situation of Mr. Madumarov, a member of the Kyrgyz Parliament at the time of the initial allegations, was declared admissible by the Committee on the Human Rights of Parliamentarians under its Procedure for the examination and treatment of complaints on 7 February 2024;

2. *Thanks* the representatives of the Permanent Mission of the Kyrgyz Republic to the United Nations Office and other international organizations in Geneva for the information provided at a hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 148th IPU Assembly in Geneva; and *looks forward* to receiving additional information from the relevant authorities, in particular from parliament, in response to its queries;

3. *Is dismayed* that Mr. Madumarov has remained in prison for more than seven months with no possibility of exercising his mandate; *fails to see why* his arrest and prolonged detention were necessary to investigate the allegations made against him; *is worried* by reports that his detention puts his health at risk and by the allegation that the repeated requests for an end to his deprivation of liberty on the grounds that his detention is unlawful have been dismissed without justification; and *calls on* the authorities to release Mr. Madumarov without delay;

4. *Expresses concern* over reports that he was arrested despite the fact that his immunity had not been lifted for the charges brought against him; *is concerned* that the Chairperson of the GKNB reportedly made statements that seemed to presume Mr. Madumarov's guilt shortly after his arrest; *is deeply worried* by multiple allegations that his right to a fair trial has been denied and that the evidence presented against him is unrelated to the charges brought; *welcomes* the information provided by the authorities that Mr. Madumarov is not expected to be sentenced to prison as the statute of limitations for the charges has expired; *calls on* the authorities to make every effort to protect Mr. Madumarov's rights to a fair trial and to exercise his parliamentary mandate without any undue interference and to ensure that he is able to resume his parliamentary duties without delay*;* and *looks forward* to hearing from the parliamentary authorities on the points made above;

5. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of the Kyrgyz Parliament (*Jogorku Kenesh)*, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

6. *Requests* the Committee to continue examining the case and to report back to it in due course.

CL/213/13(a)-R.2
Geneva, 27 March 2024

Madagascar

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

© Facebook - Fetra Ralambozafimbololona Razafitsimialona

MDG-17 – Fetra R. Razafitsimialona

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Excessive delays in proceedings
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

Case MDG-17

Madagascar: Parliament affiliated to the IPU

Victim: An opposition member of parliament

Qualified complainants: Section I.(1) (a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint(s): November 2023

Recent IPU decision(s): - - -

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (March 2024)
- Communication from the complainants: November 2023
- Communications to the authorities: Letters to the Speaker of the National Assembly: (March 2024)
- Communication to the complainants: March 2024

A. Summary of the case

On 8 November 2023, during a demonstration by a group of 10 presidential candidates, member of parliament Fetra R. Razafitsimialona was arrested for taking part in an unauthorized demonstration held to protest against the lack of transparency of the presidential election. According to the complainants, the presidential election was considered fraudulent in view of the measures taken by the incumbent government, including the excessive use of force to break up the demonstrators. In addition, seven months before the official start of the presidential election, the Minister of the Interior had reportedly announced a ban on political demonstrations in public places.

The complainants claim that the member of parliament was detained on the premises of the Criminal Investigation Unit of Fiadanana and that his appearance before the Public Prosecutor's Office was extended by 48 hours for no valid reason. He was subsequently charged with inciting the population to take part in unauthorized demonstrations and was briefly remanded in custody before being released on 17 November 2023 under judicial supervision.

Mr. Razafitsimialona was supposed to be tried on 19 December 2023 but the decision was postponed to 30 January, then 6 February and then again to 12 March 2024. The complainants stated that the court had referred the case to the High Constitutional Court because of the objection of unconstitutionality raised by the parliamentarian's lawyers, who claimed that Mr. Razafitsimialona had been arrested, detained and charged in violation of his constitutional right to parliamentary immunity as guaranteed under article 73 of the Constitution of Madagascar.

The complainants state that the accusations made against Mr. Razafitsimialona violate his right to freedom of expression and assembly. Further, they allege that the proceedings were brought against him because he had peacefully expressed his opposition to the conditions in which the presidential election was held.

In their letter of 18 March 2024, the parliamentary authorities stated that the National Assembly had taken a number of measures to protect Mr. Razafitsimialona's rights. Indeed, after a meeting with the members of the Standing Bureau, the Assembly had decided to send a letter to the Minister of Justice on 6 December 2023 to ask that Mr. Razafitsimialona's parliamentary immunity be respected, recalling the relevant constitutional provisions during the parliamentary session. In their letter to the Minister of Justice, the parliamentary authorities recalled that, in line with the provisions of article 73, paragraph 2, of the Constitution and article 112 of the National Assembly's Rules of Procedure, any proceedings brought against parliamentarians during a parliamentary session required their parliamentary immunity to be lifted. The parliamentary authorities recalled that the request to lift parliamentary immunity should be made in writing, by the Minister of Justice, to the Standing Bureau of the National Assembly, which was not done.

The parliamentary authorities added that some members of parliament had heckled the Minister of Justice when she visited the National Assembly during its recent extraordinary sitting in February 2024. The Speaker of the Assembly said in her letter that she had received no official, satisfactory response to date.

Further, the parliamentary authorities said in their letter of 18 March 2024 that the objection of unconstitutionality raised by Mr. Razafitsimialona's lawyers had been deemed inadmissible by the High Constitutional Court in its decision of 22 February 2024, a copy of which was forwarded to the Committee by the National Assembly. In its decision, the High Constitutional Court considered that the objection of unconstitutionality formulated by Mr. Razafitsimialona, seeking to interpret article 73 of the Constitution on parliamentary immunity and *flagrante delicto*, could be likened to a request for an opinion for the purposes of interpretation of a constitutional provision. However, under article 119 of the Constitution, that privilege was reserved exclusively for heads of institutions and for all decentralized local government bodies. The High Constitutional Court thus considered that the parliamentarian's referral of the case to the court could not be considered to be an objection of unconstitutionality within the meaning of article 118[2] of the Constitution, and that it should therefore be declared inadmissible.

The decision of the Antananarivo Court on Mr. Razafitsimialona's case will be handed down on 9 April 2024.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning the situation of Mr. Fetra R. Razafitsimialona is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by qualified complainants under section I.1(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns an incumbent member of the National Assembly at the time of the alleged facts;

---

2 Article 118, paragraph 1, of the Constitution of Madagascar: "A Head of Institution or one quarter of the members of one of the Parliamentary Assemblies or the bodies of the decentralized local government or the High Council for the Defence of Democracy and the Rule of Law may refer to the Constitutional Court, for review of constitutionality, any legislative or regulatory text as well as all matters falling within its jurisdiction".

and (iii) concerns allegations of threats and acts of intimidation, arbitrary arrest and detention, excessive duration of proceedings, violation of freedom of opinion and expression, violation of freedom of assembly and association, violation of freedom of movement and violation of parliamentary immunity, allegations which fall under the Committee's mandate;

2. *Thanks* the parliamentary authorities for their letter of 18 March 2024; *welcomes* the measures taken by the National Assembly to protect Mr. Razafitsimialona's rights, including his right to parliamentary immunity; and *wishes* to be kept informed of any response received from the Minister of Justice;

3. *Regrets* that Mr. Razafitsimialona has been tried for carrying out his parliamentary mandate by participating in a demonstration held to denounce the decisions taken by the incumbent government the day before the presidential election; *expresses its concern* at the decision of the Minister of the Interior to ban political demonstrations in public places; and *considers* that this decision constitutes a serious violation of the civil and political rights of Malagasy citizens;

4. *Calls on* the judicial authorities to drop the charges against Mr. Razafitsimialona; and *hopes* that the decision to be handed down on 9 April 2024 by Antananarivo Court will clear the parliamentarian of the charges against him, since they appear to be based merely on the peaceful exercise of his rights to freedom of expression, association and assembly, which are guaranteed under the International Covenant on Civil and Political Rights, to which Madagascar has acceded;

5. *Notes* the decision of the High Constitutional Court dismissing the objection of unconstitutionality raised by Mr. Razafitsimialona; *stresses*, nevertheless, that parliamentary immunity constitutes one of the most fundamental rights of the representatives of the people, the aim of which is to guarantee their right to freedom of opinion and expression and protect them from politically motivated judicial proceedings; and *encourages* the Malagasy authorities to take all necessary measures to improve the protection of the rights of all parliamentarians, including the right to freedom of opinion and expression;

6. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the Speaker of the Parliament of Madagascar, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

7. *Requests* the Committee to continue examining the case and to report back to it in due course.

Pakistan

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

Security forces stand guard outside Attock prison, where Mr. Imran Khan is being held. | Abdul MAJEED / AFP

PAK-26 – Muhammad Azam Khan Swati
PAK-27 – Imran Khan
PAK-28 – Aliya Hamza Malik (Ms.)
PAK-29 – Ejaz Chaudhary
PAK-30 – Kanwal Shauzab (Ms.)

Case PAK-COLL-01

Pakistan: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Five opposition members of the Parliament of Pakistan (two females and three males)

Qualified complainant: Section I.(1)(c) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaints: December 2022 and September 2023

Recent IPU decision: October 2023

IPU Mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with a member of the delegation of the Senate of Pakistan at the 147th IPU Assembly (October 2023).

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: October 2023
- Communication from the complainant: October 2023
- Communication to the authorities: September 2023
- Communication to the complainant: October 2023

Alleged human rights violations

- ✓ Enforced disappearance
- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Impunity
- ✓ Other violations: right to privacy
- ✓ Other violations: gender-based discrimination
- ✓ Other violations: right to take part in the conduct of public affairs

A. Summary of the case

The current case concerns five parliamentarians from the *Pakistan Tehreek-e-Insaf* (PTI) party who, according to the complainant, have been persecuted as a result of their opposition to the military authorities of Pakistan following a vote of no confidence that ousted Mr. Imran Khan's government on

14 April 2022. The complainant reports that, since then, the authorities have interfered with the demonstrations organized by Mr. Khan by arresting over 400 PTI officials and banning rallies over vaguely defined security concerns. According to the complainant, despite mounting pressure, Mr. Khan and his supporters continued their marches to demand fresh elections. The complainant reports that protesters were frequently met with a disproportionate use of force, which left Ms. Shauzab with long-term injuries.

The complainant also reports that, on 13 October 2022, Senator Azam Swati was abducted by armed men belonging to the Federal Investigation Agency (FIA), tortured and arbitrarily detained following a tweet criticizing the outgoing chief of staff, General Qamar Javed Bajwa. On 26 November 2022, Mr. Swati was arrested by the FIA again hours after posting a tweet criticizing Mr. Bajwa and detained at an undisclosed location, raising fears that he was the victim of enforced disappearance. However, after a campaign to secure his release by a number of parliamentarians, he was freed on bail on 3 January 2023. The bail order contained a warning, however, that should Mr. Swati "repeat the offence" the order would be revoked.

The complainant reports that, on 4 November 2022, Mr. Khan was shot and wounded while leading a peaceful protest. The complainant alleges the gun attack was one of several assassination attempts on Mr. Khan and reports that these incidents were not properly investigated, as Mr. Khan's complaints to the police against Director General of Counter Intelligence Faisal Naseer remained unregistered for a prolonged time, prompting the intervention of the Supreme Court. The complainant reports that, on 8 March 2023, the police stormed his residence and brutalized Mr. Khan's staff, leading to the death of a PTI official. According to the complainant, following the attack on Mr. Khan's residence, his supporters were banned from protesting and the media were banned from mentioning Mr. Khan's name.

According to the complainant, on 9 May 2023 Mr. Khan was arrested on a charge of misdeclaration of the proceeds from the sale of state gifts, prompting mass protests and unrest. Some demonstrations became the scene of violence, as several state and military facilities were targeted by arsonists amid an internet blackout. The complainant alleged that the violent incidents were staged by the miliary authorities as part of a false-flag operation to frame Mr. Khan and disintegrate the PTI party. According to the complainant, the authorities were swift in assigning blame to the PTI and unfurled a widespread campaign of violent arrests, killing five PTI activists in the process and detaining over 5,000 people, including Mr. Ejaz Chaudhary and Ms. Aliya Hamza, while Ms. Shauzab, Mr. Swati and other members of parliament went into hiding to avoid further persecution. The complainant adds that dozens of PTI parliamentarians have been intimidated into changing sides or face multiple charges ranging from sedition to terrorism under draconian laws.

According to the complainant, Mr. Khan was later released, following a Supreme Court ruling that his arrest was illegal. However, the complainant reports that Mr. Khan was violently arrested on 5 August 2023 and sentenced to three years in prison, deprived of his seat and barred from taking part in elections for five years over the alleged sale of state gifts. Since then, Mr. Khan has faced over 180 charges, including leaking state secrets, corruption, treason and organizing violent protests. On 29 August 2023, the Islamabad High Court suspended his conviction and freed him on bail, yet Mr. Khan remained in prison on the basis of a multitude of other charges against him. According to the complainant, Mr. Khan then remained in maximum-security prisons reserved for terrorists and violent militants where he is kept in appalling conditions. The complainant adds that Mr. Khan's health has deteriorated considerably in recent weeks and that he has been denied adequate medical assistance and visits from a physician of his choice, raising fears that he is being slowly killed. The complainant also shared concerns for the health of Ms. Hamza and Mr. Chaudhary and alleged that they faced similar obstructions while they are being held on remand. According to the complainant, their trials are riddled with violations of due process and excessive delays. On 31 January 2024, Mr. Khan and his wife were handed a 14-year prison term in the "state gifts case", a day after another special court found Mr. Khan guilty of disclosing state secrets, sentencing him to 10 years and removing his political rights days before general elections were held.

A trial observer mandated by the IPU travelled to Islamabad on 23 July 2023 to follow the trial *in absentia* of Mr. Swati and prepared a report based on the information provided by the state attorneys and his lawyer. According to the report, his arrest and detention "may be described as a punishment for his exercise of the rights to freedom of expression and opinion". The trial observer also concluded that judicial and executive authorities interpret the relevant laws in such a way that "no citizen is

allowed to criticize [the] army". In addition, the report expressed concern at the use of multiple charges for the same occurrence, suggesting that the motive of that practice was to keep him in custody.

The complainant emphasizes that the authorities have targeted female members of parliament to silence the voice of women who support the PTI. In particular, the complainant reports that Ms. Hamza is subjected to frequent invasive body searches during the night and held in close proximity to hardened criminals as a way to intimidate her. The complainant further reports that Ms. Shauzab, the President of the PTI women's wing, has received threats calling on her to leave political life. The complainant shared copies of these threats with the Secretariat and stressed that her complaints to the authorities were to no avail. According to the complainant, these violations have to be seen within a pattern of state repression and impunity designed to create an atmosphere of fear and intimidation for the opposition.

During a hearing with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, a member of the Pakistani delegation to the 147th IPU Assembly indicated that several procedures are available to allow PTI parliamentarians to seek redress, including by requesting that the parliamentary leadership issue production orders to allow detained parliamentarians to take part in parliamentary sessions, and invited PTI parliamentarians to follow these procedures. However, the complainant later shared that all production orders delivered were ignored by the security sector.

Elections were eventually held in Pakistan on 8 February 2024 after a controversial delay past the constitutionally mandated deadline. According to the complainant, the elections were mired in controversy, including a connectivity blackout, accusations of rigging and other instances of arbitrary interference with the voting process, including a ban on the use of the party symbol for the PTI. Nevertheless, the elections resulted in the biggest electoral upset in the history of the country, with over 80 seats going to PTI candidates who had campaigned as independents, ahead of any other party. However, the complainant maintains that none of the parliamentarians in the case were able to take part in elections, as all of them were either detained or in hiding, with the exception of Ms. Shauzab who faced overwhelming obstacles and threats, as well as an unjustified refusal to accept her election registration papers.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the delegation of Pakistan to the 148th IPU Assembly for its willingness to meet with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians and for its cooperation, even though, for reasons that are independent of the availability of the Pakistani delegation, the meeting did not take place; and *hopes* that such a meeting can take place in the future;

2. *Strongly regrets* that the authorities did not see fit to implement the decision of the Governing Council of 27 October 2023 and did not allow the parliamentarians in this case to take part in the 2024 general elections freely; *considers,* in light of the information made available to it, that the intimidation faced by the parliamentarians concerned amounts to a violation of their right to take part in the conduct of public affairs as enshrined in the International Covenant on Civil and Political Rights, to which Pakistan is a party; and *strongly believes* that parliament bears a responsibility to identify and address the root causes of what led to this outcome and do its utmost to ensure that such violations do not recur in the future, so that all members of parliament are able to take part in future elections without any undue interference;

3. *Is profoundly concerned* by the increasingly grave allegations conveyed by the complainant in this case, including allegations of torture, inhumane treatment and arbitrary arrest and detention; *is deeply concerned* by information shared by the families of the detained parliamentarians who took part in a hearing with the Committee during its 173rd session in January 2024, including reports of the inhumane conditions of detention of the detained parliamentarians, as well as by the practice of issuing numerous first information reports for the same occurrences with the alleged intention of keeping Mr. Khan, Ms. Hamza and Mr. Chaudhary in prison, even though they had received several judgments ordering their release; *urges* the competent authorities to release all detained parliamentarians without delay and to ensure that all their rights are fully respected; until then, *calls on* the authorities to urgently provide detailed information on the three detained parliamentarians above, including on their location, their state of health, their ability to receive visits from a physician of their choice

and from their family members without any undue interference; and *wishes* to be informed of the outcome of the actions taken by parliament within its constitutional powers and prerogatives to that end;

4. *Is also concerned* by the persistent pattern of allegations of lack of due process and impunity in previous cases of parliamentarians in Pakistan; *is particularly shocked* by allegations that such violations are being used to pressure opposition parliamentarians into changing their allegiance and by reports that only such parliamentarians who have yielded to pressure are relieved from arbitrary actions against them; and *considers* in this regard that parliament has a vested interest and an undeniable duty to ensure that the rights of all its members, irrespective of their political allegiance, opinion or religion, are fully protected and that no affront to their rights and dignity is left unpunished, irrespective of the position of the violators;

5. *Hopes* to be able to rely on the support of parliament in ensuring that the rights of parliamentarians in this case are protected in full, including their right to a fair trial; and *reiterates its wish* to be kept informed of the dates of the trial and of any other relevant judicial developments in the case, as well as to receive a copy of the relevant legal provisions in preparation for an upcoming trial observation mission to Pakistan;

6. *Is convinced* that, in light of the aforesaid concerns, a Committee mission to Pakistan to discuss the issues at hand directly with all the relevant authorities and other stakeholders is needed more than ever in order to help find swift satisfactory solutions to these cases in accordance with applicable national and international human rights standards; *sincerely hopes,* therefore, that the Pakistani authorities will be able to receive this mission as soon as practicable; and *requests* in this regard the Secretary General to engage with the parliamentary authorities of Pakistan with a view to the dispatch of the mission as soon as possible*;*

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the competent authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Palestine/Israel

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

Men walk past a section of Israel's separation barrier painted with a portrait of Palestinian Marwan Barghouti held in an Israeli jail ©HAZEM BADER / AFP

PSE-02 – Marwan Barghouti

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of fair trial proceedings

A. Summary of the case

Mr. Marwan Barghouti, an elected member of the Palestinian Legislative Council (PLC) in the constituency of Ramallah on the West Bank since January 1996 and widely known, according to several sources, for advocating a just and lasting peace in the Middle East, was arrested on 15 April 2002 in Ramallah by the Israeli Defence Forces and transferred to a detention facility in Israel. He was charged with murder, attempted murder and involvement in terrorist organizations. His trial before the Tel Aviv District Court started on 14 August 2002 and ended on 6 June 2004, when the court sentenced him to five life sentences and two 20-year prison terms. Despite being in prison, Mr. Barghouti was re-elected as a member of parliament for his constituency in the 2006 Palestinian legislative elections.

The complainants have raised a series of legal objections to Mr. Barghouti's arrest and prosecution, alleging that he was ill-treated, especially at the start of his detention, and was denied access to legal counsel. The Committee appointed a legal expert and lawyer, Mr. Simon Foreman, to report on the trial. His 2003 report, on which the Israeli authorities have not provided their observations, stated that, "the numerous breaches of international law … make it impossible to conclude that Mr. Barghouti was given a fair trial" and that guilt had therefore not been established.

Case PSE-02

Palestine/Israel: The Palestinian Legislative Council and the Parliament of Israel are affiliated to the IPU

Victim: Member of the Palestinian Legislative Council, member of the majority

Qualified complainant: Section I.(1)(b) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: April 2002

Recent IPU decision: November 2020

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearings:
- Hearing with the Palestinian complainants at the 162nd session of the CHRP (October 2020)and hearing with head of the parliamentary group of Fatah at the 139th IPU Assembly (October 2018)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letter from the head of the Knesset delegation to the IPU (March 2024); letter from the Speaker of the Palestinian National Council (October 2020)
- Communication from the complainants: March 2024
- Communications to the authorities: Letter to the Knesset Speaker (December 2023); letter to the Speaker of the Palestinian National Council (December 2023)
- Communication to the complainants: March 2024

Mr. Foreman stated in his report that those breaches started with the illegal arrest and transfer of Mr. Barghouti to Israel in violation of the Oslo Agreements and the Fourth Geneva Convention. According to the report, Mr. Barghouti's claims that he was subjected to cruel, inhuman and degrading treatment during the interrogations have never been investigated. Regarding the conduct of the trial proceedings, the trial observer indicated that none of the prosecution witnesses, all Palestinians, had testified against Mr. Barghouti and provided any evidence of his involvement in the acts of which he is accused. On the contrary, some of them contested their "confessions" as having been obtained under duress, while others stated that they were forced to sign documents in Hebrew that they did not understand, and others took the opportunity to denounce Israeli politics in the occupied territories. Moreover, according to one of the sources, on 6 April 2003 the court reportedly accepted as Mr. Barghouti's testimony a report written by the Israeli intelligence services that Mr. Barghouti had refused to sign. Mr. Foreman also noted that, at the first hearings, the public present in the court room displayed a hostile attitude, calling Mr. Barghouti a "murderer, terrorist".

According to Mr. Barghouti's defence counsel, the charges brought against Mr. Barghouti were entirely based on secret reports that he had not seen, and the questions put to him by his interrogators were only about documents taken from Palestinian National Authority (PNA) offices, namely requests for financial or social support addressed to Mr. Barghouti. As a parliamentarian and former Secretary General of Fatah-West Bank, Mr. Barghouti used to receive such requests, which he forwarded to Mr. Arafat's office.

In the early years of his detention, several members of the Knesset called for the release of Mr. Barghouti, such as Knesset member Mr. Amir Peretz in March 2008, when he stated that Mr. Barghouti could be a key element in attaining stability and assuming responsibility of the PNA, and Mr. Gideon Ezra, a member of Kadima. Following Mr. Barghouti's election in August 2009 to Fatah's Central Committee, the Israeli Minister for Minority Affairs, Mr. Avishaï Braverman, also expressed his support for his release.

On 17 April 2017, Mr. Barghouti initiated a mass hunger strike, joined by more than 1,000 Palestinian inmates, to protest against the abusive and inhumane conditions in which Palestinian inmates were allegedly being held by the Israeli authorities. While the Israeli prison service (IPS) had agreed to grant some of the detainees' requests, including increasing the number of monthly visits, the complainants stated that such requests had not been met.

During the hearing held with the Palestinian complainants in October 2020, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians gathered information on the situation of Mr. Barghouti and other Palestinian inmates in Israeli prisons, including on visitation rights, which were severely restricted due to the COVID-19 pandemic. The Committee also learned about the difficult conditions that family members of those detained have to meet before they are granted access to visit their loved ones, which include International Committee of the Red Cross (ICRC) confirmation, Israeli permission to enter the country and making the lengthy trip to the prison facility. During the October 2020 hearing, the complainants also described the dire detention conditions in Israeli prisons, particularly their overcrowding. In their letter of 18 October 2020, the Israeli parliamentary authorities did not provide any information on Mr. Barghouti's conditions of detention, including his visiting rights.

The Committee on the Human Rights of Parliamentarians invited the Israeli authorities to a hearing during its session held during the 144th IPU Assembly in March 2022 to discuss Mr. Barghouti's case and resume dialogue. In their letter of 10 March 2022, the Israeli authorities declined the Committee's hearing invitation, considering that Mr. Barghouti had been duly convicted in a fair trial conducted in an Israeli court for murder, attempted murder and membership of a terrorist organization. The Israeli authorities added that, in light of these elements, they see "no reason to alter their position *vis-à-vis* the Committee on this case or any others pertaining to terrorists convicted in Israeli courts".

On 7 October 2023, Hamas-led gunmen from the Gaza Strip launched an attack in southern Israel, deliberately killing civilians and taking hostages back to Gaza. In response to the attack, Israel launched an offensive against Gaza, which has caused large-scale loss of human lives and widespread destruction.

According to recent information shared by the complainants, Mr. Barghouti's detention conditions, as well as those of all the Palestinian inmates detained in Israeli prisons, have deteriorated since the Hamas attack of 7 October.

Since the beginning of the recent conflict, Mr. Barghouti has been transferred three to five times to unknown detention facilities in Israel. His lawyer reported that he was placed in solitary confinement for being suspected of planning the subsequent uprising (Intifada) in the West Bank and Gaza. According to the lawyer of another inmate, who saw Mr. Barghouti in his cell while visiting his client, the former member of parliament's face was covered in blood and displayed clear signs of beating. Mr. Barghouti's family stated that the Israeli prison service's officers are torturing him with regular beatings and sleep deprivation through playing the Israeli national anthem and the Israeli Declaration of Independence at full volume in his cell. Mr. Barghouti has no access to medical care and has lost significant weight due to the severe limitations imposed by the IPS on the food supply in all prison cells. According to his family, Mr. Barghouti and other Palestinians detained in Israel are fed two spoons of rice and a tomato per day.

Mr. Barghouti is also denied access to showers, hygiene essentials and water, which the IPS has reportedly restricted to less than an hour a day. The toilets are not functional, thereby denying Mr. Barghouti minimum sanitary standards. Additionally, Mr. Barghouti's belongings, including his clothes and books, have been confiscated and he has no contact with the outside world. Mr. Barghouti's family fear that the continued physical torture and the lack of medical care will have life-threatening consequences.

Mr. Barghouti's family stated that they have not been able to visit him for the past two years, as the Israeli authorities have been systematically denying their visit requests. Since the 7 October attack, the ICRC, the only organization allowed by the Israeli authorities to visit Palestinian inmates held in Israel, has been denied access to Israeli prisons, while family visits facilitated by the ICRC have been prohibited. Only lawyers have been granted the right to visit their clients. In this regard, Mr. Barghouti received two visits from his lawyer, who reported on his state and his dire detention conditions.

According to a public report[3] issued by Israeli human rights organizations, including the Public Committee Against Torture in Israel and Physicians for Human Rights Israel on 16 February 2024, "since Hamas' attack on October 7, 2023, and the subsequent Israeli offensive on Gaza, there has been a marked and severe escalation in the abuse of Palestinian detainees and prisoners incarcerated in Israeli prisons and detention facilities. Over the last four months, at least seven Palestinians have died while in custody in Israeli prisons and ad-hoc detention facilities, with initial evidence and testimonies suggesting that at least some of these deaths were connected to instances of severe violence by IPS officers". The report aims to address the widespread abuse inflicted by IPS officers on Palestinian prisoners.

In their letter of 18 March 2024, the Israeli parliamentary authorities reiterated their long-standing view that Mr. Barghouti is a terrorist mastermind who was held for questioning and sentenced to five consecutive life terms and another 40 years in prison, adding that he has only served 20 years so far. The parliamentary authorities stated that "under no circumstances should the IPU make light of a terrorist unaffiliated with Hamas, adding that Mr. Barghouti is a Fatah terrorist leader. From Israel's point of view, there is no difference between him, and a terrorist associated with Hamas, Islamic Jihad, Al-Qaeda, or ISIS". With regard to the detention conditions of Mr. Barghouti, the parliamentary authorities stated that the Red Cross was responsible for carrying out these inspections and that the prison authorities carefully review and consider the recommendations of every Red Cross report and implement changes when necessary.

With regard to the situation in Gaza, on 25 March 2024, the United Nations Security Council passed a resolution expressing deep concern about the catastrophic humanitarian situation in the Gaza Strip and demanding an immediate ceasefire for the month of Ramadan, the immediate and unconditional release of hostages, as well as "the urgent need to expand the flow of humanitarian assistance to and reinforce the protection of civilians in the entire Gaza Strip."

---

3 *Systemic torture and inhumane treatment of Palestinian detainees in Israeli prison facilities since October 7, 2023 - Urgent Appeal to the UN Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment*, authored by the Public Committee Against Torture in Israel; Adalah - the Legal Center for Arab Minority Rights in Israel; HaMoked - Center for the Defence of the Individual; and Physicians for Human Rights Israel, 14 February 2024.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Takes note* of the Israeli parliamentary authorities' letter of 18 March 2024; and *regrets*, however, the Israeli authorities' lack of willingness to engage constructively with the Committee about the case of Mr. Barghouti and the lack of concrete information on his detention conditions;

2. *Expresses deep concern* about the deteriorating detention conditions of Mr. Barghouti, including his apparent unjustified transfer to various detention centres and placement in solitary confinement in the absence of any valid reason; the reported torture and ill-treatment inflicted upon him; the reported denial of medical care and family visits; the lack of food, water, electricity and the deprivation of his basic human rights as a detainee, which could have life-threatening consequences; *urges* the Israeli authorities to treat Mr. Barghouti with respect for his inherent dignity and value as a human being, to prevent torture and other forms of ill-treatment, to investigate thoroughly the very serious allegations about his current treatment and to take the necessary action that may be warranted as a result of the outcome of the investigation;

3. *Deplores* the reported continued arbitrary decisions of the Israeli authorities with regard to Mr. Barghouti's visiting rights, which have not been respected, given that his family has been denied access to visit him for the past two years; *firmly recalls* the United Nations Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners, according to which Mr. Barghouti's visitation rights should not be subject to arbitrary decisions authorizing or denying visits; *calls on* the relevant Israeli authorities to ensure that Mr. Barghouti is entitled to family visiting rights in accordance with the law and relevant international standards; and *wishes* to ascertain his current conditions of detention, with respect in particular to the frequency of visits and access to medical care;

4. *Reaffirms*, once more, its views that members of parliament are not above the law and that when they commit crimes they should be held accountable in a court of law following due process; *recalls* that Mr. Barghouti was a serving member of the Palestinian Legislative Council when charges of terrorism were brought against him; *recalls* in this regard the stringent legal arguments put forward in Mr. Foreman's report of 2003, on which the Israeli authorities have never provided their observations, that Mr. Barghouti's trial did not correspond to the fair trial standards that Israel, as a party to the International Covenant on Civil and Political Rights, was bound to respect; and *recalls*, in light of the report, that Mr. Barghouti's transfer to Israel had breached the Oslo Agreements and the Fourth Geneva Convention and had led the IPU to urge the Israeli authorities to transfer Mr. Barghouti to the custody of the Palestinian authorities with a view to his being prosecuted and judged by them, in accordance with international law and international fair trial standards;

5. *Affirms* that while it condemns the Hamas attack on 7 October 2023, deplores the lives it claimed and is deeply concerned about the fate of the remaining hostages, it considers that the State of Israel must uphold the rule of law and must stop any collective punitive measures against Palestinian detainees, including Mr. Barghouti, for unjustified reasons; and *calls on* the Israeli authorities to grant unrestricted access to Mr. Barghouti by his family and lawyer as well as the ICRC and ensure that his detention conditions are in line with Israel's obligations under international law;

6. *Sincerely hopes* that the Israeli authorities will consider the Committee's long-standing request to be granted permission to visit Mr. Barghouti;

7. *Stresses*, once more, that the many national and international reports denouncing the conditions of detention of Palestinian prisoners in Israeli prisons should be of concern to the Knesset; *reaffirms* that the Knesset can, and should, exercise its oversight function of the Israeli prison service with regard to the treatment of Palestinian prisoners and thereby help ensure that all persons under the jurisdiction and effective control of Israel are afforded the full enjoyment of the rights enshrined in the International Covenant on Civil and Political Rights; and *wishes* to know if the Knesset and individual members are allowed to carry out impromptu prison visits and, if so, to receive information on the applicable legal framework;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the competent authorities, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report to it in due course.

CL/213/13(a)-R.2
Geneva, 27 March 2024

Palestine/Israel

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

Palestinian supporters of the PFLP take part in a protest calling for the release of Ahmad Sa'adat imprisoned in Israel © Majdi Fathi/Nur Photo

PSE-05 – Ahmad Sa'adat

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Inhumane conditions of detention
- ✓ Lack of fair trial proceedings

A. Summary of the case

On 14 March 2006, Mr. Ahmad Sa'adat was abducted by the Israeli Defence Forces from Jericho Jail and transferred to Hadarim Prison in Israel, together with four other prisoners, after being accused by the Israeli authorities of involvement in the October 2001 murder of Mr. R. Zeevi, the Israeli Minister of Tourism. The Israeli authorities concluded one month later that Mr. Sa'adat had not been involved in the killing, but went on to charge the other four suspects. Subsequently, 19 other charges were brought against Mr. Sa'adat, all arising from his leadership of the Popular Front for the Liberation of Palestine (PFLP), which Israel considers a terrorist organization. None of the charges allege direct involvement in crimes of violence. On 25 December 2008, Mr. Sa'adat was sentenced to 30 years in prison. While detained, Mr. Sa'adat reportedly did not receive the medical care he required, nor visits from his family. In March and June 2009, he was placed in solitary confinement, prompting him in June 2009 to go on a nine-day hunger strike. He remained in solitary confinement for three years, until May 2012.

In April 2017, Mr. Sa'adat took part in a mass hunger strike by Palestinian detainees to protest against their detention conditions in Israeli prisons. He was reportedly moved at that time to solitary confinement in Ohlikdar Prison. According to the information gathered during a hearing with the Palestinian

Case PSE-05

Palestine/Israel: The Palestinian Legislative Council and the Parliament of Israel are affiliated to the IPU

Victim: Majority member of the Palestinian Legislative Council

Qualified complainants: Section I.(1)(b) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: July 2006

Recent IPU decision: November 2020

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing:
- Hearing with the Palestinian complainants at the 162nd session of the CHRP (October 2020), and hearing with the head of the parliamentary group of Fatah at the 139th IPU Assembly (October 2018)

Recent follow-up:
- Communications from the authorities: Letter from the head of the Knesset delegation to the IPU (March 2024); letter from the Speaker of the Palestinian National Council (October 2020)
- Communication from the complainant: March 2024
- Communications to the authorities: Letters to the Knesset Speaker and the head of the Knesset delegation to the IPU (March 2022); letter to the Speaker of the Palestinian National Council (December 2021)
- Communication to the complainant: March 2024

complainants in October 2020, the strike had also been triggered by the 2017 decision of the Israeli authorities to reduce the number of monthly visits to one instead of two visits per month. The complainants stated that the Israeli authorities had promised to increase the number of monthly visits; however, this has yet to be done.

During the hearing held with the Palestinian complainants in October 2020, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians gathered information on the situation of Palestinian inmates in Israeli prisons, including on visitation rights, which were severely restricted due to the COVID-19 pandemic. The Committee also learned about the difficult conditions that family members of those detained have to meet before they are granted access to visit their loved ones, which include International Committee of the Red Cross (ICRC) confirmation, Israeli permission to enter the country and making the lengthy trip to the prison facility. During the October 2020 hearing, the complainants also described the dire detention conditions in Israeli prisons, particularly their overcrowding. In their letter of 18 October 2020, the Israeli parliamentary authorities did not provide any information on Mr. Sa'adat's conditions of detention, including his visiting rights. The authorities suggested that the IPU should consider whether future correspondence relating to the case of Mr. Sa'adat was appropriate, given his involvement in terrorism-related crimes.

The Committee on the Human Rights of Parliamentarians invited the Israeli authorities to a hearing during its session held during the 144th IPU Assembly in March 2022 to discuss Mr. Sa'adat's case and resume dialogue. In their letter of 10 March 2022, the Israeli authorities declined the Committee's hearing invitation, considering that Mr. Sa'adat had been convicted for heading a terrorist group that, among other things, assassinated a member of the Israeli parliament and was sentenced to 30 years in prison. According to the authorities, Mr. Sa'adat was duly convicted in a fair trial conducted in an Israeli court for murder, attempted murder and membership of a terrorist organization. The Israeli authorities added that, in light of these elements, they see "no reason to alter their position *vis-à-vis* the Committee on this case or any others pertaining to terrorists convicted in Israeli courts".

On 7 October 2023, Hamas-led gunmen from the Gaza Strip launched an attack in southern Israel, deliberately killing civilians and taking hostages back to Gaza. In response to the attack, Israel launched an offensive against Gaza, which has caused large-scale loss of human lives and widespread destruction.

According to recent information shared by the complainant, Mr. Sa'adat's detention conditions, as well as those of all the Palestinian inmates detained in Israeli prisons, have deteriorated since the Hamas attack on 7 October. The ICRC, the only organization allowed by the Israeli authorities to visit Palestinian inmates held in Israel, has been denied access to Israeli prisons, while family visits facilitated by the ICRC have been prohibited. Only lawyers have been granted the right to visit their clients.

According to the complainant, Mr. Sa'adat was transferred from Rimon prison to an unknown detention facility in Israel. The former member of parliament was reportedly placed in solitary confinement. Mr. Sa'adat has allegedly no access to medical care, water or electricity due to the severe limitations imposed by the Israeli Prison Service (IPS) in all prison cells, which also extends to restrictions on food supply. Mr. Sa'adat is also denied access to showers, hygiene essentials and water, which the IPS has reportedly restricted to less than an hour a day. The toilets are not functional, thereby denying Mr. Sa'adat minimum sanitary standards.

According to a public report[4] issued by Israeli human rights organizations, including the Public Committee Against Torture in Israel and Physicians for Human Rights Israel on 16 February 2024, "since Hamas' attack on October 7, 2023, and the subsequent Israeli offensive on Gaza, there has been a marked and severe escalation in the abuse of Palestinian detainees and prisoners incarcerated in Israeli prisons and detention facilities. Over the last four months, at least seven Palestinians have died while in custody in Israeli prisons and ad-hoc detention facilities, with initial evidence and testimonies suggesting that at least some of these deaths were connected to instances

4 *Systemic torture and inhumane treatment of Palestinian detainees in Israeli prison facilities since October 7, 2023 - Urgent Appeal to the UN Special Rapporteur on torture and other cruel, inhuman or degrading treatment or punishment*, authored by the Public Committee Against Torture in Israel; Adalah - the Legal Center for Arab Minority Rights in Israel; HaMoked - Center for the Defence of the Individual; and Physicians for Human Rights Israel, 14 February 2024.

of severe violence by IPS officers." The report aims to address the widespread abuse inflicted by IPS officers on Palestinian prisoners.

In their letter of 18 March 2024, the Israeli parliamentary authorities reiterated their long-standing view that Mr. Ahmad Sa'adat is a PFLP terrorist, who was responsible for planning the murder of Israeli MK Rehavam Zeevi. The authorities stated that "for this despicable act, he was arrested and sentenced to 30 years in prison". However, according to information on file, in 2006 the Israeli authorities dropped the charge of Mr. Sa'adat's involvement in Mr. Zeevi's murder after the Attorney General decided that there was insufficient evidence to try Mr. Sa'adat for the murder. Mr. Sa'adat was later found guilty of leading the PFLP and 19 charges were brought against him, but none allege direct involvement in offences of violence, although seven (dating from 1998 or earlier) alleged preparatory or secondary involvement in such acts.

With regard to the detention conditions of Mr. Sa'adat, the parliamentary authorities stated in their letter of 18 March 2024 that the Red Cross was responsible for carrying out these inspections and that the prison authorities carefully review and consider the recommendations of every Red Cross report and implement changes when necessary.

Concerning to the situation in Gaza, the United Nations Security Council passed a resolution on 25 March 2024 expressing deep concern about the catastrophic humanitarian situation in the Gaza Strip and demanding an immediate ceasefire for the month of Ramadan, the immediate and unconditional release of hostages as well as "the urgent need to expand the flow of humanitarian assistance to and reinforce the protection of civilians in the entire Gaza Strip."

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Takes note* of the Israeli parliamentary authorities' letter of 18 March 2024; and *regrets,* however, the Israeli authorities' lack of willingness to engage constructively with the Committee about the case of Mr. Sa'adat and the lack of concrete information on his detention conditions;

2. *Expresses deep concern* about the deteriorating detention conditions of Mr. Sa'adat, including his apparent unjustified transfer to an unknown detention facility and placement in solitary confinement in the absence of any valid reason; the reported denial of medical care and family visits; the lack of food, water, electricity and the deprivation of his basic human rights as a detainee; *urges* the Israeli authorities to treat Mr. Sa'adat with respect for his inherent dignity and value as a human being, to prevent torture and other forms of ill-treatment, to investigate thoroughly the very serious allegations about his current treatment and to take the necessary action that may be warranted as a result of the outcome of the investigation;

3. *Deplores* the continued arbitrary decisions of the Israeli authorities with regard to Mr. Sa'adat's visiting rights, which have been denied; *firmly recalls* the United Nations Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoners, according to which Mr. Sa'adat's visitation rights should not be subject to arbitrary decisions authorizing or denying visits; *calls on* the relevant Israeli authorities to ensure that Mr. Sa'adat is entitled to family visiting rights in accordance with the law and relevant international standards; and *wishes* to ascertain his current conditions of detention, with respect in particular to the frequency of visits and access to medical care;

4. *Reaffirms*, once more, its views that members of parliament are not above the law and that when they commit crimes they should be held accountable in a court of law following due process; *recalls* in this regard that Mr. Sa'adat's abduction and transfer to Israel had breached the Oslo Agreements and the Fourth Geneva Convention and were related not to the original murder charge but rather to his political activities as PFLP General Secretary;

5. *Affirms* that while it condemns the Hamas attack on 7 October 2023, deplores the lives it claimed and is deeply concerned about the fate of the remaining hostages, it considers that the State of Israel must uphold the rule of law and must stop any collective punitive measures against Palestinian detainees, including Mr. Sa'adat, for unjustified reasons; *calls on* the Israeli

authorities to grant unrestricted access to Mr. Sa'adat by his family and lawyer as well as the ICRC and ensure that his detention conditions are in line with Israel's obligations under international law;

6. *Reiterates* its long-standing request that the Committee be granted permission to visit Mr. Sa'adat; *sincerely hopes* the Israeli authorities will grant that request;

7. *Stresses*, once more, that the many national and international reports denouncing the conditions of detention of Palestinian prisoners in Israeli prisons should be of concern to the Knesset; *reaffirms* that the Knesset can, and should, exercise its oversight function of the Israeli prison service with regard to the treatment of Palestinian prisoners and thereby help ensure that all persons under the jurisdiction and effective control of Israel are afforded the full enjoyment of the rights enshrined in the International Covenant on Civil and Political Rights; and *wishes* to know if the Knesset and individual members are allowed to carry out impromptu prison visits and, if so, to receive information on the applicable legal framework;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the competent authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report to it in due course.

CL/213/13(a)-R.2
Geneva, 27 March 2024

Philippines

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

Former Philippine senator and human rights campaigner Leila de Lima (centre) waves as she arrives at the Muntinlupa City Trial Court in Manila on 16 October 2023. | JAM STA ROSA / AFP

Case PHL-08

Philippines: Parliament affiliated to the IPU

Victim: Female opposition member of parliament

Qualified complainant: Section I.(1)(d) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: September 2016

Recent IPU decision: October 2023

IPU mission: May 2017

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the President of the Senate (March 2024)
- Communication from the complainant: October 2023
- Communication to the authorities: Letter to the President of the Senate (March 2024)
- Communication to the complainant: March 2024

PHL-08 – Leila de Lima

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression

A. Summary of the case

Ms. Leila de Lima served as Chairperson of the Philippines Commission on Human Rights from May 2008 to June 2010. In that capacity, she led a series of investigations into alleged extrajudicial killings linked to the “Davao Death Squad” in Davao City, where Mr. Duterte had been long-time mayor, and concluded that Mr. Duterte, former President of the Philippines, was behind the Davao Death Squad.

In 2010, Ms. de Lima was appointed Secretary of Justice. She resigned from this position in October 2015 to focus on her campaign for a senate seat in the May 2016 elections, a bid that was successful. In August 2016, as Chair of the Senate Committee on Justice and Human Rights, she launched an inquiry into the killings of thousands of alleged drug users and drug dealers, which had reportedly taken place after President Duterte took office in June 2016. After she was elected to the Senate, she became the target of acts of intimidation and denigration, including by the then President Duterte himself.

On 7 November 2016, Ms. de Lima filed a petition for writ of *habeas data* against the then President Duterte before the Supreme Court, requesting that the Court, *inter alia*, order President Duterte and any of his representatives to cease: seeking details about her private life outside the realm of legitimate public concern or making statements maligning her as a woman and injuring her dignity as a human being; discriminating against her on the basis of gender; describing or publicizing her alleged sexual conduct; engaging in psychological violence against her; and otherwise violating her rights or engaging in acts that are contrary to law, good morals, good customs, public policy and/or public interest. On 18 October 2019, the Supreme Court dismissed the petition for writ of *habeas data* on the ground that the President was immune from legal action during his incumbency and tenure.

Ms. de Lima was arrested and detained on 24 February 2017 over accusations of receiving drug money to finance her campaign for a senate seat. The charges, in three different cases, were brought in the wake of an inquiry in 2016 by the House of Representatives into drug trafficking in New Bilibid Prison and Ms. de Lima's responsibility in such trafficking while she was Secretary of Justice. The House-led inquiry was launched one week after she had initiated her inquiry in the Senate into the extrajudicial killings.

Since July 2018, Ms. de Lima has been charged in the three cases before Branches 205 and 256 of the Regional Trial Court (RTC) – Muntinlupa City. On 17 February 2021, RTC Branch 205 granted Ms. de Lima's demurrer to evidence in case No. 17-166, technically acquitting her, in the absence of sufficient evidence.

The complainant points out that during the presentation of the prosecution's evidence in the first of the two remaining cases (Case No. 17-165), not only was there no physical evidence of the alleged illegal drugs, or of the money allegedly delivered to Ms. de Lima as her share of the alleged illegal drug trade, but even the prosecution's own witnesses – mostly criminals serving sentences in the New Bilibid Prison – denied any involvement or even any personal knowledge of the alleged illegal drug trade. Instead, the prosecution spent most of its time attempting to prove the guilt of its own witnesses, including Mr. Peter Co, Mr. Hans Tan and Mr. Vicente Sy, all of whom repeatedly denied any involvement in the illegal drug trade, and whom the prosecution, to this date, has failed to indict as co-conspirators. Conveniently, the only person who was consistently singled out by these witnesses as having personal knowledge of the New Bilibid Prison drug trade and the role of Ms. de Lima died on 26 September 2016. That person, Mr. Tony Co, was an inmate who was stabbed to death in a staged prison riot that targeted inmates who initially refused to testify against Ms. de Lima before the House of Representatives Justice Committee's hearing on the New Bilibid Prison drug trade. Most importantly, the complainant points out that the prosecution's foremost witness in the case, Mr. Rafael Ragos, former National Bureau of Investigation Deputy Director and former Bureau of Corrections Officer-in-Charge, who had been the sole witness to testify that he had delivered money to Ms. de Lima's house on two occasions, recanted all his testimonies and statements against Ms. de Lima on 30 April 2022. In his retraction, Mr. Ragos said that he had been forced to testify against her by the then Secretary of Justice Vitaliano Aguirre II, who had led the witch-hunt against Ms. de Lima in the Philippines' House of Representatives Justice Committee's hearings in 2016. In addition to Mr. Ragos, Mr. Rodolfo Magleo, a former police officer convicted of kidnapping, and Mr. Nonilo Arile, a police asset, also recanted. In light of these recantations, Case No. 17-165 was concluded on 12 May 2023 with the acquittal of Ms. de Lima. According to the complainant, however, the Office of the Solicitor General and the Department of Justice appealed the acquittal before the Court of Appeals, in violation of the constitutional proscription against double jeopardy.

After Mr. Ragos' recantation, and earlier recantations by Mr. Kerwin Espinosa and co-accused former bodyguard Mr. Ronnie Dayan, in the remaining case (Case No. 17-167) two more witnesses for the prosecution recanted their testimony on 16 October 2023. This was done in a letter handed over to Ms. de Lima, and subsequently shared with the court, in which they said that they were "bothered by their consciences" and that they did not want the accused to be the victim of a false trial. The letter also mentioned that five more witnesses would also recant. Moreover, the complainant underscores that at least two other witnesses, Mr. Joel Capones and Mr. Herbert Colanggo, claim to have engaged in illegal drug trafficking. Despite these admissions made under oath and in open court, to this day the prosecution has actively refused to charge them, whether as co-conspirators in the same case or in a separate case, hence showing – according to the complainant – that they stand to benefit from incriminating Ms. de Lima. Currently, the case is pending before the RTC of Muntinlupa City (Branch 206), with Judge Gener Gito presiding. Pending before the court is the motion for reconsideration of the court order under the previous judge, Mr. Romeo Buenaventura, who denied Ms. de Lima's

application for bail on 7 June 2023. The motion for reconsideration was submitted after it was discovered that Judge Buenaventura's brother had direct and close links to the Chair of the aforementioned inquiry into Ms. de Lima by the House of Representatives in 2016. After Judge Buenaventura recused himself from the case, the case was assigned to Muntinlupa RTC Branch 206 under presiding Judge Gener Gito. On 13 November 2023, Judge Gito granted Ms. de Lima bail, after which she was released. After running through the testimonies of the primary witnesses, the court stated that the testimonies were unable to clearly establish that conspiracy existed among the accused, including Ms. de Lima, to commit illegal drug trading. The prosecution completed its case on 11 March 2024. On 21 March 2024, the defence counsel filed a demurrer to evidence, which, if granted, would amount to an acquittal. The defence counsel did so in the belief that there is not sufficient evidence for the case to proceed.

In his letter of 6 March 2024, the President of the Senate stated that the "Philippine Senate continues to uphold the rights and privileges due to its incumbent and former members".

On 30 November 2018, the United Nations Working Group on Arbitrary Detention concluded, echoing the conclusions of an earlier IPU mission to the Philippines, that Senator de Lima's detention was arbitrary and that her immediate release was in order.

Ms. de Lima ran for re-election to the Senate from detention in May 2022, but was not re-elected.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the President of the Senate for his communication and his spirit of cooperation;

2. *Is pleased* that Ms. de Lima was finally released on bail in November 2023*; is deeply concerned*, nevertheless, that the reasons that led the judge to grant bail underscore once more the serious deficiencies in the trial and in the evidence presented against Ms. de Lima; and *sincerely hopes* that the demurrer to evidence will succeed and that justice will finally be done through the dismissal of this last, remaining charge;

3. *Remains convinced* in this regard that the steps taken against Ms. de Lima came in response to her vocal opposition to the way in which the then President Duterte was waging war on drugs, including her denunciation of his alleged responsibility for extrajudicial killings; and *points out* in this regard, in addition to the numerous recantations by witnesses, the inexplicable length of the criminal proceedings; the repeated violation of the principle of the presumption of innocence; the timing of the criminal proceedings; the amendment of the charges; the reliance on the testimonies of convicted drug traffickers, who were either given favourable treatment in return, subjected to physical intimidation, including death, in prison, or had an axe to grind against Ms. de Lima as a result of her efforts to dismantle their drug trafficking operations when she was Secretary of Justice; and the pressure exerted on other individuals to testify against her;

4. *Welcomes* the readiness of the Senate to help protect the rights of Ms. de Lima; and *trusts* that it will continue to monitor her situation until its satisfactory conclusion;

5. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

6. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Philippines

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

France Castro Official portrait, 2019 © Wikipedia

PHI-10 – Francisca Castro (Ms.)
PHI-13 – Sarah Jane I. Elago (Ms.)

Case PHL-COLL-02

Philippines: Parliament affiliated to the IPU

Victims: Current opposition members of parliament (two women)

Qualified complainants: Section I.(1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: December 2019

Recent IPU decision: October 2023

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearings(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Report from the Reference and Research Bureau of the House of Representatives (March 2024)
- Communication from the complainants: March 2024
- Communication to the authorities: Letter to the President of the Senate (March 2024)
- Communication to the complainants: October 2023

Alleged human rights violations

- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity

A. Summary of the case

Ms. Francisca ("France") Castro and Ms. Sarah Jane I. Elago became members of the Philippines' House of Representatives in 2016. After 2022, only Ms. Castro remained a member of the House of Representatives.

The complainants state that in the course of their parliamentary mandates, they have both faced regular harassment due to their opposition to the policies of the then President, Mr. Rodrigo R. Duterte. This alleged intimidation includes being subjected to charges that have no legal or factual merit and that run counter to the individuals' right to a fair trial and to their rights to freedom of expression, assembly and movement.

In this regard, the complainants state that Ms. Castro, who stands accused with other educators and advocates for the Lumad indigenous community in Davao del Norte in the Philippines, was briefly

arrested and detained on 28 and 29 November 2018 on a charge of “child abuse” in connection with the evacuation of 14 Lumad children attending the Salugpongan Ta' Tanu Igkanogon Community Learning Center in conflict-ridden Mindanao, where the armed forces, along with the paramilitary group Alamara, are fighting against the communist insurgency. It seems that the authorities are also claiming that the learning centre operated as a front for the communist insurgency. The prosecution is trying to prove the crime of “child abuse” by maintaining that this abuse was committed by accompanying the minors without the assistance and presence of the government law enforcement agency concerned or the written permission and consent of the minors' parents. The complainants state that Ms. Castro and the other accused rescued the 14 minors from harassment by the paramilitary group Alamara and the military. The children’s parents reportedly denied that their children had been kidnapped by the accused and said that they had had to leave because the threats were no longer bearable. The complainants contend that the prosecution recently discharged one of the accused so that they could become a state witness, and that this individual – like the other witnesses for the prosecution – did not have any personal knowledge that would implicate Ms. Castro and the other accused in the commission of any crime. Despite the reported lack of evidence, on 25 September 2023, the court in the case denied the defence counsel’s motion for leave to file a demurrer to evidence. Instead, it directed the defence counsel to present its witnesses starting on 4 October 2023. From the information provided on 20 March 2024 by the Reference and Research Bureau of the House of Representatives, it would appear that, until now, the witnesses for the prosecution have not been able to support the prosecution’s thesis. Since October 2023, several witnesses for the defence have been heard. The defence counsel will present its next witness, Ms. Nolasco, on 11 April 2024, after which the court will set a trial date for the final defence witness, Ms. Castro. These last two hearings will be conducted via videoconference, as Ms. Nolasco and Ms. Castro continue to be targets of red-tagging, offline and online, which have given them cause for concern for their safety should they fly from Manila to Davao City and Tagum City.

In that regard, the complainant also states that Ms. Castro continues to be subjected to attacks, red-tagging and political harassment, and even threats. On 11 October 2023, the following remarks were made on national television, and subsequently disseminated on social media, by former President Duterte, whose daughter is the incumbent Vice-President of the Philippines: “I didn’t tell them (France Castro and others) face-to-face, I didn’t tell them that ‘you know, we’re enemies, I want to kill you but I want to kill you softly’”. He then reportedly told his daughter, the Vice-President: “But your first target with the intelligence fund, is you, you, France, you communists whom I want to kill. Tell her already”. According to the complainants, the former President issued these threats due to Ms. Castro’s denunciation of the Vice-President’s alleged unauthorized receipt and use in 2022 of 125 million pesos of confidential funds. Upon the insistent opposition of Ms. Castro and others to the new grant of confidential funds, the House of Representatives scrapped the Vice-President’s request. The leadership of the House of Representatives has called former President Duterte out for threatening harm to Ms. Castro. The leaders of all political parties in the House of Representatives issued a statement on 14 October 2023 saying that “We, leaders of all political parties in the House of Representatives, take utmost exception to the remarks made by former President Rodrigo R. Duterte”. On 24 October 2023, Ms. Castro filed a criminal complaint against former President Duterte for grave threats in relation to the Cybercrime Act or Republic Act No. 10175. In her criminal complaint, Ms. Castro, among others, said that President Duterte’s remarks with regard to her were factually baseless and clearly malicious, but that she could not dismiss them as “figurative, joking, or otherwise benign”. On 9 January 2024, the Quezon City Office of the City Prosecutor dismissed the complaint for “want of sufficient evidence”. Ms. Castro filed a petition for review with the Department of Justice on 5 February 2024.

As a then member of parliament, Ms. Elago was directly and indirectly labelled in social media posts by the police and army as a terrorist. Red-tagging in the Philippines is understood to refer to the malicious blacklisting of individuals or organizations critical or not fully supportive of the actions of a sitting government in the country. These individuals and organizations are “tagged” as either communist or terrorist, or both, regardless of their actual political beliefs or affiliations. On 7 December 2020, Ms. Elago filed a complaint to the Office of the Ombudsperson with regard to the conduct of six senior army and government officials. The matter is still pending.

As part of the alleged harassment, Ms. Elago was also targeted by an amended complaint, originally submitted on 24 July 2019, to which her name was added as a respondent. It concerns a complaint from a mother against the youth group “the Kabataan Party List” in which she accused the latter of

kidnapping and abusing her daughter. On 10 November 2020, the Supreme Court upheld its earlier decision to dismiss the petition submitted by the daughter's parents. In so doing, the Supreme Court concluded that the daughter was reportedly of legal age and that she had denied having been subjected to coercion and had voluntarily chosen to join the youth group. Shortly before, on 15 October 2020, prosecutors at the Department of Justice dismissed several of the charges in connection with this situation against Ms. Elago for lack of probable cause.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Reference and Research Bureau of the House of Representatives for the report provided;

2. *Remains deeply concerned* that the then President of the Philippines directly threatened on air the life of a member of parliament; *considers* that, over and above the grave consequences for Ms. Castro herself, this matter also has a serious impact on the functioning of the Filipino Parliament as a whole, as it may deter its members from speaking out on important matters and put their lives at significant risk; and *reiterates* its satisfaction that the leaders of political parties in parliament denounced the remarks made by the then President Duterte soon after he made them;

3. *Is perplexed* that, in light of the very public nature of the threats, the Prosecutor's Office decided not to proceed with Ms. Castro's criminal complaint against the then president; *sincerely hopes* that the Department of Justice will reconsider this decision and take the necessary follow-up action that the complaint warrants; and *wishes* to receive more information on this point;

4. *Remains concerned* about the continuous allegations of intimidation and red-tagging against Ms. Castro; *wishes* to know what steps are being taken to investigate these allegations and to provide her with the necessary protection; *trusts* that the House of Representatives is closely monitoring her situation; and *wishes* to receive confirmation thereof;

5. *Is concerned* that the trial proceedings against Ms. Castro and the rest of the accused have still not been completed and that the status of the remaining potential charges against Ms. Elago has yet to be determined, thereby creating a situation of prolonged legal uncertainty; *trusts* that Ms. Castro's trial will soon be concluded, all the more so in the apparent absence of any clear evidence to support the charge; *also trusts* that the remaining potential charges against Ms. Elago will soon be determined and that, in doing so, the conclusions reached by the Supreme Court on the petition pertaining to the same facts will be duly taken into account; and *wishes* to be kept informed in this regard;

6. *Remains concerned* that Ms. Elago's complaint regarding her alleged red-tagging is still pending with the Ombudsperson, with no sign of it being actively examined; *calls again on* the Ombudsperson to take the necessary action to examine the complaint along with any steps its findings may warrant; and *wishes* to be kept informed in this regard;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities, the Department of Justice, the Ombudsperson, the complainants and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

CL/213/13(a)-R.2
Geneva, 27 March 2024

Somalia

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

© Facebook - Abdullahi Hashi Abib

SOM-14 – Abdullahi Hashi Abib

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Undue invalidation, suspension, revocation or other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate

A. Summary of the case

Mr. Abdullahi Hashi Abib is an independent member of the Somali House of the People. According to the complainant, Mr. Abib has faced escalating threats against him and his family as well as intimidation due to his efforts to expose alleged human rights violations and instances of corruption within the government. He has allegedly also been confronted in parliament and called upon to stop his investigations. As a result, Mr. Abib has had no choice but to reside occasionally outside the country for his own safety. When in Somalia he has to take extreme precautions to avoid putting himself in danger, which limits his freedom of movement and ability to work with his constituents.

Case SOM-14

Somalia: Parliament affiliated to the IPU

Victim: An independent member of parliament

Qualified complainant: Section I.(1) (a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: February 2024

Recent IPU decision(s): - - -

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing(s): - - -

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: March 2024
- Communication from the complainant: March 2024
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (February 2024)
- Communication to the complainants: March 2024

In addition, the complainant asserts that Mr. Abib has been repeatedly denied the opportunity to speak in parliament, prevented from introducing motions and has faced warnings of sanctions for making critical statements against the authorities. The complainant also notes that, during a parliamentary session where the accession to the Rome Statute of the International Criminal Court (ICC) was to be

discussed, the Speaker did not allow any discussion on this item despite broad support among the parliamentarians present. According to the complainant, such a decision violates parliamentary rules, was taken as a result of pressure from outside parliament and was motivated by a desire to protect high-ranking officials for their involvement in numerous human rights violations, including the murder of Mr. Abib's colleague, Ms. Amina Abdi, in March 2022 (see case SOM-13), who was known for her calls for accountability in parliament.

Following the May 2022 elections, there was a peaceful transfer of power in June 2022, raising hopes for a more democratic and peaceful future for the country. According to the complainant, the new president actively called for an investigation to identify the mastermind of the assassination of Ms. Abdi, who hailed from the same party as Mr. Abib, but there has been no progress in the investigation since the elections. According to the complainant, Mr. Abib continues to call for accountability in Ms. Abdi's assassination, with the hope of ending the endemic impunity for political murders of prominent female figures in Somalia. He also aims to mobilize fellow parliamentarians by raising their awareness and building their capacity to fulfil their mandate through his involvement with the Horn and East Africa Parliamentary Institute.

Somalia is facing an increase in violent armed attacks as part of a decades-long civil war against insurgent groups. In past cases, the federal authorities have not been able to investigate the murder of parliamentarians due to structural challenges plaguing the country's judicial system. The IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians dealt with 12 cases of assassination, dating back to 2008, 2009 and 2014. All cases concerned acts of murder, none of which have been resolved.

During the 148th Assembly of the IPU in Geneva, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians was able to meet with the delegation of Somalia. During the course of the meeting, the delegation shared a letter from the Speaker of the House of the People that addressed some of the concerns raised by the complainant. According to the parliamentary authorities, Mr. Abib was always allowed to voice his views, as stipulated by the parliamentary rules of procedure; they were not aware of any complaints raised by Mr. Abib in parliament and had not heard of any threats being made against him. The authorities encouraged Mr. Abib to make use of internal mechanisms to address his concerns and to include supporting evidence for any allegations raised against the authorities.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning Mr. Abib is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under Section I.(1)(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns an incumbent member of parliament at the time of the initial allegations; and (iii) concerns allegations of threats, acts of intimidation, violation of freedom of opinion and expression, violation of freedom of movement, and undue invalidation, suspension, revocation or other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate, allegations which fall under the Committee's mandate;

2. *Thanks* the members of the Somalian delegation for the information provided during a meeting with members of the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians in March 2024;

3. *Is concerned* about the allegations that Mr. Abib received death threats as a result of his oversight activities; *acknowledges* that Somalia continues to face grave security challenges that affect all members of society; *remains convinced* that the parliamentary authorities have a responsibility to do their utmost to ensure that their colleagues are safe from any reprisals or threats as a consequence of their parliamentary work; and *requests* the authorities to do everything they can to ensure that Mr. Abib's life is protected and that he is able to carry out his work without threats, intimidation or obstruction;

4. *Is troubled* by the discrepancy between the account of the complainant and that of the authorities regarding allegations that Mr. Abib and others have repeatedly been denied the right to speak or raise motions in parliament; *wishes* to receive further clarification on this point, including a copy of the rules of procedure of the House of the People; and *hopes* to be able to

rely on the assistance of the parliamentary authorities in obtaining video recordings of sessions of parliament where incidents were reported by the complainant;

5. *Requests* the Secretary General to bring this decision to the attention of the Speaker of the House of the People of Somalia, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

6. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

Türkiye

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)[5]

A demonstrator holds up a picture of Figen Yüksekdağ during the trial of the co-leader of pro-Kurdish party People's Democratic Party (HDP) in front of the court in Ankara on 13 April 2017. ADEM ALTAN/AFP

TUR-69 - Gülser Yildirim (Ms.)
TUR-70 - Selma Irmak (Ms.)
TUR-71 - Faysal Sariyildiz
TUR-73 - Kemal Aktas
TUR-75 - Bedia Özgökçe Ertan (Ms.)
TUR-76 - Besime Konca (Ms.)
TUR-77 - Burcu Çelik Özkan (Ms.)
TUR-78 - Çağlar Demirel (Ms.)
TUR-79 - Dilek Öcalan (Ms.)
TUR-80 - Dilan Dirayet Taşdemir (Ms.)
TUR-81 - Feleknas Uca (Ms.)
TUR-82 - Figen Yüksekdağ (Ms.)
TUR-83 - Filiz Kerestecioğlu (Ms.)
TUR-84 - Hüda Kaya (Ms.)
TUR-85 - Leyla Birlik (Ms.)
TUR-86 - Leyla Zana (Ms.)
TUR-87 - Meral Daniş Beştaş (Ms.)
TUR-88 - Mizgin Irgat (Ms.)
TUR-89 - Nursel Aydoğan (Ms.)
TUR-90 - Pervin Buldan (Ms.)
TUR-91 - Saadet Becerikli (Ms.)
TUR-92 - Sibel Yiğitalp (Ms.)
TUR-93 - Tuğba Hezer Öztürk (Ms.)
TUR-94 - Abdullah Zeydan
TUR-95 - Adem Geveri
TUR-96 - Ahmet Yildirim
TUR-97 - Ali Atalan
TUR-98 - Alican Önlü
TUR-99 - Altan Tan
TUR-107 - Ferhat Encü
TUR-108 - Hişyar Özsoy
TUR-109 - Idris Baluken
TUR-110 - Imam Taşçier
TUR-111 - Kadri Yildirim
TUR-112 - Lezgin Botan
TUR-113 - Mehmet Ali Aslan
TUR-114 - Mehmet Emin Adiyaman
TUR-115 - Nadir Yildirim
TUR-116 - Nihat Akdoğan
TUR-118 - Osman Baydemir
TUR-119 - Selahattin Demirtaş
TUR-120 - Sirri Süreyya Önder
TUR-121 - Ziya Pir
TUR-122 - Mithat Sancar
TUR-123 - Mahmut Toğrul
TUR-124 - Aycan Irmez (Ms.)
TUR-125 - Ayşe Acar Başaran (Ms.)
TUR-126 - Garo Paylan
TUR-128 - Aysel Tuğluk (Ms.)
TUR-129 - Sebahat Tuncel (Ms.)
TUR-130 - Leyla Güven (Ms.)
TUR-131 - Ayşe Sürücü (Ms.)
TUR-132 - Musa Farisogullari
TUR-133 - Emine Ayna (Ms.)
TUR-134 - Nazmi Gür
TUR-135 - Ayla Akat Ata (Ms.)
TUR-136 – Beyza Ustün (Ms.)
TUR-137 - Remziye Tosun (Ms.)

5 The Turkish delegation expressed its reservations regarding the decision.

TUR-100 - Ayhan Bilgen
TUR-101 - Behçet Yildirim
TUR-102 - Berdan Öztürk
TUR-105 - Erol Dora
TUR-106 - Ertuğrul Kürkcü
TUR-138 - Kemal Bulbul
TUR-140 - Gültan Kışanak (Ms.)
TUR-141 - Semra Güzel (Ms.)
TUR-142 - Saliha Aydemir (Ms.)
TUR-143 – Can Atalay

Alleged human rights violations

- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Lack of fair trial proceedings and excessive delays
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Ill-treatment
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate

Case TUR-COLL-02

Türkiye: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 68 opposition members of parliament (34 men and 34 women)

Qualified complainant: Section I.(1)(c) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: June 2016

Recent IPU decision: February 2023

IPU mission: June 2019

Recent Committee hearings: Hearing with the Deputy Head of the Turkish delegation at the 148th IPU Assembly (Geneva, March 2024)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the President of the Turkish IPU Group (January 2024)
- Communication from the complainant: March 2024
- Communication to the authorities: Letter to the President of the IPU Group (March 2024)
- Communication to the complainant: March 2024

A. Summary of the case

Over 600 criminal and terrorism charges have been brought against the members of parliament of the People's Democratic Party (HDP) since 20 May 2016, when the Constitution was amended to authorize the wholesale lifting of parliamentary immunity. They are being tried on terrorism-related charges and charges of defamation of the President, Government or State of Türkiye. Some of them also face older charges in relation to the Kurdistan Communities Union (*Koma Civakên Kurdistan* – KCK) first-instance trial that has been ongoing since 2011, while others face more recent charges. In these cases, their parliamentary immunity was allegedly not lifted.

Since 4 November 2016, scores of parliamentarians have been detained and others have gone into exile. Since 2018, over 30 parliamentarians have been sentenced to prison terms. Ten current and former parliamentarians are in prison, namely the former HDP co-chairs, Mr. Selahattin Demirtaş and Ms. Figen Yüksekdağ, as well as Ms. Leyla Güven, Ms. Semra Güzel, Ms. Hüda Kaya, Ms. Gültan Kışanak, Mr. Sebahat Tuncel, Mr. Nazmi Gür, Ms. Ayla Akat Ata and Mr. Can Atalay. Some of them were arrested in September 2020, although the accusations against them relate to the events in the distant past that unfolded soon after the siege of Kobane in Syria in 2014. At least 15 HDP members of parliament have lost their parliamentary mandates in recent years, largely as a result of their criminal convictions. Most recently, on 30 January 2024, Mr. Can Atalay, who had been elected in the May 2023 parliamentary elections from prison, lost his parliamentary mandate due to his earlier conviction and sentence to 18 years on charges of "aiding attempts to overthrow the Turkish Republic" for his alleged involvement in the Gezi protests in 2013. It should be noted that in October 2023, the Constitutional Court had ruled that he should be released given that his continued imprisonment violated his right to hold office, which ruling subsequently triggered a judicial crisis when the Court of Cassation said it would not recognize the ruling and filed a criminal complaint against the judges who made it. President Erdoğan has since reportedly stated publicly that he intends to curb the powers of the Constitutional Court.

According to the complainant, the charges against HDP members of parliament are groundless and violate their rights to freedom of opinion and expression, and freedom of assembly and association. The complainant claims that the evidence adduced to support the charges against the members of parliament relates to public statements, rallies and other peaceful political activities carried out in furtherance of their parliamentary duties and political party programme. Such activities include mediating between the Kurdistan Workers' Party (*Partîya Karkerên Kurdistanê* – PKK) and the Turkish Government as part of the peace process between 2013 and 2015, publicly advocating political

autonomy and criticizing the policies of President Erdoğan in relation to the current conflict in south-eastern Türkiye and at the border with Syria (including denouncing the alleged crimes committed by the Turkish security forces in that context). The complainant alleges that such statements, rallies and activities do not constitute any offence, and that they fall under the clear scope and protection of the fundamental rights of members of parliament.

An IPU trial observer concluded in 2018 that the prospects for Ms. Yüksekdağ and Mr. Demirtaş receiving fair trials were remote and that the political nature of both prosecutions was evident. It should be noted that, on 17 July 2022, the Constitutional Court ruled in one of the cases against Ms. Yüksekdağ that her rights to freedom of thought and expression, as well as to be elected, were violated when she was stripped of her parliamentary immunity in 2016.

A 2018 IPU review of 12 court decisions issued against HDP members reached similar conclusions. It concluded, *inter alia*, that the judiciary in Türkiye, from the first-instance courts to the Constitutional Court, completely disregarded the case law of the European Court of Human Rights and the main judgment of the Turkish Constitutional Court in relation to freedom of expression when evaluating whether an expression constituted incitement to violence or one of the other offences with which the members of parliament were charged.

On 22 December 2020, the Grand Chamber of the European Court of Human Rights delivered its judgment in the case of *Demirtaş v. Türkiye* (No. 2) (Application No. 14305/17), and held that there had been violations of his rights to freedom of expression, to freedom and security, to a speedy decision on the lawfulness of detention and to free elections. The Court also found that Mr. Demirtaş' detention, especially during two crucial campaigns relating to the referendum of 16 April 2017 and the presidential elections of 24 June 2018, had pursued the ulterior motive of stifling pluralism and limiting freedom of political debate, which was at the very core of the concept of a democratic society. The Court held that the respondent state was to take all necessary measures to secure his immediate release. On 7 January 2021, the Ankara 22nd Assizes Court accepted a 3,500-page indictment against Mr. Demirtaş and 107 other defendants, issued by the Ankara public prosecutor on 30 December 2020, regarding the same protests that took place in October 2014, this time charging Mr. Demirtaş with 30 new offences. Since then, Mr. Demirtaş has been sentenced to prison terms in other criminal cases, which the complainant maintains violate his basic human rights. The Turkish authorities have stated that the ruling of the European Court of Human Rights could not be implemented, given that Mr. Demirtaş' ongoing detention was related to new evidence that is substantially different from that examined by the Court. Similarly, on 8 November 2022, the European Court of Human Rights ruled that Türkiye had violated Articles 10 (freedom of expression) and 5 (subparagraphs 1, 3 and 4 concerning the right to freedom and security) of the European Convention regarding the pretrial detention of 13 HDP parliamentarians elected to parliament in November 2015, namely Ms. Figen Yüksekdağ, Mr. İdris Baluken, Ms. Besime Konca, Mr. Abdullah Zeydan, Mr. Nihat Akdoğan, Ms. Selma Irmak, Mr. Ferhat Encu, Ms. Gülser Yildirim, Mr. Nursel Aydoğan, Ms. Çağlar Demirel, Mr. Ayhan Bilgen, Ms. Burcu Çelik Özkan and Ms. Leyla Birlik.

On 1 February 2022, the European Court of Human Rights ruled that the lifting of the parliamentary immunity of 40 HDP lawmakers, who had brought their case to the European Court following the constitutional amendment in May 2016, had violated their right to freedom of expression. In so doing, the Court responded to their assertion that the lifting of their immunity came in response to their political opinions and drew for its conclusions on this point on its rulings in the cases of *Demirtaş v. Türkiye and Demir v. Türkiye*.

On 19 October 2021, in the landmark decision *Vedat Şorli v. Turkey*, the European Court of Human Rights found that section 299 of the Turkish Criminal Code, which criminalizes insulting the President, was incompatible with the right to freedom of expression, and urged the Government to align legislation with Article 10 of the European Convention on Human Rights.

The Turkish authorities have provided extensive information on the legal status of the criminal proceedings against the HDP parliamentarians, without, however, providing information on the precise facts to support the charges or convictions, despite numerous requests over the years from the IPU.

The Turkish authorities have repeatedly justified the legality of the measures taken against the HDP parliamentarians, and invoked the independence of the judiciary, the need to respond to security and terrorism threats and legislation adopted under the state of emergency. The authorities have provided

detailed information on parliament's May 2016 "provisional constitutional amendment" on parliamentary immunity, which has been used to prosecute parliamentarians from all parties. They have asserted that there is no "HDP witch-hunt" in Türkiye; that women parliamentarians are not being specifically targeted; that there is no Kurdish issue in Türkiye and no current conflict in south-eastern Türkiye; that Türkiye is facing a terrorism issue on many levels involving the PKK and its "extensions"; that the HDP has never publicly denounced the violent activities of the PKK; that HDP members, including members of parliament, have made many statements in support of the PKK and their "extensions"; that HDP members have attended funerals of PKK suicide bombers and called for people to take to the streets, which has resulted in violent incidents with civilian casualties; that this does not fall within the acceptable limits of freedom of expression; that the Constitutional Court has reached such conclusions in several cases and, in other cases, domestic remedies have not yet been exhausted; and that the independence of the judiciary and the rule of law in Türkiye must be respected.

On 17 March 2021, the chief prosecutor of the Turkish Court of Cassation referred a request for the dissolution of the HDP to the Constitutional Court, accusing the HDP of terrorist activities. It appears that the prosecution is drawing heavily on the ongoing proceedings against several HDP politicians in the 2014 Kobane case referred to earlier. At the hearing held with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians at the 148th IPU Assembly (March 2024), the Deputy Head of the Turkish delegation stated that the legal proceedings had been completed, that the files had been handed over to the court rapporteurs, who would now have to report back to the court as a whole, after which a date would be set for the ruling. She pointed out that Turkish law had been amended, with the current criteria allowing for the dissolution of political parties to be much more stringent. She also said that the court could decide, rather than choosing between dissolving the HDP or not, that the penalty would be to deprive it of state funding.

The Deputy Head of the Turkish delegation also pointed out that further legal reforms had taken place to promote respect for the right to freedom of expression, which had been acknowledged by the Council of Europe's Committee of Ministers on 14 March 2024. In this regard, it should be noted that the Committee had welcomed, in connection with the *Işıkırık* group of cases, the recent decision of the Constitutional Court, which had annulled section 220(6) of the Criminal Code and invited the authorities to provide the Committee with full details and analysis of the legislative amendment that entered into force on 12 March 2024 and to keep the Committee updated on the application of this provision by the domestic courts. The Committee also welcomed the rulings of the Constitutional Court and the Court of Cassation provided by the authorities, demonstrating a Convention-compliant application of section 220(7) of the Criminal Code. At the same time, in the absence of any information to indicate a significant drop in the number of investigations, prosecutions, pretrial detention orders and convictions imposed in relation to the exercise of freedom of expression, the Committee repeated its call on the authorities to consider further legislative amendments to the Criminal Code and the anti-terrorism legislation, particularly sections 125(3) and 301 of the Criminal Code, to clarify that the exercise of the right of freedom of expression does not constitute an offence, and to abrogate section 299 of the Criminal Code.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the complaint concerning the situation of Mr. Can Atalay, which is the subject of cases TUR-69 to TUR-142, is admissible, considering that the complaint: (i) was submitted in due form by qualified complainants under section I.1(c) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns a member of parliament at the time of the initial allegations; and (iii) concerns allegations of failure to respect parliamentary immunity, violation of freedom of opinion and expression, and arbitrary arrest and detention, which are allegations that fall under the Committee's mandate; and *decides* to merge Mr. Atalay's case with the present collective case;

2. *Thanks* the President of the Turkish IPU Group for her latest communication and the Deputy Head of the Turkish delegation for the information provided at the hearing held with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 148th IPU Assembly (March 2024);

3. *Remains alarmed* at the prospect of the dissolution of the HDP party, also bearing in mind that its predecessors were dissolved by court order; *considers* that such a step would show once again that the authorities continue to view, wrongly, the PKK and the HDP as one and the same entity; *recalls* in this regard that, while recognizing that the two organizations rely largely on the same support base and pursue similar objectives, the HDP is a legal political party that does not in any way advocate violence to achieve its goals; *trusts* that the Turkish Constitutional Court will clearly take this distinction into account in the ruling it adopts; and *also trusts* that the amended legal framework in place in Türkiye complies with, and will be interpreted in this case in order to comply with, the European Court of Human Rights' jurisprudence regarding the dissolution of or ban on a party as an extreme measure only justified as a last resort and in very exceptional circumstances;

4. *Remains concerned* that in recent years the number and scope of the rulings from the European Court of Human Rights underscore that the legal steps to which the HDP parliamentarians have been subjected did not follow due process and came in direct response to the exercise of their freedom of expression and, as determined in the case of Mr. Demirtaş, were aimed at stifling the opposition;

5. *Remains deeply concerned* in this regard that 10 current and former parliamentarians continue to languish in prison; *considers*, once more, that the information on file, as provided by the Turkish Parliament, does nothing to dispel the doubts that the HDP parliamentarians have been targeted in connection with the legitimate exercise of their political rights; *calls on* the Turkish authorities to review their situation and, where possible, to release them and terminate the criminal proceedings; and *requests* the Turkish authorities, once again, to provide information on the facts in support of the legal action taken against those 10 and other individuals concerned in this case;

6. *Reaffirms its long-standing view* that, in their legitimate fight against terrorism, the Turkish authorities need to take more decisive action to ensure that current national legislation and its application are in line with international and regional standards on freedom of opinion and expression, assembly and association; *notes with great interest*, however, that the Constitutional Court has adopted several rulings in support of some of the basic human rights at the heart of the cases at hand and that some legislative reforms are said to have taken place to strengthen freedom of expression; *wishes* to receive more information on these matters, also in light of the reported calls to curb the powers of the Constitutional Court made at the highest official level in Türkiye that may jeopardize its work, and on any further intended plans to strengthen freedom of expression; and *wishes also* to receive in this regard more information on the preparation of the new human rights action plan and the new judicial reform strategy paper;

7. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the relevant authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

8. *Requests* the Committee to continue examining the case and to report back to it in due course.

CL/213/13(a)-R.2
Geneva, 27 March 2024

Venezuela

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

Maria Corina Machado in a meeting with supporters in Caracas on 22 October 2023 @ Pedro Rances Mattey / ANADOLU via AFP

VEN-18 – María Corina Machado (Ms.)

Case VEN-18

Venezuela: Parliament affiliated to the IPU

Victims: One female opposition member of parliament

Complainant: Section I.(1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: February 2013

Recent IPU decision: February 2018

IPU Mission: August 2021

Recent Committee hearing:
- Hearing with members of the National Assembly elected in 2020 at the 173rd session of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (January 2024)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: Letter from the Ambassador of Venezuela in Geneva (January 2024)
- Communication from the complainant: March 2024
- Communication to the authorities: Letter to the Ambassador of Venezuela in Geneva: February 2024
- Communication to the complainant: March 2024

Alleged human rights violations

- ✓ Threats, intimidation
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate

A. Summary of the case

According to the complainant, on 24 March 2014, the then Speaker of the National Assembly announced, reportedly without any discussion in plenary, that Ms. Machado had been stripped of her parliamentary mandate after she had taken part in a meeting on 21 March 2014 held by the Organization of American States (OAS) in Washington DC. Ms. Machado had been invited by Panama to give her account at the OAS meeting of the situation in Venezuela at the time. The Speaker of the National Assembly reportedly said that Ms. Machado had contravened the Constitution by accepting the invitation to act as a Panamanian official at the meeting. The complainant asserts that the decision to revoke Ms. Machado's mandate was taken without any respect for due process and was unfounded in law. Ms. Machado then became the subject of two criminal investigations and was excluded from the parliamentary elections of 6 December 2015, as the authorities claimed that she had presented an inaccurate declaration of assets, which the complainant considers to be untrue and a frivolous excuse to exclude her from the election race. In this context, the Comptroller General took the decision to disqualify Ms. Machado from holding public office for 15 years. According to the complainant, Ms. Machado was never formally notified of this, nor was she given the opportunity to defend herself during the proceedings that led to this decision.

Presidential elections are scheduled to take place in Venezuela on 28 July 2024. Ahead of this, several opposition factions organized an internal presidential primary contest to elect a single opposition candidate. On 23 October 2023, Ms. Machado emerged as the opposition's chosen candidate. On 26 January 2024, Venezuela's Supreme Court upheld a 15-year ban on Ms. Machado from holding public office. The ruling upholds the constitutionality of the Comptroller General of the Republic's decision banning Ms. Machado from holding public office for 15 years. According to information received by the IPU, several arrest warrants have been issued against members of Ms. Machado's campaign team, some of whom have been arrested, including Ms. Dignora Hernández, a former member of parliament elected in 2015, who was arrested on 20 March 2024.

In a letter sent by the Venezuelan authorities in January 2024, it was stated that there had been no political persecution or other arbitrary actions against former or current parliamentarians. The cases of former parliamentarians that are under investigation and that have led to the actions of the competent organs of the Venezuelan State are based on alleged facts that constitute a violation of the established norms of the Venezuelan legal system, in which the accused enjoy all the legal guarantees established by the Constitution and laws of the Bolivarian Republic of Venezuela. This position was reiterated by a delegation of members of the National Assembly elected in 2020 during a meeting with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians in January 2024. The delegation also expressed its willingness to work with the Committee to find solutions to the Venezuelan cases before it. However, the Committee's request for updated and official information on all cases before it remains unanswered to date.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Venezuelan authorities for the information provided in writing and for meeting with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during its 173rd session to discuss the cases and concerns at hand; and *notes with satisfaction* the willingness expressed by the delegation to collaborate with the IPU in seeking satisfactory solutions to the cases before the Committee and to cooperate with it on issues of common interest;

2. *Is concerned* that Ms. Machado, who has her sights set on the State's highest office, is being prevented from standing as a candidate in the forthcoming presidential elections as a result of a unilateral act by the Comptroller General, a non-judicial authority, and a procedure that did not allow her to exercise her right of defence; *recalls* that *Ms. Machado* had already been prevented from standing as a candidate in the legislative elections of December 2015; and considers that the position taken by Venezuela's Supreme Court on Ms. Machado's ban from holding public office appears to be a continuation of ongoing actions by state institutions to restrict Ms. Machado's rights, which began when she was a prominent opposition member of parliament;

3. *Is also concerned* that several arrest warrants have been issued against members of Ms. Machado's campaign team, some of whom have been arrested; and *considers* in this regard that continued reprisals against members of her campaign team are preventing Ms. Machado from participating in the electoral process on an equal footing with other candidates and may discourage opposition participation in the presidential elections;

4. *Notes with concern that* the Independent International Fact-Finding Mission on the Bolivarian Republic of Venezuela established by the United Nations Human Rights Council reported *on 20 March 2024 that* recent developments in Venezuela highlight serious difficulties in ensuring that the upcoming presidential elections are conducted in accordance with the right to participate in public affairs, as affirmed in the International Covenant on Civil and Political Rights;

5. *Recalls*, once more, as stated in the IPU's Universal Declaration on Democracy, that the "key element in the exercise of democracy is the holding of free and fair elections … enabling the people's will to be expressed … on the basis of universal, equal and secret suffrage so that all voters can choose their representatives in conditions of equality, openness and transparency"; and *expresses its firm hope*, therefore, that the national authorities will urgently take measures

to ensure that opposition candidates and their supporters will be allowed to exercise their basic human right to take part in the conduct of public affairs on a par with the ruling party and its supporters;

6. *Reaffirms* its stance that the issues in this case are part of the broader complex situation in Venezuela, which can only be resolved through political dialogue and by the Venezuelans themselves; *calls on, once again,* all relevant political actors to act in good faith and to commit fully to inclusive political dialogue that will bring about a new social pact through participatory and non-violent means, without foreign interference and in compliance with the State's international human rights commitments, as well as create the necessary conditions to conduct elections accepted by all parties; *reaffirms* that the IPU stands ready to assist with these efforts; and *invites the relevant authorities to provide* further official information on how this assistance can best be provided;

7. *Renews its call on* all IPU Member Parliaments, IPU Permanent Observers, relevant human rights organizations and the international community in general to take concrete actions in support of any effort to strengthen democracy in Venezuela in a manner consistent with human rights values and within the boundaries of the principle of non-interference in domestic affairs;

8. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the competent authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

9. *Requests* the Committee to continue examining the case and to report back to it in due course.

Venezuela

Decision adopted unanimously by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024)

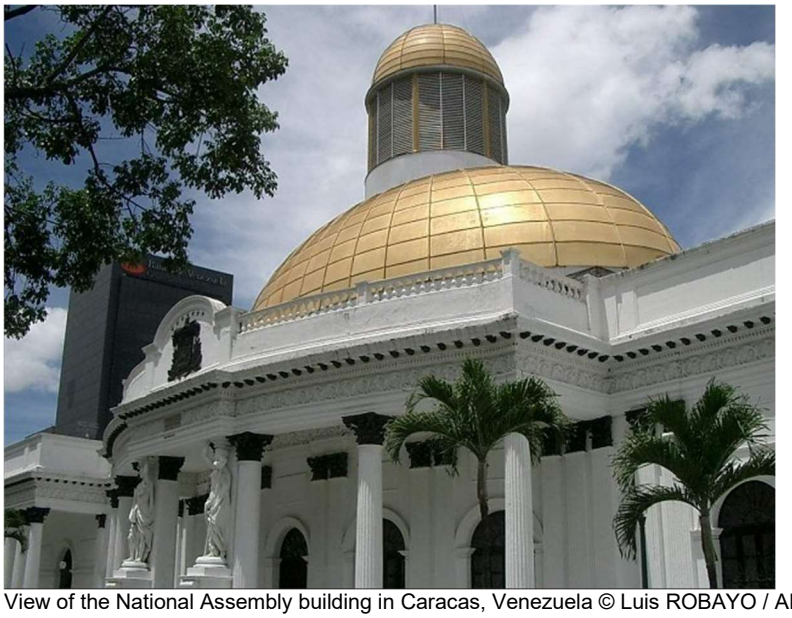

View of the National Assembly building in Caracas, Venezuela © Luis ROBAYO / AFP

VEN-10 – Biagio Pilieri
VEN-11 – José Sánchez Montiel
VEN-12 – Hernán Claret Alemán
VEN-13 – Richard Blanco
VEN-16 – Julio Borges
VEN-19 – Nora Bracho (Ms.)
VEN-20 – Ismael Garcia
VEN-22 – Williams Dávila
VEN-24 – Nirma Guarulla (Ms.)
VEN-25 – Julio Ygarza
VEN-26 – Romel Guzamana
VEN-27 – Rosmit Mantilla
VEN-28 – Renzo Prieto
VEN-29 – Gilberto Sojo
VEN-30 – Gilber Caro
VEN-31 – Luis Florido
VEN-32 – Eudoro González
VEN-33 – Jorge Millán
VEN-34 – Armando Armas
VEN-35 – Américo De Grazia
VEN-36 – Luis Padilla
VEN-37 – José Regnault
VEN-38 – Dennis Fernández (Ms.)
VEN-39 – Olivia Lozano (Ms.)
VEN-40 – Delsa Solórzano (Ms.)
VEN-41 – Robert Alcalá
VEN-42 – Gaby Arellano (Ms.)
VEN-43 – Carlos Bastardo
VEN-44 - Marialbert Barrios (Ms.)
VEN-45 – Amelia Belisario (Ms.)
VEN-46 – Marco Bozo
VEN-86 – Edgar Zambrano
VEN-87 – Juan Pablo García
VEN-88 – Cesar Cadenas
VEN-89 – Ramón Flores Carrillo
VEN-91 – María Beatriz Martínez (Ms.)
VEN-92 – María C. Mulino de Saavedra (Ms.)
VEN-93 – José Trujillo
VEN-94 – Marianela Fernández (Ms.)
VEN-95 – Juan Pablo Guanipa
VEN-96 – Luis Silva
VEN-97 – Eliezer Sirit
VEN-98 – Rosa Petit (Ms.)
VEN-99 – Alfonso Marquina
VEN-100 – Rachid Yasbek
VEN-101 – Oneida Guaipe (Ms.)
VEN-102 – Jony Rahal
VEN-103 – Ylidio Abreu
VEN-104 – Emilio Fajardo
VEN-106 – Angel Alvarez
VEN-108 – Gilmar Marquez
VEN-109 – José Simón Calzadilla
VEN-110 – José Gregorio Graterol
VEN-111 – José Gregorio Hernández
VEN-112 – Mauligmer Baloa (Ms.)
VEN-113 – Arnoldo Benítez
VEN-114 – Alexis Paparoni
VEN-115 – Adriana Pichardo (Ms.)
VEN-116 – Teodoro Campos
VEN-117 – Milagros Sánchez Eulate (Ms.)
VEN-118 – Denncis Pazos
VEN-119 – Karim Vera (Ms.)

VEN-48 – Yanet Fermin (Ms.)
VEN-49 – Dinorah Figuera (Ms.)
VEN-50 – Winston Flores
VEN-51 – Omar González
VEN-52 – Stalin González
VEN-53 – Juan Guaidó
VEN-54 – Tomás Guanipa
VEN-55 – José Guerra
VEN-56 – Freddy Guevara
VEN-57 – Rafael Guzmán
VEN-58 – María G. Hernández (Ms.)
VEN-59 – Piero Maroun
VEN-60 – Juan A. Mejía
VEN-61 – Julio Montoya
VEN-62 – José M. Olivares
VEN-63 – Carlos Paparoni
VEN-64 – Miguel Pizarro
VEN-65 – Henry Ramos Allup
VEN-66 – Juan Requesens
VEN-67 – Luis E. Rondón
VEN-68 – Bolivia Suárez (Ms.)
VEN-69 – Carlos Valero
VEN-70 – Milagro Valero (Ms.)
VEN-71 – German Ferrer
VEN-72 – Adriana d'Elia (Ms.)
VEN-73 – Luis Lippa
VEN-74 – Carlos Berrizbeitia
VEN-75 – Manuela Bolívar (Ms.)
VEN-76 – Sergio Vergara
VEN-78 – Oscar Ronderos
VEN-79 – Mariela Magallanes (Ms.)
VEN-80 – Héctor Cordero
VEN-81 – José Mendoza
VEN-82 – Angel Caridad
VEN-83 – Larissa González (Ms.)
VEN-84 – Fernando Orozco
VEN-85 – Franco Casella
VEN-120 – Ramón López
VEN-121 – Freddy Superlano
VEN-122 – Sandra Flores-Garzón (Ms.)
VEN-123 – Armando López
VEN-124 – Elimar Díaz (Ms.)
VEN-125 – Yajaira Forero (Ms.)
VEN-126 – Maribel Guedez (Ms.)
VEN-127 – Karin Salanova (Ms.)
VEN-128 – Antonio Geara
VEN-129 – Joaquín Aguilar
VEN-130 – Juan Carlos Velasco
VEN-131 – Carmen María Sivoli (Ms.)
VEN-132 – Milagros Paz (Ms.)
VEN-133 – Jesus Yanez
VEN-134 – Desiree Barboza (Ms.)
VEN-135 – Sonia A. Medina G. (Ms.)
VEN-136 – Héctor Vargas
VEN-137 – Carlos A. Lozano Parra
VEN-138 – Luis Stefanelli
VEN-139 – William Barrientos
VEN-140 – Antonio Aranguren
VEN-141 – Ana Salas (Ms.)
VEN-142 – Ismael León
VEN-143 – Julio César Reyes
VEN-144 – Ángel Torres
VEN-145 – Tamara Adrián (Ms.)
VEN-146 – Deyalitza Aray (Ms.)
VEN-147 – Yolanda Tortolero (Ms.)
VEN-148 – Carlos Prosperi
VEN-149 – Addy Valero (Ms.)
VEN-150 – Zandra Castillo (Ms)
VEN-151 – Marco Aurelio Quiñones
VEN-152 – Carlos Andrés González
VEN-153 – Carlos Michelangeli
VEN-154 – César Alonso
VEN-155 - Auristela Vásquez (Ms.)

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Arbitrary arrest and detention
- ✓ Lack of due process at the investigation stage
- ✓ Excessive delays
- ✓ Violation of freedom of opinion and expression
- ✓ Violation of freedom of assembly and association
- ✓ Violation of freedom of movement
- ✓ Abusive revocation or suspension of the parliamentary mandate
- ✓ Failure to respect parliamentary immunity
- ✓ Other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate
- ✓ Impunity
- ✓ Other violations: right to privacy

A. Summary of the case

Case VEN-COLL-06

Venezuela: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 135 opposition members of parliament (93 men and 42 women)

Qualified complainant(s): Section I.(1)(c) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: March 2017

Recent IPU decision: March 2023

IPU mission: August 2021

Recent Committee hearings:
- Hearing with members of the National Assembly elected in 2020 at the 173rd session of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians (January 2024)

Recent follow-up:
- Communication from the authorities: January 2024
- Communication from the complainant: March 2024
- Communication to the authorities: Letter to the Ambassador of Venezuela in Geneva (February 2024)
- Communication to the complainant: March 2024

The case concerns allegations of human rights violations affecting 135 parliamentarians[6] from the coalition of the *Mesa de la Unidad Democrática* (Democratic Unity Roundtable – MUD), against the backdrop of continuous efforts by Venezuela's executive and judicial authorities to undermine the functioning of the National Assembly elected in 2015. At the time, the MUD coalition was opposed to President Nicolás Maduro's Government and obtained a majority of seats in the National Assembly in the parliamentary elections of 6 December 2015. New parliamentary elections were held on 6 December 2020.

According to the complainant, almost all parliamentarians listed in the present case have been attacked or otherwise intimidated with impunity by law enforcement officers and/or pro-government officials and supporters during demonstrations, inside parliament and/or at their homes. At least 11 National Assembly members were arrested reportedly due to politically motivated legal proceedings against them and subsequently released. All were detained without due respect for the constitutional provisions on parliamentary immunity. There are also serious concerns regarding respect for due process and their treatment in detention. People associated with opposition parliamentarians have also been detained and harassed. At least 36 parliamentarians are in exile, six have recently returned to Venezuela, 23 are engaged in court proceedings, and many of them have been barred from holding public office. The passports of at least 13 parliamentarians have been confiscated, not been renewed, or cancelled by the authorities, reportedly as a way to exert pressure and to prevent them from travelling abroad to report what is happening in Venezuela.

On 31 August 2020, President Nicolás Maduro pardoned 110 members of the political opposition who had been accused of committing criminal acts. The decision meant the closure of ongoing criminal proceedings against 26 parliamentarians listed in the present case and the release of four of them.

A joint mission, composed of members of both the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians (CHRP) and the IPU Executive Committee, visited Venezuela from 23 to 27 August 2021. The delegation was able to meet with a large variety of state authorities and stakeholders as well as with more than 60 of the 135 parliamentarians elected in 2015 with cases under examination by the CHRP, thereby obtaining first-hand information on their individual situations.

In August 2022, the complainant informed the Committee that, on 4 August 2022, Mr. Juan Requesens (VEN-66), was sentenced to eight years in prison for his alleged involvement in what the Venezuelan authorities defined as a failed assassination attempt involving drones carrying explosives against President Nicolás Maduro in Caracas in 2018. He spent two years in prison and three under house arrest. He was finally released on 19 October 2023.

According to the complainant, in recent months, Venezuelan judges have issued arrest warrants and extradition requests against several former members of parliament from the 2015 National Assembly, including Mr. Julio Borges (VEN-16) and Mr. Juan Guaidó (VEN-53), both former presidents of the 2015 National Assembly; Ms. Dinorah Figuera (VEN-49); Ms. Marianela Fernández (VEN-94) and Ms. Auristela Vásquez (VEN-155). All of them live in exile. The complainant also reported that on 25 January 2023 the properties of Ms. Figuera and Ms. Vásquez had been seized by the judicial

6 In this decision, the use of the term "parliamentarian" should be construed as referring to both women and men elected in 2015 as members of the National Assembly and by no means as expressing an opinion on the validity of their parliamentary mandate at the present time.

authorities. In September and December 2023, the CHRP received detailed information about new death threats and intimidation against former Vice-president of the CHRP, Ms. Delsa Solórzano (VEN-40). In March 2024, the complainant reported that an arrest warrant had been issued against Mr. Omar González (VEN-51), who is a member of the campaign team of the opposition presidential candidate, Ms. María Corina Machado (VEN-18), for allegedly being linked to a destabilization plan to create violence in the country aimed at ensuring Ms. Machado's participation in the upcoming presidential elections.

In a letter sent by the Venezuelan authorities in January 2024, it was stated that there had been no political persecution or other arbitrary actions against former or current parliamentarians. The cases of former parliamentarians that are under investigation and that have led to the actions of the competent organs of the Venezuelan State are based on alleged facts that constitute a violation of the established norms of the Venezuelan legal system, in which the accused enjoy all the legal guarantees established by the Constitution and laws of the Bolivarian Republic of Venezuela. This position was reiterated by a delegation of members of the National Assembly elected in 2020 during a meeting with the CHRP in January 2024. The delegation also expressed its willingness to cooperate with the Committee in finding solutions to the Venezuelan cases before it. However, the Committee's request for updated and official information on all cases before it remains unanswered to date.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Thanks* the Venezuelan authorities for the information provided in writing and for meeting with the Committee on the Human Rights of Parliamentarians during its 173rd session to discuss the cases and concerns at hand; and *notes with satisfaction* the willingness expressed by the delegation to collaborate with the IPU in seeking satisfactory solutions to the cases before the Committee and to cooperate with it on issues of common interest;

2. *Welcomes* the release of Mr. Juan Requesens, who was the last former parliamentarian in the present collective case to be deprived of his liberty;

3. *Remains deeply concerned* by reports that criminal proceedings are ongoing and several arrest warrants and/or extradition requests have been issued against a number of former opposition parliamentarians, including Mr. Julio Borges, Mr. Juan Guaidó, Ms. Dinorah Figuera, Ms. Marianela Fernández, Ms. Auristela Vásquez and Mr. Omar González; *wishes* to receive official and detailed information on the facts justifying each of the charges brought against them as well as copies of the relevant court decisions; and *urges* the national authorities to take all necessary steps to ensure that their rights are fully respected;

4. *Is deeply concerned* that Ms. Delsa Solórzano has allegedly received new death threats and is facing intimidation; *urges* in this regard the competent authorities to ensure that she receives adequate protection and that the threats are effectively investigated and those responsible held to account; and *wishes* to receive information on this point;

5. *Reaffirms* its long-standing position that the continued harassment of opposition parliamentarians elected in 2015, despite the expiry of their mandate, is a direct consequence of the prominent role they played as outspoken opponents of President Nicolás Maduro's Government and as members of the then opposition-led National Assembly; *urges* the authorities, once again, to put an immediate end to all forms of persecution against the opposition parliamentarians elected in 2015, to thoroughly investigate and establish accountability for reported violations of their rights, and to ensure that all relevant state authorities respect their human rights, including the right of those who are currently living in exile to voluntarily return in safety to Venezuela; and *calls on* the Venezuelan authorities to provide official information on any steps taken to this end;

6. *Is deeply concerned* that, on 15 February 2024, the Venezuelan Government decided to suspend the activities of the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in the country; *recalls* that the OHCHR's presence in Caracas has played an

important role in monitoring and documenting the human rights situation in the country and in providing support and assistance to victims and survivors, including the former members of parliament listed in the present case; and *sincerely hopes* that the Venezuelan Government will reverse this decision and re-engage with the OHCHR as soon as possible;

7. *Reaffirms* its stance that the issues in this case are part of the broader complex situation in Venezuela, which can only be resolved through political dialogue and by the Venezuelans themselves; *calls on*, once again, all relevant political actors to act in good faith and to commit fully to inclusive political dialogue that will bring about a new social pact through participatory and non-violent means, without foreign interference and in compliance with the State's international human rights commitments, as well as create the necessary conditions to conduct presidential elections, the results of which can be accepted by all parties; *reaffirms* that the IPU stands ready to assist with these efforts; and *invites* the relevant authorities *to provide* further official information on how this assistance can best be provided;

8. *Recalls*, once more, as stated in the IPU's Universal Declaration on Democracy, that the "key element in the exercise of democracy is the holding of free and fair elections … enabling the people's will to be expressed … on the basis of universal, equal and secret suffrage so that all voters can choose their representatives in conditions of equality, openness and transparency"; and *expresses its firm hope*, therefore, that the national authorities will urgently take measures to ensure that opposition candidates and their supporters will be allowed to exercise their basic human right to take part in the conduct of public affairs on a par with the ruling party and its supporters;

9. *Renews its call on* all IPU Member Parliaments, IPU Permanent Observers, relevant human rights organizations and the international community in general to take concrete actions in support of any effort to strengthen democracy in Venezuela in a manner consistent with human rights values and within the boundaries of the principle of non-interference in domestic affairs;

10. *Notes* that the Committee decided to close the individual case relating to the situation of Mr. Oscar Ronderos (VEN-78) in accordance with section IX.25 (c) of Annex I to its Procedure for the examination and treatment of complaints, considering that Mr. Ronderos stated that further action by the Committee would no longer be useful in his case;

11. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the competent Venezuelan authorities, the complainant and any third party likely to be in a position to supply relevant information;

12. *Requests* the Committee to continue examining the case and to report back to it in due course.

CL/213/13(a)-R.2
Geneva, 27 March 2024

Zimbabwe

Decision adopted by consensus by the IPU Governing Council at its 213th session (Geneva, 27 March 2024) [7]

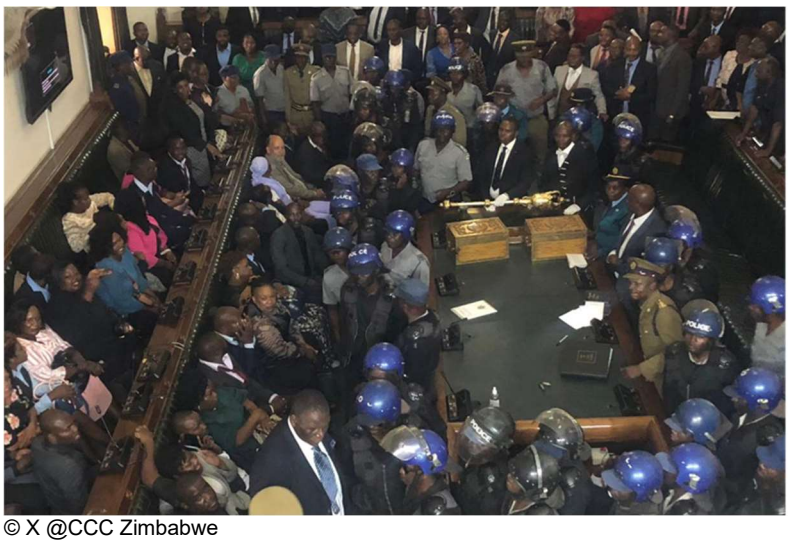

© X @CCC Zimbabwe

ZWE-47 – Pashor Raphael Sibanda
ZWE-48 – Ereck Gono
ZWE-49 – Nicola Jane Watson (Ms.)
ZWE-50 – Desmond Makaza
ZWE-51 – Obert Manduna
ZWE-52 – Sitabile Mlilo (Ms.)
ZWE-53 – Jasmine Toffa (Ms.)
ZWE-54 – Janeth Dube (Ms.)
ZWE-55 – Evidence Zana (Ms.)
ZWE-56 – Morgan Ncube
ZWE-57 – Velisiwa Nkomo (Ms.)
ZWE-58 – Prince Dubeko Sibanda
ZWE-59 – Bright Moyo Vanya
ZWE-60 – Febion Munyaradzi Kufahatizwi
ZWE-61 – Helen Zivira (Ms.)
ZWE-62 – Gideon Shoko
ZWE-63 – Siphiwe Ncube (Ms.)
ZWE-64 – Felix Magalela
ZWE-65 – Tendai Sibanda (Ms.)
ZWE-66 – Joel Gabuza Gabbuza
ZWE-67 – Anastasia Moyo (Ms.)
ZWE-68 – Mativenga Godfrey Madzikana
ZWE-69 – David Chimhini
ZWE-71 – Admore Chivero
ZWE-72 – Stephen Chatiza
ZWE-73 – Gift Ostallos Siziba
ZWE-74 – Tapfumaneyi Willard Madzimbamuto
ZWE-75 – Oliver Mutasa
ZWE-76 – Amos Chibaya
ZWE-77 – Emma Muzondiwa (Ms.)
ZWE-78 – Machirairwa Mgidho (Ms.)
ZWE-79 – Constance Chihota (Ms.)
ZWE-80 – Monica Mukwada (Ms.)
ZWE-81 – Sekai Mungani (Ms.)
ZWE-82 – Linnet Mazingaidzo (Ms.)
ZWE-83 – Dephine Gutsa (Ms.)
ZWE-84 – Webster Maondera
ZWE-85 – Jameson Timba
ZWE-86 – Editor Matamisa (Ms.)
ZWE-87 – Vongai Tome (Ms.)
ZWE-88 – Ralph T. Magunje

7 The delegation of Zimbabwe expressed its reservations regarding the decision.

Alleged human rights violations

- ✓ Torture, ill-treatment and other acts of violence
- ✓ Threats, acts of intimidation
- ✓ Lack of due process in proceedings against parliamentarians
- ✓ Undue invalidation, suspension, revocation or other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate
- ✓ Other violations: right to take part in the conduct of public affairs

Case ZWE-COLL-02

Zimbabwe: Parliament affiliated to the IPU

Victims: 41 opposition members of parliament (22 men and 19 women)

Qualified complainant: Section I.(1)(a) of the Committee Procedure (Annex I)

Submission of complaint: October 2023

Recent IPU decision: October 2023

IPU mission(s): - - -

Recent Committee hearing: Hearing with the Speaker of the National Assembly at the 147th IPU Assembly (October 2023)

Recent follow-up:
- Communication(s) from the authorities: Letter from the Speaker of the National Assembly (February 2024)
- Communication from the complainant: January 2024
- Communication to the authorities: Letter to the Speaker of the National Assembly (February 2024)
- Communication to the complainant: January 2024

A. Summary of the case

General elections were held in Zimbabwe on 23 August 2023, which led to the inauguration of the 10th parliamentary term on 3 October 2023. According to the complainant, the Citizen's Coalition for Change (CCC), the opposition party then led by Mr. Nelson Chamisa, the main challenger to the incumbent President Mnangagwa of the ruling Zimbabwe African National Union (ZANU-PF) party, acquired a sizeable number of seats in both chambers of parliament, thus ending the two-thirds majority that the ZANU-PF party had enjoyed in the past. According to the complainant, in a letter dated 11 September 2023, Mr. Nelson Chamisa wrote to the speakers of both houses of parliament that, as President of the CCC, his office was to be solely responsible for any correspondence between the authorities and the CCC.

At a hearing with the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians during the 147th IPU Assembly, the Speaker of the National Assembly stated that Article 129(1)(k) of the Constitution of Zimbabwe stipulated that the seat of a member of the National Assembly becomes vacant "if the Member has ceased to belong to the political party of which he or she was a member when elected to Parliament and the political party concerned, by written notice to the Speaker … has declared that the Member has ceased to belong to it".

The complainant contends that Speaker Mudenda recalled 14 members of the National Assembly on the basis of a letter that was allegedly received from a Mr. Sengozo Tshabangu on 4 October 2023, in which Mr. Tshabangu claimed to be the "interim Secretary General of the CCC" and requested the speakers of both houses of parliament to recall 14 members of the lower house and nine senators on the grounds that they were no longer members of the CCC. According to the complainant, Mr. Tshabangu is an imposter with no position in the CCC and without any authority to request this recall. Moreover, none of the individuals concerned in parliament stated that they had left the CCC. In the hearing with the IPU Committee, the Speaker of the National Assembly stated that Mr. Tshabangu's letter had been received before Mr. Chamisa's letter and affirmed that, had it been the other way around, his decision would have been quite different.

According to the complainant, the Speaker of the National Assembly denied the CCC parliamentarians the right to be heard before proceeding with the revocation of their parliamentary mandate on 10 October 2023. According to information received from the Speaker of the National Assembly, most recently through his letter of 26 February 2024, under Article 129(1)(k) of the Constitution, and bearing in mind a legal precedent specifying that the Speaker should not adjudicate internal party disputes, the Speakers of each chamber had no choice but to proceed with the recall and to refer the individuals concerned to the courts if they did not agree with the recall decision. The Speaker of the National Assembly has also referred in his observations to existing case law that confirms this position.

The complainant claims that the Speaker acted unconstitutionally by ignoring the written and oral submission of known members of the CCC by refusing any discussion on this issue and by accepting the letter from Mr. Tshabangu without verifying that it was a legitimate communication from the CCC. In addition, the complainant alleges that the Speaker ordered the intervention of a riot police unit, which evicted the CCC parliamentarians from the National Assembly after they refused to leave the House,

protesting against the recall of their colleagues. According to the complainant, several parliamentarians sustained injuries as a result of police brutality in the House. In addition, the complainant submits that the Speaker suspended all CCC National Assembly members from the House for six sittings and stopped their salaries for two months.

Since then, the complainant states that 18 additional CCC parliamentarians were recalled on 14 November 2023 (five senators and 13 members of the lower house), and that all recalled CCC legislators have been barred from taking part in by-elections held since October 2023. In addition, Mr. Febion Kufahatizwi, whose mandate was affected by the recall of 10 October 2023, was reportedly subjected to threats and intimidation against himself and his staff during the by-elections, which led to the abduction and murder of his aide, Mr. Tapfumaneyi Masaya. The complainant adds that this followed the abduction and torture of Mr. Takudzwa Ngadziore on 1 November 2023 and two other CCC members in the months that followed the August 2023 elections.

According to the complainant, these events should be seen as part of a pattern of repression, erosion of the independence of the judiciary and a shrinking civic space, which intensified after the 2023 elections, and against the background of pre-existing violations of the rights of opposition parliamentarians. The complainant shared several incidents where opposition parliamentarians had been recalled from other opposition parties in the past but stressed that never before had the recall procedure been initiated by a person who was reportedly external to the political party and its leadership. Reportedly, Mr. Tshabangu made statements to the effect that only CCC candidates vetted by himself would be allowed to take part in future by-elections, which led to the intervention of the Zimbabwe Electoral Commission (ZEC) to ban recalled members of parliament from taking part in elections. In addition, all attempts to rectify the recalls by challenging them in court were dismissed.

B. Decision

The Governing Council of the Inter-Parliamentary Union

1. *Notes* that the current case also includes a new complaint regarding the situation of 18 individuals and that the complaint: (i) was submitted in due form by a qualified complainant under section I.1(a) of the Procedure for the examination and treatment of complaints (Annex I of the revised Rules and Practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians); (ii) concerns 18 additional members of parliament who had been elected before the alleged violations took place; and (iii) concerns allegations of undue invalidation, suspension, revocation or other acts obstructing the exercise of the parliamentary mandate, which are allegations that fall within the Committee's mandate; and *decides* to merge the examination of their cases with the present case;

2. *Thanks* the Speaker of the National Assembly of Zimbabwe for his recent letter and for the detailed information provided therein;

3. *Is concerned* by the escalating number of cases before the Committee on the Human Rights of Parliamentarians in Zimbabwe;

4. *Regrets* that the parliamentary authorities did not see fit to implement the decision of the Governing Council of 27 October 2023 regarding the modification of the recall procedure after the revocation of the mandate of the first 23 opposition parliamentarians; *declares,* once again, that the procedure allowing political parties in Zimbabwe to recall their members in parliament runs counter to the basic principle of the free representational mandate and to the right to freedom of expression, both of which the IPU has consistently defended; *reaffirms* that the Constitution should also secure the rights of parliamentarians, and that if the interpretation of some norms infringes on the rights of duly elected members of parliament and deprives them of the mandate given to them by the people, that serious consideration should be given to revising those norms; *renews its sincere hope* that the Zimbabwean authorities, in particular parliament, will seriously examine the possibility of modifying the recall procedure so as to ensure that members of parliament can carry out their work freely without undue pressure from their political parties;

5. *Appreciates* the argument put forward by the Speaker of the National Assembly that he acted in line with Article 129(1)(k) of the Constitution of the Republic of Zimbabwe; *fails to see*, however, any reasonable grounds for accepting an official communication from an unknown individual without being satisfied that the said communication is legitimate and without seeking the point of view of the individuals concerned or the President of their party; *is concerned* by the assertion that the official communication from the leader of the party to which the 18 parliamentarians belonged was not taken into account because it was reportedly received after the recall, even though it was dated three weeks before that decision was taken; *is puzzled* by the swiftness with which the decision to revoke the mandate of the newly elected parliamentarians was taken and the fact that no debate on the issue was allowed; and *wishes* to receive additional clarification from the parliamentary authorities of the National Assembly and the Senate on the points above;

6. *Is dismayed* that 18 additional opposition parliamentarians lost their seats following the decision of the Speaker of the National Assembly and the President of the Senate to revoke their mandate on the basis of yet another deeply contested letter from Mr. Tshabangu, an individual who is allegedly unrelated to the party to which these legislators belong; *is perplexed* by the fact that this letter was accepted and acted upon despite the fact that the President of the party concerned, Mr. Nelson Chamisa, had written months before to the said Speakers, clearly stating that all correspondence with and from the CCC party had to go solely through him, and despite his later comments that Mr. Tshabangu was an imposter and that the parliamentarians concerned were *bona fide* members of the party and did not consent to the recall;

7. *Is shocked* to learn that the members of parliament who lost their seats as a result of the recalls were denied the right to take part in by-elections in their constituencies by decision of the Zimbabwe Electoral Commission; *takes note* of the information that a ban has been issued by the High Court of Zimbabwe blocking any new recalls pending a final decision on the matter by the courts; and *strongly believes* that parliament should review the circumstances that paved the way to the emergence of this case and do everything necessary to ensure that such circumstances do not arise again;

8. *Is convinced* that this case and the ongoing cases from Zimbabwe before the Committee require the organization of a mission by the IPU Committee to Zimbabwe as soon as practicable; *thanks*, once again, the Speaker of the National Assembly for his renewed commitment, as stated in his most recent letter, to making arrangements with the executive authorities to facilitate the organization of such a mission; and *wishes* to receive such information in time to conduct such a mission ahead of the 149th Assembly of the IPU, scheduled to take place in October 2024; and *looks forward* to receiving information on the specifics of the mission as soon as possible;

9. *Requests* the Secretary General to convey this decision to the parliamentary authorities and other relevant national authorities, the complainant and any interested third party likely to be in a position to supply relevant information;

10. *Requests* the Committee to continue examining this case and to report back to it in due course.

*

* *